مركز
العيدروس
للدراسات
والاستشارات

التطورات السياسية في الإمارات العربية (1932-1971)

دكتور
محمد حسن العيدروس



دار العيدروس
للكتاب الحديث

التطورات السياسية

في الإمارات العربية

(١٩٣٢ – ١٩٧١)

الدكتور

محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

جامعة روتردام الإسلامية – هولندا

دار الكتاب الحديث



الإمارات	دار العيدروس للكتاب الحديث ص.ب 24393 دبي هـــاتف 3522887 (04) ـ متحرك 5932613 (050) فاكس 3522885(04) ش. خالد بن الوليد ـ بناية الماجد/ش ـ 206 / دبي ـ إ.ع.م.
القاهرة	94 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 2752990 (202 00) فاكس رقم : 2752992 (202 00) بريد إلكتروني : kdh@eis.com.eg
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	Wilaya d'Alger– Lot C no 34 – Draria B. P. No 061 – Draria Tel(21)354105 Tel&Fax(21)353055 E-mail dkhadith@hotmail.com

رقم الإيداع	2002 / 3264
I.S.B.N.	977-350-019-3

إهـــــــداء

إهداء إلى من علمني الحرف الأول والكلمة والحب والعطاء وقول الحق وعمل الحق والخوف من الله وحده .

إلى والدي العزيز .

الشريف السيد / حسن أحمد العيدروس علوي

المقدمة

أحمد الله حمداً كثيراً وأصلي على نبيه الأمين وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار إلى يوم الدين .

كنت تواقاً دائماً في أثناء دراستي لترجمة الليسانس في الآداب أن أشارك في كتابة تاريخ المنطقة التي ولدت فيها ، وبخاصة أنه لم يوجد الكثير مما كتب عنها . ولا شك أن إصراري على العمل في هذا البحث واتخاذه موضوعاً لدرجة الماجستير في التاريخ السياسي كان بناءً على أسس ، ونتيجة لشعوري بأهمية الموضوع وأهمية المنطقة التي يتعلق بها . وكذلك لأهميتها العالمية من الناحية الاقتصادية لوجود أكبر احتياطي للبترول في العالم .

بداية الموضوع اتخذت له عام ١٩٣٢ كنقطة للبداية وأخذت له عام ١٩٧١ كنقطة للنهاية . ولا شك أن بداية الموضوع مرتبطة في عام ١٩٣٢ بظهور البترول في المنطقة وهو عامل أساسي في تطور النظام الاقتصادي ، وبالتالي في التطور الاجتماعي الذي شهدته البلاد وكذلك الادعاءات الإيرانية التي أخذت الطابع التهديدي المستمر منذ تلك السنة ، وبالإضافة إلى ذلك ظهرت مشكلة الحدود الشرقية للجزيرة العربية بعد دخول الشركات الأمريكية إلى السعودية في عام ١٩٣٢ وأخذت تتوسع نحو شرق الجزيرة العربية لأخذ أكبر امتياز ممكن ، حيث اصطدمت بالشركات البريطانية في الإمارات العربية ومن هنا بدأ صراع الشركات البترولية وظهرت مشاكل الحدود إلى حيز الوجود . أما عام ١٩٧١ فهو يمثل استقلال هذه المنطقة وخروج الإمارات العربية في شكلها المستقل عن أي نفوذ استعماري في شكل دولة الإمارات العربية المتحدة ودخولها عضواً في جامعة الدول العربية وعضواً في الأمم المتحدة .

قمت بجمع المادة العلمية اللازمة للموضوع من مصادرها الأساسية واعتمدت اعتماداً كبيرا على وثائق مكتبة حكومة الهند ودار المحفوظات العامة ومكتبة المتحف البريطاني ، كما اعتمدت على الوثائق الرسمية التي نشرتها حكومة الإمارات العربية . كما رجعت إلى عدد لا بأس به من المراجع التي تناولت الموضوع من قريب ومن بعيد ، وجمعت مادة علمية أخضعتها بعد ذلك لمنهج البحث التاريخي في فحصها ونقدها ، ثم قمت بتصحيحها وكتابتها في شكل أبواب ، يضم كل باب منها عدداً من الفصول . اشتملت الرسالة في هذا الشكل على ثمانية أبواب تضم خمسة وعشرين فصلاً .

خصصت الباب الأول للسكان وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وهو يضم ثلاثة فصول وهي كما يلي : الفصل الأول وتحدثت فيه عن السكان وتركيبتهم . الفصل الثاني وتحدثت فيه عن الأوضاع الاقتصادية . الفصل الثالث وتحدثت فيه عن الأوضاع الاجتماعية .

اشتمل الباب الثاني على علاقة بريطانيا بالإمارات العربية وهو يضم ثلاثة فصول أيضاً وهي كما يلي : الفصل الرابع وتحدثت فيه عن وضعية الإمارات ومعاهدات الحماية . الفصل الخامس وتحدثت فيه عن الإدارة البريطانية في الإمارات العربية الفصل السادس وتحدثت فيه عن السلطة البريطانية في الإمارات العربية .

يحتوي الباب الثالث على أصول النزاع والادعاءات في الإمارات العربية وهو يضم ثلاثة فصول أيضا وهي كما يلي : الفصل السابع وتحدثت فيه عن مشاكل الحدود . الفصل الثامن وتحدثت فيه عن النزاع بين أبو ظبي

والمملكة العربية . الفصل التاسع وتحدثت فيه عن التوسع والادعاءات الإيرانية على الجزر العربية .

يتناول الباب الرابع الادعاءات الإيرانية على الجزر العربية وهو يضم ثلاثة فصول أيضاً وهي كما يلي : الفصل العاشر امتياز الأوكسيد الأحمر في جزر أبو موسى والطنبين . الفصل الحادي عشر مسألة رفع علم رأس الخيمة على جزيرة الطنب . الفصل الثاني عشر الادعاءات الإيرانية عام ١٩٤٨ .

خصصت الباب الخامس لمشاكل الحدود بين الإمارات العربية والمملكة العربية وهو يضم ثلاثة فصول وهي كما يلي : الفصل الثالث عشر وتحدثت فيه عن الشركات البترولية ودورها في مشاكل الحدود ١٩٣٢-١٩٣٥ الخط الأزرق واقتراح الخط الأحمر . الفصل الرابع عشر وتحدثت فيه عن التحريات البريطانية لدراسة مشاكل الحدود شرقي الخط الأزرق ١٩٣٤-١٩٣٨ . الفصل الخامس عشر وتحدثت فيه عن تجدد المشاكل واتفاقية التوقف والتحكيم ١٩٤٩-١٩٥٥ .

أما الباب السادس فقد خصصته لازدياد أهمية الإمارات العربية حتى عام ١٩٦٨ . وهو يضم أربعة فصول وهي كما يلي : الفصل السادس عشر وتحدثت فيه عن الطيران وقواعده . الفصل السابع عشر وتحدثت فيه عن البترول واستغلاله . الفصل الثامن عشر دور الجامعة العربية تجاه الإمارات العربية . الفصل التاسع عشر التطورات الإدارية والتنظيمات الدستورية في أبو ظبي .

يشمل الباب السابع اتحاد الإمارات العربية وهو يضم ثلاثة فصول وهي كالآتي : الفصل العشرون وتحدثت فيه عن فكرة اتحاد الإمارات العربية والاتفاقية . الفصل الحادي والعشرون وتحدثت فيه عن دراسة وضع هيكل الدولة . الفصل الثاني والعشرون وتجدثت فيه عن المساعي العربية والبريطانية لإنجاح الاتحاد . الفصل الثالث والعشرون وتحدثت فيه عن اجتماعات المجلس الاتحادي والاجتماع الرابع والأخير للمجلس الأعلى .

يتناول الباب الثامن والأخير أهم التطورات السياسية في عام ١٩٧١ وهو يضم فصلين وهما : الفصل الرابع والعشرون قيام دولة الإمارات العربية المتحدة . الفصل الخامس والعشرون الاحتلال الإيراني للجزر العربية .

أرجو أن يكون عملي هذا مجرد لبنة توضع فوق لبنات أخرى من أجل محاولة لكتابة تاريخ المنطقة . وأنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر لكل من عاونني في عملي العلمي ، سواء في مكتبة حكومة الهند أو دور المحفوظات البريطانية والمكتبات العامة وكل من شارك بنصيب في إخراج هذا البحث إلى الوجود .

وأتقدم بالشكر بنوع خاص للأستاذ الكبير ـ الأستاذ الدكتور / جلال الدين مصطفى يحيى ـ رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة المنيا الذي جئت خصيصاً للدراسة عنده ، وفي الجامعة التي يعمل فيها دون غيره من الأساتذة فلقد أعطاني الكثير من وقته ومن نصائحه القيمة . كما أخص بالشكر الأستاذ الدكتور محمود حلمي مصطفى عميد كليه الآداب (سوهاج) بجامعة اسيوط الذي شرفني بموافقته على مناقشة هذه الرسالة ، كما أخص بالشكر

الكثير الدكتور محمود متولي ، الذي يشجعني في أبحاثي ويحثني دائمـــاً علـــى العمل وبخاصة في دراسة هذه المنطقة وله منيّ كل شكر وتقدير .

والصلاة والسلام على خير البرية والأنام مولانا وسيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول الله ﷺ وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار .

محمد حسن العيدروس

الباب الأول

السكّان وتركيبهم

الفصل الأول : السكان وتركيبتهم :

- التكوين الاجتماعي للشعب العربي في الإمارات .
- البدو والحضر .
- قبائل الإمارات العربية .
- قبيلة بني ياس .
- قبيلة العوامر .
- قبيلة المناصير .
- قبيلة الظواهر .
- قبيلة بني نعيم .
- قبيلة القواسم .
- التحالف القاسمي .
- قبائل المنطقة الشمالية من الإمارات .

الفصل الثاني : الأوضاع

الفصل الأول

السكّان وتركيبتهم

- التكوين الاجتماعي للشعب العربي في الإمارات .
- البدو والحضر .
- **قبائل الإمارات العربية .**
- قبيلة بني ياس .
- قبيلة العوامر .
- قبيلة المناصير .
- قبيلة الظواهر .
- قبيلة بني نعيم .
- قبيلة القواسم .
- التحالف القاسمي .
- قبائل المنطقة الشمالية من الإمارات .

السكّان وتركيبتهم

التكوين الاجتماعي للشعب العربي في الإمارات :

شعب الإمارات العربية يشبه أي مجتمع من مجتمعات الجزيرة العربية من ناحية تكوينه ، ومن ناحية الانتماء إلى الأصل العربي الواحد ، أو من ناحية العادات والتقاليد الواحدة ، وصلات القربى والنسب القائمة بين أفراده ، ويغلب عليه الطابع القبلي ، دون أن ننسى بعض الهجرات الأجنبية ، من دول آسيا المجاورة بعامة ، ومن إيران بخاصة وتلك الهجرات التي أتت إلى الإمارات بقصد الاستيطان وسعياً وراء الرزق[1] .

وكانت هذه القبائل تخضع لشيوخها مباشرة دون أن تتمكن القوة الدولية من التأثير عليها[2] .

البدو والحضر :

ينقسم شعب الإمارات إلى بدو وحضر[3] ؛ أما البدو فيعيشون في الواحات ، مثل واحة البريمي ؛ وواحة ليوا ؛ وبعض الواحات في الإمارات الشمالية ، وكذلك في منطقة الختم والظفرة ، وغيرها من أنحاء البادية في الإمارات الشمالية .

---

(١) محمد طه أبو العلا ـــ جغرافية شبه جزيرة العرب ص٨٦ .

(٢) فيصل إبراهيم الزياني ـــ مجتمع البحرين ص١٨ .

(٣) يمكن الرجوع إلى "طبقات الحضر الاجتماعية" الفصل الثالث .

وكانت حياتهم عبارة عن التنقل والترحال من منطقة إلى أخرى ، وكانوا يهاجرون إلى المدن في الشتاء ، وبخاصة إلى مدينة أبو ظبي والمدن الساحلية ، أما في الصيف فيعيشون في الواحات ، حيث تقل الحرارة ، وتنعدم الرطوبة تقريبا ، ويكون الجو معتدلا بسبب بعدها عن البحر ، وتكثر فيها الأشجار والمياه الجارية والعيون .

ويقول كلارنسمان (إن عدد المقيمين في واحة البريمي "العين" يزداد إلى تسعة آلاف نسمة ، ومناطق أخرى من البادية)[1] أما في الشتاء فيحدث العكس ، حيث تزداد الهجرة إلى المدن الساحلية مثل أبو ظبي ودبي والشارقة .

وكان البدو يتنقلون بين وديان وواحات الصحراء وبين كثبانها الرملية التي تتحرك وتهدد السكان ، وكثيرا ما كانت تهب العواصف الرملية .

وعندما كان البدوي يضيق به العيش في مكان ما نتيجة لظروفه الطبيعية القاسية كان يفكر في الانتقال إلى مكان آخر ، فيبدأ في جمع أدواته ويضعها فوق الناقة ، ويبدأ الرحيل إلى مسافة قد تطول أو تقصر ، حيث المكان الذي يراه مناسبا له ولأهله وحيث يوجد ماء للشرب وأشجار وأعشاب ومراع لإبله ولماشيته ومن هنا يبدأ الاستقرار المؤقت ، لا الاستقرار الدائم ، بأن ينصب الخيمة ويسكن فيها إلى أن تتغير الظروف البيئية أو الطبيعية من حوله ، أو يسأم هذا المكان ، ويحس بالملل ، فيفكر في الهجرة مرة أخرى .

(1)Clarence C. Mann Abu Dhabi Birth of on oil Shaikhdom' New Revised : Edition. P.

قبائل الإمارات العربية :

إن التشكيل القبلي لشعب الإمارات العربية ينقسم إلى قطاعين : قطاع يتمثل في بني ياس وحلفائهم وقطاع يتمثل في القواسم وحلفائهم .

وقد عاش الحلفان منذ قديم الزمان في ساحل الإمارات العربية وكانت حدود بني ياس وحلفائهم، تمتد من خور العديد جنوباً إلى منطقة دبي شمالاً . أما القواسم فكانت حدودهم على جانبي مضيق هرمز .

وعندما أعلن ناصر بن مرشد اليعربي إمام عمان الحرب المقدسة[١] ضد الاستعمار البرتغالي في عمان وسواحلها لبّى بنو ياس والقواسم وحلفائهما هذا النداء مع القبائل العربية الأخرى في سبيل تحرير الأرض العمانية من المستعمر الأوربي البرتغالي .

وفعلاً تمكنوا من القضاء على الاستعمار البرتغالي في الأرض العمانية في عام ١٦٢٤ وبدأوا بملاحقة المستعمرات البرتغالية في أفريقيا الشرقية والهند .

ولما أصاب دولة اليعاربة الضعف والانحلال ، ودارت الحروب الأهلية ، برزت قوتان سياسيتان جديدتان ، هما الغافرية والهناوية . وانضمت قبائل بني ياس والقواسم والظواهر والعوامر وغيرها من قبائل الإمارات إلى قوات ابن ناصر[٢] الغافرية ضد الهناوية ودارت بينهما معارك طاحنة تعتبر هذه المعارك من أسوأ المعارك الأهلية التي شهدتها المنطقة العمانية .

ونتيجة لهذه المعارك الأهلية ، ظهرت ثلاث قوى سياسية في المنطقة ، أولها قوة البو سعيد ، والذين أصبحوا حكام عمان وشرق أفريقيا ؛ أما القوتان الأخريان فقد ظهرتا على ساحل الإمارات العربية ، وهما قوة بني ياس وحلفائهم وقوة القواسم[٣] .

---

(١) John Daniels- Abu Dhabi aportrait- P.19.

(٢) عائشة السيار ـ دولة اليعاربة ص ١٨٦ .

(٣) John Daniels- Op. cit.. p.20.

وكانت قوة بني ياس وحلفائهم برية وكانت تحت زعامة آل نهيان ومقرهم منطقة الظفرة ، ثم أصبحت بعد ذلك مدينة أبو ظبي عاصمة لهم[1]

أما القوى الأخرى وكانت قوة بحرية ، تتألف من حلف من قبائل ، يتزعمهم القواسم ومقرهم رأس الخيمة[2] في المنطقة الشمالية من الإمارات .

ولقد ظهرت هذه القوة مع ظهور هجرات قبائل العتوب ، وتحركهم إلى الساحل ، حيث اتجه آل صباح إلى الكويت ، وآل خليفة إلى الزبارة في شبه الجزيرة القطرية ثم إلى جزيرة البحرين[3] .

ويتكون حلف بني ياس من أربعة قبائل رئيسة يسكنون في إمارة أبو ظبي وهم قبيلة بني ياس وقبيلة العوامر وقبيلة المناصير وقبيلة الظواهر .

قبيلة بني ياس :

يقيم معظم أفراد قبيلة بني ياس في منطقة ليوا والعين ومدينة أبو ظبي وفي الجزر وفي المدن الساحلية ، كما ينتشرون في الإمارات الشمالية . ويوجد بعض أفرادهم في أفريقية الشرقية ، كالمزاريع مثلاً .

« وبالرغم من أن بني ياس لا يؤلفون قبيلة واحدة ، أي أنهم لا ينتمون إلى جد واحد ذائع الصيت ، إلاّ أنهم امتزجوا والتحموا التحاماً كاملاً في شكل اتحاد قبلي في غضون القرون الأخيرة الثلاثة ، بحيث بات في وسعهم أن يعتبروا اليوم قبيلة متماسكة واحدة »[4] .

وقد قدر لوريمر عدد أفراد بني ياس في عام ١٩٠٨ بحوالي اثني عشر

---

(١) SEIF EL-WADY RAMAHI- Economics and Political Evolution in the Arabian Gulf States- p.76.

(٢) سالم بن حمود السيابي - إيضاح المعالم في تاريخ القواسم ص٣٠

(٣) مكتب الوثائق والدراسات - عامان زاهيان في تاريخ إمارة أبو ظبي ص ٢٤ .

(٤) جي بي كيلي - الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية - تعريب خيري حماد ص ٥٧ .

ألفا من البدو الأشداء ، وأن فروعهم ينتشرون في أراضي إمارة أبو ظبي[١] والمناطق المجاورة لها .

ويتزعم قبيلة بني ياس عائلة آل نهيان من فروع البو فلاح ، وهي الأسرة الحاكمة لإمارة أبو ظبي منذ أكثر من مائتي عام[٢] .

وقد انشق عنهم فخذ البو فلاسة[٣] بزعامة المكتوم ، واستقروا في مدينة دبي . وهم حكامها الآن ، ولا يزال بعض أفرادهم يعيشون في أبو ظبي ، ولكن معظمهم في دبي وكذلك العكس بالنسبة لأفراد بني ياس .

ويبلغ عدد العشائر الرئيسة لقبيلة بني ياس أربع عشرة وهي كالآتي : -

البو فلاح : -

وهي العشيرة القيادية لإمارة أبو ظبي تحت زعامة آل نهيان وأفرادها .

المزاريع : -

وهم أكثر عشائر بني ياس بداوة ، ويقضون أشهر الصيف في ليوا ، حيث يملكون أشجار النخيل فيها ، ويستخرجون أثمارها وينزلون بها في أسواق أبو ظبي . أما في فصل الشتاء فيرعون الماشية في أنحاء منطقة الظفرة ويصلون في بعض الأحيان إلى حدود قطر مع قطعان الماشية والإبل .

الرواشد : -

ويعيشون في مدينة أبو ظبي وكذلك على الجزر القريبة من الساحل ؛ ويعملون بصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ . ويقضون مع عائلاتهم فصل الصيف في العين وضواحيها ومنطقة ليوا .

---

(١) J.G. Lorimer. Geographical and Historical Gazetteer of The Persian Gulf, Oman and Central Arabia (Calcutta Superintendant of Government Printing 1908) II, 1934.

(٢) أبو ظبي - دار الهلال ص ٣٢ .

(٣) Clarence C. Mann- Op.cit., p.15

ويقول ولفريد تثيسجر بأنهم أكثر البدو نقاءاً في الدم ، إذ أنهم لم يتأثروا مطلقاً بالعالم الخارجي المحيط بهم .

السودان : ـ

وهي من العشائر الكبيرة في أبو ظبي وقد تعتبر قبيلة مستقلة لكثرة أفرادها ، وهي منتشرة في أنحاء متفرقة من الإمارات الشمالية وقطر والبحرين[1] .

الهوامل والمحاربة : ـ

عشيرتين يعيش معظمهم في محاضر ليوا ، ويملكون قطعان الماشية والماعز وأشجار النخيل .

القبيسات والرميثات : ـ

وهم من عشيرة بني ياس التي تعمل في صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ من سواحل إمارة أبو ظبي ، وأيضاً يملكون أشجار النخيل والماشية في منطقة ليوا ، التي توجد فيها مساكنهم وإبلهم .

البو فلاسة : ـ

وهذه العشيرة من العشائر المهمة والتي هاجرت إلى إمارة دبي حيث تضم الأسرة الحاكمة لتلك الإمارة وفروعها من آل حشر .

المرور والقمزان : ـ

يعيش معظمهم في مدينة أبو ظبي ومحاضر ليوا ، حيث توجد مساكن وأشجار النخيل والإبل الخاصة بهم والمراعي المحيطة بهم .

الصبة : ـ

وهذه العشيرة تعيش أغلبية أفرادها في إمارة دبي .

---

(١) فيصل ابراهيم الزيابي ـ المرجع السابق ص ١٢٠ .

تلك هي العشائر الرئيسة لقبيلة بني ياس وهناك عشائر ثانوية وعددها ستة وهي كما يلي : ـ

١ ـ البوأمين .
٢ ـ الثميرات .
٣ ـ الخمارة .
٤ ـ الهلالمة .
٥ ـ الدهيلات .
٦ ـ العريفات .

وتعتبر واحة ليوا الوطن الأصلي لبني ياس ، أما القرى التي يعيشون فيها فتبلغ أكثر من ستٍ وثلاثين قرية من قرى ليوا ، والبالغ عددها اثنتين وأربعين قرية[١] .

وبالإضافة إلى تلك العشائر ، هناك قبائل عربية أخرى تسكن في إمارة أبو ظبي ، وتعيش هذه البطون في كنف آل نهيان ؛ وهم « آل غراب » من قبيلة « الأحباب » و « المصاجرة » و « المضاحينة » و « الحضارمة » و « الحويذات » و « الحبالات » و « السواري » من قبيلة « بني قتب » ؛ كما يعيش فخذ « المخضبة » من قبيلة « بني هاجر »[٢] .

وهناك قبائل « الأشراف » من « السادة » والتي تنتسب إلى النبي ﷺ ومنهم « العيدروس » و« الجيلاني » و« الحامد » و« آل شهاب » .

العوامر : ـ

وقبيلة العوامر من القبائل الرئيسة التي تعيش في أبو ظبي[٣] ؛ ومن المعروف أنهم من كبرى القبائل التي تعيش في صحراء الربع الخالي ، في

---

(١) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ص ٦٣ .
(٢) مكتب الوثائق والدراسات ـ أبو ظبي في عيد الجلوس الخامس ص ٢٤ .
(٣) هداية سلطان السالم ـ أوراق من دفتر مسافرة ص ١٦٥

الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية ، ولذا نجد فروع العوامر منتشرة بين الدول الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية[1] ، مثل حضرموت وعمان وأبو ظبي .

ويقول تيسجر «Thesiger» « بأن العوامر جاءوا في الأصل من حضرموت ، حيث لا يزال فرع من القبيلة يعيش في واحة « قف فيها » . وانتشرت هذه القبيلة من تلك الواحة في اتجاه الشرق ، فوصلت إلى عمان ، وأقامت عدداً من القرى في سفوح الجبل الأخضر ؛ ولا تزال القبيلة تملكها . ويمضي تيسجر فيقول . . . « كانت العوامر قبل بضع سنوات خلت، القوة الغالبة في رمال الجنوب الشرقي ، ومع ذلك فقد أدى تحسن أوضاع الأمن في الشمال واتساع نفوذ ابن سعود على قبيلة بني مرة القوية إلى انتقال الكثيرين منهم إلى الظفرة »[2] .

وهذا يعني أن قبيلة العوامر كانت هي المسيطرة على صحراء الربع الخالي ، إلى أن تقوى نفوذ ابن سعود ، مما جعلها تهاجر إلى منطقة « الختم » و « الظفرة » حالياً .

بالإضافة إلى المناطق الشرقية من عمان ، حيث ظلت العشائر والبطون العامرية تتحرك من حضرموت باتجاه الشمال ، واستقرت حول نزوى في عمان ، وكذلك على ساحل الباطنة ؛ وهي تحت سلطة شيخ أعلى ، هو خميس بن راشد بن ناصر ، والذي يعيش حالياً في قلعة قريبة من نزوى[3] .

أما قبيلة العوامر في أبو ظبي فإنها كانت تحت سلطة الشيخ سليم بن حمد بن ركاض إلى أن انسحب ابن ركاض إلى المملكة العربية مع بعض رجاله في أثناء الحرب مع قبيلة الدروع، مما جعل أفراد قبيلة العوامر يفدون إلى

---

(١) Michael Tomkinson- The United Arab Emirates, p.52.

(٢) جي. بي. كيلي - المرجع السابق ص ٦٩ وانظر أيضا Wilfred Thesiger « حدود عمان الصحراوية » مقال في المجلة الجغرافية عدد « ١١٦ » ص١٤١.

(٣) جي. بي. كيلي - المرجع السابق ص ٦٩ .

الشيخ زايد بن سلطان في العين ، والذي كان حاكمها في ذلك الوقت وكلمته مسموعة بين أفراد القبائل ؛ فنصحهم باختيار سليم بن مسلم بن حم شيخاً لهم ، وخلفاً لابن ركاض ، الذي هرب في أثناء المعارك مع الدروع إلى المملكة العربية[1] .

وقد تمكن ابن حم من أن ينهي الحروب مع الدروع ، بعد أن استطاع بسلسلة من الهدنات السنوية التي بدأت منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٠ من عقد صلح نهائي ، نتيجة للوساطة التي قام بها زايد بن سلطان .

أما أماكن سكناهم في إمارة أبو ظبي فهي تمتد من الختم من غرب العين إلى الكدن الممتدة إلى الجنوب من الظفرة[2] .

وهي مساحة شاسعة ؛ كما كانوا يجولون في منادر الرياض حيث مياه أم الزمول ، وحتى أقصى الغرب في البينونة .

وأفراد هذه القبيلة لا يعرفون الاستقرار ، بل كثرة الترحال في هذه المناطق مع إبلهم وماشيتهم ، ويميلون في فصل الصيف إلى التركز في منطقة العين وضواحيها ، وبخاصة المويجعي ، حيث يوجد بعض أفراد العوامر فيها ، أما البعض الآخر فيذهب إلى واحة ليوا لجني التمور .

أما علاقتهم بآل نهيان فتعود إلى القرن التاسع عشر ، حين وقف العوامر بكل قواهم مع البو فلاح ، وساعدوهم في طرد الوهابيين من منطقة البريمي في عام ١٨٤٨ .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الصداقة قوية بين العوامر والبو فلاح ، كما اشتركوا معهم في حروبهم ضد قطر عام ١٨٨٩ ، وناصروهم في جميع الحروب ضد أعدائهم .

---

(١) جي . بي . كيلي ـ نفس المرجع ص ١٠٧ .

(٢) أبو ظبي ـ دار الهلال ص ٣٤ .

وتنقسم قبيلة العوامر إلى فخذين كبيرين ، هما فخذ « البدر » وفخذ « لز » .

فخذ بدر :-

وينقسم هذا الفخذ إلى عدة بطون وهي :-

آل حيو- وهم شيوخ قبيلة العوامر .
آل كليلة
آل حلاطة
بيت العويني .
الحبانيين .
المقالة .

فخذ لز :-

وينقسم هذا الفخذ إلى عدة بطون وهي :-

آل خمليس - وهم شيوخ فرع « لز » .
آل عمر
آل عصيد
آل مبارح
آل جعافرة(١)
آل شريف(٢) - وهم يرجعون إلى آل كثير ، ولكنهم يلتحقون بالعوامر .

المناصير :-

قبيلة المناصير هي من القبائل الرئيسة في إمارة أبو ظبي . وتوجد ست

---

(١) - I.O.and R.- R/15/2/544- No. 416- Dated September 19. 1934- Jamadi II 9, 1353.
From The Residency Agent, Sharjah To- The Hon'ble Colonel Gordon Loch, Officiating Political Resident in the Persian Gulf. pp. 47- 56.

(٢) مكتب الوثائق والدراسات - ابو ظبي - في عيد الجلوس الخامس ص ٢٤ - ٢٧ .

قبائل من المناصير في منطقة الشرق الأوسط ، ثلاث منها في العراق ، وواحدة في الأردن وقبيلة أخرى من المناصير في عسير قرب حدود اليمن الشمالية ، وقبيلة أخرى أيضاً من المناصير في السودان[1] .

ولا توجد أية علاقة بين قبائل المناصير السابقة الذكر في هذه الأيام . وتتوزع قبيلة المناصير في شرق الجزيرة العربية في كل من أبو ظبي وقطر والإحساء ؛ ويوجد بعض أفراد المناصير في الإمارات الشمالية .

ومعظم أفراد المناصير من البدو الرحل ، ويستقرون في محاضر ليوا والعين ومدينة أبو ظبي .

ويشتمل نشاطهم في الشتاء على رعي الماشية والإبل ، أما في الصيف فبعضهم يشتغل بصيد لأسماك واللؤلؤ ، والبعض الآخر بجني التمور . وتملك هذه القبيلة بساتين كثيرة من النخيل في ليوا ، مما يجعلها مستقرة إلى حد ما .

وتتألف قبيلة المناصير من ثلاث عشائر رئيسية ، هم « البومنذر » و« البورحمة » و« آل بلشعر » ، وتتفرع هذه العشائر إلى عدة فروع وهي : .

البومنذر : -

وأهم بطونهم « آل مانع » وهم شيوخ « البومنذر » - و« آل الضحاك » و« الحصيلات » و« النوافع » و« الحديلات » و« الحمامدة » و« المداهمة » و« السواجيت » و« الكعابرة » و« المصانعة » و« المعاوسة » و« المراشيد » و« المطاوعة » و« آل خويدم » و« آل صجاج » و« الملاغيث » .

البورحمة : -

وأهم بطونهم « آل تعيب » و« آل سويد » و« آل ساعين » وهم شيوخ « البورحمة » و« الطرافة» و« الشتاونة » و« العواصي » و« آل وبران » و« المسافرة » و« الممالك » و« العتيبات » و« آل بلخيل » و« الريالات »

---

(١) جي . بي . كيلي - المصدر السابق ص ٦٣ .

و « المخازمة » و « الشيحمات » و « الغدافات » و « العلاجية » و « آل سلطان » .

آل بلشعر : ـ

وأهم بطونهم « آل غوينم » و « آل زيتون » و « الحليمان » وهم شيوخ البلشعر و « آل رشيد » و « آل تويبت » و « آل عذبة » و « الشذود » و « المفالحة » و « آل عمير » .

الظواهر : ـ

وهم سكان منطقة البريمي وينتشرون في معظم أحيائها ، وتوجد صلة كبيرة بينهم وبين منطقة الظاهرة العمانية القريبة من منطقة البريمي[1] .

أما شيوخ الظواهر فهم « سلطان بن سرور » و « مانع بن محمد » من قرية المعترض ، ويحتلون منصب المشيخة الكبرى لهذه العشائر ويعيشون على تعهد بساتين النخيل وحدائق الفواكة وبعضهم يملك الإبل والماشية ، ويرعون أحياناً في واحة الختم القريبة من العين[2] .

وأهم بطون القبيلة هي : ـ « آل علي بن سعيد » ، ويعود أصلهم إلى قبيلة « العطاطبة » في « جبرين » و « بهلاً » بداخل عمان ، وقد قدموا إلى أرض الظاهرة منذ مئات السنين واستقروا فيها .

العنان : ـ

وهم أول من سكن هذه القرى من قبيلة الظواهر .

الهلال : ـ

ومنهم « الشراشرة » و « الهزازمة » و « آل براك » و « الحواجز » .

---

(١) MICHAEL TOMKINSON — The United Arab Emirates- P.50.

(٢) جي . بي . كيلي ـ المصدر السابق ص ٧٢ :

الدرامكة : -

ومنهم « الشرانية » و « العواسية » .

آل حمود : -

المسافرة

الحوادث

العرار - انشبيت

المطاريش

كما تلتحق بطون « المطاوعة » و « النواصير » و « النجارات » و « الكويتات » بقبيلة الظواهر[1] .

وتعتبر قبيلة الظواهر من القبائل المهمة على الصعيد السياسي بالنسبة لوجودها في منطقة البريمي ، وكثرة انتشارها في هذه المنطقة ، حيث ينتشرون في خمس قرى من قرى العين .

بني نعيم : -

وهي القبيلة التي تلي قبيلة الظواهر في الأهمية على الصعيد السياسي ، وتسكن في قريتين أخريين تابعتين لعمان ، وهما « صعرا » و « حماسا » بالإضافة إلى قرى البريمي .

ولا توجد أية علاقة لهذه القبيلة بقبيلة بني نعيم المقيمين في قطر والبحرين ، والذين انشقوا عن القبيلة الرئيسة منذ أمد بعيد .

وينتشر أفراد قبيلة بني نعيم في معظم أرجاء المنطقة الشمالية من الإمارات ، حيث توجد أعداد كبيرة في كل من عجمان ورأس الخيمة وغيرها من المناطق الشمالية ، أما عشائرهم فهي ثلاث : -

---

(١) مكتب الوثائق والدراسات - أبو ظبي بين الأمس واليوم ص ٢٤ .

البو شميس أو البو شامس
البو خريبان
الخواطر

ويسكن البو خريبان في قريتي البريمي وصعرا ؛ أما البو شامس فيسكنون قرية حمسا ، كما يسكن البو خريبان في منطقة حفيت ، والتي تبعد نحو ثمانية عشر ميلاً إلى الجنوب من العين ، والتي يشتركون فيها مع الخواطر .

كما يقيم البو شامس في الشعاب الواقعة عند الطرف الغربي من وادي الجزي ، ويقع هذا الوادي في حدود عمان إلى الشرق من العين[١] .

ولا تعتبر هذه البطون من قبيلة النعيم من البدو الرحل ، برغم كونها من البدو ، لأنها لا تنتقل أو ترتحل بحثاً عن الكلأ ، بل يقيمون طيلة السنة في منطقة البريمي والقرى المجاورة لها .

ولقد كانت هذه البطون الثلاثة « البو شامس » و « البو خريبان » و « الخواطر » تعترف بسلطة شيخ مشايخ واحد ، برغم تفرد كل منها .

وكانت الرئاسة لشيوخ عشيرة آل حمود ، من فروع البو خريبان في قرية البريمي ، وكان آخر شيخ لهم يدعى صقر بن سلطان الذي ارتحل إلى المملكة العربية في عام ١٩٥٥ ، بعد أن تم طرد شرطة ابن سعود من الواحة[٢] ، وارتحل معه أيضاً راشد بن حماد شيخ البو شامس ، والذي كان مقره في حمسا .

قبائل أخرى :

وبالإضافة إلى تلك القبائل ، هناك قبائل أخرى بدوية هاجرت من الربع

---

(١) جي . بي . كيلي - نفس المرجع ص ٧٥ .
(٢) جي . بي . كيلي - نفس المرجع ص ٧٥ .

الخالي، وبخاصة من منطقة الشمال الشرقي من حضرموت وإلى الشمال من ظفار ، وذلك عندما اشتد الضغط من حكومة ابن سعود على منطقة الربع الخالي ، فهاجرت إلى أبو ظبي وعمان ؛ ومن أهم هذه القبائل : ـ

المناهيل : ـ

وترجع قبيلة المناهيل إلى حضرموت حيث لا تزال تعيش معظم بطونها . ومع ذلك فإنها ارتحلت مع بعض بطونها وعشائرها إلى الظفرة وليوا في السنوات الأخيرة ، بحثاً عن الكلأ والمراعي ، « ولقد قابل تيسجر في طريقة إلى ليوا في شهر نوفمبر من عام ١٩٤٨ بعض عناصر المناهيل ، وهي عائدة من غزو المناصير في الواحة »(١) وبالإضافة إلى قبيلة المناهيل توجد قبائل أخرى هاجرت لنفس الأسباب وأهم هذه القبائل .

الصعير .
آل كثير .
الكرب .

وغيرها من القبائل البدوية التي تعيش في منطقة الربع الخالي ، حيث تشترك أبو ظبي بجزء من حدودها مع هذه المنطقة الصحراوية ، الجدباء برمالها وكثبانها العظيمة ، والتي تعيش حياة البداوة والبداءة .

القواسم :

إن تسمية « القواسم » أو « الجواسم » أصبحت معروفة في المنطقة الواقعة إلى الشرق من دبي وإلى رأس مسندام شمالاً ؛ وتلك المنطقة الشمالية من الإمارات كانت تحت سيطرة التحالف القاسمي لفترة طويلة من الزمن ،

(١) جي . بي . كيلي ـ نفس المرجع ص ٦٨ .
وانظر ـ تيسجر ـ الرمال العربية ص ٥٤ .
وانظر أيضا Clarence C. Mann- Op. Cit., p.18.

حتى جاء الاستعمار البريطاني عام ١٨٢٠ واستطاع أن يهزم القواسم .

وبعده قام البريطانيون بتمزيق هذه المنطقة إلى أجزاء صغيرة ، ثم هذه الأجزاء الصغيرة إلى أجزاء أصغر منها ، بحيث لا تتعدى آبار المياه وذلك لكي يخلقوا المشاكل فيما بينهم .

وأصل القواسم وتسميتهم يكتنفها الغموض ؛ وهناك عدة آراء وأقوال متضاربة من الكتاب والمؤرخين . ولقد تعددت الآراء حول القواسم وتاريخهم القديم ، وكل ما هو معروف أن تسمية القواسم أصبحت معروفة في منطقة الخليج العربي منذ القرن الثامن عشر الميلادي .

وقد شكل القواسم ثقلاً سياسياً وحربياً في التاريخ الحديث للخليج العربي ؛ وقبيلة القواسم تواجدت على جانبي الخليج العربي ، عند مضيق هرمز ، وبنت دولتها على هذين الجانبين ، الشرق والغربي ، منذ زمن بعيد ، فامتلكوا مدينة لنجة وجزيرة قشم وجزيرة لارك وغيرها من الجزر والمدن في الساحل الفارسي ، ورأس الخيمة والشارقة على الساحل العربي[١] . وبذلك أصبحوا يتحكمون في مدخل الخليج العربي وفي أية قوة تريد الدخول إلى الخليج العربي ما داموا يتحكمون في هرمز الخاضع لهم .

ولقد سيطروا على الأجزاء الجنوبية الشرقية من فارس ، وأصبحوا قوة بحرية كبيرة في بداية القرن التاسع عشر ، مما جعل الصدام واضحاً بينهم وبين الإنجليز، الذين كان نفوذهم في تزايد، وبخاصة نفوذهم التجاري والسياسي ، بعد أن انتهت حروبهم ضد المهرجا والثوار في الهند ، ولم يبق أمامهم الا قوة القواسم وبني ياس ؛ فدارت معارك في أعوام ١٨٠٦ و١٨١٩ و١٨٢٠ ، وبعد سلسلة من المعارك ، استطاع الإنجليز أن يفرضوا قوتهم على القواسم وبني ياس ، وبدأوا بمعاهدات عرفت بمعاهدات السلام العامة ، عام ١٨٢٠[٢] .

---

(١) محمد الرميحي ـ دكتور ـ البترول والتغيرات الاجتماعية في الخليج العربي ص ١١ ـ ١٢ .
(٢) محمد حسن العيدروس ـ التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ص ٢٨ ، ٣٤ .

وعلى أثرها ظهرت إمارات مفككة ومجزأة على الساحل، تحت معاهدات الحماية البريطانية لدول الإمارات على الساحل المتصالح

التحالف القاسمي : -

ولقد ظهر التحالف القاسمي عندما تحالفت مجموعة من القبائل التي تعيش في الإمارات الشمالية تحت زعامة القواسم[1].

وظل هذا الاتحاد قائماً إلى دخول البريطانيين سواحل الإمارات. وكان هذا التحالف يتكون من القبائل التالية : -

الخواطر : -

وهي أحد فروع قبيلة النعيم، ويسكن غالبية هذه القبيلة في مدينة رأس الخيمة، وهي الميناء الرئيس للقواسم وحلفائهم.

بني قتب : -

ويسكن غالبية أفراد هذه القبيلة مدينة الشارقة، وهي الميناء الثاني للقواسم، وينتشر أفراد هذه القبيلة في معظم الإمارات الشمالية، كما توجد بعض فروعهم في منطقة العين، أما الغالبية منهم فتسكن في ربوع عمان، ويتفرعون إلى ثمانية فروع.

زعاب : -

ويسكن أفراد هذه القبيلة في منطقة الجزيرة الحمراء، وتقع هذه المنطقة إلى الجنوب من رأس الخيمة والشمال من مدينة الشارقة. وقد هاجرت أعداد كبيرة من قبيلة الزعاب إلى أبو ظبي واستوطنوا فيها في الستينات، على أثر خلاف مع حاكم رأس الخيمة، ويوجد قسم منهم في عمان.

---

(١) صالح محمد العابد - دور القواسم في الخليج العربي ص ٦٩ - ٧٣.

العلي : -

ومعظم أفراد قبيلة العلي يسكن منطقة أمالقـوين. حيث يعيش قسمها الأكبر حياة الاستقرار ؛ أما أبناء القسم البدوي فيترددون على المنطقة الواقعة قرب جزيرة الحمراء وأم القـوين ، ويتوغلون إلى الداخل أحياناً حتى فلاج المعلي ؛ ويقال أن هناك صلة بين هذه القبيلة وقبيلة بنو علي التي تعيش في عمان .

البو خريبان : -

وهي أحد فروع قبيلة النعيم ، وتسكن هذه القبيلة منطقة عجمان ؛ وهي على صلة وثيقة بفروعها الأخرى في منطقة البريمي ، وكذلك بالقبيلة الأم « بني نعيم » .

الشوحوح : -

أما الشوحوح فيقيمون في الجبال الواقعة في رأس مسندام حتى سلطنة عمان مروراً برأس الخيمة والمنطقة الشمالية الشرقية من الإمارات العربية ؛ ويعيش أفرادها فوق قمم الجبال الشاهقة ، وبعضهم ينزلون إلى السواحل .

وأهم مدنهم وموانيهم « رمس » و « شعم » و « خصب » و « جعدى » ؛ وتتميز أشكالهم ببشرتهم الفاتحة ، وعيونهم الزرقاء ، الشبيهة بالأوربيين .

وهناك عدة آراء ، بعضها يقول أنهم من أصل حامي ، والبعض الآخر يقول أنهم من بقايا البرتغاليين . وقد يكون وجودهم على ارتفاع شاهق ، أي فوق قمم الجبال ، حيث تقل فيها درجة الحرارة وتنعدم الرطوبة تقريباً ، مما يجعل أشكالهم فاتحة أكثر من سكان الساحل ؛ ولكننا نلاحظ أنه توجد نفس الأشكال ، بالبشرة الفاتحة ، فوق جبل الأخضر بعمان . فهل هذا يعني أنهم أيضاً من البرتغاليين ؟ أم أن الارتفاع هو السبب ؟ .

ولهم لهجة خاصة تختلف عن بقية القبائل ولا يعرفها إلاّ أفرادهم فقط .

الحبوس . -

ويعيشون في الإمارات الشمالية، وبخاصة رأس الخيمة وهده القبيلة من أصل يمني ، جاءت إلى هذا الإقليم منذ سنوات ، وتتفرع إلى خمسة عشر فرعاً .

المزاريع : -

تعيش قبيلة المزاريع في أبو ظبي كما يعيش معظم أفرادها في الإمارات الشمالية، وبخاصة في دبي والشارقة؛ أما الغالبية العظمى منهم فتوجد في سلطنة عمان . كما يسكنون في وادي حام أيضاً .

القبائل الأخرى في المنطقة الشمالية من الإمارات :

بالإضافة إلى تلك القبائل التي حالفت القواسم تعيش قبائل عربية أخرى إلى جانبهم وهي : -

« البومهير » و « المناصير » و « المرر » و « المزاري » و « الشويهيون » و « السودان » و « النقبيون » و « بنو ياس » و « العبادلة » و « المطاريش » و « الطنيج » و « آل بوكليبي » و « المسائبة » و « الشقوص » و « الجفالة »[١] وغيرهم من القبائل العربية المتفرقة .

وكانت القوة القاسمية هي القوة المسيطرة على النواحي الاقتصادية والسياسية والمهيمنة على المراكز التجارية الهامة ، بالإضافة إلى امتلاكها القوة البحرية الضاربة ، ليس في الإمارات الشمالية فحسب ، وإنما في الخليج العربي كله ، مما أهلها لزعامة القوة البحرية في تلك المناطق ، على عكس بني ياس وحلفائهم والذين كانت قوتهم البرية هي القوة المسيطرة على الأجزاء الداخلية الشاسعة من منطقة الإمارات ، وكانت سيطرتهم تمتد أحياناً إلى داخل عمان ، وبخاصة أيام الشيخ زايد بن خليفة

---

(١) دولة الامارات العربية المتحدة ـ مكتب الوثائق والدراسات ص ١١٠ ، ١٧٢ ، ٢٣٦ ، ٢٨١

وهكذا نجد أن التركيب السكاني للأهالي في منطقة الإمارات يتمثل في وجود عدد من القبائل العربية ، التي كانت موجودة فيها من الأصل ، أو التي وفدت إليها لدوافع مختلفة ، من الأقاليم القريبة منها ، وبخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

الفصل الثاني

الأوضاع الاقتصادية

- صيد اللؤلؤ
- صناعة اللؤلؤ وأثره الاقتصادي والاجتماعي
- تدهور صناعة اللؤلؤ

الأوضاع الاقتصادية

إن أبناء الإمارات العربية كغيرهم من أبناء الخليج العربي قد ارتبطت اقتصادياتهم ارتباطا وثيقا بالاقتصاد التقليدي ، وهو صناعة اللؤلؤ وصيد الأسماك والزراعة . وهو نشاط بدائي ، سواء من ناحية العمل أو من ناحية القدم ؛ فمن ناحية العمل فقد كانت تقوم على المجهود الجسماني والبنية القوية القادرة على الغوص في أعماق الخليج ، أما من ناحية القدم فهي قديمة قدم المنطقة نفسها ، أي منذ أن تواجد فيها الإنسان وعرف مصائدها .

وكان صيد اللؤلؤ يمثل المصدر الوحيد للدخل عند الأهالي حيث يعتمد عليه الفرد والكيان اعتمادا كليا ، إن لم يكن هو الحياة بالنسبة لأبناء هذه المنطقة بصفة عامة ، وأبناء الإمارات العربية بصفة خاصة .

ومن هذا المنطق كانت حياة أبناء الإمارات متعلقة بهذا النشاط الاقتصادي ، تعلقا كاملا ، كالعمود الفقري للاقتصاد المحلي وحتى أوائل الستينات من القرن العشرين .

وبجانب صيد اللؤلؤ كان هناك نشاط آخر ، أقل أهمية منه ، ولكنه يأتي في المرتبة الثانية من حيث الدخل القومي ، وهو صيد الأسماك والزراعة والرعي . وليست الزراعة بمعناها الواسع ، وإنما لسد احتياجات المجتمع بقدر الإمكان ، وبخاصة جمع التمور ، لأنها الغذاء الأساسي لأبناء الإمارات ،

بجانب بعض الأنواع الأخرى من الفواكه والخضار والحنطة .

أما الأرز فكان يستورد من الهند . وكان الأهالي يمارسون الزراعة والرعي في فصل الشتاء ، على عكس صيد اللؤلؤ الذي كان يتم في الصيف . وكانت المناطق الزراعية والرعي بعيدة عن الساحل ، وكان يعمل فيها بعض الأهالي، وبخاصة الرعي لأنه يعتمد على الكلأ والعشب الذي ينمو في مناطق شاسعة في صحراء الظفرة في الشتاء بعد سقوط الأمطار .

أما بالنسبة لصيد الأسماك وبناء السفن ، فإنها كانت تتم في فصل الشتاء استعداداً لموسم الغوص في الصيف وكانت هي الصناعة الوحيدة في الإمارات . والسفن كانت هي سفن صيد الأسماك ، وصيد اللؤلؤ ، بجميع أشكالها الصغيرة والكبيرة ، وكانت تستخدم في التجارة المحلية .

أما بالنسبة لصيد الأسماك فإنها كانت مهنة رئيسة لسد الاحتياجات اليومية للسوق المحلية .

وأما التجارة فإنها كانت تدر دخلا لا بأس به للأمراء والشيوخ عن طريق الضرائب المفروضة عليها ، وكانت التجارة تتم بين الإمارات وبلدان الخليج العربي ، والهند وشرق إفريقية .

ومن مميزات هذه الأنشطة الاقتصادية التقليدية أن أصحابها ، أي الطبقة العاملة بها ، لم يأخذوا مرتبات أو أجور ثابتة ، وإنما كانت تعتمد على حسب نجاح أو فشل هذا النشاط الاقتصادي . ولذلك فإننا نلاحظ أن الأمن المعيشي الناتج عن تحديد معروف لتلك الأجور لم يكن معروفاً لتلك الأنشطة الاقتصادية[١] .

ومما يلفت النظر في هذه الأنشطة الاقتصادية أنه كان من الواجب على الفرد الذي يمارس أي نوع من تلك المهن ، كصيد اللؤلؤ ، أو الزراعة ، أن

---

(١) محمد الرميحي - دكتور - قضايا التغير السياسي والاجتماعي في البحرين ص ٦٧ .

يمتلك أدوات مهنته ، مما يجعله يمارس تلك المهن طوال حياته ، ويصعب عليه أن يغيرها إلى مهنة أخرى .

ومن هنا سنتناول نشاط صيد اللؤلؤ فقط ، لأنه كان المصدر الاساسي بالنسبة للنشاط الاقتصادي ، ولأن الزراعة والتجارة والرعي كان مصدر الدخل فيها محدود وكذلك كان الأفراد الذين يمارسونها عددهم محدود ، مما جعلها لا تؤثر تأثيراً اقتصادياً أو اجتماعياً مثلما أثر صيد اللؤلؤ على سكان الإمارات .

صيد اللؤلؤ :

ولقد كتب السير تشارلز بلجريف عن موضوع اللؤلؤ فقال « إن المسعودي وهو كاتب عربي من القرن التاسع الميلادي ، وصف في كتابه طرق الغوص على اللؤلؤ ، وعادات الغواصين في الخليج ، ووصفه ذلك يتطابق إلى حد كبير مع حالة صناعة الغوص وطرقه ، عندما ذهبت أنا إلى الخليج لأول مرة سنة ١٩٢٦»[١] .

من هذا يتبين لنا أن طرق الغوص على اللؤلؤ لم يطرأ عليها أي تغيير خلال مئات السنين ، ولذلك يمكننا أن نتعرض لعملية الغوص وطرق استخراج اللؤلؤ من البداية إلى بيعه في الأسواق المحلية والعالمية .

وتبدأ فترة التحضير لصيد اللؤلؤ قبل بدء الموسم بشهرين على الأقل ، وذلك بإعداد السفن وإصلاحها وتجهيزها بكل ما تحتاجها من زاد ومؤن ، وغيرها من الاحتياجات خلال موسم الغوص .

وقد حرصت الحكومة البريطانية على عدم السماح بممارسة هذه المهنة لغير أبناء المنطقة، وذلك حفاظاً على مصدر رزقهم، كما منعت الإدارة البريطانية قيام الإمارات بعقد أية اتفاقية مع جهات أخرى ، تخصص احتكار

---

(١) محمد الرميحي ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ٧١ .
وانظر أيضا : Belgrave, Sir C. Persian Gulf - Past and Present» R.L.A.J. Vol. IV 1968.

صيد اللؤلؤ[1] أو ليكون من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد المحلي ؛ وكذلك لم تحاول بريطانيا التدخل في شؤون صيد اللؤلؤ .

وكان موسم الغوص له أوقات محددة ، يسمى بيوم « الدخلة » أو « الدشة » ويعني بيوم الدخول إلى الغوص أي بداية موسم الغوص ، والذي كان يبدأ من الخامس عشر من مايو إلى الخامس عشر من سبتمبر[2]. وقد تقصر هذه الفترة أو تطول حسب رغبة صيادي اللؤلؤ ، ومدى تقلبات الأجواء ، ولكن غالبا ما يكون الجو مناسباً ، حيث تكون هذه الأشهر شهور الصيف ، و البحر هادىء ويكون الماء دافئاً والرؤية واضحة وصافية .

وتنقسم فترات الغوص إلى أربعة فترات : الأولى وتسمى فترة « المينا » ، وهي تسبق فترة الغوص ، وتستغرق ما يقرب من شهر ؛ وقليل من صيادي اللؤلؤ يذهبون في هذه الفترة المبكرة .

أما الفترة الثانية فهي فترة « الصيفية »، أو الغوص الصغير ، وتكون مدتها شهر تقريباً ، وتبدأ بعد فترة المينا ، وغالبا ما تذهب أعداد كبيرة في هذا الموسم . أما الفترة الثالثة ، وهي المهمة ، والتي تعتبر أساس الغوص ، فتسمى بالغوص الكبير ، حيث يشترك فيها جميع الغواصين .

وتعتبر فترة الغوص الكبير هي الفترة الرئيسة بالنسبة لصيادي اللؤلؤ ، أما الفترات الأخرى فهي ثانوية[3] . وأما الفترة الرابعة ، وهي تسمى « الردة »؛ وهي عبارة عن عدة أسابيع فقط ، ويكون عدد الصيادين فيها قليلاً ، لأن معظمهم يكون قد عاد إلى اليابسة ، ويكون الجو متقلبا ، وتشتد فيها الرياح والأمواج ؛ وهي غير ذات أهمية بالنسبة للغواصين .

وعند بداية خروج السفن إلى الغوص ، يكون هناك أطفال ونساء ، قد تجمعوا لتوديعهم ، وكأنه عيد ، حيث تقرع الطبول ويغنون الأهازيج

---

(١) K.G. Fenelon- The United Arab Emirates- p.59.

(٢) K. G. Fenelon- Ibid. p.60.

(٣) مانع العتيبة - دكتور - اقتصاديات أبو ظبي قديماً وحديثاً ص ٢٠

الشعبية ، (الأغاني الشعبية الخاصة بالغوص) وتلوح الأيدي حتى تبتعد السفن عن الشاطىء . وعندها يتفرق الأهالي ، ويرجعون إلى بيوتهم ، حتى يحين موعد رجوعهم من الغوص .

وتبدأ رحلة الغوص إلى عرض البحر ، حيث يختار كل « نوخذة »[١] أماكن «الهيرات»[٢] لمجموعته ولا سيما أنه خبير بهذه «الهيرات» ؛ وتختلف أماكن الهيرات باختلاف أصحابها الذين يترددون عليها ؛ فمثلا أهالي أبو ظبي يذهبون إلى الهيرات في المناطق القريبة من جزيرة « دلما »[٣] وجزيرة « حالول »[٤]، والمناطق المجاورة لها حيث يكثر فيها المحار والمغاصات ، أما سكان الإمارات الشمالية وبخاصة خورفكان والساحل الشرقي فإنهم يذهبون إلى رؤوس الجبال . وتبدأ هذه الرحلة إلى رأس دبا . . . الشارقة . . . حصى . . . ليما . . . سدوين . . . النقالة . . . شابوص . . . بشين . . . أم الفياريج . . . مراغي . . . ركاب الحيل . . . . رأس خية . . . أغبنة . . . المسان . . . شعية [٥] وغيرها من المناطق التي يعرفها النواخذة .

وفيما يلي نذكر أهم عمليات الغوص، وشرحها في أسفل الهامش،

---

(١) **«النوخذة»** : وهو ربان السفينة وقائدها والرجل الأول والمسؤول عن بحارتها والذي يتاجر باللؤلؤ أيضاً وهو الذي يتخذ القرار بالبدء والانتهاء من الغوص وله دراية تامة بأماكن المغاصات وله معرفة كاملة بأمور الملاحة بالإضافة إلى شخصيته القوية وحنكته . وبعد تنظيف واقتلاع اللؤلؤ من المحار يبدأ بتصنيفه وبيعه والقيام بالأعمال التجارية ثم تقسيم الأرباح للذين ساهموا في عملية الغوص .

(٢) **«الهيرات»** وهي الأماكن التي تعتبر غنية بالمحارات ومغاصات اللؤلؤ (حقول اللؤلؤ) ويعرفها النواخذة جيداً .

(٣) **«جزيرة دلما»** من جزر أبو ظبي المهمة والتي اشتهرت كميناء لتجارة اللؤلؤ وموقعها الخاص حيث يحيط بها المغاصات الغنية بالمحار كما تقصدها السفن هرباً من الأمواج والرياح ويزداد عدد سكانها صيفاً اضعاف مضاعفة حيث يقصدها تجار اللؤلؤ من مختلف أماكن الخليج العربي إلى أسواقها التي تعتبر من أهم أسواق الخليج العربي بالنسبة لتجارة اللؤلؤ .

(٤) جزيرة **«حالول»** من الجزر القريبة لجزيرة دلما وتتبع إمارة قطر وهي أيضاً اشتهرت بمغاصات اللؤلؤ وتأتي بعد جزيرة دلما

(٥) جريدة الاتحاد اليومية ـ الصادرة يوم الخميس ٢٢ سبتمبر ١٩٧٧

نظرا لعدم تعلقه بالموضوع بصورة مباشرة ، ولأنه قد يطول بنا البحث فيها ؛ وكذلك هناك كتاب كثيرون تناولوا هذا الموضوع من قبل .

ويبدأ الغوص بالسفينة التي تحتوي غالبا على عدد من « الغواصين»[1] يتراوحون بين عشرة وأربعين ، حسب حجم السفينة وحمولتها ، ونفس العدد بالنسبة لعدد «السيوب»[2] وبعض السفن يوجد فيها « الرضيف » وهو الذي يساعد السيب في جر الغواص من الأعماق . وهناك « المجدمي»[3] و« التباب »[4] .

هذا وهناك أدوات خاصة تستخدم في عملية الغوص وأهمها « الفطام » و« الحصاة » و« الشماشيل » و« الخبط » و« الدين » و« الطرطور » .

---

(١) **الغواصون**: مفردها الغواص .

ويأتي دوره من حيث الأهمية بعد النوخذة مباشرة لأنه أساس صناعة اللؤلؤ والتي يقع عليه العبء الأكبر حيث يعرض حياته للخطر مثل مهاجمته الأسماك المفترسة مثل « الجرجور » أي القرش والسمك الهلامي « الدول » وقد يؤدي حياته إلى الغرق إذا ما انقطع نفسه من جراء التعب والارهاق وهو يغوص إلى أعماق تتراوح بين مائة قدم أو أكثر ويعتمد على السرعة في النزول إلى القاع حتى يتمكن من جمع أكبر عدد من المحار في ثوان معدودات ثم يطلع إلى أعلى وهكذا يعاود الكرة إلى عدة مرات في اليوم الواحد وقد تبلغ أكثر من ٧٠ مرة .

(٢) **السيوب** ومفردها السيب .

ودوره خطير أيضا وذو أهمية لأنه يتولى إنزال الغواص إلى القاع وإخراجه إلى السفينة وإن أي إهمال أو إغفال منه يعتبر بالنسبة للغواص حياة أو موت ولذلك يجب أن يكون ذو قوة جسمانية وعضلية بجانب اليقظة والمتابعة لأي إشارة قد يرسلها الغواص عن طريق تحريك الحبل ولجذبه من قاع البحر .

(٣) **المجدمي أي المقدم**:

وهو يعتبر كمساعد للربان أو وسيط له حيث يأخذ التعليمات من النوخذة ويطبقها على طاقم السفينة ويحفظ النظام ، كما أنه يقتلع اللؤلؤ من المحار وينظفه ويقوم بمهمة الطبخ ، وإعداد الطعام وتوزيعه على الطاقم .

(٤) **التباب «الوليد»** :

وهو ولد صغير يتراوح عمره بين السابعة والثانية عشر ، وغالباً ما يكون ابن النوخذة ، ويعمل على مساعدة « المجدمي » في تقديم الطعام للبحارة وغسل أواني الطبخ ؛ كما يساعد البحارة في عملية فتح المحار ، وخاصة بعد فتحيه ، أو تفتيشه . وكذلك من أهم أعماله تقديم النرجيلة وإعدادها للبحارة ، إذ أن النرجيلة مهمة جدا بالنسبة للبحارة ، لأنها الأداة الوحيدة للتدخين ، وتستعمل على نطاق واسع في منطقة الخليج العربي .

وبعد جمع المحار على ظهر السفينة يقوم الغواصون والسيوب بفتح المحار بواسطة سكين يسمى « الفلقة »، ويقومون بهذا العمل في الساعات الأولى من الصباح الباكر ؛ وبعد الانتهاء منه يبدأون يوماً جديداً للغوص وجمع المحار .

وغالباً ما يقوم النوخذة بمراقبة البحارة في أثناء عملية فتح المحار واستخراج اللؤلؤ منه ، لأن بعض البحارة قد يحاول سرقة اللؤلؤ . وبخاصة إذا كانت حباته كبيرة ؛ وقد يبتلعونه ، ولذلك فإن عيون النواخذة تكون مركزة عليهم ، ويقوم بعضهم بتفتيش البحارة عند الانتهاء من موسم الغوص والعودة إلى اليابسة .

أما أهم أنواع اللؤلؤ ، حسب قيمته الشرائية ، وجودته من ناحية الشكل والألوان فهي كما يلي : -

أولا - الجبون

هو أحسن أنواع اللؤلؤ وهو عبارة عن لؤلؤ شديد الاستدارة يميل إلى اللون الأبيض ، الصافي المشرب بقليل من الحمرة .

ثانيا - اليكة :

وهو أقل جودة من الأنواع السابقة ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية نتيجة لوجود بعض العيوب الصغيرة ، سواء في الاستدارة ، أو في صفاء اللون .

ثالثا - القولوة :

وهو أقل صفاء من اليكة ، وتوجد به عيوب كثيرة ، وكذلك فإنها غير مستديرة .

رابعا - البدلة :

لونه يميل إلى الزرقة ، ويأتي في المرتبة بعد مرتبة القولوه ، وكلما صغر

حجمه يزداد قيمة ، ولونه أكثر زرقة أو حمرة .

خامسا : الخشرة :

أقل الأنواع جودة ويباع بالكمية ، أي بالجملة ، وليس بالمفرد ، كما يكون سعره منخفضاً .

أما من ناحية الحجم فإنه يتفاوت من نوع لآخر . وأهم أنواعه « الدانة »؛ وهي أكبرها وأغلاها ؛ وهي تعتبر جوهرة نادرة ، وتستعمل في تيجان الملوك . و« الحصباة »، وهي أصغر حجماً من الدانة وتتكون من أنواع متفاوتة . ثم تأتي « البطن » وهي أقل في حجمها من حجم « الحمص » بقليل ثم تأتي « الذيل » و« الناعم » و« البوكة »؛ وهذه اللآلىء أحجامها صغيرة كحبات الرمل الكبيرة .

صناعة اللؤلؤ وأثره الاقتصادي والاجتماعي :

أولا ـ من الناحية الاقتصادية :

وتبدأ مرحلة البيع والشراء في عرض البحر ، عندما يأتي « الطواش »، وهو الرجل الذي يقوم بشراء اللؤلؤ من أصحاب السفن أو « النواخذة » نقداً وفي الحال ؛ وهو يجوب بين هذه السفن ، حاملاً معه النقود ، ويعتبر كوسيط يتنقل في سفينة صغيرة ، مما يسهل على البعض بيع محصول اللؤلؤ إلى الأسواق المحلية . وعادة ما تكون قيمة اللؤلؤ التي يشتريها أقل من قيمة السوق ؛ وبعض النواخذة يفضلون التعامل في السوق المحلية ، والبيع لأحد تجار المدينة عند رجوعه ، على أن يتعامل مع هذا « الطواش » .

وقد يمول الطواش سفينة أو عدة سفن من سفن الغوص لصيد اللؤلؤ ، وحسب العرف فإنه كممول ، له أن يختار حصيلة السفينة التي يمولها بسعر أقل من سعر السوق بنسبة قد تصل إلى ٤٠٪[١] .

---

(١) محمد الرميحي ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٧٥

بعد انتهاء التجار والطواش من شراء محصول اللؤلؤ من النواخذة ، «ربان السفن»، يكونون قد حصلوا على أرباح أكثر من النواخذة، ثم يأخذون هذا المحصول ، ويتم بيعه إلى التجار الهنود ؛ سواء الذين يتواجدون في السوق المحلية ، أو الذين يأتون من الهند لشراء المحصول ؛ ويسمونهم عادة « بالبونيان »[1] ، لأنهم يعبدون الأصنام « الهندوس » أو غير المسلمين من الهنود .

وهؤلاء التجار الهنود يشترون مختلف أنواع اللؤلؤ من الأسواق المحلية في الإمارات العربية أو من إمارات الخليج العربي الأخرى ويبدأون في تصنيعه في العقود والمجوهرات ؛ وبعد ذلك يتم بيعها إلى الأسواق العالمية ، وبخاصة أسواق « لندن » و« باريس » بأسعار مغرية .

وبعد بيع اللؤلؤ يبدأ النواخذة في توزيع الحصص والأرباح ؛ ويسمى نظام « الخماميس » على العاملين بالغوص ، بعد أن يقطع من المال ما أنفق على سفينة الغوص من تمويل ؛ وتكون الحصيلة في النهاية كالآتي : صاحب السفينة أو الممول يأخذ الخمس الناتج من من المحصول . . . أما النواخذة فيتبع الجذوة ، أي يدخل في التقسيم مع الأفراد جميعا وله سهم ونصف و« السيب » له نصف سهم ، والغواص له سهم واحد . ويعود الغواص لأهله مع نهاية السبعة شهور ، للمنطقة الغربية ، وأربعة شهور للمنطقة الشرقية ، ومعه ما يقارب خمسمائة[2] روبية تقريبا .

إن صناعة اللؤلؤ وتجارته كانت من المصادر الرئيسة بالنسبة للإمارات العربية ، حتى الحرب العالمية الثانية . إنها كانت الدعامة الأولى للاقتصاد القومي ، وما يوفره من هذا الدخل لسكان الإمارات العربية .

ويقدر عدد المشتغلين بصناعة اللؤلؤ بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنسبة ٨٥٪ تقريباً من مجموع سكان أبو ظبي . . . كما أن صناعة اللؤلؤ كانت

---

(١) محمد الرميحي ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ٧٥ .
(٢) جريدة الاتحاد الصادرة يوم الخميس بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٧٧

تساهم بنسبة ٩٥٪ تقريباً من الدخل القومي ؛ أما الباقي ، وقدره ٥٪ فإنه يأتي من باقي القطاعات الأخرى ، مثل الزراعة والتجارة والرعي وصيد الأسماك[١] .

أما دخل الإمارة أو الحاكم من صناعة صيد اللؤلؤ ، فكانت عن طريق الضرائب التي تفرض على سفن صيد اللؤلؤ ، وتجارها الطوشة .

وكان حكام أبو ظبي يعينون والياً على جزيرة « دلما »، وكانت سلطاته تمتد من خور العديد حتى أبو ظبي كلها ؛ وكانت هذه المنطقة كلها تعتبر منطقة « الهيرات » و« المغاصات »؛ وكان يساعد الوالي « المزكي » أو جامع الزكاة ؛ وكان من أهم أعماله جمع العائدات الجمركية والضرائب التي تفرض على عائدات اللؤلؤ في تلك المنطقة ، حيث كان جمع اللؤلؤ فيها مباحاً للجميع شرط أن يدفعوا الضرائب لحاكم أبو ظبي مقابل السماح لهم بمزاولة نشاط الغوص على اللؤلؤ .

ولقد كتب الوكيل البريطاني في الشارقة ، في تقرير له في عام ١٩٠٦ يقول : «تكون جزيرة دلما مأهولة بالسكان بصورة مكثفة في أثناء مواسم جمع اللؤلؤ ؛ إذ يؤمها مواطنون من قطر والبحرين ولنجة ومدن الساحل العربي الذين يتاجرون في اللآلىء والسلع المختلفة . وكانوا يدفعون إلى شيخ أبو ظبي ضريبة بمعدل ٤٠ أو ٣٠ ريالاً لكل تاجر ؛ ومن ١٠ إلى ٦ ريالات لكل تاجر صغير « طواش » في اللآلىء لا يعدو رأسماله ألف روبية تقريباً »[٢] .

ثم كتب الوكيل البريطاني بعد ثلاثين عاما تقريباً يقول في تقريره : « يقيم في جزيرة دلما . . . رعايا أبو ظبي والشيخ في الجزيرة ومدير للضرائب يدعى عبد الغني بن علي يعيش في دلما . ويبعث الشيخ عند بداية فصل اللؤلؤ اثنين من رجاله هما علي بن محمد وعباس بن عبدالله ليجبيا الطراز

---

(١) وزارة الاعلام والسياحة ـ أبو ظبي في مسيرة التقدم ص ٤ .
(٢) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ص ٢٠٤ وانظر مذكرة المملكة المتحدة ـ الجزء الثاني ـ الملحق (ز) رقم ٢ ـ مذكرة بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٠٦ .

« ضريبة الغوص » وليظلا هناك حتى نهاية الموسم ، فيعودا إلى أبو ظبي »[1] .

وكانت الرسوم الجمركية تفرض على جزيرة دلما بمعدل ٢,٥ في المائة على جميع المستوردات باستثناء اللؤلؤ .

وبالإضافة إلى ضرائب جزيرة دلما ، كانت تفرض ضرائب في مدينة أبو ظبي على البضائع التي يجلبها التجار بعد بيع اللؤلؤ للتجار الهنود وشراء البضائع الهندية وجلبها إلى أبو ظبي . وهي بذلك تعد مصدراً آخر لدخل الإمارة عن طريق صناعة وتجارة اللؤلؤ .

ولقد كانت أسعار اللؤلؤ في تقلب دائم ، حسب العرض والطلب . ولم تستقر على حال واحد ؛ ولذلك فإن دخل الفرد كان يتأثر بها . ولكن على العموم فإن متوسط دخل الفرد السنوي كان يقترب من ١٥٠ روبية تقريباً ، بالنسبة للعامل في صيد اللؤلؤ ؛ ونلاحظ بأن قيمة النقود قد انخفضت منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا خمسة عشر مرة تقريباً ، أي أن ما كانت قيمته وحدة من العملة أصبحت الآن قيمته ١٥ وحدة ، وأن تجار اللؤلؤ كان دخلهم السنوي يتراوح ما بين ٥٠٠ روبية وألف روبية تقريباً[2] .

ولقد اشتغل في هذا القطاع ، قطاع صناعة اللؤلؤ (استخراج اللؤلؤ)، الغالبية العظمى من سكان الإمارات العربية ، منذ مئات السنين . ويقدر عدد السفن التي كانت تخرج لهذه المهمة بحوالي ٥٠٠ سفينة من أبو ظبي ، ونفس العدد تقريباً كان يخرج من الشارقة ورأس الخيمة ، وكذلك عدد مماثل تقريباً لعدد أبو ظبي كان يخرج من دبي ؛ وبذلك تكون أكثر من الف وخمسمائة سفينة تخرج سنوياً في أثناء موسم الغوص من شواطىء الإمارات العربية للاشتراك في موسم الغوص .

---

(١) جي . بي . كيلي ـ نفس المرجع ص ٢٠٥ وانظر :
مذكرة المملكة المتحدة ـ الجزء الثاني ـ الملحق (ز) رقم (١) من وكيل المقيم إلى المقيم السياسي ـ البحرين في ٢٤ فبراير ١٩٣٧ .

(٢) مانع سعيد العتيبة ـ دكتور ـ إقتصاديات أبو ظبي قديماً وحديثاً ص ٣٠ .

(٣) K. G. Fenelon- The United Arab Emirates p.59.

ونعرض في هذا الجدول توزيع سفن تجار اللؤلؤ في الإمارات العربية[١] :

الإمارة	سفن صيد اللؤلؤ	سفن تجار اللؤلؤ	المجموع
أبو ظبي	٥٢٠	٣٠	٥٥٠
دبي	٥٠٠	١٠	٥١٠
الإمارات الشمالية	٤٨٠	٢٠	٥٠٠
المجموع	١٥٠٠	٦٠	١٥٦٠

وبالإضافة إلى سفن الغوص ، يوجد « المزار »، وهو عبارة عن سفينة تشكل صهريجاً لنقل الماء العذب إلى حقول الغوص « الهيارات »، لبيعه لسفن الغوص .

وبذلك يكون عدد السفن أكثر من ألف سفينة ، وعليها أكثر من اثنين وعشرين ألف رجل ، يعملون على أكثر من ألف وخمسمائة سفينة لصيد اللؤلؤ . وكان دخلهم العائد من صناعة الغوص يبلغ حوالي ٦٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني في ذلك الوقت![٢] .

تدهور صناعة اللؤلؤ :

تعرضت صناعة اللؤلؤ لتقلبات عدة ، سواء في أسعارها أو في أهمية العرض والطلب ، ولم تكن أسعارها ثابتة ، كما أنها أي هذه الصناعة تأثرت بتأثيرات الاقتصاد العالمي . ولقد حدث هذا التأثير مرتين: الأولى كانت في

---

(١) مانع سعيد العتيبة - دكتور - البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة ص ٤٤ .

(٢) K. G. Fenelon; Op.cit.,; p.59.

أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما حدثت الأزمة الاقتصادية الكبرى في عام ١٩٢٨ ، حيث تأثر اقتصاد المنطقة بها؛ ولقد استمرت فترة الكساد العالمية حتى عام ١٩٣٢ وتأثرت الصناعة تأثرا واضحا بهذا الكساد العالمي الذي أصاب سوق تجارة اللؤلؤ في الهند وباريس[١] .

وسرعان ما استعادت «صناعة اللؤلؤ» عرشها وعادت إلى سابق عهدها، وبدأت هذه الصناعة تزدهر مرة أخرى قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها . ولكن التغير الذي حدث والنتائج التي طرأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أحدثت تغيرات واضحة في العالم بصفة عامة وفي منطقة الخليج العربي بصفة خاصة مما أثر في « صناعة اللؤلؤ » وجعلها تتراجع إلى الخلف بعدما كانت الأساس الجوهري للدخل القومي للإمارات ، ومن الأسباب الاساسية التي أدت إلى هذا التراجع ؛ الاكتشافات البترولية التي نقبت عنها الشركات الإنجليزية قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكن وقوع الحرب العالمية الثانية أدى إلى توقف حركة هذه الشركات الإنجليزية عن التنقيب ، إلى ما بعد انتهاء الحرب ، مما ساعد على استمرارية انطلاق « صناعة اللؤلؤ » . والحقيقة أن الشركات البترولية عادت من جديد تنقب بعد انتهاء الحرب ، وبدأ تغير شامل في البنيان الاقتصادي الوطني ، ذلك لأن هذه الشركات كانت تقدم دفعات نقدية سنوياً[٢] . حتى يتم اكتشاف البترول حسب عقودات الامتياز ، وأصبح للإمارة دخل سنوي غير دخل اللؤلؤ ، ومن ناحية أخرى هجر العاملون في « الغوص » هذه المهنة ونزحوا إلى العمل في الشركات النفطية لأنها كانت تُعطي أجوراً تفوق أضعاف أضعاف الأجر الذي كانوا يتقاضونه من مهنة « الغوص »، علماً بأن هذا الأجر كان ثابتاً لا يزيد طوال السنة ، وهذه الهجرة العمالية من « الغوص » إلى الشركات النفطية جعلت « صناعة اللؤلؤ » تتراجع عن مركزها السابق إن لم تكن تدهورت في غالب الأمر .

---

(١) ك.ج. بنيلون ـ دكتور ـ أبو ظبي وساحل عمان في موكب التطور ص ٢٧ ترجمة محمد أمين
(٢) مانع سعيد العتيبة ـ دكتور ـ اقتصاديات ابو ظبي قديما وحديثا ص ٣٦

أما السبب الثاني في تراجع وتدهور « صناعة اللؤلؤ » كان ذلك الاكتشاف الصناعي في اليابان ، وهو « اللؤلؤ الصناعي »، الذي بدأ ينافس « اللؤلؤ الطبيعي » من حيث انخفاض قيمته وكذلك جودته الأقل نسبياً ، ولكنه كان ـ على أية حال ـ مقبولاً للمستهلك ، ووضح أن عملية إنتاج « اللؤلؤ الصناعي » تسير في تقدم ملحوظ عما كانت عليه « صناعة اللؤلؤ الطبيعي » .

والحقيقة أن هناك سبباً آخر « اقتصادي » في جوهره أدى إلى تدهور واضمحلال « صناعة اللؤلؤ » تمثل هذا السبب في تقلب أسعار اللؤلؤ وتقلب دخل الأفراد . وكان هذا التقلب يرجع إلى الطلب العالمي على اللؤلؤ وكذلك على كمية اللؤلؤ المستخرجة في مواسم الغوص . كما أن القيود التي وضعتها الحكومة الهندية كانت سبباً قوياً ، وبخاصة بعد أن حصلت على الاستقلال عام ١٩٤٧ حيث زادت هذه القيود التي فرضتها الحكومة الهندية على عملية التصدير والاستيراد من أجل الحفاظ على رصيدها من العملات الصعبة ومنع تسربها إلى الخارج[١]. ووضح ذلك في العملية التجارية للتجار الهنود الذين كانوا يتاجرون في اللؤلؤ بأسواق الخليجيين، فكانوا يشترون اللؤلؤ من هذه الأسواق بالعملة الهندية .

ولا جدال في أن هذه الأسباب متجمعة أدت إلى تدهور « صناعة اللؤلؤ »، والانتقال من عصره ـ عصر اللؤلؤ ـ إلى « عصر البترول ». فلقد أصبح هذا « الذهب الأسود » هو أساس الدخل القومي للدولة بعدما كانت « صناعة اللؤلؤ » تحتل مركز الصدارة في بنيان هذا الدخل القومي .

ويمكن القول بأن تلك الظاهرة الاقتصادية الاجتماعية « كانت متناقضة كل التناقض فقد بدأت مجتمعات الخليج تراقب أفول صناعة هامة عاش عليها الأجداد وهي صناعة اللؤلؤ والتي كانت ظروف الأزمات الاقتصادية العالمية تنال منها بشدة وكذلك انتشار « اللؤلؤ الصناعي الياباني »، مما أوجس في

---

(١) الاتحاد (جريدة) عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٧٧ .

نفوس أبناء الخليج خيفة من مستقبل مظلم مما حدا بالبعض منهم إلى الاتجاه لأعمال أخرى غير الغوص . كما أن ظاهرة تدفق عائد النفط التي بدأت بعض الإمارات في استلامها ، والبعض الآخر في استلام عائد الامتيازات والذي كان يمثل دخلاً مرتفعاً ـ نسبياً ـ، لم يسبق أن حصلت عليه هذه المجتمعات من قبل»[1] .

وهكذا نرى أنه في السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى ، وحتى أوائل سنوات الثلاثينات ، كانت صناعة الغوص من أجل صيد اللؤلؤ هي أهم صناعة يمارسها أبناء الإمارات العربية على السواحل ، وفي داخل الخليج العربي .

وكانت هذه الصناعة تعتبر أولى الصناعات ، وهذا القطاع يعتبر أهم قطاع اقتصادي في الإمارات العربية في ذلك الوقت ، ودون أن ننسى بعض الأنشطة والموارد الاقتصادية الأخرى في الداخل ، والتي كانت تتمثل في الزراعة في بعض الواحات ، وفي الرعي في مناطق الكلأ ، وإن كانت أهميتها الاقتصادية لا تصل بأي حال من الأحوال إلى أن توازن نفسها باقتصاديات صيد اللؤلؤ .

ولقد كان لهذه الأوضاع الاقتصادية أكبر تأثير على الأوضاع الاجتماعية الموجودة في الإمارات العربية في ذلك الوقت .

---

(١) محمد الرميحي ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ص ٣٠ . العدد (٤)ـ اكتوبر ١٩٧٥ .

الفصل الثالث

الأوضاع الاجتماعية

- طبقات الحضر الاجتماعية
- المشاكل الاجتماعية للغوص
- استخدام العبيد في الغوص

الأوضاع الاجتماعية

كانت الأوضاع الاجتماعية عند أهالي الإمارات تتمثل في وجود البدو ، الذين لهم تشكيلهم البدوي القبلي ، والحضر الذين يعيشون حياة الاستقرار في المدن ، ويعملون في التجارة والزراعة وبقية المهن الأخرى . وكان الحضر ينقسمون إلى أربع طبقات اجتماعية على النحو التالي :

أولاً :

طبقة الشيوخ ؛ وهي طبقة الأسرة الحاكمة وأفرادها ، وهي أعلى سلطة في البلاد ، وهي التي تسيِّر الأمور في هذا المجتمع .

ثانياً :

طبقة كبار تجار اللؤلؤ ؛ وهي الطبقة التي تلي الشيوخ ، وهي الشبيهة بالطبقة الرأسمالية ، والتي بيدها الأموال ، حيث تساهم في إقراض المال وتنشيط الحركة المالية ، وتدفع الضرائب للحاكم .

ثالثاً :

طبقة صغار التجار وأصحاب المحلات التجارية ، وهي الطبقة الوسطى والتي تشتغل في تجارة الخدمات والسلع المختلفة ، بالبيع والشراء ، ودخل هذه الطبقة قليل إذا ما قورن بدخل الطبقة الأخرى .

رابعاً :-

طبقة الغواصين والعبيد ، وكان يقع عليها عبء الحياة لأنهما يمثلان طبقة العمال أو الطبقة الكادحة ، ويعتمدون عليهم في استخراج اللؤلؤ من البحر . وكانوا يشكلون أساس هذه العملية ، فيستخرجون اللؤلؤ ويجابهون مخاطر البحر ، وهم من الفقراء ، وغالباً ما تكون أكثريتهم مديونة لكبار تجار اللؤلؤ وأصحاب السفن والنواخذ ، ولا يستطيعون وفاء ديونهم إلا بصعوبة بالغة ؛ وقد تستمر هذه الديون حتى الوفاة ، وقد يورثونها الأبناء في بعض الأحيان ؛ وهم يكونون بذلك تحت رحمة الطبقة الثانية ، ولا يستطيعون الخلاص منهم إلا بصعوبة .

ولقد كان لصناعة اللؤلؤ تـأثير له دلالته الواضحة على مجتمع الإمارات العربية ، وتمثلت بصفة خاصة على كل من « الغواص » و« السيب »؛ لأنهما كانا يشكلان القطاع الأكثر عدداً والأهم في الصناعة ، وكانوا يعتمدون عليهم اعتماداً كاملاً في عملية استخراج اللؤلؤ ، ومع ذلك فإن حياتهم المعيشية كانت في غاية القسوة والشقاء ، لأن أجورهم كانت لا تتناسب وطبيعة العمل ومستلزمات المعيشة ، فقد كانت أقل الأجور من ناحية ، ومن ناحية كان مصير « الغواص » أو « السيب » مرتبط بالديون التي كانت تُعطى لهم من « النواخذة »، فكانت هذه الديون تلاحقهم في حياتهم ، وحتى في مماتهم ، وقد يورثونها للأبناء ، الذين يذهبون مرغمين لخدمة « النواخذة » حتى يسددوا ديون آبائهم وديونهم الجديدة ، وفي بعض الحالات قد يستولي « النواخذة » على بعض من أملاك « الغواص » أو « السيب » إذا ما فارق الحياة بحجة تسديد الديون ؛ وفي حالة ما إذا بقي « الغواص » أو « السيب » على قيد الحياة فإنهم يظلون يخدمون كالعبيد طوال حياتهم ، حتى يتمكنوا من تسديد هذه الديون ، أو أن يقوم أحد النواخذة بدفع هذه الديون عنهم للآخر ، وبذلك ينتقل «الغواص» أو « السيب » إلى ملكية «نوخذة» جديد، أو يصبح مديناً له .

ويقول أحد العاملين بالغوص[1]، « كنا نذهب إلى « خورفكان » حيث النوخذة في انتظارنا ، وكان يختبر الغواصين في البداية ليرى من منهم يستطيع الغوص ، وسعيد الحظ من يقع عليه الاختيار في رحلة كلها عذاب وتعب ، وكنا مضطرين ، لأنها مصدر الرزق الوحيد ، ومن يقع عليه الاختيار يعطيه النوخذة سلفة قدرها مائة روبية ، ليتركها لأسرته حتى تعيش منها طوال الرحلة التي قد تستغرق أربعة أشهر ، مائة روبية فقط ، هذه السلفة منفعة للغواص ، وهي في نفس الوقت سيف مُسلط على رقبته ، إذ لا بد أن يعمل ويكد حتى يسددها للنوخذة فيما بعد » .

كما يقول غواص آخر من منطقة الساحل الغربية ، وهو الحاج محمد بن أحمد ربيعية[2] ، وقد قضى هذا الرجل في البحر أكثر من خمسة وثلاثين سنة : « غواص الساحل الغربي غير (ويعني أنه يختلف عن نظيره في الساحل الشرقي في المدة التي يستغرقها) نقعد في الغوص ٧ أشهر ما تشوف أهلك ولا تسمع عنهم أية أخبار . . وما فيه غير الكد والتعب . . والغواص مجبور لأنه راح للغوص برجليه . . . وعشان يسدد السلفة اللي أخذها من النوخذة قبل ما يطلع الغوص . . . مجبور يتحمل كامايفيد » (أي كل ما يأتي) .

المشاكل الاجتماعية للغوص :-

ويتضح لنا مما يقوله الغواصون كيف كانت معيشتهم صعبة ، وكيف أن النوخذة أو الممول لهذه السفينة كان يدفع لهم مبلغاً مقدماً ، وهي « السلفة »

---

(١) عبدالله مسعود خلفان ، أحد العاملين بالغوص ، حيث عمل به أكثر من ثلاثين عاماً ، وهو من المنطقة الشرقية بالفجيرة ، ويقطن الآن في قرية « مربح » ويبلغ من العمر ما يقرب من الخمسة والستين عاماً ، ويعتبر من الغواصين القدامى .
وقد أجرت جريدة « الاتحاد » التي تصدر في أبو ظبي تحقيقاً صحفيا معه عن : « ذكريات الغوص »، عدد (٢٢ سبتمبر ١٩٧٧) .

(٢) جريدة الاتحاد . أبو ظبي . العدد الصادر في ٢٢ سبتمبر ١٩٧٧ .
في تحقيق صحفي عن « ذكريات الغوص » تحدث الحاج محمد بن أحمد ربيعية، الذي تجاوز الستين من عمره، عن ذكرياته في الساحل الغربي

حتى ينفقه على عائلته خلال فترة غيابه في موسم الغوص . كما كان هناك مبلغ آخر يأخذه الغواص وكان يُسمى « تسجام »؛ وهذا المبلغ كان الغواص ينفقه على عائلته عندما يعود من رحلة الغوص الطويلة إلى البر ، وفي انتظار بيع كمية اللؤلؤ المستخرجة في هذه الرحلة .

كما كان هناك مبلغ ثالث ، ويسمى « الخرجية »، وكان يُعطى في فصل الشتاء للعاملين بالغوص ، ولهذه « الخرجية » خطورتها في ربط العامل بالممول . فقد كان « الغواص » أو « السيب » يتعهد فيها للنوخذة أو الممول بأن يعمل في خدمته الموسم القادم ، ولا جدال في أن هذه « الخرجية » تعتبر عقداً مبرماً بين الممول والعامل لكنه عقد غير مكتوب للعمل في موسم قادم لا يعلم إلا الله مداه ، وبهذه الخرجية ، كان لا يستطيع العامل بالغوص أن يتهرب من ديونه التي أصبحت عبئاً ثقيلاً على كاهله .

والذي يثير الدهشة أن هذه الخرجية وما سبقها من مصروفات كانت تتزايد مع مرور الوقت ، وبذلك يصبح « الغواص » أو « السيب » قد ربط نفسه بالعمل في خدمة الممول لسنين طويلة ، وربما حتى مماته ، إلا إذا اشترى دينه أحد الممولين الآخرين ، وبالتالي ينتقل للعمل لديه[١] ، وليس الغواصون أو السيبيون وحدهم هم الذين يواجهون المشكلات ، فالنواخذة أيضاً ، وأصحاب السفن يواجهون الكثير من المشكلات .

ومن هذه المشاكل التي يتعرض لها الممولون والنواخذة ، « فالنوخذة مثلا يستلف من التاجر لتموين سفينته ، سواءاً بضاعة أو نقداً . والتاجر بدوره يفرض نسبة من الربح على هذا القرض ؛ ونظراً لأن الربا محرم في شريعة الإسلام فإن كثيراً من التجار كانوا يلجأون إلى ما يسمى « بالمقابلة »، وهذا نظام شيطاني يشتري على أساسه كل من يريد الاقتراض بضاعة من التاجر بثمن مُعين ، ثم يبيعها بثمن أقل مرة أخرى . وعلى الأخير أن يتسلم الثمن

---

(١) محمد الرميحي ـ دكتور ـ المرجع السابق ص٨٦ .

نقداً دون أن تبرح هذه البضاعة مخازنها »[1] . ولذلك فإن كثيرا من أصحاب السفن ، رغم أنهم يحاولون تمرير هذا الربح الذي يدفعونه للتاجر إلى الغواص ، فإن كثيراً منهم كانت تتراكم عليه الديون حتى يتحول من مالك إلى غواص فقط .

وكما قلنا إن هذه المشاكل التي كان يعاني منها كل من الغواصين وأصحاب السفن ، كانت تؤدي بهم إلى الوقوع في مشاكل الديون كذلك مما يؤدي إلى إشهار إفلاسهم . ولقد زادت عمليات إفلاس أصحاب السفن في أواخر الأربعينات .

استخدام العبيد في الغوص :-

ومن الظواهر الاجتماعية التي كانت موجودة وتستحق الاهتمام ، أن بعض العبيد والخدم في الإمارات العربية كانوا يستخدمون في أعمال الغوص ، وكانوا لا يأخذون أجرهم على ذلك ، لأن أسيادهم كانوا يأخذون كل ما يكسبونه من أعمال الغوص . ولذلك نلاحظ أن هؤلاء العبيد والخدم قد اضطروا إلى الفرار من الإمارات العربية وذهبوا إلى « البحرين » ، حيث المقيم السياسي البريطاني هناك ، وكانوا يتقدمون بالشكوى إلى هذا المقيم أو الوكيل لكي يتحرروا من عبوديتهم ، وذلك بعدما تجري الإدارة البريطانية تحقيقات بشأنهم ، ثم تصدر قراراً بعتقهم وتحريرهم .

ومن ذلك مثالان :- الأول ويدعى اسماعيل بن حارب ، وعمره كان ٢٦ سنة تقريباً ، وقد ولد في بيت علي بن عبدالله ، من رأس الخيمة ونشأ في بيته . وكان علي بن عبدالله يرسل إسماعيل بن حارب إلى الغوص في كل صيف وعندما ينتهي من موسم الغوص كان لا يعطيه أي شيء من المحصول[2] . فاضطر إلى الهرب من رأس الخيمة إلى البحرين ، عندما

(١) محمد الرميحي - دكتور - نفس المرجع السابق ص ٨٢

(٢) I.O.L. and R. R/15/2/1833- Statement of Ismail bin Harib, aged about 26 years, recorded at the Political Agency, Bahrain, on the 18th February, 1948; p.107.

أرسله علي بن عبدالله مع النوخذة «علي بن حسين». وخلال وصول «الجلبوت» إلى شاطىء البحرين، انتهز اسماعيل بن حارب هذه الفرصة وقدم نفسه إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين، وطالبه بعتقه من سيده لسوء معاملته له، وطلب منه منحه براءة الحرية (شهادة الحرية) حتى يعيش مطمئناً[1]. وبالفعل حصل على حريته عن طريق المقيم السياسي البريطاني في البحرين.

أما الثاني، فيدعى عبيد بن خليفة حيث قدم عريضته إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين، وكانت بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٤٨، واستعرض فيها أمر استغلال سيده له بإرساله إلى الغوص في كل موسم، وفي نهاية كل موسم لا يعطيه شيئاً من أتعابه، مما اضطره إلى الهرب للبحرين، طالبا من المقيم السياسي أن يعتقه من سيده؛ ويعطيه براءة الحرية، ليتمكن من أن يعيش مطمئناً حيث إنه متزوج منذ سنتين[2]. وأمام هذه العريضة كتب الضابط السياسي في الإمارات العربية مذكرة إلى الوكيل السياسي في البحرين بخصوص هذا الرجل هذا نصها[3]:

«ساحل المتصالح في ٢١ مارس ١٩٤٨

حضرة الأجل الأكرم سعادة معتمد الدولة البريطانية المعظمة بالبحرين المحترم؛

بعد التحية والاحترام اللائق لسعادتكم،

إشارة إلى كتاب سعادتكم رقم (٦٤) المؤرخ في ١٦ فبروري ١٩٤٨. من التحقيقات التي أجريناها أن عبيد بن خليفة خادم علي بن أحمد من أهل رأس الخيمة وأن سيده يستخدمه في عمل الغوص ولكنه لا يعطيه شيئاً من

---

(١) I.O.L. and R.- R/15/2/1833- Statement of Ismail Harib- Lec. cit.

(٢) I.O.L. and R.- R/15/2/1833- Statement of Obaid bin Khalifah, aged 25 year recordedat the Political Agency Bahirrain.

(٣) I.O.L. and R- R/15/2/1833- Letter No., 260, dated The 21st March 1948, from the P.O.I.C., Sharjah to The Political Agent- Bahrain- 108.

المحضول ولهذه المعاملة اضطر أن يتخلص من سيده ويعمل لنفسه

هذا وتفضلوا بقبول فائق احترامي ودمتم

الضابط السياسي

في ساحل المتصالح

ومن هذه الوثيقة يتضح أن الإدارة البريطانية كانت تتدخل أحيانا إلى جانب العبيد والغواصين في سبيل عدالة قضاياهم. ويتضح كذلك أن الغواصين كانوا يهربون من ديونهم أو من أسيادهم نتيجة لسوء المعاملة من بعض الأسياد، إلى أماكن أخرى، وقد يعملون بالأعمال الحرة بعد حصولهم على براءة الحرية التي كانت تمنح لهم من الوكالة البريطانية.

والحقيقة أننا نجد أنفسنا أمام فترة زمنية عاش فيها الغواصون مضطهدين في أثناء عملهم في أصقاع البحر، ولا يمكننا أن نتجاهلها. فلقد كان الغواص يتعرض لمخاطر رهيبة في قاع البحر سواء من الأسماك المفترسة مثل « الجرجور »، أي السمك القرش. أو من عملية الغوص نفسها. ويقول في هذا الصدد أحد الذين عملوا في الغوص لأكثر من ثلاثين سنة ... « في القاع يفتح الغواص عينيه ويبدأ في البحث عن المحار ثم بسرعة يخلص المحار من الشوك الأسود الذي قد يحيط بها ثم اقتلاعها والاحتفاظ بها .. »[1] ويستطرد قائلا : « كما أن المدة التي يستطيع أن يقضيها تحت الماء وهي في حدود دقائق وفيها بعد ثلاث مرات يكاد « يضيق » عليه النسم وتجيه السعة وبعدها لازم يطلع « أي يخرج من الماء إلى السطح لكي يتنفس » وإن طلع بعيد عن المحمل « أي السفينة » وما حد شافه « أي لم يره أحد أو يسعفه » راح « يعني مات » وإن شافوه الرياييل وتلاحقوه ويشلوه يطلعوه على المحمل « أي إذا ساعده أحد من الرجال وأخرجوه من الماء إلى سطح السفينة » وعلى المحمل حليب أمه اللي رضعه وهو جاهل يطلع من فمه

(١) عبدالله سعود وهو أحد المسنين يسرد ذكرياته عن الغوص في تحقيق صحفي أجرته معه جريدة الاتحاد التي تصدر في أبو ظبي - الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٧ .

وبسرعة تلفن في الشراع من الصبح لحين الظهر وتظل عليه ، إن كان له عمر بيفتك شوي وإن كان ما له عمر بيروح »[1] . ثم يتابع هذا الرجل ذكرياته عن الغوص فيقول : « في الغوص المفروض بعد المرة التالية اللي يضيق فيها النفس على الغواص أن يصعد بسرعة إلى سطح الماء وبيجد صعوبة يستطيع التعلق في المحمل ليسترد أنفاسه المتقطعة ويعطيهم ما جمع من محار . أما إذا خرج بعيداً ولم يجد ما يمسك به . يبدأ في الغوص من جديد حيث يشرف على الموت من شدة التعب وإن كان له عمر ولحق به الرجال ورفعوه إلى القارب وليزيلوا الرغوة البيضاء التي بدأت تخرج من فمه ثم يلف في الشراع لإعادة الدفء إلى أطرافه . وقد يظل هكذا إن لم يفارق الحياة يوما أو اثنين حتى تدب الحياة في أوصاله من جديد»[2] .

كل هذه المخاطر التي كان يتعرض لها العاملون في الغوص هي التي دفعتهم إلى العمل في الشركات البترولية وغيرها من الأعمال الأخرى والتي كانت لا تشكل أي خطورة على حياتهم .

---

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) نفس المرجع السابق .

الباب الثاني

علاقة بريطانيا بالإمارات العربية

الفصل الرابع :ـ وضعية الإمارات ومعاهدات التصالح والحماية

أولا ـ الاتفاقيات البحرية

ثانيا ـ الاتفاقيات السياسية .

ثالثا ـ الاتفاقيات الاقتصادية .

الفصل الخامس :ـ الإدارة البريطانية في الإمارات العربية

- الإمارات العربية وسيادتها الخارجية
- الإمارات العربية وسيادتها الداخلية
- الموقف البريطاني بالنسبة للمشكلات الداخلية
- قانون لتسليم المتهم الفار في الإمارات العربية وإنشاء قوة ساحل عمان « كشافة عمان » .
- السلطة البريطانية .

الفصل السادس : السلطة البريطانية في الإمارات العربية

- المقيم البريطاني والوكلاء المعتمدون
- الوكلاء البريطانيون في الشارقة

- الضباط السياسيون البريطانيون
- المعتمدون السياسيون في دبي
- الضباط السياسيون والمعتمدون في ابو ظبي .
- التقرير عن الأوضاع في الإمارات العربية لعام ١٩٣٤ .
- تصرفات الوكلاء البريطانيين .

الفصل الرابع

وضعية الإمارات ومعاهدات الصلح والحماية

أولا :- الاتفاقيات البحرية
ثانيا :- الاتفاقيات السياسية
ثالثا :- الاتفاقيات الاقتصادية

وضعية الإمارات ومعاهدات التصالح والحماية

إن تاريخ المنطقة يمتد إلى عصور قديمة ، ولكن التاريخ السياسي الحديث للإمارات العربية يرجع بنا إلى حوالي عام ١٧٦٠ عندما استوطنت قبيلة "بني ياس" وحلفائهم تحت زعامة شيخهم "دياب بن عيسى آل نهيان" ولقد تمركز حكم "آل نهيان" على مر السنين في منطقة "أبو ظبي" حيث واكبت ظهور القواسم والقبائل العربية في إمارات الخليج العربي كالعتوب آل صباح ، وآل خليفة ، وفي الكويت والبحرين وآل مسلم في قطر وآل ثاني فيما بعد .

وهذه القبائل العربية شاركت في الحروب الأهلية التي دارت رحاها في "عمان" بين حزب الغافرية وحزب الهناوية ، وكانا من أكبر الأحزاب السياسية في ذلك الوقت ، كما أن هذه القبائل ساهمت بدور إيجابي مع إخوانهم القبائل العمانية في طرد البرتغاليين من عمان ومن المنطقة الشمالية من الإمارات "جلفار" .

وتعود علاقة ساحل الإمارات العربية ببريطانيا العظمى إلى القرن السابع عشر عندما بدأت "شركة الهند الشرقية البريطانية" تتدخل في شئون الخليج العربي[١] ، ولقد وضح النفوذ البريطاني وتجلى في الوقت الذي تعاونت فيه الحكومة البريطانية مع الهولنديين في طرد البرتغاليين من الخليج العربي ، وأصبح أمراً محتوماً أن يحل النفوذ البريطاني محل النفوذ البرتغالي . ومن هنا بدأ الصراع يتبلور جلياً بين القوى الجديدة (بريطانيا) وبين القوى الوطنية في الخليج العربي بعامة والإمارات العربية بخاصة .

---

(1)Abdul Amir Amin: British interests in The Persian; p.117.

فالقوى البريطانية تريد أن تفرض سيطرتها على الخليج العربي كموقع استراتيجي ممتاز يمكنها من احتكار تجارة المنطقة ، بعد انحسار النفوذ البرتغالي عنها ، والهولندي كذلك . أما القوى الوطنية في الإمارات العربية فكانت تتحكم في مدخل الخليج العربي كما كانت لها تجارة نشطة مع الهند وشرق إفريقيا[1] . وأمام تضارب المصالح كان لابد من حدوث الصدام بين هاتين القوتين البريطانية والوطنية العربية في الإمارات .

كانت التجارة تمثل جل اهتمام البريطانيين في منطقة الخليج العربي ، وكانت الحكومة البريطانية تأمل في أن تكون هي المتحكمة في صادراتها إلى الخليج وظل هذا الاهتمام طوال فترة وجودهم هناك قبل عام ١٧٧٨[2] .

وقد جاء في تقارير "شركة الهند الشرقية البريطانية" ، بأن ممثليها كانوا يتذمرون من منافسة التجار العرب ، وبخاصة تجار الإمارات العربية لأنهم كانوا ينافسون كل دخيل عليهم ، فقد كانت مراكبهم تنقل البضائع وتتاجر بين الخليج العربي وبين الهند والجزيرة العربية وشرق إفريقيا[3] . وإن الحكومة البريطانية تريد القضاء على تجارة العرب والمنافسين لها في هذا المجال ، وكانت تنتظر الفرصة المناسبة لإخضاع منطقة الخليج العربي لنفوذها .

والحقيقة أنه بعد هزيمة فرنسا وتوقيع معاهدة باريس عام ١٧٦٣ ، كانت أقدام النفوذ البريطاني في الهند تزداد رسوخاً . وبالتالي شددت شركة الهند

---

(1) Abdul Amir Amin; Ibid; p.121.

(٢) عبد الأمير محمد أمين ـــ المصالح البريطانية في الخليج العربي . ص١٩٢ .

(٣) انظر دولة البحرية . ص١٩ صادر عن معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والعلوم .

الشرقية قبضتها على تجارة الشرق وبخاصة عندما فتحت أسواق جديدة في البلدان الواقعة على الخليج العربي أمام المنتجات والبضائع والتجارة البريطانية[1]. وقد وجدت شركة الهند الشرقية في «فارس» سوقا ملائما ومشجعاً لصادراتها من البضائع وبخاصة الصوفية منها في عام ١٧٦٦.

وعندما وجدت بريطانيا نفسها منفردة بمستعمراتها في الهند بدأت تفكر في تأمين طرق المواصلات والتجارة لهذه المستعمرات، ووجدت أنها لا يمكنها تحقيق ذلك إلا إذا سيطرت على منطقة الخليج العربي. ووجدت أنها بهذه السيطرة يمكنها أن تحول هذا الخليج إلى «بحيرة إنجليزية» لحماية التاج البريطاني في الهند.

فلقد قضى الإنجليز القرن التاسع عشر بأكمله وهم يدعمون مراكزهم ويرسخون أقدامهم لتأمين سيطرتهم التامة على سواحل الخليج مصرين على زحزحة الأخصام المتنافسين ليخلوا لهم الجو وحدهم. «وكان هدفهم الأول من هذه الأعمال والمناورات أن يفرضوا حمايتهم على إمارات الخليج ليؤمنوا بذلك طريقهم إلى مستودع المواد الخام اللازمة لصناعاتهم في الهند»[2].

ويقول «جان جاك بيربي» إنه «يجب الاعتراف بأن الانجليز بعد قرن من المحاولات والجهود المبذولة باستمرار قد نجحوا في تحويل الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية»[3]. وصاحب هذا الرأي متعصب في رأيه ولكنه أوضح لنا في دراسة عن النوايا البريطانية تجاه منطقة الخليج العربي، وكيف أنهم كانوا يفكرون في أهمية هذا الموقع الاستراتيجي منذ زمن بعيد...

وراحت الحكومة البريطانية تخترع المبررات الشرعية لزرع أقدامها في منطقة الخليج العربي من أجل القضاء على النشاط التجاري والبحري

---

(١) محمد حسن العيدروس ـ التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة ص ٢٤.
(٢) جان جاك بيربي ـ الخليج العربي ص ٢١٦
(٣) جان جاك بيربي ـ نفس المرجع ص ٢١٦
هذا الكاتب يكشف لنا عن نوايا الانجليز تجاه الخليج، وكيف كانوا يفكرون فيه منذ زمن بعيد.

للعرب ، وبخاصة في الإمارات العربية ومن هذه المبررات الساذجة أن الحكومة البريطانية راحت تصف هؤلاء التجار والبحارة العرب « بالقراصنة » ، ونشرت هذا على الرأي العام وادعت ـ الحكومة البريطانية ـ أن لها رسالة إنسانية في هذه المنطقة وهي القضاء على القراصنة وتجارة الرقيق[1] .

لذا لجأت حكومة بومباي ـ بعد أن اطمأنت إلى زوال التهديد الفرنسي لها ـ إلى ضرب النشاط التجاري في منطقة الخليج تارة باسم « مكافحة القرصنة » ، وتارة أخرى باسم « محاربة تجارة الرقيق »، واستناداً إلى هذه المبادىء الزائفة خولت حكومة بومباي لنفسها سلطة« رجل الشرطة » في البحار لتفتيش سفن غيرها، وتضييق الخناق على المنافسين لها في البحر والتجارة والتحكم في مقدرات عرب الخليج العربي تحت ستار إنساني زائف[2]، وذلك لتبرير عملية فرض نفوذها على المنطقة .

والذي لا شك فيه أن حكومة بريطانيا العظمى كانت تدرك جيداً أن عرب منطقة الخليج لم ولن يكونوا من القراصنة ، بل إنهم مجموعة من التجار الذين يتعايشون على هذه المهنة . وعندما حاول الإنجليز أن يضايقوا هؤلاء العرب التجار ، بدأوا في مهاجمة سفنهم التجارية والحربية كرد فعل إيجابي ـ من وجهة نظرنا ـ على مهام « رجال الشرطة » التفتيشية في المنطقة والتي كانت مصحوبة في غالب الأمر بمضايقات إنجليزية لهم .

وإن الأعمال الحربية التي كان يقوم بها سكان الإمارات العربية ضد السفن البريطانية والإيرانية كانت ـ بلا أدنى شك ـ دفاعاً عن النفس ، وكانت حروباً بحرية ، وليست قرصنة كما تزعم حكومة صاحب الجلالة . وكان هناك تنافس شديد بين حكام عمان والقواسم في المناطق المواجهة لمضيق هرمز

(١) من الأخطاء الكبيرة الشائعة أن بعض المؤرخين العرب يلجأ إلى تسمية عرب الإمارات بالقراصنة دون معرفة الأسباب وراء ذلك .

(٢) معهد البحوث والدراسات العربية ـ دولة البحرين ـ ص ١٩ ـ ص ٢٠ .

من أجل الاستيلاء عليها ، لهذا فإن كلاً منهما كان يريد أن يوسع مناطق نفوذه وسيطرته على مضيق هرمز .

ففي بداية القرن التاسع عشر أعادت الحكومة البريطانية النظر في الموقف بالنسبة لمنطقة الخليج العربي ، وبخاصة بالنسبة للإمارات العربية عندما وجدت ان تجارتها لم تنج من المضايقات على الرغم من تحـالفها مـع حكام عمان . وكان القواسم هم أصحاب هذه المضايقات في منطقـة الخليج ولا سيـما وأنهم كانوا يتركزون في عنق الزجاجة عند ضفتي مدخل الخليـج في رأس الخيمة وإمارة « لنجة»[1]« القاسمية التي تقع على الضفة الثانية للخليج .

الخليج العربي وبخاصة بعد زوال دولة اليعاربة ، وأصبحوا يتحكمون في الخليج العربي . وبدأت قبيلتا بني ياس والقواسم تظهران على مسرح الأحداث منذ أواسط القرن الثامن عشر كقوى مناوئة للملاحة في الخليج العربي[2] .

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أنه في هذه المرحلة من تاريخ منطقة الخليج العربي كانت الكلمة الأولى للقوى الوطنية البحرية الموجودة في الإمارات العربية ، والتي أطلق عليها البريطانيون القراصنة .

وكان للموقع الجغرافي للقواسم على ضفتي الخليج العربي دور كبير في التحكم في الملاحة بجانب القوى العربية الأخرى التي كانت منتشرة في الخليج العربي أمثال بنو ياس ، وبنو علي ، وبنو كعب . وكان موطن قبيلة « بنو كعب » في شمال الخليج العربي ، أما القواسم وبنو ياس فكان موطنهما في المنطقة الواقعة من « رأس سندام » شمالاً إلى منطقة « خور العديد » جنوبا بالقرب من شبه الجزيرة القطرية .

ومن المميزات الطبيعية الهامة لهذا الساحل هي وجود الأخوار العديدة به ، وكثرة تعريجاته ، الأمر الذي يعطي السفن الصغيرة حرية الحركة في أن

---

(١) محمد غانم الرميحي ـ دكتور ـ البحرين وقضايا التغير السياسي والاجتماعي ص ٢٥ .
(٢) صلاح العقاد ـ دكتور ـ الاستعمار في الخليج الفارسي ص٧١

تحتمي بهذه التعاريج ، وبالتالي يصعب على السفن الكبيرة مطاردتها أو تتبعها فهذه التعاريج موانع طبيعية للسفن الصغيرة . كما وأن وجود المياه الضحلة داخل هذه التعاريج وتلك الأخوار يجعل عملية المتابعة من السفن الكبيرة البريطانية في غاية الصعوبة للسفن الصغيرة .

والذي يثير الدهشة أن حكومة بريطانيا العظمى ، ادعت أنها كانت تريد الاتجار مع عرب الخليج العربي ، ولكن من خلال سياسة الصلح التي كانت مع حكام عمان حاولت الحكومة البريطانية تجميد نشاط القوى العربية البحرية . إلا أن عرب الخليج تنبهوا إلى هذه « المؤامرة »، ورفضوا كل هذه المحاولات والمناورات التي كانت خلف ستار (الاتجار والصداقة)، فقد أدركت القوى العربية أهداف السياسة البريطانية المرنة التي كانت تهدف السيطرة على المنطقة والحد من من منافسة الأسطول التجاري العربي للتجارة البريطانية[1] .

والحقيقة أن القوى العربية في الإمارات شكلت عقبة كؤوداً أمام السياسة البريطانية ذات المصالح الخاصة بمستعمراتها في العالم ، وباعتبار منطقة الخليج أفضل الطرق وأقصرها إلى هذه المستعمرات البريطانية في الهند . عمدت الحكومة البريطانية أن تنفذ مخططاتها الاستعمارية فيها لتحقيق غايتها المنشودة وهي السيطرة التامة عليها فاتبعت شتى الوسائل والأساليب سواء العسكرية أو السياسية ، وساعدها على ذلك مجموعة من الظروف كان في مقدمتها التفوق العسكري البريطاني وبخاصة في المجال البحري، فقد كانت بريطانيا تملك أضخم أسطول بحري في العالم في ذلك الوقت واعتبرها الكثير من المؤرخين « أنها كانت أقوى قوة ضاربة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في المحيط الهندي »[2] ، في الوقت الذي كان فيه معظم الوطن العربي يقع تحت سيطرة الدولة العثمانية ، التي كانت تمثل قوى كبرى ضاربة هي الأخرى .

(١) حربي محمد - الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي - ص ١٣ .
(٢) عادل رضا - عمان والخليج (قضايا ومناقشات) ص ٢١٦ .

وكان وجود قوتين ضاربتين متنافستين في مدخل الخليج العربي وفي الخليج ذاته والبحار المجاورة ، كان من البديهي أن يحدث الصدام بينهما إن آجلاً أو عاجلاً، وسينتج حتماً بقاء إحدى القوى لتسيطر على الوضع، ومن هنا دارت عدة حملات وعمليات حربية واشتباكات في أعالي البحار[1] .

ويمكن القول بأن الحكومة البريطانية بعد أن قامت بعدة حملات بحرية قوية ضد الإمارات العربية قد نجحت إلى حدٍ كبير في فرض نفوذها السياسي على شذرات من المناطق العربية في صورة معاهدات أو مشاهرات .

ويجدر بنا أن نذكر بعض من هذه الحملات العسكرية التي قادتها الحكومة البريطانية ضد الإمارات العربية ، ففي سنة ١٨٠٥ كانت الحملة الأولى[2] ، وفي ١٨٠٩ كانت الحملة الشهيرة على رأس الخيمة ومنطقة « لنجة »، و« لافت » ثم الحملة الأخيرة التي كانت في عام ١٨١٩ . وكانت هذه الحملة الأخيرة من أكبر الحملات العسكرية التي أعدتها الحكومة البريطانية والتي استخدمت فيها أضخم قوات عسكرية في الخليج العربي ضد الإمارات العربية . وكانت هذه الحملة تتشكل على الوجه التالي : حسب ما ذكره المؤرخ الانجليزي الشهير ج.ج. لوريمير G.G. Loremmer .

« كانت الحملة بقيادة الجنرال وليم جرانت كير «William G. Kear» ، والسفينة الضخمة « ليفربول Leverbool » التي كان تسليحها ٥٠ مدفعاً ، يقودها الكابتن « كولير Coleer» ، والسفينة « عدن » التي كان تسليحها ٢٦ مدفعاً ، والسفينة « كاردو Cardo» التي كان تسليحها ١٨ مدفعاً . وبالاضافة إلى هذه السفن الحربية كانت هناك مجموعة من السفن الصغيرة الحجم والأقل في التسليح وهي « تلجموت Telgemot» وكان تسليحها ١٦ مدفعاً ،

(١) لا يمكننا أن نتطرق إلى هذه الحملات والمعارك والاشتباكات لأنها تحتاج إلى دراسات ونحبذ أن نتركها مجالاً لزميل آخر .

(٢) Sir Charles Belgarve; The Pirata Wast., p.24.

G.G. Loremmer. Pairsian Gulf- Part 3; pp.1017- 1018.

و« بامريا Bameria» ، وحمولتها التسليحية ١٦ مدفعاً ، و« اوروورا Orora »
وتسليحها ١٤ مدفعاً ، و« نوتيلوس Noteloos» وتسليحها ١٤ مدفعاً ،
و« اريلي Erele» و« فستال Vestal» وكان تسليح كل منهما عشرة مدافع .
ويلغ عدد الشاحنات المركبية والتي كانت مخصصة لنقل القوات المترجلة
(البرية) والمعدات البحرية ثماني عشرة شاحنة»[١] .

أما الجانب العسكري للحملة فكان يتكون من فرقتين للمدفعية البريطانية ، وفرقتين من المشاة هما الفرقة « ٤٧ » ، والفرقة « ٦٥ » ، وكانت البطارية الأولى من الفرقة الثانية ، « ٦٥ » تشتمل على جنود من الهنود للمشاة ، والبطارية الأولى من الفرقة الأولى «٤٧ » كانت تضم جنوداً من مشاة أيضاً من الهنود . بالإضافة إلى بطارية بحرية ونصف فرقة من الفدائيين .

وكان مجلس القيادة يتشكل على الوجه التالي :

١ ـ عقيد إ . ج . ـ ستانوس . مساعداً للقائد العام ورئيساً للعمليات .
٢ ـ الكابتن و. ويلسون مساعد القائد الأول .
٣ ـ الكابتن ج . ف. سادلير . مترجماً « ثم حل محله كابتن ت. بيرت توسون » .

كما تم تسليح وإعداد جنود الفرقة المدرعة الخفيفة . . . هذا بالإضافة إلى القوات العمانية التي شاركت بقيادة السيد سعيد حاكم عمان على رأس فرقتين تحملان ٦٠٠ جندي وقوات برية زحفت من عمان إلى رأس الخيمة عن طريق البر ولكن القوات البرية العمانية وصلت متأخرة[٢] .

وبهذه الأسلحة والجنود والمعدات الضخمة استطاعت أن تنتصر على

---

(١) ج .ج. لوريمر ـ دليل الخليج العربي ـ جـ ٣ ، ص ١٠١٧ ـ ١٠١٨ . ترجمة مكتب ديوان حاكم قطر .

(٢) ج .ج. لوريمر ـ دليل الخليج ـ ترجمة مكتب ديوان حاكم قطر ـ القسم التاريخي الجزء الثالث ـ ص ص ١٠١٧ ـ ١٠١٨ .

القواسم ومدينتهم رأس الخيمة الباسلة التي قاومت هذا الغزو الكبير وأن تصمد أمامهم لعدة أيام حيث صمدت إلى آخر لحظة رغم عدم التوازن في القوة من حيث العدد الضخم لدى الإنجليز والعدة والعتاد والأسلحة الكثيرة التي استخدمتها بريطانيا ضد القواسم»[١] .

ومن هنا بدأت العلاقات الإنجليزية مع الإمارات العربية بعد تلك الهزيمة على عدة أشكال حيث بدأت بالمعاهدات ثم تحولت تدريجيا إلى اتفاقيات سياسية ثم اقتصادية إلى أن أصبحت تحكم بينهما علاقات تعاهدية خاصة وسوف ندرس هذه التطورات في العلاقات بين البلدين .

أولاً : المعاهدات البحرية :ـ

بدأت العلاقات البريطانية مع الإمارات العربية بمعاهدة السلام العامة في ٨ يناير عام ١٨٢٠ حيث وقع جميع الأطراف في ساحل الإمارات هذه المعاهدة وقد سميت هذه السواحل من قبل الإنجليز « بالساحل المتصالح » ؛ أما الإمارات فقد سميت « بالدول المتصالحة » Trucial States ، حيث كانت تسمى قبل المعاهدة بساحل القراصنة وذلك من قبل البريطانيين أنفسهم .

وقد استهدفت الحكومة البريطانية بإنشاء تحالف عسكري وصداقة مع حكام المنطقة حتى يتسنى لبريطانيا تحقيق أهدافها بمكافحة « القرصنة » أي وقف الغارات العربية على السفن الإنجليزية ورعاياها ، وتجارة الرقيق وصيانة السلام في مياه الخليج العربي حسب المفهوم البريطاني ؛ ولذا فقد تمت هذه الاتفاقيات للحكومة البريطانية بواسطة ممثليها في شركة الهند الشرقية ـ بأن تتولى مهمة الحراسة وسلطة الإشراف على تطبيق أحكام وأهداف الاتفاقيات[٢] المعقودة مع شيوخ وحكام الإمارات العربية .

ومن أهم المميزات لتلك المعاهدات هي :ـ

---

(١) Sir Charles Belgrave- op.cit. p.143.

(٢) حسين محمد البحارنة ـ دكتور ـ دول الخليج العربي الحديثة ص ٣٥ .

آ ـ أنها كانت بداية السيطرة الفعلية على الإمارات العربية كما نجم عنها إيجاد وكيل وطني دائم في المنطقة لصالح بريطانيا كما أن الوكيل الوطني لم يكن من أبناء الإمارات العربية بل كان من رعايا الحكومة البريطانية وأتباعها .

ب ـ إن هذه الاتفاقيات يكتنفها الغموض الشديد مما يجعل تفسيرها حسب ما تراه الحكومة البريطانية ويرجع تفسيرها حسب النص الإنجليزي وليس النص العربي .

حـ ـ أننا نرى الإنجليز في هذه المعاهدات والمعاهدات التي تلت بعدها يضع حدّاً لتجارة الرقيق إذا ما عرفنا أنها كانت تشكل الدخل الرئيس إلى جانب الأيدي العاملة في الغوص وفي غيرها من المجالات الاقتصادية وأن الرقيق كانوا يعاملون بأحسن ما يكون إلى درجة أنهم يديرون الشؤون المالية لأسيادهم بل ويعتنقون الإسلام ويأخذون حريتهم ومع ذلك يبقون مع أسيادهم على عكس المعاملة التي كان يلقاها الرق في الدول الغربية وبخاصة في أمريكا في ذلك العصر . ومع ذلك فلا ننسى أن بعضهم كان يعامل معاملة سيئة وهذه الحالات قليلة جداً .

وقد حاول البريطانيون أن يبقوا ببعض الحاميات العسكرية في الإمارات العربية بعد الاتفاقيات والمعاهدات ولكن شدة الحر ووعورة الطبيعة القاسية حالت دون بقائهم فرحلوا عنها ولكن قطعات الأسطول البريطاني كانت تقوم بزيارات متتالية لمواني وسواحل الإمارات .

وفيما يلي نورد أهم الاتفاقيات البحرية التي عقدت بين الإمارات العربية وبريطانيا .

١ ـ المعاهدة العامة في عام ١٨٢٠

وتنص المعاهدة العامة لسنة ١٨٢٠ « معاهدات فيما بين دولت البهية

(١) يمكن الاطلاع على معاهدات السلام العامة بالرجوع إلى :
I.O. and R- P and S /7/195 Pol- Dept. Exsisting Treatics between The British government and The Trunical Chiefs.

البريطانية ومشايخ المتصالحين في عمان ، وقد وقع عليها كل من حسن بن رحمة ـ قضيب بن أحمد ـ شخبوط بن سعيد ـ حسن بن علي ـ زايد بن سيف من طرف محمد بن هزاع بن زعل ـ سلطان بن صقر ـ وعبدالجليل نيابة عن سلمان بن أحمد وعبدالله بن أحمد آل خليفة ـ راشد بن حميد ـ عبدالله بن راشد ، أما عن الجانب البريطاني فقد وقع عليها الجنرال « وليم كيز Major General W. Grant Keir »(١) .

وبعد ذلك وقعت بريطانيا معاهدات انفرادية مع الشيوخ المذكورين أعلاه قبل الاتفاقية العامة أي بعد أن انتصرت على الإمارات العربية بعد الحملة مباشرة .

وقد استهدفت تلك المعاهدات الانفرادية تحقيق السيطرة البريطانية وما يتفق وأهدافها السياسية في تجزئة الإمارات وبث روح التفرقة بين الإمارات وربطها بروح الانتقام بين القبائل في الإمارات العربية وكذلك فقد استهدفت تدمير التجارة لأن الحملة العسكرية صادرت جميع السفن الكبيرة وقد أحرقت بعضها ولم تترك لشعب الإمارات العربية إلا السفن الصغيرة لصيد الأسماك فقط والغوص على اللؤلؤ وذلك بعد الاتفاقيات الانفرادية(١) .

وقد تم تدمير قوة الإمارات تدميراً كاملاً مما أدى إلى هذا الضعف في سكان الإمارات وجعلتها تتفتت إلى وحدات ويضمحل بعضها .وبخاصة الإمارات الواقعة على الجانب الشرقي من الخليج العربي بل واستولت عليها إيران بتفويض من بريطانيا .

٢ ـ معاهدة الهدنة البحرية الأولى في ١٨٣٥

ثم جاءت معاهدة الهدنة البحرية الأولى في ٢١ مايو ١٨٢٥ وجاءت

---

(١) يمكن الاطلاع على المعاهدات الانفرادية بالرجوع إلى :
Aitchison. C.U A collection of Treaties. Engagements and Samads Relating to India and The neighbouting Countries. Vol.VIII. «Calecutta, 1856» Treaty No. LXIII.

تلك الاتفاقية عن طريق الإنجليز لتنظيم حركة الملاحة العربية وتقييدها فوق مياه البحر لتتلاءم مع أهدافهم ولتستمر الملاحة العربية في التدهور منذ عام ١٨٢٠ ولهذا الغرض استصدر المقيم البريطاني تعميما إلى شيوخ المنطقة في عام ١٨٣٦ بأن يتعهدوا بموجبه بخط مانع لا تتعداه سفنهم الحربية .

وأدت هذه الهدنة مع الزمن إلى أن تنقطع الأجزاء الشرقية من الوطن العربي وتسقط إماراته في الساحل الشرقي من الخليج وجزره تحت رحمة الإيرانيين .

٣ - الهدنة البحرية الثانية عام ١٨٤٣

وفي يونية من عام ١٨٤٣ وقع شيوخ الإمارات العربية هدنة بحرية لمدة عشر سنوات ابتداء من عام ١٨٤٣ وذلك بواسطة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي وهي تتضمن وقف الاعتداءات في البحر بين رعاياهم .

٤ - معاهدة الصلح الدائمة عام ١٨٥٣

وبعد مرور عشر سنوات وقع شيوخ الإمارات مع المقيم البريطاني معاهدة الصلح الدائمة في عام ١٨٥٣ حيث جاء في المادة الأولى منه ما يلي :

« إنه من هذا التاريخ وهو ٢٥ من رجب سنة ١٣٦٩ هـ الموافق ٤ مايو سنة ١٨٥٣م ستتوقف جميع الأعمال العدوانية البحرية بين رعايانا وأتباعنا وستكون هناك هدنة بحرية كاملة أبدية بيننا وبين خلفائنا من بعدنا»[1] .

وأرادت بريطانيا من معاهدة الصلح الدائمة وقف الحروب البحرية في

---

(١) يمكن الاطلاع على اتفاقية الهدنة البحرية الأولى في ٢١ مايو ١٨٣٥ بالرجوع إلى :-
I.O.and R- Boards Colls. Vol. 1596, No.64625, Hemnell To-Chief Secretary of The govt. of India, Basidu, 26 May 1835.

أو المعاهدات البحرية فيما بين الحكومة البريطانية وشيوخ الإمارات العربية ١٣٣٦ هـ ١٩٠٦ ع.

I.O.and R.- P and S. /18/387 B. 409.

I.O. and R.- P. and S. /20/6/189.

مياه الخليج حتى لا تؤثر في تجارتها أو تعود الإمارات العربية إلى تهديد بريطانيا من جديد ولذلك جاء في المادة الثالثة ما يلي : « أنه في حالة قيام أي طرف من الأطراف المتعاقدة معنا بأي عمل عدواني بحري فإننا لن نقوم برد الاعتداء بمثله في الحال بل إننا سنقوم بإخطار المقيم البريطاني أو القومندان الموجود في « باسيدو » وسيقوم هذا بدوره باتخاذ الخطوات اللازمة . . . كما أننا نوافق أيضاً على أن تقوم الحكومة البريطانية بالإشراف على استمرار السلم الذي توصلنا إليه»(١) ؟؟

٥ ـ اتفاقيات لمنع تجارة الرقيق عام ١٨٣٧

ومن ثم عقدت الحكومة البريطانية اتفاقيات لمنع تجارة الرقيق . وأهم هذه الاتفاقيات هي الاتفاقية التي عقدت مع سلطان بن صقر في عام ١٨٣٧ و٣ يوليو ١٨٣٩ وكذلك وقع الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي في ذلك الوقت . وكما التزم الشيخ سلطان بن صقر والشيخ سعيد بن طحنون حاكم أبو ظبي بالامتناع في ثغوره عن تجارة الرقيق الأفريقي في الثلاثين من أبريل عام ١٩٤٧ .

وفي أيام الشيخ زايد بن خليفة عقدت معاهدة ملحقة لأجل منع فعال لتجارة الرقيق في عام ١٨٥٧ . وكان قد عقد اتفاقية مع الحكومة البريطانية في عام ١٨٥٦ للقضاء التام على تجارة الرقيق(٢) .

ثانياً : ـ الاتفاقيات السياسية :

إن الاتفاقيات السياسية كانت بمثابة تحول خطير من الناحية السياسية

---

(١) أنظر I.O. and R.- P. and S. / 7 / 195.

(٢) يمكن الرجوع إلى المعاهدات البحرية للاطلاع على المعاهدات التي تتعلق بتجارة الرقيق فيما بين البريطانيين وحكام الإمارات العربية :ـ
I.O. and R.- P. and S./7/195.

حيث ارتبطت العلاقات بين الحكومة البريطانية والامارات العربية بالادارة البريطانية من ناحية الشؤون الخارجية مما جعلت هذه العلاقات تدور في فلكها . بحيث أصبحت علاقاتها مع الإمارات العربية علاقات خاصة على أسس أقوى وأوطد لصالح بريطانيا وقد سميت اتفاقية عام ١٨٩٢ بالاتفاقيات النهائية أو اتفاقيات المنع أو التحريم والمعروف بـExclusive « « Agreements ومن هنا كانت البداية المباشرة للحكومة البريطانية بتمثيل الإمارات العربية دولياً في الشؤون الخارجية[١] .

وبذلك تكون الامارات العربية قد علقت سيادتها الخارجية بالحماية البريطانية « Veired Protectora» كما اسمتها المصادر البريطانية أو مناطق تحت الحماية « Under Protection» ولم تكن محميات «Protectorates» وأن الحكومة البريطانية كانت تشير بوثائقها إلى هذه الإمارات العربية بالدويلات القزمية المستقلة « Independent Petty States » وقد يكون وضع الامارات السياسي خاصاً حتى للبريطانيين أنفسهم[٢] .

وأصبحت الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن العلاقات الدولية للإمارات العربية وتكون أيضاً قد قويت علاقات التبعية بين الإمارات وبريطانيا بعدما كانت تلك العلاقات مبنية على أساس التعاون والتفاهم على الأساليب الضرورية لمنع الاعتداءات البحرية على السفن التجارية في مياه الخليج العربي . وجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية كانت قد اعترفت مسبقا باستقلال الإمارات العربية وأنها قد تصرفت في السابق على أساس الاعتقاد بأن الإمارات العربية كانت أصلاً حكومات مستقلة يحكمها حكام يتمتعون بمظاهر السيادة من الوجهة القانونية[٣] .

لقد أضاعت هذه الاتفاقية سيادتها الخارجية بحيث أصبح وضعها

(١) حسين محمد البحارنة - دكتور - المرجع السابق ص ٣٢ .
(٢) عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم - بريطانيا ومشيخات الساحل العماني ص ٢٩٥ .
(٣) حسين محمد البحارنة - دكتور - المرجع السابق ص ٣٦ .

الفعلي « Defacto » أشبه بالمستعمرة يتحكم فيها البريطانيون عن طريق إدارتها السياسية في المنطقة .

مما جعل البريطانيين يضمنون عدم تعامل الإمارات العربية مع العالم الخارجي حيث أنها لم تكن ترغب في فرض سيطرتها في الشؤون الداخلية للإمارات العربية لأن هدفها الأساسي من الاتفاقيات هو المحافظة على وضعها التجاري والاستراتيجي في الخليج العربي و« تطويره على حساب كل من فرنسا وتركيا العثمانية وروسيا وألمانيا التي قضي على نفوذها جميعاً في الأقاليم الخاضعة للنفوذ البريطاني وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقيات المذكورة كانت تهدف إلى فرض رقابة ضد أي امتداد لنفوذ حكام الجزيرة العربية آنذاك وسيطرتهم على الأقاليم الواقعة على الساحل الشرقي من الجزيرة العربية »(١) .

ثالثاً : ـ الاتفاقيات الاقتصادية :

إن الفترة التي تلت بعد عام ١٩٠٣ تمثل بداية السيطرة الاقتصادية البريطانية للإمارات العربية بعد إتمام السيطرة السياسية . لذا فإن علاقاتها قامت على مبدأ الاحتكار الاقتصادي بالنسبة للشركات التي تتعامل مع الإمارات العربية سواء البترولية أو غيرها وجميعها كانت شركات بريطانية أو مسجلة في بريطانيا مما جعل النشاط التجاري الاقتصادي في الإمارات تحت نوع من الرقابة البريطانية على النشاط الاقتصادي والمالي وكذلك بالنسبة لدول الخليج . مما جعلها تغير من سياستها التي اتبعتها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات العربية . علما بأن تدخلها كان لا يتعدى الطرق الدبلوماسية في شؤون الحكام حيث كانت الحكومة البريطانية تطرح وجهة نظرها في شكل توصيات واقتراحات لا في شكل أوامر واجبة التطبيق(٢) .

(١) حسين محمد البحارنة ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ٣٧ .
(٢) حسين محمد البحارنة ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ٣٦

وقد عقدت أولى الاتفاقيات في الأعوام ١٨٥٣ و١٨٦٢ و١٨٦٤ وهي تتعلق بحماية خطوط ومحطات التلغراف ومما جاء في تلك الاتفاقيات ما يلي : -

«نظراً لأن خطوط التلغراف قد أقيمت للصالح العام فإنه سيسمح لرعايانا واتباعنا بإرسال برقياتهم بالأسعار المحددة للرعايا البريطانيين»[١] .

ثم جاءت الاتفاقيات النفطية والتي عقدتها حكومة الهند البريطانية والمقيم البريطاني في الخليج العربي بعد أن أخذ تعهداً من جميع حكام الإمارات بعدم إعطاء حق اكتشاف النفط في أراضي الإمارات إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية .

وسوف نورد نموذجاً لاحدى تعهدات شيوخ الإمارات والتي كان جميع شيوخ الإمارات قد وقعوا على مثلها .

« تعهد من شيخ الشارقة خاص بالبترول عام ١٩٢٢ خطاب من الشيخ خالد بن أحمد إلى اللفتنانت كيرنل أ . ب . تريفور المحترم
A.P. Trevor, C.S.I.C.I.

المقيم السياسي في الخليج الفارسي « العربي » ببوشهر مؤرخ في الثامن عشر من جمادي الثاني ١٣٤٠ هـ الموافق ١٧ فبراير « شباط » ١٩٢٢م .

تحيات طيبة وبعد : -

فإن قصدي من كتابة خطاب الصداقة هذا هو تقديم احترامي لكم والسؤال عن صحتكم .

كما أنني لا أخفي عليكم أنني أكتب هذا الخطاب بإرادتي الحرة وأتعهد لجنابكم بأنه عند الأمل في العثور على منجم للبترول في أراضي فإني لن

---

(١) سيد نوفل - دكتور - الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي ص ٤١٤ .
ويمكن الرجوع إلى المعاهدات البحرية السابقة الذكر I.O. and R.L. /P. and S./7/195.

أعطى استغلاله للأجانب عدا الشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية السامية .

هذا هو ما وجدت ذكره لازما»[١] .

كما أعطى شيخ رأس الخيمة تعهداً مماثلا في الثاني والعشرين من فبراير ١٩٢٢ . وأعطيت تعهدات مماثلة في المعنى لهذا التعهد من قبل شيخ أبو ظبي في الثالث من مايو وشيخ عجمان في الرابع من مايو وشيخ أم القوين في الثامن من مايو وشيخ دبي في الثاني من مايو في نفس العام[٢] .

وكان من نتائج ذلك أن فتحت الأبواب أمام الشركات النفطية البريطانية وبدأت هذه الشركات تأخذ الامتيازات النفطية في الإمارات العربية في الثلاثينيات أما اكتشاف النفط والتصوير فقد تم في الستينات من هذا القرن .

وبعد التعهدات الخاصة بالبترول جاءت اتفاقيات الطيران ومطار الشارقة في يوليو ١٩٣٢[٣] واتفاقية الطيران التجاري في دبي في يوليو ١٩٣٨ واتفاقية بين شركة النفط الإيرانية ودبي في مايو ١٩٣٩م .

ومنذ اكتشاف النفط في الإمارات العربية بدأت العلاقات البريطانية تأخذ طابعاً آخر نتيجة للتطورات التجارية والاقتصادية في الإمارات حيث ركزت اهتمامها السياسي والاقتصادي للإمارات والبحرين وقطر .

وهذا التحول جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية منذ ظهور المتغيرات السياسية في إيران وعندما رأى البريطانيون بأن نفوذهم السياسي يتقلص في إيران نقلوا المقيمية السياسية من بوشهر في إيران إلى البحرين في

---

(١) سيد نوفل ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٤٢٢ .

(٢) I.O. and R.- R./15/2/938- RETERENCE No. W/152 SJH The Chief Engineer. Air Head Quarters. Roayl air Force. Habbaniya IRAQ.

M.E.A.F. 19 To H. B. Political Agent Bahrein.

(٣) I.O. and R.- R/15/2/938- Confidential B89/43.— British Residency. Bahrain. 27th October. 1951.

عام ١٩٤٦ ومع ازدياد مصالحهم في الإمارات العربية زادوا من سيطرتهم وإعادة تنظيم الإدارة السياسية حيث تم تعيين ضابط سياسي بريطاني في الإمارات «في الشارقة» مع بداية الحرب العالمية الثانية ثم تغير منصب الضابط السياسي إلى منصب وكيل أو معتمد سياسي مع تزايد المصالح البريطانية وانتقل مقره إلى دبي في عام ١٩٥٢ كما تم تعيين معتمد سياسي بريطاني في أبو ظبي عندما بدأت تظهر أهميتها على الصعيد السياسي والاقتصادي وذلك في الستينات .

وعلى أية حال يمكن القول بأن الحكومة البريطانية استطاعت من خلال عقد تلك المعاهدات السياسية والاقتصادية والبحرية وغيرها من المعاهدات مع شيوخ وأفراد حكام الإمارات العربية في تلك الفترات الزمنية المتلاحقة ساهمت بجعل الإمارات العربية قابلة للتمزق والتجزئة . وذلك حين اعترفت الحكومة البريطانية : ـ

« باستقلال الشيوخ التابعين لها سابقاً وأخلت بميزان القوى القائم على الساحل فإنها بذلك زادت من احتمال نشوب النزاعات بين صغار الحكام. ونتج عن تأثير النزاعات التي أوهنت قواهم وعن رغبة بريطانيا لتوفير سبل الوصول الآمنة بين بومبي ولندن قيام وصاية فعلية على المشيخات بهدف منع وقوعها تحت نفوذ دول غير صديقة »[١] .

---

(١) كالفين . هـ . آلن ـ دكتور ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد الحادي عشر ـ يوليو ـ ١٩٧٧ ص ٦٧ .

الفصل الخامس

الإدارة البريطانية في الإمارات العربية

- الإمارات العربية وسيادتها الخارجية .
- الإمارات العربية وسيادتها الداخلية .
- الموقف البريطاني بالنسبة للمشكلات الداخلية .
- قانون لتسليم المتهم الفار في الإمارات وإنشاء قوة « كشافة عمان » .
- السلطة البريطانية .

الإدارة البريطانية في الإمارات العربية

كانت الإمارات العربية قبل عام ١٨٢٠ كيانات سياسية قبلية مستقلة تحكم نفسها بنفسها بل تشن الحروب على شواطئ إيران الجنوبية وغيرها من المناطق وهددوا السفن الحربية والتجارية البريطانية في الخليج العربي ودارت بينهما معارك عديدة وكان آخرها التي انتهت بانتصار الإنجليز والتي نتج عنها اتفاقية السلام العامة ١٨٢٠ General Treaty of Peace ثم أعقبت ذلك اتفاقيات ومعاهدات ثنائية بين بريطانيا والإمارات وبذلك تكون السيادة القانونية والاستقلال السياسي للإمارات العربية قد تأثرا "إلى حد كبير ولكنها لم تتخلَّ عنها نهائياً وإنما بقيت معلقة وموقوفة طوال المدة الزمنية التي بسطت خلالها الحماية البريطانية على هذه الإمارات . . وعليه يمكن القول من الناحية القانونية أن الإمارات العربية وسلطنة عمان كانت حائزة على الاستقلال السياسي وصفات السيادة في العرف الدولي السائد آنذاك وذلك قبل تغلغل النفوذ السياسي البريطاني في شئون هذه الكيانات في القرن التاسع عشر"[1] .

وعندما أُنهيت الحماية باتفاق الطرفين ، الإمارات العربية وبريطانيا في عام ١٩٧١ فإن الإمارات العربية استرجعت سيادتها المعلقة وأصبحت "دولة

( ) حسين محمد سحـ.به ـ دكتو ـ المرجع نفسه ص ٤١.

الإمارات العربية المتحدة » وحصلت على الاعتراف الدولي وانضمت إلى الأمم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة ودخلت الجامعة العربية ايضاً .

وكانت علاقات الحكومة البريطانية السياسية وأسلوبها مع الإمارات العربية يختلف كثيراً عن علاقاتها مع المحميات البريطانية الأخرى وهي التي تعتبر شبيهة بالمستعمرات أي «Colonial Protectorates» أما بالنسبة للإمارات العربية فإنها كانت تسمى بـ « الدول المحمية » أي «Protected States» ويقول البحارنة : ـ

« إن الفارق الأساسي بين وضع الإمارات السابق ووضع المحميات البريطانية الأخرى هو الاعتراف المسبق لحكام الإمارات بالسيادة على آقاليمهم التي ظلت مستقلة عن أراضي التاج البريطاني وهذا الفارق الدقيق بين وضع عدم وجود السيادة أو وجودها ثم التنازل عنها في الإقليم المحتل أو الموضوع تحت الحماية هو الذي جعل للإمارات في السابق وضعاً قانونياً خاصاً في علاقاتها السياسية مع بريطانيا وهذا الوضع هو . . ليس بالاستقلال وليس بالحماية «Protection» ولكنه وضع فيه من هذا وذاك أي يتأرجح بين الاستقلال والحماية التقليدية هذه الحماية التي تفترض تدخلاً مباشراً أو شبه مباشر في الغالب من قبل أجهزة الإدارة الحكومية للدولة الحامية في شئون الإدارة المحلية للأقاليم المحمية . ومما زاد وضع الإمارات العربية غموضاً من الناحية القانونية كونها لم تخضع للحماية البريطانية في القرن الماضي نتيجة لإعلان الحماية عليها بموجب وثيقة رسمية »[١] .

ولو نظرنا في الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا والإمارات العربية فإنه لا يوجد نص يشير بصراحة إلى إخضاع الإمارات العربية لنظام الحماية البريطانية وإنما تطورت هذه الحماية مع تطور الظروف السياسية التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي دولياً ووضع بريطانيا السياسي في الخليج العربي بالإضافة إلى

(١) حسين محمد البحارنة ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ٤٤ .

الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للخليج العربي مما حعل بريطانيا تتحمل مسؤولية الإمارات في علاقاتها الدولية .

وهناك بعض الآراء تقول بأن هذه المعاهدات تمحي الشخصية الدولية لهذه الدول ومنهم « وايتمان Whitemen » أما البعض الآخر فيقول بأن الحماية لا تؤثر على الشخصية الدولية للمحمية ويفسر اوبنهاين «Oppenheine» بأن الحماية على أنها « اتحاد دولي » بين دولتين إحداهما ضعيفة وهي المحمية والتي تقوم بعلاقاتها الخارجية دولة قوية هي الحامية بواسطة معاهدات تعطيها حق التمثيل الخارجي للدولة المحمية . ففي هذه الحالة تعتبر الدولة الحامية هي المتفوقة دولياً أما المحمية فنتيجة لعقدها المعاهدات التي تفقدها مظاهر السيادة الخارجية فهي إذن دولة ناقصة السيادة وليست فاقدة السيادة »[١] .

ويضيف اوبنهاين قائلاً : « أن المحمية لا تفقد شخصيتها الدولية لأنها تحتفظ بسيادتها وبحكومتها المحلية في الوقت الذي تتولى فيه الدولة الحامية إدارة الشؤون الخارجية للمحمية يضاف إلى ذلك أن بعض المحميات تقوم بالاشتراك في المؤتمرات الدولية غير السياسية وتبرم المعاهدات ذات الطابع الفني »[٢] .

وهذا يعني بأن الإمارات العربية علقت سيادتها ثم استرجعت تلك السيادة بعد انتهاء السبب الذي من أجلـه علقت سيادتها حيث تم إعلان بين كل من الحكومة البريطانية وحكومة الإمارات العربية المتحدة بإنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة والتي كانت تربط الإمارات العربية ببريطانيا وذلك في ديسمبر عام ١٩٧١ .

الإمارات العربية وسيادتها الخارجية :

سوف نستعرض الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا والإمارات العربية

---

(١) أمل الزياني - البحرين من سنة ١٧٨٣ الى سنة ١٩٧٣ - ص ٦٧

(٢) أمل الزياني - نفس المرجع ص ٦٧ .

والتي تبين لنا عن السيادة الخارجية والقيود والشروط المتعلقة بهذه الحقوق حسب ما جاء في المعاهدة ١٨٩٢ . بين حكام الإمارات والحكومة البريطانية ومما جاء فيه : -

« إنني لا أدخل أبداً في قرار ما ولا محاورة مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الانكليس « يقصد انجلترا » بغير رضاء الدولة البهية الإنكليس لا أقبل أن يسكن في حوزة ملكي وكيل من دولة غير الدولة البهية الإنكليس - أبداً لا أسلم ولا أبيع ولا أرهن ولا أعطي للتصرف أو للتبوء بنوع ما شيئاً من ممالكي لأحد إلا للدولة البهية الإنكليس »[1] .

ويتضح من هذه الاتفاقية ما يلي : -

أ - عدم إقامة علاقات دبلوماسية أو الاتصال بالدول الأجنبية إلا بموافقة الحكومة الإنجليزية .

ب - عدم التنازل أو التخلي عن أي جزء من الأراضي دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية .

جـ - عدم منح أية امتيازات للدول الأجنبية أو الشركات الأجنبية وبخاصة فيما يتعلق بالبترول والمعادن الا بعد موافقة الحكومة البريطانية .

د - عدم إجراء المفاوضات أو عقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية ما عدا بريطانيا واستشارة الحكومة البريطانية .

---

(١) وقد وقع على هذه المعاهدة حكام الإمارات وكل من :

(Sd.) A.C. TALBOT, Lieut-Col., Resident- Persian Gulf.

(Sd.) LANDOWNE, Viceroy and Governor General of India- Ratified by His Excellency The Viceroy and Governor General of India at Simla on The Twelth day of May 1892.

(Sd.) H. M. DURAND, Secretary To The Government of India, Foreign Department.

I.O. and R. L / P and S / 7 /195...

وفيما يلي نعرض بعض ما جاء في خطبة اللورد كيرزن التي ألقاها في الشارقة في ٢١ نوفمبر عام ١٩٠٣ والتي بين فيها سياسة بريطانيا وعلاقاتها بالإمارات العربية في تلك الفترة والتي استمرت حتى استقلال الإمارات العربية .

« . . . أيها المشايخ من الروابط التي حصلت بيننا على هذا الطريق وجعلت بها الدولة حسب رضاكم محافظة لقيام الصلح بين القبائل نشأت فيما بين حكومة الهند وبينكم علاقات سياسية التي صارت الدولة البريطانية بسببها أميراً عليكم ومحافظاً لكم وما بقيت لكم رابطة بأحد من الدول الآخر ـ كل واحد من الحكومات المعروفة باسم الحكومات ذات المعاهدة قد أوجبت على نفسها كما لا يخفى عليكم أن لا تعمل معاهدة ولا مكاتبة مع دولة من الدول غير البريطانية ـ وأن لا تقبل من الدول الآخر وكيلاً وأن لا تترك من يدها شيئاً من بلادها ـ هذه الشرائط واجبة على كل واحد منكم وأنتم ما زلتم قائمين عليها بالخلوص وهكذا هي واجبة من الجانب الثاني على الحكومة البريطانية ايضاً ـ فما دامت المشايخ قائمين عليها بالصدق لا يمكن لاحد أن يضر حقوقكم وحريتكم ـ لا . . .

ومما جاء في الخطبة « . . . . فنحن فتحنا ابواب هذه البحار لسفن جميع الملل فامكن لهم نشر أعلامهم فيها بالسلامة وأخذنا ملككم ولا قضينا عليه ـ ولا اعدمنا استقلالكم بل حفظناه سالماً . . . لا تبغي الدولة البريطانية المداخلة في اموركم الداخلية . . . »[١] .

وفيها يتبين لنا دور الحكومة البريطانية في المحافظة من الإعتداءات الأجنبية وأن تحافظ على استقلالها لكيانها ومصالحها السياسية والإقتصادية وأن

---

(١) هذه الترجمة للخطبة التي ألقاها حضرة « العاليجناب اللورد كرزن بدربار المنعقد في بندر شارجة بتاريخ ٣١ شهر نوفمبر سنة ١٩٠٣ ع مطابق سلح شهر شعبان المعظم سنة ١٣٣١ هجري » .

هذه الترجمة الرسمية للنص الانجليزي :-

I.O. and R.-L/P and S/7/195.

يراعي مصالحها ومواطنيها في الخارج وتكون مسؤولاً عنهم .

إن تلك القيود والالتزامات السالفة الذكر على حكام الإمارات في أثناء الوجود البريطاني وحماية للإمارات . وحرمت حكامها من ممارسة حقوقهم السيادية في الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية «External Sovereignty» والتي تعتبر بتلك الحقوق من أهم العناصر الأساسية لاستقلال الدولة في مفهوم القانون الدولي[1] . وبدونها لا تعتبر دولة مستقلة .

الإمارات العربية وسيادتها الداخلية :

إن السيادة الداخلية للإمارات العربية كانت مستقلة للحكام في أثناء فترة الحماية وأن البريطانيين لم يحاولوا التدخل في الشؤون الداخلية إلا باستشارة الحكام أنفسهم وأنهم غالباً ما كانوا يقدمون النصائح للحكام بالنسبة للشؤون الداخلية وذلك عندما تقتضي الحاجة أمراً هامّاً وذلك عن طريق الضابط السياسي والذي أصبح فيما بعد المعتمد السياسي والذي يستمد صلاحياته من المقيم السياسي في الخليج العربي وهو بالتالي همزة الوصل بين الحكومة البريطانية والحكومات المحلية .

وأما بالنسبة لنصائح واستشارات المعتمد السياسي البريطاني لحكام الإمارات . حيث يحق للحاكم قبول هذه النصائح أو رفضها وكان بعض الحكام يرفضون تلك النصائح والبعض الآخر يقبلها ، وذلك حسب الموقف والظروف التي تختلف من إمارة إلى أخرى وحسب شخصية الحاكم نفسه وعلاقاته الشخصية بالحكومة البريطانية أو المعتمد السياسي . . .

ويصف البحارنة الحكم الداخلي أو السيادة الداخلية لحكام الإمارات العربية بما يلي : -

« وقد ظل نظام الحكم في الإمارات قائماً على أساس الحكم الفردي

---

(١) حسين محمد البحارنة - المرجع السابق ص ٤٨ .

للحاكم الذي كان مع ذلك يعقد مجالس مؤقتة من التجار ووجهاء البلاد ليستشيرهم في بعض الأمور المتعلقة بشؤون الإدارة . كلما دعت الحاجة إلى ذلك ولم تكن في الإمارات مجالس شعبية تمثيلية بالمعنى الديمقراطي المعروف . وقد كان للحاكم سلطات تشريعية وتنفيذية مطلقة . كما كان يشرف على القضاء ويعين القضاة في المجالين المدني والشرعي . واستناداً إلى هذه السلطات الواسعة فقد كان الحاكم يصدر القوانين والأنظمة الضرورية للبلاد ويدير عن طريق ممثليه المدنيين في الدولة كافة الأمور المتعلقة بالتعليم والصحة والعدل وحفظ الأمن وغيرها من الأمور الأخرى المتعلقة بأعمال الحكومة . وكان للحاكم بعض المستشارين البريطانيين المدنيين الذين كانوا خاضعين لسلطته باعتبارهم موظفين يتقاضون أجورهم من حكومته »[1] .

الموقف البريطاني من المشاكل الداخلية :

سوف نستعرض بعض القضايا الداخلية والتي كانت تحدث في الفترة ما بين ١٩٣٢ إلى ١٩٥٢[2] وموقف الحكومة البريطانية من هذه القضايا الداخلية ووجهة نظرهم حيث كان المعتمدون والوكلاء البريطانيين في الإمارات مكلفين برفع تقارير عن الحوادث والمشاكل التي تحدث في الإمارات .

وقد جاء في الرسالة الموجهة من « القبطان هكنبوتام من إدارة بيت الدولة البريطانية بالبحرين في تاريخ ١٤ أبريل ١٩٣٦ الموافق ٢٢ محرم ١٣٥٥ هـ - إلى حضرة الأمجد خان صاحب حسين بن حسن عماد القائم بأعمال وكيل الدولة البريطانية في الشارقة - المحترم .

وجاء في تقرير عن إحدى الحوادث التي وقعت في مدينة الشارقة حيث يقول فيه : -

«أرجوكم أن تقدموا تقريراً وذلك لإطلاع فخامة رئيس الخليج الفارسي

---

(١) حسين محمد البحارنة - دكتور - المرجع السابق ص ٥١ - ٥٢ .

(٢) ذكرنا الحوادث التي وقعت إلى عام ١٩٥٢ لأنه لم يفتح الوثائق والسجلات في مكتبه (I.O. and R.) إلا إلى عام ١٩٤٨ وأحيانا إلى عام ١٩٥٢ وذلك في اكتوبر ١٩٧٨ .

فيما إذا الحادثة يحتمل أن تكون سبباً للمشاغبات التي تهدد أرواح وأحوال الرعايا البريطانيين المقيمين بالشارقة وكذلك فيما إذا الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة متخذ التدابير الاحتياطية لمنع حدوث كارثة من هذا القبيل »[١] .

واستطرد يقول . . . « ومن المستحسن عندما تذكرون حدوث أي مشاغبات يقوم بها البدوان أن تذكروا في بلاد من جرت الحادثة ورعايا من هم الأشخاص وتبينوا ما قد يترتب عليها من النتائج »[٢] .

وهناك حادثتان وقعت في إمارة أم القوين إحداهما وفيها الحكومة العمانية وإمارة الشارقة طرف. أما الحادثة الثانية ففيها إيران من طرف المرتكب هذه الحادثة وهو من رعايا الحكومة الإيرانية وكما له أقارب في إمارة دبي فكيف كانت تحل مثل هذا القضايا وما دور الحكومة البريطانية فيها ؟

هذا ما سوف ندرسه فيما يلي : -

الحادثة الأولى :

لقد وقعت هذه الحادثة عندما قتل « علي بن جاسم العطار » أحد رعايا أم القوين والآخر من عمان وهرب إلى الشارقة . فتدخل وكيل الدولة البريطانية « السيد خان صاحب عبد الرزاق » وبعث برسالة إلى حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن صقر القاسمي يطالبه بتسليم الجاني إلى حاكم أم القوين حيث كتب إلى حاكم الشارقة يقول فيه «إشارة إلى كتابي عدد ٧٣٦ المؤرخ في ١٦ اوكست ١٩٣٧ الموافق ٩ جمادي الثاني ١٣٥٦ هـ لقد أوعز إليّ بأن أرجو حضرتكم أن تسلموا علي بن جاسم إلى حاكم أم القوين طبقا للقواعد

(١) I.O. and R.- R/15/2/1865- No. 153- B/9 of 1936, Political Agency, Bahrain, Dated, 14th April 1936- To. Khan Sahib Husain bin Hasan Amad In Chavye Current duties of the Residency Agent, Sharjah.

(٢) I.O. and R.- R/15/2/1865- No. 153- B/1 of 1936, Ibid.

العربية . هذا وتفضلوا بقبول فائق احترامي ٢٤ اوكست ١٩٣٧ موافق ١٧ جمادي الثاني ١٣٥٦ »(١) .

وبعد أن تسلم شيخ أم القوين الجاني علي بن جاسم من حاكم الشارقة عن طريق الوكيل البريطاني بعث برسالة إلى حكومة عمان عن طريق والي صحار باعتبار أن الجاني قتل أحد الرعايا العمانيين فرد عليه والي صحار بأخذ القصاص من الجاني .

وكما بعث احمد بن راشد حاكم ام القوين برسالة إلى وكيل الدولة البريطانية يخبره فيها عمّا جرى في موضوع الجاني هذا نصها . . .

« أما بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والطاقة علي الدوام مع السؤال عنكم لا زلتم بالحال الجميل ثم نعرف جنابك من طرف علي بن جاسم العطار الذي قتل رفيقنا ورفيق السيد آل بو سعيد عمداً قد ألحوا علينا جماعتنا وهم أولياء المقتول ومرادهم من القصاص من الفاعل فطلبنا منهم التأخير نراجع حكومة آل بو سعيد لأنهم شركاء في تلك الحادثة فكتبنا لوالي صحار في تلك المادة وهذا اليوم جانا جوابه وهذا مضمونه قد أخبرنا جلالة السلطان مع وصوله إلينا في صحار بتلك الحادثة وأشرفناه على كتابكم وقد فوضكم في أخذ القصاص من الفاعل المعتدي بقتله لتحيطوا به علما وها نحن الآن نشعركم بذلك لأن المذكور وصل إلينا من قبلكم هذا بما لزم والباري يحفظكم ١٢ شعبان ١٣٥٦ الموافق ١٨ اكتوبر ١٩٣٧ »(٢) .

وما كان من وكيل الدولة البريطانية في الإمارات العربية إلا أن رفع

---

(١) I.O. and R.- R/15/2/1884- P.24.
عدد ٧٥٢/ ١٩٣٧ من وكيل باليوزية الدولة البريطانية المعظمة في عمان المتصالح / خان صاحب السيد عبدالرزاق إلى حضرة الأجل الأكرم حميد المكارم والشيخ المحب الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة في ٢٤ أوكست ١٩٣٧ موافق ١٧ جمادي الثاني ١٣٥٦ هـ .

(٢) I.O.L. and R- R/15/2/1884.
من أحمد بن راشد إلى جناب الأمجد الأفخم الأخ خان صاحب السيد عبدالرزاق ١٢ شعبان ١٣٥٦ .

تقريره مرفقا به رسائل حاكم أم القوين[1] ورسالته إلى حاكم الشارقة . يبلغ بها إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين وبدوره يرفع للمقيم في الخليج العربي حتى يكون لديه المعلومات أولاً بأول عن كل ما يحدث من القضايا والمشكلات الداخلية والجرائم وكل صغيرة وكبيرة .

الحادثة الثانية :

وهذه الحادثة أيضاً وقعت في أم القوين ولكن المشتركين في هذه الحادثة جميعهم من رعايا دولة أجنبية وليس هناك أية علاقة معها ألا وهي إيران ، ولذا فإن حاكم أم القوين استشار فيها وكيل الدولة البريطانية والذي بدوره فوض ورفع الأمر إلى المعتمد البريطاني في البحرين . ونورد هنا بعض هذه الرسائل المتبادلة بين حاكم أم القوين والوكيل البريطاني في كيفية التصرف في المشاكل الداخلية وبخاصة أن أصحاب المشاكل من رعايا أجانب (إيران) وليس هناك علاقة معها رغم وجود أعداد كثيرة من الإيرانيين .

فكتب حاكم أم القوين رسالة إلى الوكيل يطلب منه الرأي فيها ويقول « تعرف جنابك حدثت حادثة وهي أن رجلاً يسمى عباس يقيم عند رجل من البحارنة يسمى « أحمد سبت » وفي ذات ليلة تعاون أحمد سبت وابنه محمد وصهرهم رباع على قتل عباس المذكور والقوة في البحر وأصبح ملقى على الساحل وبعد إقرارهم بالعمل قبضناهم لأجل الحفظ وهم الآن في الحبس (السجن) وكلهم أجانب لأن اجينا الطلاعك (أي نخبرك) على ذلك والإفادة منك وهذي رجالنا سالم بن عبد الله واصل وتفهمون منه ذلك »[2] .

(١) عدد ١٩٣٧/٩١٢ .I.O.L. and R- R/15/2/1884
من وكيل باليوزية الدولة البريطانية المعظمة في عمان المتصالح إلى حضرة الأكرم سعادة باليوز دولة بريطانيا العظمى ـ بالبحرين .
الشارقة في ٢٠ اكتوبر ١٩٣٧ موافق ١٤ شعبان ١٣٥٦ .

(٢) عدد ١٩٣٧/٩١٢ .I.O.L. and R-R/15/2/1884
من أحمد بن راشد حاكم أم القوين إلى جناب الأمجد الأفخم الأخ خان صاحب السيد عبد الرزاق .
في ١٤ ع ٢ سنة ١٣٥٧ هـ .

وبعد ذلك طلب الوكيل البريطاني من حاكم أم القوين أن يذكر صفة الحادثة وجنسية المرتكبين كما أنه سوف يرفع مذكرة بهذه الحادثة إلى المعتمد البريطاني في البحرين ليخبره ويأخذ رأيه فيه ثم يخبره بذلك حيث يقول في رسالة إلى الشيخ أحمد بن راشد حاكم أم القوين ما يلي : ـ

« كما تودون إشارة إلى كتاب حضرتكم تاريخ ١٤ ربيع الثاني ١٣٥٧ أخبر جنابكم على أنني سأراجع سعادة باليوز الدولة المعظمة (المعتمد البريطاني في البحرين) في خصوص هذا الحادث وسأخبركم برده على ذلك غير أني أصير ممتناً إذا تفيدوني مفصلاً عن تاريخ الحادث وصفته وكذلك رعوية كل من المعتدين الثلاثة ومحل سكناهم ومنذ أي تاريخ وكذلك مضمون اعتراف كل منهم »[١] .

ورد على ذلك حاكم أم القوين في رسالة إلى الوكيل كتب فيه عن جنسية مرتكبي الحادثة وهم إيرانيون وكما أرسل شهادات وإقرارهم بالحادث[٢] .

كما أرسل الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي رسالة إلى أحمد بن راشد حاكم أم القوين يتعلق في قضية البحارنة حيث يقول فيها . . . .

« فلا زال وحدث ما يوجبه رفعه إليك سوى الخير وعدم ضره وغير ذلك تعرف جنابك الشريف من طرف قضية البحارنة ، هؤلاء البحارنة أو لا كلهم سكان معنا وفي حمايتنا ووقعة قضيتهم في بلدك أم القوين الآن النظر راجع

---

(١) عدد ٣٩٩/ ١٩٣٨ I.O.L. and R- R /15/2/1884.

نقل من خان صاحب السيد عبدالرزاق وكيل باليوزية الدولة البريطانية المعظمة في عمان المتصالح ـ إلى حضرة الأجل الأكرم حميد المكارم والشيخ الشيخ أحمد بن راشد حاكم أم القوين ١٦ ربيع الثاني ١٣٥٧ موافق ١٥ جون ١٩٣٨ .

(٢) من أحمد بن راشد. I.O.L. and R.- R/15/2/1884.

إلى جناب الأمجد الأخ خان صاحب السيد عبد الرزاق. في ٢١ ع ٢ سنة ١٣٥٧ هـ انظر اعترافات كل من احمد بن بست ومحمد بن احمد وربيع بن عبدالرسول

I.O.L. and R- R/15/2/1884

إليك من سبب المقتول له معنا خاله وأمه في لنجة أن شيئت تدبرهم إلينا ونكفيك عبالتهم سبب إن ورأهم حكومة أجنبية وإن شئت أبقاهم عندك والمحاكمة تكون في بلدك وهذا مأمورنا راشد بن بليل ومعه أحد من البحارنة واصلين إليك والحقيقة بلسانه هذا ما لزم بيانه »[1].

وهناك طرف آخر تدخل في تلك القضية وهو حاكم الشارقة سلطان بن صقر القاسمي يستفسر عن أحد رعاياه في تلك القضية ويقول في رسالته. . .
« بلغنا بان جنابكم حبستوا واحد من المتعلقين علينا يسمى رباع ولم نعلم لماذا حبس فإن كان جرى منه شي أو ثبت عليه جرم المرجو منكم إشعارنا عن كل من يتعلق علينا عن ما يأتي منه وجنابك عارف فضلاً تفكوه (أي تتركوه) وإذا لا حد عليه دعوى فالشرع باسط ومهما يثبت عليه نأخذه منه هذا ما لزم »[2].

وأخيراً نستعرض رسالة الوكيل البريطاني في الإمارات المرسلة إلى المعتمد البريطاني ويشرح فيها عن تلك القضية حيث يقول . . .

« بطيه أقدم لسعادتكم بالأصل كتاباً مؤرخاً ١٤ ربيع الثاني ١٣٥٧ من جناب حاكم أم القوين وصورة من كتابي عدد ٣٩٩ المؤرخ ١٥ جون ١٩٣٨ كذلك أقدم بالأصل جواب حاكم أم القوين المؤرخ ٢١ ربيع الثاني ١٣٥٧ واعترف كل من أحمد بن سبت وولده محمد بن أحمد بن سبت وصهره ربيع بن عبد الرسول بقتلهم عباس بن تقي والجميع بحارنه من أهالي « لنجة» ورعية إيران . .
ثم يصف عن وقوع الحادثة وأسبابها وما إلى ذلك عن تفاصيلها وبعد ذلك يقول . . . .

---

(١) (نقل) من سعيد بن مكتوم .I.O.L. and R- R/15/2/1884
إلى الشيخ أحمد بن راشد حاكم أم القوين جـ١ في ٢٤ سنة ١٣٥٧ هـ .
(٢) عدد ٤٤ .I.O.L. and R- R/15/2/1884
نقل من سلطان بن صقر القاسمي حاكم الشارقة الى جناب الأجل الأمجد الأكرم المكرم الأخ الشيخ أحمد بن راشد المعلا - ١٣ ع ٢ سنة ١٣٥٧ هـ .

« أما عباس فله خالة في دبي فكتب حاكم دبي إلى حاكم أم القوين عن ذلك . . . وكذلك حاكم الشارقة . . . ولكن حاكم أم القوين رد عليهما على أن المجني عليه والجناة جميعهم من رعايا إيران وحيث أن الأمور الخارجية متولية حكومة جلالة الملك فإنه لا يتمكن على إجراء أي أمر في خصوصهم قبل الحصول على إذن من الحكومة المعظمة . . .

لذلك ألتمس من سعادتكم إفادتي بماذا تأمرون في خصوصهم وعن الجواب الذي تأمرون أن أكتبه إلى حاكم أم القوين »(١) .

فيما سبق رأينا كيف كانت الأمور الداخلية تسير في الإمارات وكيف أن حكام الإمارات يتدخلون في هذه الأمور وأيضاً بالنسبة للوكيل البريطاني وكيف يستشير حكومته في كل ما يجري بالبلاد .

بالنسبة للمشكلات الداخلية بين إمارتين :

إن كثيراً من المشكلات الداخلية بين إمارتين أو أكثر كانت تحل بالطرق السلمية أو بالاتفاقيات وفيما يلي إحدى المشاكل التي حصلت بين إمارتين: الشارقة ودبي وتم حلها بالطرق السلمية بين حاكمهما الشيخ سلطان بن صقر القاسمي والشيخ سعيد بن مكتوم آل حشر حاكم دبي وهذا نصها . . .

« هذا نص الاتفاق الذي تم عليه العهد بين المملكتين: الشارقة ودبي ويتضمن هذا العهد المبروم بتاريخ أدناه عهد حسن الجوار والصداقة حسب الشروط المسطرة في هذا المتفق عليه بيننا ونحن المذكورين من جانب الشيخ سعيد بن مكتوم آل حشر بصفتي حاكم دبي وفي جانب آخر الشيخ سلطان بن صقر القاسمي بصفتي حاكم الشارقة الشروط التالية : ـ

أولاً ـ أحدها قد قطع كل منا على نفسه العهود والمواثيق أن لا يسعى

---

(١) عدد ٤٣١ ـ ١٩٣٨ .I.O.L. and R- R/15/2/1884

من مكتب وكيل الدولة البريطانية المعظمة في عمان المتصالح الى حضرة الأجل الأكرم سعادة باليوز دولة برطانيا العظمى بالبحرين

الشارقة في اجولاي ١٩٣٨ موافق ٢٠ جمادي الأول ١٣٥٧

أحدنا بضرر ما لصاحبه ولا يعامله بالمكر أو الخديعة وعن الحيلة والدغيلة والنية الردية .

ثانياً ـ قد تعهد كل منا لصاحبه باحترام الحقوق بين البلدين وإذا صدر خطأ وتعدي من رعايا أحدنا يرفع أمره لحاكمه لأخذ الحق والقصاص منه .

ثالثاً ـ فيما يتعلق بالأعداء السياسيين وهما كل من ذرية سلطان بن صقر القاسمي الكبير جد العائلة القاسمية وكل من ذرية مكتوم بن بطي الكبير جد العائلة اليآسية قد تعهد كل منا لصاحبه أن لا يسمح لأي فرد من المذكورين المتظاهرين بالعداوة في البقاء في بلاده ولا يساعده بأي مساعدة مهما كانت نوعها ويستثني من ذلك أن يفسح له بالمرور في البلاد إذا كان ماراً في طريقه إلى جهة أخرى بحسب الضيافة وهي محدودة بالإقامة .

رابعاً ـ قد تعهدا أحدنا الشيخ سلطان بن صقر أن يعمل مساعدة لأجل الشيخ سعيد بن مكتوم وتأديباً للشيخ عبد الرحمن بن محمد بأن يقاطع الحجرة وإن كانت جزءاً من المملكة ولا يسمح لأي فرد من سكانها بمساعدة الشارقة ما دام عبد الرحمن بن محمد مصرّاً على سلوكه الذي غير مرضي من الجانبين »[1] .

وتتكون هذه الاتفاقية من سبعة بنود وهي تتعلق فيما سبق ذكره عن التعاون فيما بين الإمارتين في تسليم الأعداء السياسيين وذلك دون التدخل البريطاني في شئونهما الداخلية[2] . ولكن الوكلاء السياسيين البريطانيين كانوا يعملون بتلك الشؤون مسبقاً ويرفعون تقاريرهم أوّلاً بأول إلى حكومتهم .

---

(١) I.O.L. and R- R/15/2/619- Confidential No. C/451- 22/8. The Political Agent, Bahrain- Presents his complimen's To- The Honourable The Political Resident in The Persian Gulf Bushire: Memorandum No.C/356- 3/5 (6) dated The 26th May 1940 from the Residency Agent, Sharjah,- Dubai- Sharjah Situation.

(٢) I.O.L. and R- R/15/2/619- Confidential No.C/425- 3/5(6). Memorandum from British Agency Sharjah 1st July 1940. To, The Political Agent Bahrain.

قانون لتسليم المتهم الفار في الإمارات وإنشاء قوة (كشافة عمان) :

لقد بذلت الحكومة البريطانية جهوداً كبيرة لفرض قانون في ساحل الإمارات تم بموجبه تسليم المتهم الفار إلى حكومته وذلك بعد معاهدة خاصة فيما بين جميع شيوخ الساحل والإمارات .

أولاً ـ وقد جاء في تقرير الوكيل البريطاني في الشارقة بأن حاكمي رأس الخيمة والشارقة يحرضون شيوخ الإمارات الأخرى بعدم التعاون لإصدار هذا القانون وقد نجحا في الحصول على الموافقة من جميع حكام الإمارات ما عدا حاكم إمارة أبو ظبي وحاكم إمارة كلبا وإن المفاوضات بهذا الشأن متوقفة إلى حين(١) .

ثانياً ـ وإن صاحب كلبا كذلك موافق رئيسياً وأنه لا يريد الدخول في أية اتفاقيات والتي قد تفسر من قبل بني قتب بأنه موجه ضدهم وضد شيخهم وهذه النقطة من وجهة نظرهم مفهومة جيداً . إنه هو الأكبر وهو أقوى الحكام في الساحل ولذا فإنه لا يحتاج إلى مساعدة من أحد آخر ليدافع عن القانون ويصدره إلى جميع اجزائه . وفي نفس الوقت فإن أية مخططات لتعاون لا يشمل الأعضاء أو الحكام الأقوياء يكون له عوائق كثيرة ولكن إذا ما أُخذ في الاعتبار بإزالة تلك العقبات التي تعترض طريقنا .

ثالثاً ـ ويقول الوكيل أنه في العام الماضي كانت نفس المفاوضات ونفس الأسئلة تطرح وهي كيف يقدم الضمانة لكل شيخ حتى ينفذ بكل إخلاص تعهداته ؟ وإن أموالاً كثيرة كانت آخذة في الاعتبار وإنه كان كذلك اقتراح بأنه يجب علينا أن نعمل مثل الضامن أو الكفيل . وإنه خارج سؤالنا بأن نأخذ أمراً بذلك وقد يمكن يورطنا هذا باستخدام القوات البريطانية ،

(١) I.O.L. and R- R.15.2.618- D.O No. 6/161- 3/6. British Agency Sharjah, 16th February 1941 To Major R. 6. E. Alban, O.B.E., Political Agent Bahrain. Subject- Co-operative Measureres for law and order on The Trucial Coast.

ولكنني أشعر بأنه يأخذ طريقه ونحن يجب علينا أن نأخذ بتوازن اكثر . وفي الهند كما تعلمون كنا نستعمل جميع المحاولات والوسائل مع حاكم « سملا » لكي يتعاون في مجال القضاء وقوة الشرطة . ولهذه الدول فنحن مستعدون ونملك المعاهدات التقليدية ويمكن النظر في المفاوضات التي اشتركنا فيها مع الشيوخ للتعاون .

رابعاً - فيما يلي المجالات التي يتم التعاون فيها والترتيبات التي حصلت عليها وهي أن جميع الشيوخ بأنفسهم وافقوا على : -

أ) - تسليم المجرم أو المرتكب الجريمة إلى حكومته .

ب) - المحافظة الكافية على قوة الشرطة ليحتفظ بتطبيق القانون والأوامر الصادرة حسب الاتفاقية .

جـ) - إعطاء الخدمة المناسبة المعقولة لهذه القوات من الشيوخ الآخرين للقضايا المستعجلة والطارئة .

د) - وإذا هم يريدون منا أن نضمن إنجازهم حسب هذه التعهدات فيجب على هذه القوة أن تأخذ في عين الاعتبار للضرورة . وإن هذه القوة سوف تحمي رجال شركات البترول من أية اعتداءات أو غارات[1] .

ومن هنا بدأت الحكومة البريطانية تفكر جدياً في استقرار المناطق الداخلية بعدما أهملت لسنوات عديدة ، وبدأت تفكر بإنشاء قوة من الشرطة تسمى بـ « كشافة عمان » وذلك لحفظ النظام والأمن في الإمارات العربية .

السلطة البريطانية :

إن الحكومة البريطانية حاولت عدة مرات وبطرق مختلفة فرض سلطتها

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/618- D.O. No. C /161- 3/6. British Agency, Sharjah, 16th February 1941. To-Major R. 6.E. Alban, O.B.E., Political Agent Bahrain- Subject- Co-operative Measures for Law and order on The Trucial Coast. p-1.3,

الداخلية في الآونة الأخيرة خوفاً على مصالحها المتزايدة لذا فإننا نجدهم يستخدمون عدة أساليب وطرق لإقناع حكام الإمارات العربية في ذلك ونجد بعض الحكام يوافقون والبعض الآخر لا يوافق[1].

وإن الحكومة البريطانية بعثت بعدة رسائل إلى حكام الإمارات عن طريق وكيلها في الشارقة وقد حصلت على ردود كل من حكام دبي وأم القوين وعجمان وكلبا وذلك فيما يتعلق بالسلطة وأيدوا رغباتهم بالتعاون مع الحكومة البريطانية في ذلك الأمر.

ولم يجب عن ذلك حاكم الشارقة لوجوده في رأس الخيمة حيث يقول الوكيل البريطاني في تقريره بأن شيخ الشارقة لم يرد وأنه لا يزال في رأس الخيمة وعلى أية حال فإنني اتوقع رجوعه إلى الشارقة في خلال اليوم أو غدا وبعد عودته من سفره هذا فإنني سوف أعمل كل ما في وسعي في الحصول على الإجابة المبدئية منه وأرفعها إليكم.

أما بالنسبة لحاكم أبو ظبي فإنني لم أستلم إجابة إلى هذا الوقت وإنني أعتقد أنه قد استلم الرسالة وأن جوابه في الطريق إلينا.

ويتابع الوكيل البريطاني تقريره فيقول ... وعندما استلمت رسالتكم (من المعتمد السياسي البريطاني في البحرين) في تاريخ ١٩ يوليو ١٩٤٥ كان شيخ الشارقة قد أرسل أخاه محمد بن صقر في نفس اليوم بالليل في مهمة خاصة إلى دبي لإقناع حاكم دبي الشيخ سعيد بعدم الموافقة على السلطة البريطانية ومحاولاتهم الأخيرة لإقناعه وكان رد الشيخ سعيد وابنه الشيخ راشد على الشيخ محمد بن صقر بأنه لن يكون أول الأشخاص الذين يرفضون ذلك إذا ما كان شيخا الشارقة ورأس الخيمة يعملون نفس الشيء فإنه

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/618- P.Q.T C'S.
D.O. Letter No.161 of 16.2.41.
J.B.H. 23.2.41
P.A. P- 1,2

سوف يعمل ما هو مرض . وعلى أثر ذلك عاد الشيخ محمد إلى الشارقة ورفع تقريره إلى حاكم الشارقة عن مهمته ، ثم غادر إلى رأس الخيمة دون أن يزور أهله ، وأنه قبل أن يترك رأس الخيمة قال أنه يجب على حاكم الشارقة ورأس الخيمة أن يقدموا رفضهم في هذا الشأن .

وفي ٢١ يوليو جاء الشيخ راشد بن سعيد ابن حاكم دبي ليراني مع رسالتك وقال أنه يرحبك بهذا الشأن إلا أنه لا يفهم ماذا تعني حقيقياً ويريد تفسيراً في ذلك حتى يقتنع(١) .

وإن الوكيل البريطاني بالشارقة اجتمع مع راشد بن سعيد وأقنعه تماما بحيث جعله يخرج من عنده مرتاحاً وأوعده بأن يرسل رده بالموافقة في اليوم التالي ولكنه لم يرسل الرد حتى ٢٣ يوليو ويفسر الوكيل البريطاني بعدم رد الشيخ راشد بن سعيد بقوله « هناك بعض النفوذ من شيخ الشارقة عن طريق نصائحه المريضة »(٢) .

لذا فإن الوكيل البريطاني قرر الذهاب بنفسه لمقابلة الشيخ سعيد بن المكتوم ووصل إلى دبي يوم ٢٤ يوليو وعند اجتماعه بالشيخ سعيد قال له بأنه طلب من راشد ابنه لماذا لم يرسل جوابه حسب ما وعد بذلك وأنه انتظر رده إلى هذا اليوم ؟ وأجابه بأنه نسي كل ذلك ولكنه سوف يرسل على نحو محدد في يوم من الأيام وبأنه ينفذ وعده ويرسل إجابته .

ولذا فإن الشيخ سعيد كان يماطل في جوابه للوكيل البريطاني قبل أن يوافق الشيوخ الآخرون وبخاصة شيخ الشارقة ورأس الخيمة ويبدو حسب

---

(١) I.O.L. and R- R/15/2/576- SECRET. No. C.837. 1060. British Agency, Sharjah. Dated The 31st July 1945. To- The Political Agent, Bahrain- Memorandum No.1277- 1/8/45. Subject- Jurisdiction p.1.

(٢) I.L.O. and R-R/15/2/576- SECRET. No. C.837. 1060- Ibid, p.2.
I.O.L. and R-R Memorandum. : وانظر ايضا
Office of The Residency Agent, Sharjah, Dated, The 3rd November 1946. To, The Political Agent, Bahrain. p.1, 2.

المراسلات البريطانية أن مشروع السلطة البريطانية وفرضها على حكام الإمارات العربية لم تنجح نظر لتكاتف حكام الإمارات على عدم موافقتهم للمشروعات البريطانية .

أما حاكم كلبا فقد أبدى موافقة على ممارسة السلطة البريطانية في رسالته الجوابية إلى معتمد الدولة البريطانية في البحرين حيث جاء فيها . . « استلمت كتابكم عدد سي ـ ٧٠٣ المؤرخ في ١٠ جولاي ١٩٤٥ موافق ١/شعبان ١٣٦٤ هـ فتلوته وعنما أشرتم بأن الحكومة البريطانية تمارس السلطة على الرعايا البريطانيين وكل الأجانب في مقاطعتنا ، وأن هذه العادة منذ الأيام القديمة وترى الحكومة البريطانية من اللازم الآن أن تجعل هذه العادة منظمة وطلبتم موافقتنا على ذلك ، إننا موافقون على ما طلبتم رسمياً لهذه العادة . ونتشرف بكلما يبدو لكم في أطرافنا وتفضلوا بقبول فائق احترامي ودمتم في ٩ شعبان ١٣٦٤ . خالد بن أحمد بن سلطان القاسمي[١] .

إن ممارسة السلطة على الرعايا البريطانيين أو الأجانب داخل الإمارات العربية يعتبر تدخلا في شؤون الإمارات الداخلية ولكن هذا التدخل وغيره من التدخلات البريطانية في شؤون الإمارات الداخلية لم تكن تفرض على حكامها بل كانت تقدم كاقتراحات ، وكما لاحظنا أن بعض الحكام كانوا يرفضون المقترحات البريطانية والبعض الآخر يقبل .

---

(١) I.O.L. and R- R/15/2/576- Translation of letter dated 9th Shaban 1364 (18th July 1945) from Shaikh Kalid bin Ahmed, Regent of Kalba To- The Political Agent, Bahrain.

الفصل السادس

السلطة البريطانية في الإمارات العربية

- المقيم البريطاني والوكلاء المعتمدون .
- الوكلاء البريطانيون في الشارقة .
- الضباط السياسيون البريطانيون .
- المعتمدون السياسيون في دبي .
- الضباط السياسيون والمعتمدون في أبو ظبي .
- التقرير عن الأوضاع في الإمارات العربية لعام ١٩٣٤
- تصرفات الوكلاء البريطانيين .

السلطة البريطانية في الإمارات العربية

المقيم البريطاني والوكلاء المعتمدون :

إن العلاقات السياسية بين الإمارات العربية والحكومة البريطانية والتي كانت تمارس الإشراف السياسي بواسطة وكلائها السياسيين في الإمارات العربية وغيرها من إمارات ومدن الخليج العربي بالإضافة إلى الضباط والمستشارين "الذين زرعتهم في الإدارة البسيطة المتواجدة حديثا في الإمارات والذين كان همهم الأساسي الحفاظ على الأمر الراهن ومحاولة الإفادة القصوى منه لتحقيق مصالح بريطانيا الاستراتيجية"(١) .

لذا فإن الإدارة البريطانية في الإمارات العربية كانت تدار من قبل الضباط السياسيين ثم الوكلاء السياسيين البريطانيين وهم يتبعون للإدارة السياسية للمقيم البريطاني في بوشهر والتي انتقلت إلى البحرين في عام ١٩٤٦ والتي أصبحت فيما بعد مقرا لدار المقيمية البريطانية في الخليج العربي .

وجدير بالذكر أن المقيمية كانت تتبع وزارة المستعمرات البريطانية إلى

---

(١) محمد غانم الرميحي ــ دكتور ــ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ــ العدد ٤ ــ الصادر في شهر أكتوبر عام ١٩٧٥ ص٣١ .

عام ١٩٤٩ أي إلى ما بعد استقلال الهند وباكستان وبعدها أصبحت تابعة لوزارة الخارجية البريطانية مباشرة .

أما المقيمون والوكلاء البريطانيون والذين كانوا يتواجدون في الإمارات العربية فهم كالآتي : -

الوكلاء البريطانيون في الشارقة :

لم يكن هؤلاء الوكلاء «Residency Agents in Sharjah» من البريطانيين وإنما كانوا من رعايا الحكومة البريطانية وكان أغلبهم من الباكستانيين وبعض العرب ، ولكنهم لم يكونوا من مواطني الإمارات العربية .

وفيما يلي أسماؤهم وفترات حكمهم .

عيسى بن عبد اللطيف	من ١٩١٩ إلى ١٩٣٥	Isa b. Abd al-Latif
حسين بن أحمد	من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٦	Husain Ahmad
عبد الرزاق	من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٥	Abd al- Razzaq
جاسم كظماوي	من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩	Jasim Kazmawi

المعتمد البريطاني :

أما المعتمد البريطاني فقد كان هو الكبتن «ج . ب . هويس» من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٠ . «Captain. J.B. Howes» .

الضباط السياسيون البريطانيون :

أما الضباط السياسيون البريطانيون في ساحل الإمارات العربية بالشارقة فقد كانوا كلاً من .

1945- 6 Capt. R. C. Murphy

1946- 7 Capt. J. E. H. Hudson

1948- 9 Mr. G. H. Jackson

Permanantly Resident-

1949- 51 Mr P.D Stobart.

1951- 2 Mr A.J. Wilton

1952- 3 Mr M S. Weir.

المعتمدون السياسيون في دبي :

1953- 1955 Mr. C. M. Pirie- Gordon.

1955- 1958 Mr. J.P. Tripp.

1958- 1959 Mr. D.F. Hawley.

1959- 1961 Mr. E.R. Worsnop. (Acting).

1961- 1964 Mr A.J. M. Craig.

1964- 1966 Mr. H.G. Balfour- Paul.

1966- 1968 Mr. D.A. Roberts.

1968- 1970 Mr. J.L. Bullard.

1970- 1971 Mr. J. F. Walker.

الضباط السياسيون والمعتمدون في ابو ظبي

بدأت الحكومة البريطانية اهتمامها بأبو ظبي في بداية الخميسنات ولم تكن تهتم بها من قبل ؛ ويرجع ذلك نتيجة إلى الاكتشافات البترولية بكميات كبيرة ، مما جعلها تفكر في إيجاد الضباط السياسيين ثم استبدلتهم في أوائل الستينات إلى الوكلاء أو المعتمدين السياسيين البريطانيين إلى يوم الاستقلال .

الضباط السياسيون في أبو ظبي :

1955- 1958 The Hon. M. S. Buckmaster.

1958- 1959 Mr. E.R. Morsnop.

1959- 1961 Mr. B.F. Henderson .(1)

---

(1) Mahammad Morsy Abdullah- The United Arab Emirats- A modern History- P 346- 349

المعتمدون السياسيون في أبو ظبي :

1961- 1965 Col. (Later Sir). Hugh Boustead.

1965- 1968 Mr. A.T. Lamb.

1968- 1971 Mr. C.J. Treadwell.

أما عن اختصاصهم على الصعيد السياسي ، فكانت مسؤولياتهم عن العلاقات الخارجية التي تربط الإمارات العربية بالعالم الخارجي وكانوا يقومون بالاتصالات المباشرة مع حكام الإمارات وكانت الكثير من المشكلات تسوي مباشرة مع الحكام ، دون اللجوء إلى الاتفاقيات أو الاجتماعات الرسمية ؛ كما أقر «R. Hay» ؛ أحد المقيمين السياسيين البريطانيين في الخليج العربي عندما قال : ـ

« إن كثيراً من الأمور تسوى في زيارات المجاملة التي يقوم بها المقيم أو الوكلاء المنتشرون في مناطق الخليج بأكثر مما يسوى في الاجتماعات الرسمية »[1] .

وكثيراً ما كانوا يرفعون تقاريرهم سنوياً عن جميع الأمور والقضايا التي كانت تحدث في الإمارات العربية إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين أولا بأول ، وبالتالي فإن المعتمد السياسي في البحرين كان يرفعها إلى المقيم البريطاني في بوشهر ، وهو الذي كان المسؤول الأول عن كل ما يجري في الخليج العربي ، ومنها يرفع إلى الحكومة البريطانية .

وفيما يلي بعض التقارير التي كانت ترفع عن الإدارة وعن جميع شؤون الإمارات حيث جاء في إحدى تقارير الكبتن « كول » .«Captain. G.A. Cole إلى المقيم السياسي « هونربل » «Honourable» «I.A.D» في بوشهر «لي الشرف بأن أقدم إليكم تقارير مفصلة عن شؤون الأوضاع والإدارة في الساحل المتصالح عن عام ١٩٣٤»[1].

(١) أمل الزياني ـ المرجع السابق ص ٧٣ .
وانظر ـ Sir R. Hay The Persian Gulf States- p.20.

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/322- Confidential No. C/290- Political Agency, Bahrain, = The 2nd May 1935

التقرير عن الأوضاع في الإمارات العربية لعام ١٩٣٤ :

أولاً ـ الأشخاص المسؤولون :

إن شؤون الإمارات العربية كانت تخضع تحت مراقبة المعتمد السياسي البريطاني في البحرين ، والسيد خان بهادر عيسى بن عبد اللطيف كان يشرف على الرسائل ويرفع التقارير ويقوم بالاتصالات اللازمة مع حكام الإمارات العربية ، وذلك من مقر عمله بالوكالة البريطانية الموجودة في الشارقة .

ثانياً ـ شيوخ المتصالح (شيوخ الإمارات) :

وكان الشيوخ الذين يحكمون الإمارات في تلك السنة حسب ما جاء في التقرير : ـ فيما يلي أسماء الشيوخ المختلفين لدول ساحل المهادن خلال السنة .

إمارة دبي ـ الحاكم ـ سعيد بن مكتوم بن حشر ـ O.B.P.
إمارة الشارقة ـ الحاكم ـ (محمد) سلطان بن صقر .
إمارة أبو ظبي ـ الحاكم ـ شخبوط بن سلطان بن زايد .
إمارة أم القوين ـ الحاكم ـ احمد بن راشد .
إمارة عجمان ـ الحاكم ـ راشد بن احمد .
إمارة رأس الخيمة ـ الحاكم ـ سلطان بن سالم[1] .

ثالثاً ـ الجولات والزيارات :

أ) ـ السيد هونربل «Honorable» المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي قام بزيارة إلى الإمارات العربية قادماً من بوشهر يرافقه شيرهام «H.M.S. Shareham» واستغرقت زيارته عدة أيام ابتداء من يوم ١١ وإلى يوم

---

(١) From:- Captain G.A. Cole, I.A., Officiating Political Agent, Bahrain- To The Honourable The Political Resident in The Persian Gulf Bushire. =
I.O.LM. and R-R/15/2/322- Reports and Returns. Annual Administration Report of Trucial Coust Agency 1934- Administration Report of The Trucial Coast For 1934- P.1- TRUCIAL SHAIKHS.

١٤ يناير . وزار الإمارات للمرة الثانية ومكث في الشارقة في الفترة ما بين ١٦ و٢٢ مارس ، وبعدها غادر الإمارات العربية في طريقه إلى الهند .

ب) ـ كما أن ليوتنت كولونيل جوردن لوش «Lieutenant- Colonel Gordon- Loch» المعتمد السياسي البريطاني في البحرين قد قام بزيارة إلى أبو ظبي بتاريخ ٣٠ يونيو ودبي في ٣٠ اكتوبر ، واستمر فيها إلى ٣ نوفمبر ، وبعدها قام بزيارة للإمارات الأخرى في الفترة ما بين ٢٥ نوفمبر إلى ١٠ ديسمبر ليتفقد احوال الوكالة والشؤون السياسية والإدارية في الإمارات العربية .

جـ) ـ إن السيدورث ـ Mr. M. Worth, I.G.S. مساعد المعتمد السياسي البريطاني في البحرين أيضاً قام بزيارة لساحل الإمارات العربية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ سبتمبر(١) .

وكان هؤلاء المعتمدون والوكلاء السياسيون البريطانيون هم وخدمهم الذين يستطيعون زيارة الإمارات ، أما غيرهم من الدول الأخرى أو الأجنبية فكانوا لا يستطيعون زيارة الإمارات ، إلا بعد إذن من الحكومة البريطانية .

رابعاً : ـ

أما الذين زاروا الإمارات من البريطانيين غير المقيم والمعتمدين السياسيين في تلك الفترة فهم كالتالي : ـ

أ) ـ قام الكوموندور ـ ريلدون Commnder R.C. Rayldon, R. N «retired» بزيارة إلى الشارقة حيث قابل حاكمها ، وتناول الحديث معه بخصوص الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى وشرح له بأن الأوكسيد الموجود صالح للاستغلال على نحو مرض وبكميات كبيرة . ولهذا الهدف كان ـ كنيرسلي Mr. N.S. Kinnersley قد قام بزيارة إلى جزيرة أبو موسى

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/322- Administration Report of The Trucial Coast For 1934- Tours- Ibid, p.1.

وأجرى عدة فحوصات على نوعية الأوكسيد ، وعاينه بنفسه جيداً ، وبعدها أقر باستغلالها . وهو مسؤول شركة الوادي الذهبي للأوكسيد المتحدة .

ب) - إن السيد روسل - Mr. J.M. Russell مدير شركة مزبوتيا الفارسية للتعاون المتحدة في البحرين قد زار دبي في الفترة من ١١ إلى ١٢ اكتوبر حيث تمت مقابلاته مع المسؤولين في ميناء دبي ومكتب التعاون والتفتيش الرسمي في الميناء .

جـ) - والسيد كوكس Mr. P.T. Cox المهندس الجيولوجي لشركة البترول الإنجليزية - الفارسية المتحدة تحدثا مع المعتمد السياسي البريطاني عن جولته التفقدية والاستكشافية في أنحاء الإمارات العربية في خلال شهر نوفمبروديسمبر ؛ وأجرى مباحثات مع شيوخ المنطقة ، وأجاب مطالب كل من شيخ دبي والشارقة وعجمان وأم القوين ؛ وقام بعدة فحصوات وتجارب في تلك المدن ، كما حفر الأبار الارتوازية لتوفير المياه اللازمة للشرب ، وقام بتشييد الخزانات اللازمة للماء . وقام مستر كوكس بعدة فحوصات في أبو ظبي ، وقدم استشاراته إلى حاكم أبو ظبي لإمكانية القيام بعمليات استكشافات عن النفط .

وفي أثناء عودته إلى البحرين ، مر بجزر - دلما - وصير بني ياس - وحالول حيث أجرى فيها الفحوصات ، ووجد فيها ، بعد المعاينة ، كميات لا بأس بها من الأوكسيد الأحمر ، وقرر أن يعود إليها فيما بعد ، لأن وقته لم يسمح له بالبقاء أكثر من ذلك .

د) - جاء السيد جنس - Mr. W.C. Janes - من قبل طيران الإمبراطورية المتحدة إلى الشارقة وأجرى عدة مباحثات واتصل بكبتن روبنسون - «Captain R. V. Robinson» قبل مغادرته خلال الصيف . ورجع بعد انقضاء مدة مستر جنس مع البريد الراجع من الشارقة(١) .

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/322 - Administration Report of The Trucial Coast For 1934- British interests- Ibid, p.2.

خامساً : ـ شؤون الطيران :

أ) ـ كانت حركة الطيران عادية وكانت الطائرات البحرية والعادية التابعة لسلاح الجو الملكي الموجودة في العراق تقوم بزياراتها المعتادة إلى الإمارات العربية .

وقد قام المسؤولون من السلاح الجوي الملكي بزيارة جزيرة ـ صير بني ياس ـ ودبي ورأس الخيمة ، وذلك لإنشاء مخازن للوقود والبترول ومخازن للشحن .

ب) ـ في خلال هذه السنة زار الوكيل السياسي في الشارقة أبو ظبي ، وكان يرافقه الشيخ سعيد بن مكتوم ، حاكم دبي ، لشرح وجهة نظرهم لمحاولة إقناع الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي بعقد اتفاقية تسمح بموجبها لهبوط ونزول الطائرات وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك في أراضي أبو ظبي ، وجعله أمراً نظامياً ، وكذلك الحصول على التسهيلات اللازمة للطائرات البحرية والشحن ومخازن الوقود في جزيرة ـ صير بني ياس ـ ولكن الوكيل السياسي والشيخ سعيد بن مكتوم لم ينجحا في الحصول على التسهيلات الجوية في أبو ظبي . وقد فشلت المحادثات ، مما اضطر المعتمد السياسي البريطاني ازالة بعض العقبات من أمام الحصول على التسهيلات من أجل الهبوط في أبو ظبي . ويقول المعتمد السياسي : « ليس هناك أي شك في الإتفاق النهائي والذي سوف يكون جاهزاً في بداية السنة القادمة »[1] .

وبالنسبة لطائرات الخطوط الجوية الإمبراطورية ، فقد كانت تواصل رحلاتها من الشرق في الهند وباكستان إلى الغرب عن طريق الهبوط في مطار الشارقة لتتزود بالوقود .

---

(۱) I.O.L. and R-R/15/2/322- Administration Report of The Trucial Coast For 1934- AVIATON — ROYAL NAVY — SHIPPING — INTHRNAL AFFAIRS — GENERAL — Ibid, p.3, 4, 5.

سادساً: البحرية الملكية:

وكانت البواخر الحربية الملكية تقوم برحلات منتظمة إلى الإمارات العربية، وتقدم كافة التسهيلات والاحتياجات اللازمة، وكذلك الإمدادات من المؤن وغيرها.

ويتابع التقرير عن الأمور المالية وعن التجارة والبواخر وعن نشاط السكان وكل ما يتعلق بهم؛ ويتكون من أكثر من خمسة صفحات، ومعظمها يتعلق بالشؤون التجارية والإدارية.

وهناك تقرير آخر يتعلق بإمارة أبو ظبي وبالأسرة الحاكمة فيها، وعن الشيخ شخبوط بن سلطان وعن إخوانه كل من هزاع وخالد وزايد بن سلطان، وكذلك عن الشيخ خليفة بن زايد بن خليفة، وعن ابنه محمد بن خليفة، وعن أحمد بن خلف العتيبة، وكذلك عن حامد بن بطي[1] وغيرهم من رجال أبو ظبي في ذلك الوقت؛ وكذلك عن الأحوال والنشاط الاقتصادي والتجاري في أبو ظبي[2].

تصرفات الوكلاء البريطانيين:

وكان معظم الوكلاء البريطانيين في الإمارات من المسلمين ومن رعايا الحكومة البريطانية، ولم يكونوا من الإنجليز، ومقرهم كان في الشارقة؛ وبالرغم من كونهم من المسلمين وأحياناً من العرب، مثل عبد الرزاق، إلا أنهم كانوا ضد شعب الإمارات، ومخلصين لأسيادهم البريطانيين، وكان شعب الإمارات قد ذاق شتى ألوان المر منهم، وكان يصرخ من تصرفاتهم اللاإنسانية؛ ولكن الحكومة البريطانية لم تستجب لهذا الشعب.

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية وعم سعيرها العالم كله قامت

(1) I.O.L. and R-R/15/2/544- Personalities- Abu Dhabi- Ruling Family- Shaikh Shakhbut bin Sultan Shaikh Khalifah bin Zaid.

(2) I.O.L. and R- R/15/2/544- Abu Dhabi Affairs.

بريطانيا بتقديم التسهيلات اللازمة لمن تربطها بهم صداقة ومصالح ؛ وشرعت في جلب الأغذية والألبسة للإمارات العربية ، ولولا اهتمامها لحدثت كوارث ضخمة . ولقد عمل البعض على الإفادة من ذلك :

« يا صاحب السعادة[1] من أهم المسائل ذات البال التي لم يعلموا بها رجالات بريطانيا البعيدين عن هذه الأطراف . نعم لقد أخذت التموينات ترد إلى هذه المحلات ففكروا أهل المطامع الجشعة بأن يتفقوا على حساب هؤلاء الفقراء الذين يعوزهم التبليغ إلى أرباب الأمور فشرعت هذه الفئة المؤلفة التي تعمل تحت ستار كثيف باختلاس التموين ولكن بأي صفة يعملون ، هذه لصوصية ، حتى لم يحس بهم أحد إلا المترصدين . نعم لقد ، اتفقت إدارة الوكالة بواسطة وكيلها السالف السيد عبد الرزاق مع بعض أفراد الساحل العماني منذ وقوع الحرب وقد خصصوا لأنفسهم القسم الأوفر من التموين ، فقضي نظرهم بأن يسلموه إلى أشياعهم وأتباعهم ، وهذا الحال مستمر منذ بداية الحرب حتى يومنا هذا ، حتى أن صعاليك الأمس الذين يصعب عليهم قوت يومهم أصبحوا اليوم أرباب الأموال الطائلة »[2] .

ويتابع التقرير المرفوع إلى الحكومة البريطانية بقوله « فيا رجالات بريطانيا إلى متى تبقى هذه الألعوبة والفساد بالنظام في هذه الربوع ، لقد كفى ما عاناه الساحل من الشقاء والتعاسة . ولا بد هنا رجال أهل أفكار راقية وشعور حية ، لا زالوا يناقشون فيما بينهم ، ما هو السبب الوحيد الذي أصبحنا من أجله محرومين من الحياة وليس لنا سوى أنفاس نرددها . وها هي

---

(١) يقصد فيها سترسي جي. بيلي معتمد الدولة البريطانية في البحرين .

(٢) I.O.L. and R- R/15/2/619- Confidential No. C/1161.

The Political Agent, Bahrain, Presents his compliments To-The Political Officer, Trucial officer, Trucial Coast, Sharjah, and has The honour To- Send him in original The undermentioned document for comments and return. - Sharjah Memo. No.1097, dated the 27th of october, 1945- Letter dated 22nd Dil Hijjah 1364 (27.11.45) from Rashid bin Bati bin Rashid al Maktoom sharharjah - Dubai Affairs P.1.

البلدان المجاورة لنا قد قطعت شوطاً في مضمار الحياة ولم يبق عليها إلا النزر فيما تطلبه »[1] .

ومع العلم بأن الذي أخر مشاريع الدولة البريطانية وحرم الساحل مما يصبو إليه وخلق أمام الرجال عوائق وما هي إلا أوهام وتضليلات منذ معاهدتها إلى هذا العهد ، هم الوكلاء المتسلمون زمام أمرها وأعظم من الجميع حيلة ، وهو السيد عبد الرزاق الوكيل البريطاني في الشارقة ، لأنه فكر في أن من صالحه أن يعرقل مطالب الدولة البريطانية ؛ وقد استطاع حين عرف أن هذا المطلب يمس صالحه الشخصي هو بنفسه أن يقنع الدولة بأن الأمير لا يوافق بدون أن يكون له علم بذلك وإضافة إلى هذا فحين قدم أحد من المعتمدين السياسيين إلى دار الوكالة وأفهم عن مهمته التي أتى من أجلها فإنه يبلغ الشيخ أو الحاكم عن طريق كاتب الوكالة حتى يكون على علم ؛ وفي وقت اجتماعه يتصل المعتمد السياسي البريطاني بالحاكم وقد يحصل بعض اختلاف إذا كان هناك مفاوضة في شأن غاية للدولة الأمر الذي يحمل معتمد الدولة على أن يصدق على كلام الوكيل أو على التقريرات الصادرة من بيت الوكالة ؛ وهي الثقة التامة ، في وكيلهم ؛ وبهذه الطريقة إذا ورد تبليغ إلى مراكز الدولة البريطانية في البحرين أو بوشهر ، حيث المقيمة البريطانية ، بصدد سياسة الوكيل البريطاني في الشارقة أو تصرفاته تجاه شعب الإمارات ، لم يجد وقعاً في نفوس المعتمدين أو المقيم البريطاني في الخليج العربي .

وربما يعتقدون بأن المبلغ له أغراض ذاتية مع وكيلهم ومما يزيد الطين بلة إذا كان الوكيل قد رفع عن هذا الإنسان باختلاقات مزورة ، فلا يسمع أصلاً إلى ذلك التبليغ . ولكن ما هي الوسيلة المحكمة التي تكشف عورات ذلك الوكيل عن تلك الأعمال السيئة التي عاملنا بها وقد تمكن في نفس القضية بل تلك المجزرة الذي لا زال ذكرها يتردد في كل حين . . . .

« يا صاحب السعادة . هنا أفراد لم يعرفوا من الإنسانية إلا اسمها ، فهم

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/619- Confidential No. C/1161. Ibid, p.1-2.

يعبثون بالنظام كيف شاءوا من أجل اغراضهم الشخصية ، وخصوصاً في دبي والشارقة ، ولم يتجاسر أحد من الناس بأن يقول ببنت شفة ضدهم معتقدين بأن الدولة البريطانية ترضى بهذه الأعمال ، ومع العلم لم تعلم الدولة حتى تجازيهم بعقاب يستحقونه ؛ وهؤلاء هم أعوان وأنصار ذلك الوكيل البريطاني السالف السيد عبد الرزاق ، وإذا أراد المذكور أن يتحصل على كمية من الدراهم من أي شخص كان ، أوعز على لسانهم ، فهم الواسطة له كما يدخلون في ذلك الشخص التخويف والإرهاب ، وهذه خطتهم بحقيقتها »(١) .

تلك هي الأعمال التي كان يمارسها الوكيل البريطاني ضد شعب الإمارات ، والذي لم يكن يستطيع التعبير عن شعوره تجاه هذا الظلم ، ولكنه صبر طويلاً في ظل هذا النظام الفاسد .

ولم يكتف الوكيل البريطاني سواء السيد عبد الرزاق أو الذي جاء من بعده السيد جاسم الكظماوي بتلك الأعمال وإنما تعدى ذلك إلى أخذ المواد الغذائية وتحريم شعب الإمارات منها حيث كانت الحكومة البريطانية تقوم بتموين وتوزيع الأغذية والمؤن في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، حتى لا تحدث مجاعة ؛ فكانت تجلب تلك الأغذية لسكان المنطقة بقصد توزيعها على الشعب ، ولكن الوكلاء البريطانيين أمثال عبد الرزاق والكظماوي ، استغلوا الموقف إلى جانبهم واختلسوا أموالاً طائلة من تلك التموينات ، بالتعاون مع فئات أخرى من كبار رجالات الإمارات العربية .

وفي أثناء تلك الفترة كانت الإمارات العربية ، ومنها دبي ، تعاني الكثير ، حيث « حرموا أهالي دبي من قسطهم المقرر من السكر خمسة شهور وقد يكون منحوا بعض أفراد من الناس وأصبح سعر المن الواحد من السكر ثماني

(١) I.O.L. and R-R/15/2/619- Confidential - No. (41.0215- British Agency. Sharjah- Dated 13th January 1946. To- The Political Agent. Bahrain Memorandum- For warding Letter dated 22 nd Dil Hijjah 1364/27-11-1945- from Rashid bin Bati bin Rashid al Maktum- p.3.

آنات[1]، إضافة عليه عن سعره المتقدم ، وأما الشاي منذ عامين قد خصص لكل ثمانية أنفس رطل شاي وقيمة كل رطل ٢/٦ روبية والحب «القمح» تبيعه شركة الأطعمة من مدة سنة واحدة المن «٢» روبية يا للعجب لقد تضاعف سعر التموين عما كان عليه في نفس أيام الحرب » العالمية الثانية[2] .

ويقول عبد الرحمن الباكر « أن السيد عبد الرزاق كويتي الجنسية ، وكان من الضباط السياسيين البريطانيين في ساحل الإمارات العربية « وكان هذا الرجل في ذلك الحين عبداً من عبيد الاستعمار البريطاني ، وكان وحده أقوى من أية مدمرة حربية في ذلك الحين ؛ وقد لعب دوراً مشينا في ساحل عمان وأمات الروح القومية المتوثبة في تلك المنطقة »[3] والتي أصاب تأثرها في معظم الإمارات العربية .

وعندما خلف جاسم الكظماوي الوكيل السابق عبد الرزاق في منصبه كوكيل في الشارقة ، اتبع نفس الأسلوب ضد شعب الإمارات ، واشترط أن يأخذ مثل ما كان يأخذ الوكيل السابق من دخل البلد ، وأعطوه في تلك المدة سبعماية كيس سكر ؛ ويعتبر هذا نسبة كبيرة إذا ما قيست في الوقت الحاضر من ارتفاع مستوى المعيشة والتضخم ؛ وبالإضافة إلى ذلك كان قد خصص له في كل شهر ماية كيس تنقص من حصة شعب الإمارات العربية[4] .

---

(١) المن : يعادل أربعة كيلوجرام تقريبا وهي من الموازين الهندية التي كانت تستخدم في الإمارات ـ آنات : مفرده « آنة » ـ و« ١٦ » آنه يساوي روبية هندية .

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/619- No. 1016- S- The Hon'ble The Political Resident, Persian Gulf, Presents his compliments To-The Political Agent. Bahrain, and has The honour to transmit to him the under- mentioned document in original for disposal- Reference to previous correspondence: Bahrain Agency memorandum No.4 965 dated the 31st August 1964. Letter dated 19th Jamad Thani 1366 (10th May, 1947) from Rashid bin Buti bin Rashid al Maktum to Political Resident, Persian Gulf- p.21- 23.

(٣) عبدالرحمن الباكر ـ من البحرين الى المنفى سانت هلانة ص٣٢ .

(٤) I.O.L. and R-R/15/2/619- No. 624- Letter dated 19th Ramadan 1366 (9th August 1947) from Rashib bin Buti bin Rashid to-Political Resident- p.113.

وكذلك كان الحال بالنسبة للأقمشة التي تصل إلى دبي باسم دبي ولشعب الإمارات ، فماذا يكون حظهم منها غير الاسم فقط . وإن فرضنا أن سكان دبي والشارقة يتحصلون على ذلك ، ففي كل ستة أشهر يكون نصيب الفرد ثلاث ياردات أو أقل من ذلك للأقمشة . وأما بالنسبة للإمارات الأخرى فلم يعرفوا هذا ؛ وقد تكون هذه الإمارات لم تنل هذا إلاّ في كل عام مرة واحدة ، وخصوصاً الإمارات البعيدة عن دبي والشارقة ، مثل الفجيرة ، وكان يحكمها الشيخ محمد بن حمد الشرقي ؛ فهذه الإمارة كانت تعطى في كل شهرين حصتها من تموين السكر فقط ماية وخمس وثلاثين كيس «فحسب ما علمته بأن اهالي تلك البلدة لم يذوقوا السكر ، ولست مغالياً إن قلت بأنهم لم ينظروه في بلدتهم منذ تعيين التموين إلا اللهم أحيانا ، ومن هو الذي يستولي على تصريفه . . . فحضرتكم تفهم من الذي يتصرف في هذا . وفي شهر جون (يونيو) ابتاع قسم من الأقمشة حصة إمارة الفجيرة ، وربما بلغ ثلاثين ألف روبية ، فمنطقة كلبا نصيبها من ذلك كما يجري على جارتها ، وربما تمتاز عنها ببعض الشيء ؛ لأن الشيخ خالد بن أحمد القاسمي نائب كلبا لا يزال في بلدة الحيرة المجاورة للشارقة ، وهو قد اتخذ بالنيابة عنه هناك ابن أخيه الشيخ حميد بن عبدالله .

« ومنذ شهرين جاء الشيخ حميد وقبض على « الذيد » ومما هو معروف جلياً أن تدبير هذه الفكرة وتحبيذها في نفس خالد بن أحمد وعائلته هي من الكظماوي . لأن الشيخ سلطان بن صقر القاسمي قد قاول الشركة منذ سنين ، وقد حدد الحدود التي تخصه وفي ضمنها « الذيد » . فيا صاحب السعادة فالذي يهم جداً في هذه المسألة خلق المشاكل والعوائق التي تتكون أمام مشاريع الشركة وعمان في حاجة ماسة وأهاليه لا زالت أنظارهم متجهة إلى ذلك اليوم الذي تشرع فيه الشركة بالعمل ويعدون هذا اليوم هو السعيد عليهم لأن سبل المحصولات التي كانوا يتحصلون عليها في السابق كادت تنعدم . واكبر مورد رئيسي لأهالي الساحل يربحون منه أرباحاً طائلة في السنين المتقدمة هو الغوص وبواسطة النزول الذي حدث على اللؤلؤ في هذه السنة فأغلبية المجموع يعانون ضيق المعيشة وقد نزحوا من الساحل في هذه

الأيام كثيراً من الناس أسباب عدم الأعمال . أضافت شركات الأطعمة في دبي والشارقة على سعر الحنطة في كل من أربع آنات على سعرها المتقدم منذ بداية جولاي (يوليو) . يا صاحب السعادة إن الساحل ضعيف إلى حد النهاية في ماديته ولم يكد يتحمل غلاء في حاجياته الضرورية التي لا مناص للإنسان منها . مما لا شبهة فيه »[1] .

وكان الوكيل الجديد جاسم الكظماوي قد تأثر بسياسة الوكيل السابق ، عبد الرزاق ، وذلك عن طريق اختلاطه بأعوان ذلك الوكيل ، وقبض بنواجذه على تلك السيرة التي تكفل للوكيل الجديد بأن يدرك من هذه الوسيلة ويكسب أموالاً كثيرة لنفسه . وهو ماذا يهمه من مصالح الحكومة البريطانية سواء تعرقلت أم نجحت ، ما دام هو نائلاً غايته .

وجدير بالذكر أن الإمارات العربية لم توافق في أن يكون لها رجل أو وكيل بار أو ذو خلق بل كانوا جميع الوكلاء البريطانيين ضد هذا الشعب ومصالحه ، وخدموا مصالحهم الشخصية أكثر من خدمة الدولة البريطانية نفسها .

لهذا نرى أن أي وكيل بريطاني في الإمارات كان أكبر حجر عثرة وأعظم حاجز في وجه مشاريع الحكومة البريطانية في الإمارات منذ أن وجدت هذه الوكالة في الشارقة : ـ « يحق لكظماوي أن يوجه كل اهتمامه وعنايته وأن يتبع هذا المسلك لأنه يفوز بالذهب ، وكما أنه يعلم أن الوظيفة ليست بدائمة له وأكبر دليل لديه أن الوكيل السالف لم يستفد بشيء اليوم بعد أن نحي من مركزه إلا ما جمعه في ذلك الوقت »[2] .

« يا صاحب السعادة . أما هو الآن تمتع بتلك الثروة العظيمة الذي تحصل عليها لما كان في مركزه بعدما ضحى في سبيلها بخلق كثير من الأبرياء

---

(١) I.O.L. and R- R/15/2/619- No.- 624- Letter dated 19th Ramadan 1366 (9th August 1947) from Rashid bin Buti bin Rashid to-Political Resident Ibid- p.113.

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/619- No.624- Letter dated 19th Ramadan 1366 (9th August 1947) from Rashid bin Buti bin Rashid to-Political Resident- Ibid. p.114.

الذين لا جرم لهم ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من أناخ عليه الدهر بكلكله ، ألفت نظر سعادتكم ، فها هي تلك العائلات الشريفة التي كانت من ضحاياه فقد أصبحت بعد تلك النكبة ليس لهم ما يملكونه من الحياة سوى أنفاس يرددونها !! وإذا كان هذا الوكيل يعرف أن الحكومة البريطانية لم تجاز وكيلها إذا جرم . وهل توجد جريمة أكبر في العالم من الجريمة التي ارتكبها الوكيل السالف في عام ١٣٥٨ في دبي لا . لا . فماذا فقد الوكيل غير حرمانه من الوظيفة فقط . من السهل على الكظماوي إلا أن يجد ويجتهد في جمع الدينار وما دامت الظروف سانحة له وهو قد حصد كمية كبيرة من الأموال وأكثر الدراهم اشترى بها حلياً من الذهب لأجل الادخار»(١) .

ولم تقتصر أعمال الوكيل البريطاني على الاختلاس والتلاعب بالمؤن والأسعار ، وإنما تعدى ذلك إلى ما هو أبشع ، وهو بيع الرقيق ، وكذلك جعل الضعفاء من أبناء الإمارات كرقيق وبيعهم إلى المملكة العربية وغيرها من بلدان الخليج العربي .

لذا فإن بيع الرقيق والأحرار من الضعفاء ازدادت حركته زيادة فاحشة في الإمارات العربية ، وذلك بمسمع من الوكيل ، لأن المملكة العربية هي التي كانت ترغب في شراء الرقيق ، خصوصاً في عام ١٩٤٦ أي بعد الحرب العالمية الثانية « وإذا كنتم تشككون (المعتمد البريطاني في البحرين) في ذلك فابعثوا إنساناً بصفة مجهولة حتى ينبؤكم بصحة الخبر وبشرط أن يكون هذا الرجل قد جاء هذا الطرف قبل هذه المرة ، وله معرفة بأهاليه »(٢) .

وازداد نشاط الحركة التجارية في الرقيق في الإمارات الشمالية ، وبخاصة في دبي ، وعظم شأنها في هذه الفترة ، ولكن من الذي كان يقوم بذلك ويساعد عليه ؟ إن الذين كانوا يقومون بذلك هم بعض الناس الذين

(١) I.O.L. and R-R/15/2/619- No.624- Letter Dated 19th Ramadan 1366 (9-8-1947) from Rashid bin Buti bin Rashid to Political Resident- Ibid- p.114.

(٢) I.O.L. and R- R/15/2/679- No.- 624- Letterd Dated 19th Ramadan 1366 (9-8-1947) from Rashid bin Buti to Political Resident. Ibid. p.114.

ليست لديهم إنسانية ، بالاشتراك والسكوت من جانب الوكيل البريطاني في الشارقة السيد جاسم الكظماوي .

وكانت الصورة التي تحدث هي الخطف والاغتيال وبخاصة للضعفاء الذين يعوزهم أمر الدفاع عن أنفسهم وكان هذا الحال « يجري تحت أجنحة الظلام ، فمنهم من يساق ليلاً من منزله وتحمله السيارة إلى خارج البلاد والبعض يكبل بالأصفاد في نفس البلد في أماكن محصنة حتى يجتمع للمشتري عدة من الرؤوس ومن ثم تحملهم السيارة إلى البقعة المخصصة لهم . ولا يخفى عليكم بأنهم سنوا قانوناً يرهبون به أهالي هؤلاء الضعفاء بالعذاب والتنكيل والطرد متى إذا علموا عنهم أنهم قالوا شيئاً مما نكبوا به . فكم من الرقيق الذين التجأوا إلى دار الوكالة البريطانية وحازوا على ورقة التحرير أما سيقوا كالأغنام برغم منهم إلى المملكة العربية السعودية[١] .

فها هي بعض الإمارات اليوم غاصة « من كثرة المهاجرين إليها من نجديين وأهالي قطر ، ليس لهم عمل سوى مشترى الرقيق والدلالوة كثيرون من وطنيين وأجانب ، ولم أستطع إحصاءهم، وقبل كل شيء يجب الفحص الدقيق لكيما تنكشف الحقيقة بوضوح تام »[٢] .

وكان الوكلاء يتبعون خطة ، وهي عدم السماح للضباط الإنجليز أو المعتمدين في أثناء زيارتهم للإمارات بالاختلاط مع أفراد الشعب ، أو يجتمعون بأحد منهم أو يدرسون تلك الأوضاع حتى لا تنكشف ألاعيبهم .

وكم من الضباط الذين تعينوا في دار الوكالة البريطانية في الشارقة ويبقون في الدائرة شهوراً ، هل اتصلوا بأحد من غير أهل المراكز والأمراء ، كلا . أيمكن بهذه الوسيلة بأن يطلعوا على ضمائر ما انطوت عليه نفوس أهل عمان ، لا . وهذه الخطة رسمها ذلك الوكيل لأنه يخشى على منفعته

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/6I9 No. 624- Letter dated (23-10-1946) from Rashid bin Buti to Political Resident- Ibid- p.116.

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/619- No.624- Letter dated (23-10-1946) from Rashid bin Buti to- Political Resident- Ibid- p.116.

الذاتية ، وهو دائماً حريص على ألا يجتمع الضباط بأحد من الرجال الذين لا يرغب هو فيهم ، وذلك حتى لا يفهم الضباط كل ما يقوم به الوكيل من الأعمال المخالفة لسياسة الحكومة البريطانية »[1] .

ومن هذا يتضح أن السلطة البريطانية في الإمارات العربية ، وكذلك وكلاءها كانوا على غير المستوى المطلوب منهم الأمر الذي جعلهم يتصرفون كما يحلو لهم ، وحتى في مسائل الرق ، والتي كانت تحكمها القوانين الدولية .

(١) I.O.L. and R- R/15/2/611 Confidential No. C/606 Political Agency Bahrain - Forwarded with compliments to the Residency Agent Sharjah. Letter dated May, 10th 1947 from Rashed bin Buti.

الباب الثالث

أصول النزاع والإدعاءات في الامارات العربية

الفصل السابع : - مشاكل الحدود

- الحدود بين القبائل الرحل
- الدور البريطاني في رسم الحدود بين الإمارات ومشاكلها
- تطور النزاع في الحدود الشرقية من الجزيرة العربية
- النزاع بين قطر وأبو ظبي .

الفصل الثامن : - النزاع بين أبو ظبي والمملكة العربية

- المنطقة المتنازع عليها وأهميتها - البريمي « العين »
- الخلفية التاريخية للمنطقة المتنازع عليها
- الحملة المصرية للبريمي
- مفاوضات الحدود الشرقية من الجزيرة العربية
- اتفاقية ١٩١٣ بين البريطانيين والعثمانيين
- الاتفاق بين البريطانيين وابن سعود عام ١٩١٥

الفصل التاسع : ـ التوسع الايراني والادعاءات الإيرانية مع الجزر العربية .

- التوسع الإيراني .
- جزيرة أبو موسى
- جزيرة الطنب الكبرى
- جزيرة الطنب الصغرى
- الاحتلال الإيـراني لجزيرة هنجام .

الفصل السابع

مشاكل الحدود

- الحدود بين القبائل الرحل .
- الدور البريطاني في رسم الحدود بين الإمارات ومشاكلها .
- تطور النزاع في الحدود الشرقية من الجزيرة العربية .
- النزاع بين قطر وأبو ظبي

مشاكل الحدود

الحدود بين القبائل الرحل :

إن كلمة الحدود ، أو تعيين الحدود . بمعناه العام ، لم تكن مألوفة لـــدى سكان الصحراء ، أي البدو ، حيث كانوا يتنقلون من مكان إلى آخـــر ، حســب حاجياتهم من الماء والكلأ ، دون أية موانع ؛ واعتادوا على ذلك فـــي الجزيـــرة العربية منذ مئات السنين . أما كلمة التملك فكانت محدودة ، وبخاصة في المـــدن الساحلية وفي الواحات وكذلك بالنسبة لآبار المياه ؛ وإن كانت تلـــك الصحـــراء تعتبر كالبحار المكشوفة ، إذ لا يستطيع أحد أن يطالب بها أو يشرف عليها .

وفي خلال الحكم العثماني للجزيرة العربية في مجموعـــها ، أو وقـــوع القسم الأكبر منها تحت سيادتها ، لم تكن ثمة حاجة لمراقبة الحدود الداخلية بيـــن الأقسام الإدارية المتعددة[١] . وبذلك كان البدو يتمتعون بحريـــة الانتقـــال فـــي الأجزاء الصحراوية من الجزيرة العربية ، وبخاصة القسم الجنوبـــي الشـــرقي منها، حيث صحراء الربع الخالي ، وهي معروفة بكثبانـــها الرمليـــة العاليـــة ، وبقحولتها ، وتعيش فيها قبائل عربية منذ القدم ، ولم تكن تعرف الحـــدود أو

---

(١) جورج لونزوسكي ـــ البترول والدولة في الشرق الأوسط ؛ تعريب نجدة هاجر وإبراهيـــم عبد الستار ص١٦٣

تسمع بها ، أو يقف أمامهم أي عائق ليمنع تحركهم على اعتبار أنها منطقة تتحكم فيها التقاليد القبلية التي تنفرد دائماً بعدم التقيد بأية أنظمة ، قد تحد من حرية القبائل في تنقلاتها ، أو إخضاعها لسلطة حكومية مركزية[١] .

وكان حكام المناطق الشرقية من الجزيرة العربية لا يهتمون بموضوع الحدود ، ولم تكن السيادة الإقليمية معروفة لهؤلاء الحكام بمعناها السياسي ؛ وكل ما كان معروفاً عن السيادة كان هو إعلان الولاء من شيخ القبيلة للحاكم ، أو التبعية لمذهب ديني معين ، كالإباضية والوهابية والسنة .. الخ .

وفي بعض الأحيان ، نبني على أساس الملكية[٢] ، كما كانت أسرة آل نهيان تمتلك بعض البساتين في واحة البريمي (العين) وواحة ليوا . كما كانت هناك طريقة أخرى لفرض السيادة ، وهي دفع الزكاة ، أي الضرائب ، وكثيراً ما كانت تستعمل القوة والإرهاب في إرغامهم على دفعها .

وعلى أية حال فإن فكرة الحدود لم تكن معروفة بمفهومها وإنما كانت معروفة بطريقة أخرى ، كما تسمى « الديرة » ، وهي المنطقة الخاصة بقبيلة أو مجموعة قبائل ، تعيش مع بعضها في تلك المنطقة ، وتبسط نفوذها عليها .

وكثيراً ما كانت هذه القبيلة تترك ديرتها إلى ديرة أخرى ، بحثاً عن مراعي أفضل ؛ ولكنها كانت تعود في النهاية إلى ديرتها الأولى . وكثيراً ما كانت تحدث هجرات موسمية ، ولكنها كانت في النهاية تعود ثانية إلى موطنها الأصلي . وقد يحدث أن قبيلة أخرى تشاركها في منطقتها ، مع الاعتراف بأن لكل قبيلة الحق في منطقتها ، ولا تنشأ هناك أية مشاكل ، لأن معظم القبائل كانت تعرف مناطقها ونفوذها ؛ ولكن المشاكل كانت تنشأ عندما تحاول إحدى القبائل توسيع منطقتها على حساب قبيلة أخرى ، وقد يحدث بينهم قتال .

---

(١) محمد متولي (دكتور) - حوض الخليج العربي - الجزء الثاني ص٥٥٦ .
(٢) محمد رشيد الفيل (دكتور) - مشكلات الحدود بين إمارات الخليج - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية . العدد ص٢٨ .

وفي مثل هذه الظروف ، لا يمكن تحديد الحدود بين القبائل في تلك المنطقة ؛ وعلى أي أسس يمكن تحديد الحدود بينهم . فهل تكون الاعتبارات التاريخية ، أو يكون ولاء البدو الذين يجوبون المنطقة[1] ، هو الأساس لتحديد الحدود .

وقد يحدث حتى أن بعض أفراد القبيلة ، أو أحد فروعها ، تغير من ولائها ، وذلك بعد أن يتم تخطيط الحدود ؛ ويرجع ذلك إلى أن أفراد القبيلة يدينون بولائهم لشيخهم أو زعيمهم[2] . وليس لسلطة الدولة أو الحاكم . ونتيجة لذلك ، فإن الحاكم يحاول كسب ود شيخ القبيلة ، حتى يمارس صلاحياته عن طريق هذا الشيخ .

ولما كان أبناء القبائل يدينون بولائهم للشيخ أو للزعيم لا للإمارة أو المملكة التي يقيمون فيها ، فإن ولاءهم السياسي يختلف عما هو متبع في معظم الدول في العالم إلى الوحدة الجغرافية ، وبذلك فإن أفراد القبائل البدوية يوجهون ولاءهم إلى مسقط رأسهم ، والآبار والعيون التي ارتووا منها ، وبساتينه ونخيله ، ومراعي ديرته التي ترعى فيها ، وإلى شيخ القبيلة أو زعيمها الأكبر ، لا إلى الدولة . ومن هنا تبدأ المشكلة .

ولهذا فإن مسألة فرض أية صلاحيات على ذلك يعني ادعاء السيطرة على الأرض التي يعيش عليها . وتظهر المشكلة عندما تتحرك هذه القبيلة من أرضها إلى أرض أخرى ، بحثاً عن الكلأ والمراعي الوفيرة ، نتيجة للجفاف أو القحط ، مما يجعلها تهاجر أو تترك ديرتها إلى ديرة أخرى ، ويعني ادعاء الحاكم امتلاك منطقة تطوف فيها إحدى القبائل على أساس أن هذه القبيلة تدين له بالولاء . ولكن ولاء القبيلة لا يكون ثابتاً ، وغير قابل للتغير ، فكثيراً ما تتحول القبائل عن ولائها من حاكم دولة إلى حاكم دولة أخرى أو تحجب ولاءها عن كل الحكام ؛ وقد تصبح مستقلة عنهم ، إذا ما كانت قوية ، أو إذا ما حصلت

---

(١) محمد متولي - دكتور - المرجع السابق ص ٥٥٧ .

(٢) عبد الرحمن غنيم ومحمد ابراهيم الشاعر - المرجع السابق ص ٣٩ .

على اعتراف بها ، وبخاصة من الحكومة البريطانية ؛ فعندها تصبح إمارة .

ولكن ، عندما يتحول الولاء من حاكم إلى حاكم جديد آخر ، فمن الطبيعي أن هذا الحاكم قد يدعي الحقوق في ديرتها . ولما كان الحاكم السابق يرفض الاعتراف بخروج القبيلة على طاعته ، كما يرفض العدول عن مطالبته بديرتها ، فإن المنطقة التي تكون فيها تلك القبيلة تصبح موضعاً للنزاع بين الحاكمين[1] ، مما قد يسبب مشاكل ، أو قتالا بينهم .

وإن الحدود الحالية قد وضعت في الثلاثينيات من هذا القرن ، عن طريق القوى الخارجية ، والتي رأت أن من مصلحتها وضع هذه الحدود . ويرجع ذلك إلى سببين ؛ أولهما تزايد الاهتمام البريطاني ونمو نفوذ بريطانيا السياسي في السواحل والأطراف الجنوبية والشرقية من الجزيرة العربية ، أي في إمارات الخليج العربي ، وتشمل بالإضافة للإمارات وقطر والبحرين والكويت ، وكذلك عمان وحضرموت وعدن والمحميات القريبة من عدن .

وثانيهما ظهور النفط بكميات تجارية ، مما جعل المنطقة تتحول إلى منطقة جذب للشركات البترولية ، والتي جاءت لتحصل على أكبر الامتيازات من تلك الإمارات والدول .

الدور البريطاني في رسم الحدود بين الإمارات ومشاكلها

ولقد اقتصر الاهتمام البريطاني على سواحل الإمارات العربية فقط ، ولم تتجاوزها إلى المناطق الداخلية . ويرجع ذلك لعدم وجود أية أهمية لتلك المناطق الصحراوية ، في ذلك الوقت ، حيث اهتمت الحكومة البريطانية بشؤون الملاحة والتجارة عند سواحل الخليج العربي ، وبعدها بدأ الاهتمام بالبريد والبرق . نظراً لأن البحرية الملكية كانت تجوب مياه هذه المنطقة ، فقد اهتمت بموانئها ولم تتدخل في الشؤون الداخلية والخاصة بالمناطق الصحراوية لتلك الإمارات .

---

(١) جي . بي . كيلي - الحدود الشرقية للجزيرة العربية ص ٢٩ - ٣٠ .

وكانت بريطانيا قد عقدت عدداً من معاهدات الصلح البحرية ، حتى لا تكون هناك حروب بحرية بين الإمارات ، مما كان يشكل خطراً على شئونها البحرية . وتتصل لصراع بين الإمارات من السواحل البحرية إلى المناطق الداخلية . دون أن تتدخل الحكومة البريطانية بينهم .

ولقد استمرت الصراعات والغزوات فيما بين الإمارات وبعضها في تلك المناطق حتى عام ١٩٤٨ مما جعل الإمارات في حالة من التفكك والتجزئة المستمرة .

وقبيل الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها أخذت الحكومة البريطانية في الاهتمام بالحدود في منطقة الإمارات ، لمصالحها الخاصة لا لمصلحة الإمارات نفسها ، وكانت أول محاولة جادة لتسوية مشكل الحدود وتخطيطها فيما بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية قد تمت في ٢٩ يوليو ١٩١٣ ، بشأن منطقة الخليج العربي ، وبخاصة بين إمارة أبو ظبي وقطر والكويت ، وولايتي « الإحساء » و« نجد » العثمانيتين . وتناولت المادة الخامسة من هذه الاتفاقية حدود الكويت ، والمادة الحادية عشرة الحدود الواقعة بين « سنجق » « نجد » العثماني وشبه جزيرة قطر[١] . وإمارة أبو ظبي كحد فاصل بين الحدود العثمانية والبريطانية .

وبدأت الحكومة البريطانية تغير من سياستها السابقة إلى إنشاء المطارات والقواعد العسكرية والمدنية في الإمارات العربية ، منذ عام ١٩٣٢ ، لنزول الطائرات الحربية والمدنية ، وحمايتها والمحافظة عليها ، وحتى لا تتعرض لهجمات المواطنين في خلال صراعاتهم أو مشاكلهم ، ولتيسير التنقل والاتصال فيما بينها وبين أرجاء الأمبراطورية ، وذلك بعد أن رفضت إيران بناء المطارات البريطانية على الساحل الشرقي من الخليج العربي ، وحتى تكون همزة وصل بين القواعد الجوية البريطانية في العراق ، وقواعدها الجوية في كراتشي والهند والشرق الأقصى .

---

(١) جورج لونزوسكي - المرجع السابق ص ١٦٤ .

هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإنه عندما أخذت معالم المصالح البريطانية في الإمارات العربية تتبلور في هذه السنين فإن الحكومة البريطانية فكرت بأن تمد حدوداً في ظهر الإمارات العربية لتفصل بين الإمارات وابن سعود وأوصت لجنة الدفاع عن الأمبراطورية في اجتماعها بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٣٤ بذلك وأشارت الى تقيد حكومة ابن سعود بالخط الأزرق .

أما السبب الآخر وهو الأهم فإنه كان يتمثل في ظهور الشركات النفطية ، التي حصلت على امتيازات احتكارية كبيرة من حكام المنطقة ، وحتى لا تحدث اعتداءات فيما بين الإمارات ، مما قد يؤثر على أعمال الشركات البترولية في عمليات الكشف والتنقيب وحفر الآبار البترولية ، ومما قد يؤدي إلى إعاقة الكشف أو التنقيب ومن ثم إمكانية التعرض لمصالح هذه الشركات التي جاءت بشروط مجحفة لأبناء هذه الإمارات .

ومن هذه المعطيات ، بدأت الحكومة البريطانية تفكر في رسم الحدود بين هذه الإمارات والتي لم تكن هناك حدود بينها قبل هذه الفترة ، تقريباً .

وكان الكولونيل فاولى «Fowle» قد وضع مذكرة عن الحدود التي اقترحتها الحكومة البريطانية حيث جاء في المذكرة بأن وضعية الحدود ستكون واضحة وأنيقة حين نرسمها على الورق ولكنها ستكون مستحيلة حين نحاول أن نضعها على الأرض بوضع التنفيذ . وإن الحدود هي سمة هامة في كل المناطق إلا في الجزيرة العربية حيث يجب الابتعاد عنها . إن في تخطيط الحدود في هذه المنطقة خطراً على السياسة البريطانية لا أوصى بارتكابه إلا إذا لم يكن بد من ذلك لأن سكان المنطقة من البدو الرحل ولا يستقرون فيها بل كثير التنقل لأنهم يتحركون في هذه الصحاري طلبا للكلأ والرعي لإبلهم. وإن حكام هذه المنطقة ليس لديهم أية فكرة عن الحدود ، ولا يعرف لأرضه بداية أو نهاية في تلك السياسة التي تنطمس فيها كل المعالم الجغرافية ، فعندما نريد أن نخطط الحدود يجب أن نرعى الرأي العام في المنطقة مهما بلغ بهذا الرأي التخلف !!! والرأي العام في المنطقة يرفض الحدود ولا يعترف بها . والحدود بالنسبة للجزيرة العربية قبلية أكثر منها

سياسية . وإذا سألنا شيخا من هؤلاء عن مدى امتداد نفوذه . لن يقول من منطقة كذا إلى منطقة كذا وإنما سيقول لك على هذه القبيلة وتلك[1]

وأن رأى الكولونيل « فاولى » . « Fowle» كان على حق عندما شرح وجهة نظره بالنسبة لتخطيط الحدود في هذه المنطقة من العالم . حيث كان تعيين الحدود بين الإمارات يمثل مشكلة معقدة إلى درجة كبيرة ؛ ولقد حاول الضباط السياسيون البريطانيون ، لعدة سنوات ، تعيين وتثبيت الحدود ، وتم الاتفاق مع أبو ظبي على رسم الحدود ، ولكن لم يتم الاتفاق مع الإمارات الأخرى ، وأرجىء أمر تعيين الحدود بين دبي والشارقة وكان رسم هذه الحدود يحتاج إلى وقت .

وكان من الممكن أن تحدد تلك الحدود على ساحل الإمارات ، ولكن بالنسبة للصحاري والأراضي الداخلية كانت المعلومات التي يمكن الرجوع إليها قليلة للغاية . وفي منطقة دبي ، عند النهاية الشرقية للإمارات ، نجد أراضي كل من رأس الخيمة والشارقة والفجيرة وعمان ، متداخلة بشكل غريب جداً ، حتى أن إمارتي دبي وعجمان كانتا تمتلكان واحات وقرى في أراضي الإمارات الأخرى[2] .

ويقول محمد رشيد الفيل . . .

ومما زاد في الطين بلة أن كل من يشتري أرضاً أو بستاناً في أية جهة من جهات المنطقة تصبح تابعة لتلك الإمارة كفلج المعلا ومصفوت والمنامة .

فمدينة دبا مثلا تنقسم الى ثلاثة اقسام ، مع ان سكانها لا يزيدون عن ٢,٥٠٠ نسمة ، ولا يبلغ طولها اكثر من ١,٠٠٠ متر مربع وتتبع ثلاثة إمارات . وهكذا تمزقت المنطقة إلى تقسيمات سياسية متعددة ، أعاقت كل تطور وتقدم ؛ فعند مرورنا إلى « دبا» كان الطريق معبداً ، ولكن مررنا بمنطقة صغيرة كان الطريق فيها غير معبد ، فسألت عن السبب ، فقيل أن هذه

---

(١) P.R.O. - F.O. 371/17815 Note by Colonel T.C. Fowle, dated 21 Sept. 1934

(٢) محمد رشيد الفيل ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٣٠

المنطقة تابعة إلى السلطنة وأن السلطان غير راغب في تعبيد الطريق . ويظهر التمزق مع تقسيم إمارة الشارقة إلى خمسة أقسام ، وإمارة عجمان إلى ثلاثة أقسام والفجيرة ودبي إلى قسمين ، وهناك مناطق أخرى متنازع عليها بين مسقط وعجمان وأبو ظبي ودبي والشارقة وليس في استطاعة المتنقل أن يصل من الشارقة إلى خورفكان التابعة لها دون أن يمر بعدة إمارات »[1] .

هكذا كان حال الإمارات ، قبل الاتحاد ، وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك حدود جمركية ومخافر للشرطة ، وكانت هذه الحدود العقيمة من مخلفات الاستعمار وآثاره .

وللتدليل على ذلك نرجع إلى تصريح زايد بن سلطان ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، لإحدى جرائد الخليج العربي ، بعد مرور خمس سنوات على قيام الاتحاد قائلاً : ـ

وأنني قضيت حوالي أسبوع بين الإمارات ، محاولاً تسوية قضايا حدود غير مهمة متنازع عليها بين الإمارات الأعضاء . . . ولا يمكنني إلّا القول بكل مرارة وأسى أن نزاعاتهم ليست إلا على بضع عشرات من الأمتار . وهل يمكن أن تصدق أننا لم نتمكن من بناء مستشفى على قطعة معينة من الأرض بسبب إمارتين مختلفتين على ملكيتها »[2] .

ويقول الشيخ زايد في ذلك أيضاً كان لأبو ظبي خلافات حدود مع دول مجاورة ، كالسعودية وقطر وعمان ، تمَّ حلها بالتفاهم والمرونة والحوار الأخوي»[3] .

تطور النزاع في الحدود الشرقية من الجزيرة العربية : .

كان النزاع في المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية ذا طابع خاص ، وله

(١) محمد رشيد الفيل ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ٣٠ .
(٢) صحيفة القبس الكويتية ـ العدد ١٥١٢ ـ الصادرة يوم الاثنين ١٩٧٦/٨/٢ .
وصحيفة الوطن الكويتية ـ العدد ٨٣٢ الاثنين ٢ أغسطس ١٩٧٦ .
(٣) صحيفة القبس الكويتية ـ العدد ١٥١٢ ـ الصادرة يوم الاثنين ٢ أغسطس ١٩٧٦ .

شقين ، فالشق الأول منه كان بين كل من أبو ظبي وقطر والمملكة العربية ، وكان الشق الثاني بين أبو ظبي وعمان من جهة والمملكة العربية من جهة ثانية .

وسوف نقتصر دراستنا على النزاع بين أبو ظبي وقطر ، وأبو ظبي والمملكة العربية ، لأن الادعاءات السعودية كانت في أراضي تخص أبو ظبي ، وأراضي تخص عمان ، ثم منطقة البريمي (العين) والتي تخص كلاً من أبو ظبي وعمان .

وأما الادعاءات السعودية في عمان وفي قطر فتحتاج إلى دراسة خاصة ، لا يتسع مجالها هنا ، ولكننا سوف نتطرق إليها كلما دعت الحاجة إليها وحين يتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنزاع البريمي .

النزاع بين قطر وأبو ظبي : -

كانت الحدود الجنوبية لشبه الجزيرة القطرية موضوع نزاع بين قطر وكل من أبو ظبي وحكومة ابن سعود .

وكان النزاع يثار حول منطقة العديد ، حيث كانت ترى أبو ظبي أن حدودها تتوغل إلى مسافة طويلة في الساحل الشرقي من شبه جزيرة قطر . ولكن قطر كانت لا ترى ذلك وكانت تدعي أن حدودها تنتهي عند نقطة إلى الجنوب من مدخل خور العديد[1] .

ولم تكن هناك حدود بين الدولتين ، لأنهما كانتا تحت الحماية البريطانية ، وفقاً للمعاهدة الخاصة مع بريطانيا ، التي كانت تتولى هي نفسها شؤونها الخارجية ، ولذلك فلم تكن هناك أية ضرورة لتخطيط الحدود بينهما ، إلاّ مؤخراً .

ولقد جعل التفاهم وحسن النية والإخاء ، بين حاكمي قطر وأبو ظبي ، لهذه المشاكل بأن تحل بالطرق الودية ، وتم الاتفاق على الحدود بين

(١) محمد متولي - دكتور - المرجع السابق ص ٥٦٥ .

البلدين ، أبو ظبي وقطر ، بحيث أصبحت الحدود تمتد في وسط خور العديد ، وتكون مياهه مناصفة بين الدولتين ، ثم تمتد الحدود من رأس الخور غرباً حتى آبار سود نيئل ، ومن ثم تتجه نحو الجنوب . كما أمكن تحديد المنطقة البحرية ، وأصبح خط الحدود بين الدولتين يمتد بحيث جعل جزيرة البندق في جانب أبو ظبي . أما دخل الجزيرة من البترول فيوزع مناصفة بين أبو ظبي وقطر(١) .

وهكذا تم حل هذه المشكلة بين أبو ظبي وقطر ، بسهولة ، وكانت كل منهما خاضعة للنفوذ البريطاني ، وكان استغلال البترول في كل منهما في أيدي الشركات البريطانية .

أما النزاع على الحدود بين أبو ظبي وابن سعود ، فإنه سيكون طويل المدى ، ويثار في مرات متتالية . وكان استغلال البترول في المملكة العربية في أيدي الشركات الأمريكية .

وهكذا سيكون للنزاع في هذه المنطقة من حدود دولة الإمارات العربية ، وبشأن واحة البريمي ، له شخصيته الخاصة به ، وله أهمية ، وبشكل يجبرنا على أن نعالجه في فصل قائم بذاته .

---

(١) محمد متولي - دكتور - نفس المرجع ص ٥٦٦ .

الفصل الثامن

النزاع بين أبوظبي والمملكة العربية

- المنطقة المتنازع عليها وأهميتها - البريمي « العين ».
- الخلفية التاريخية للمنطقة المتنازع عليها .
- الحملة المصرية للبريمي .
- مفاوضات الحدود الشرقية من الجزيرة العربية .
- اتفاقية ١٩١٣ بين البريطانيين والعثمانيين .
- الاتفاق بين البريطانيين وابن سعود عام ١٩١٥ .

النزاع بين أبو ظبي والمملكة العربية

المنطقة المتنازع عليها وأهميتها ــ البريمي (العين) :

تقع واحة البريمي في سهل الجوا ، في الطرف الشمالي لمنطقة الظاهرة، والقريبة من سفوح جبال الحجر . وشكل الواحة دائري تقريبا ، وتشمل حوالي ١٩٨٥ كم٢ ويقع مركز الدائرة في بلدة البريمي على خط العرض ١٥ ٢٤ ° وخط الطول الشرقي ٤٥ ٥٥ °[١] ويبلغ نصف قطر الدائرة ٢٥كم .

وتعتمد على مياه السيول من جبال الحجر وجبل حفيت ، كما ينتقل الماء إليها عبر "الأفلاج" ، وهي عبارة عن قنوات من تحت الأرض ترتبط بالقرى الموجودة في الواحة . ومفردها "فلج" ولا تختلف كثيرا عن قنوات المياه في إيران . أما الأنفاق المقامة عند منابع المياه فقد مدت إلى الطبقة الحاملة للماء داخل المنحدرات لتقوم بامتصاص المياه التي تتجمع تحت طبقات الصخور وتصحب معها النشح الذي ينبع من بين مصافي الطبقات الصخرية القديمة ، وهذه القنوات يصل عمقها إلى ٤٠قدما تحت الأرض أما اتساعها فحوالي خمسة أقدام مربعة ، أي واسعة نوعا ما ، أما الإنسان فلا

---

(١) زين الدين عبد المقصود غني ــ دكتور ــ منطقة العين دولة الإمارات العربية المتحدة . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ــ العدد السابع عشر ــ يناير ١٩٧٩ ص٩٠ .

يستطيع العمل بداخلها إلاّ بصعوبة ، وذلك لعدم وجود الهواء الكافي . وهناك أفلاج يبلغ طولها ٢٠ ميلاً . ويحافظ عليها من الرواسب الطينية والحواجز الأخرى بواسطة عمال مهرة وفنيين . . . ولكي تشيد تلك القنوات ، تدق أسطوانة عمودية حتى توصل الهواء إلى العمال الذين يعملون على حفارات تحت الأرض . . . ويرجع الفضل في بناء هذه الأفلاج إلى أفراد قبيلة العوامر لأنهم هم الذين بنوا تلك الأفلاج . وعندما يسري الماء في القنوات المحفورة على نفس العمق المتجمعة عنده المياه تحت صخور الجبال فإنه يرفع إلى السطح بواسطة طلمبات أو بعض الآلات الأخرى ، حتى يصل إلى المزارع وبساتين المنطقة ، وبهذا يعتبر نظاماً فريداً في نوعه « للري » في المنطقة منذ القدم .

ومن أشهر الأفلاج فلاج الصاروج الذي بدأ بحفره الشيخ زايد بن سلطان والذي استمر ثمانية عشرة عاماً وفي ظروف صعبة كفيلة بأن تثني ذوي الهمم العالية[1] . وكما توجد في المنطقة عدة أودية .

وتتكون هذه المنطقة من تسعة قرى ، ستة منها تابعة لأبو ظبي . أما الثلاث الأخرى تتبع لعمان[2] . وهي كالآتي : ـ

١ ـ مدينة العين : ـ وهي العاصمة بالنسبة لهذه الواحة

٢ ـ قرية الهيلي .

٣ ـ قرية القطارة .

٤ ـ قرية الجيمي وهي مقر لشيوخ الظواهر .

٥ ـ قرية المعترض .

٦ ـ المسعودي وهي قرية بناها الشيخ محمد بن خليفة آل نهيان وبالإضافة لتلك القرى الستة هنا ايضاً المويجعي والجاهلي وغيرها من القرى والمناطق السكنية والتي ظهرت حديثا .

---

(١) دور الاشغال في التنمية ـ وزارة الاشغال ابو ظبي ص ٦٩ .

(٢) جيمس موريس ـ سلطان في عمان ص ١٢٥

أما القرى التابعة لعمان فهي :ـ

١ ـ قرية البريمي .
٢ ـ قرية صعراً .
٣ ـ قرية حمسا .

ومعظم سكان هذه القرى الثلاثة التابعة لعمان من قبائل « النعيم » ، وفروعها الثلاث وهي الخواطر والبو شامس والبو خريبان ، وقبيلة « بني نعيم » من القبائل التي هاجرت من اليمن منذ بداية القرن التاسع عشر[1] .

وتقع البريمي في منتصف الطرق ، حيث تلتقي عندها جميع الطرق القادمة من الجنوب الشرقي والغربي ، كما تصل طرق المواصلات بالسيارات والإبل إلى الواحة (العين) من أبو ظبي من الغرب ، حيث تبلغ المسافة ١٦٠ كم ، ومن دبي والشارقة وغيرها من مدن ساحل الإمارات الشمالية . وتبعد هذه المدن الساحلية حوالي ١٠٠ كم تقريباً .

كما أن هناك طريق من العين عبر وادي الجزي ، الذي يقطع جبال الحجر إلى الشرق من الواحة إلى مدينة صحار العمانية وغيرها من المدن وقرى الساحل الباطنة ، ومدينة مسقط أيضاً ، حيث تعتبر البوابة الشمالية لعمان ، وتمتد إلى الشرق منها على طول السلاسل الجبلية المسماة بالحجر ، وحتى المحيط الهندي .

وتبعد منطقة العين عن منطقة « الفهود » الغنية بحقولها البترولية حوالي ١٠٠ كم تقريباً ، ويمتد منها الطريق إلى الجنوب ووسط سهوب « الدروع » « الحمراء » و« جدة الحراسيس » ومن ثم إلى ظفار والساحل الجنوبي للجزيرة العربية .

وتوجد خمسة طرق للقوافل تمر كلها بالعين ، باعتبارها المورد الوحيد للماء العذب[2] ، وهي تروي الآن مساحة تقدر بنحو ٢,٠٠٠ فدان ويبلغ

(١) محمد رشيد الفيل ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٣٨ .
(٢) جيمس موريس ـ سلطان في عمان ص ١٢٥ .

إنتاج الماء من هذه الأفلاج بحوالي ١١ مليون جالون يومياً .

وإن الأراضي في منطقة العين خصبة وتنتج معظم أنواع الفواكهة والخضار والتمور حيث توجد فيها أكثر من ٧٥٠ ألف نخلة(١) ، وتغطي معظم احتياجات أبو ظبي تقريباً . وفيها أسواق للسلع المستوردة عن طريق موانىء الإمارات ، وبخاصة ميناء أبو ظبي ودبي ، وكذلك ميناء صحار على ساحل عمان ، ولذلك فإنها تعتبر سوقاً تجارياً في قلب الصحراء التي يرتادها البدو والمقيمين في المناطق القريبة منها ، مثل منطقة « الظاهرة العليا » و « الختم » و « الرملة الحمراء » وغيرها من المناطق الداخلية .

وتوجد قلاع عديدة منتشرة في منطقة البريمي في القسمين . ويوجد في القسم العماني ، في الطرف الجنوبي من قرية البريمي ، قلعة « قصر الخندق » ، وقد بناها الوهابيون الأوائل أثناء غزواتهم للمنطقة ، وبقايا مواقع السديري التي أقامها الوهابيون بعد عام ١٨٥٣ والتي دمرت بعد اخراجهم من الواحة في عام ١٨٦٩ . ويوجد « قصر الحلة » والذي كان مقراً لشيخ مشايخ النعيم ، ثم أصبح الآن مقراً لوالي مسقط(٢) .

أما القلاع الموجودة في منطقة العين والقرى المجاورة لها ، وهو قسم تابع لأبو ظبي ، ولا توجد بينها أية قلاع تذكر للوهابيين ، مما يدل على أن نشاطهم كان مقتصراً على القسم العماني فقط ، وليس في قسم أبو ظبي .

والقلاع الموجودة في منطقة العين هي قلعة « مريجب » التي بناها الشيخ شخبوط بن دياب في حوالي عام ١٨٣٠ . وقلعة « الجاهلي » التي بناها الشيخ زايد الكبير عام ١٨٩٨ . كما بنى الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي حالياً قلعة « المويجعي » وقلعة « مربعة العين » في عام ١٩٥٠(٣) ، عندما كان حالياً عن أخيه الشيخ شخبوط بن سلطان في العين .

---

(١) ابراهيم عبدالكريم محمد - البحرين واهميتها بين الإمارات العربية - ص ٦١ .
(٢) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ٥٣ .
(٣) مكتب الوثائق والدراسات - ابو ظبي بين الأمس واليوم ص ١٥٨ .

وبالإضافة إلى أهميتها الاستراتيجية والسياسية والتجارية ، أثبتت الاكتشافات الأخيرة وجود أكبر احتياطي للبترول في تلك المنطقة ، مما دفع المملكة العربية إلى العمل من أجل الحصول عليها .

الخلفية التاريخية للمنطقة المتنازع عليها : -

إن منطقة البريمي (العين) والمناطق الأخرى من أبو ظبي كانت تسكنها قبائل تنتمي إلى أبو ظبي فقط ، دون مشاركة أحد من قبائل الجزيرة العربية المعروفة الأخرى . وقبائل أبو ظبي الرئيسية والتي لها حقوق في مناطقها وهي : -

أولاً منطقة الظفرة ومحاضر ليوا : -

في هذه المنطقة لا توجد أية حقوق لأية قبيلة في ديرتها أو في أراضيها ، كما ليس ثمة مثل هذه الحقوق المطلقة في آبارها ، سوى قبيلتين وهما « بني ياس » و « المناصير » . وفروع النهيان من تحالف بني ياس وهم حكام أبو ظبي .

أما المناصير فهم من القبائل الرئيسية في أبو ظبي ، ولذا فإن القبيلتين تشتركان فقط في أراضي الظفرة وآبارها اشتراكاً ودياً ، وهما تسمحان أيضاً لبعض العناصر الأخرى التي تمت إلى قبائل أخرى برعي مواشيها هناك[١] .

ثانياً منطقة شرق الظفرة والختم : -

أما هذه المناطق فلا يسكنها أحد سوى قبيلة العوامر ، وهم الحلفاء التقليديون لبني ياس ، وكثيراً ما نجد رجالهم يتجولون مع إبلهم ، يطلبون الكلأ في المنطقة الكبيرة والممتدة من الختم إلى أقصى الغرب في البينونة ، وهي تقع في الحدود الغربية لإمارة أبو ظبي ، ويمكثون في هذه المناطق لعدة

(١) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ٥٦ .

مواسم ، ثم يعودون من طوافهم إلى اتجاه الجنوب في الرمال ، وهم يميلون في فصول الصيف إلى واحة البريمي[1] .

ثالثاً : ـ منطقة البريمي (العين) .

في منطقة البريمي ، أي القسم العماني ، توجد ثلاث قرى تسكنها قبائل النعيم ، أما في العين والقرى التابعة لها فمعظم الساكنين فيها من قبيلة الظواهر ، وهم أيضاً حلفاء بني ياس وبالإضافة إليهم يوجد بعض العوامر . وطبعاً أسرة آل نهيان حكام المنطقة .

وكان أول غزو للوهابيين لهذه المنطقة في عام ١٨٠٠ ، عندما دخلوا إلى البريمي مع قوة قدرها سبعمائة فارس ومن راكبي الإبل . واستخدم الوهابيون البريمي في الثماني عشرة سنة التالية كقاعدة للإغارة على عمان ، وجباية الجزية من سلاطين البو سعيد . وكانت الظروف التي ساعدت الوهابيين في سيطرتهم على عمان لتلك الفترة القصيرة ترجع إلى : ـ

أولاً : ـ

إن المذهب الوهابي ساعد القبائل التي كانت ضد السلطان في شمال عمان على اعتناق المذهب الوهابي . للتخلص من ولائهم للسلطان .

ثانياً : ـ

استغلال الوهابيين للخلافات الدينية والسياسية بين قبائل المنطقة ، ولا سيما العداوة بين السنة والأباضية ، وكذلك بين المعسكرين : الهناوي والغافري . ولذا فإن بنى نعيم ، وهم من الغافرية السنية ، تحولوا إلى المذهب الوهابي الجديد . وكان القواسم أيضاً من الذين بادروا إلى اعتناق المذهب الوهابي ، وإن لم يخلصوا لهم كل الإخلاص . وجدير بالذكر أن القواسم ، وهم من السنيين الغافريين ، كانوا ألد الأعداء للبو سعيد .

(١) جي . بي . كيلي ـ نفس المرجع ص ٦٩

وفي عام ١٨١٢ أوفد الوهابيون عبد العزيز بن عرفة أميراً على البريمي ، ليحل محل المطيري . ولم يكد يدخل على رأس قواته حتى هاجمه بنو ياس وحلفاؤهم ، وقتل أكثر من مائتين في تلك المعركة ، وكان من بينهم عبد العزيز بن عرفة نفسه ، مما جعل الوهابيين يأمرون مطلق المطيري بالعودة إلى البريمي . ولكن حظه لم يكن أحسن من سابقه ، لأن البدو من قبيلة الهجاريين نصبوا له كميناً ، في عام ١٨١٣ ، وهو في طريقه إلى المقاطعة الشرقية في عمان ، وذبحوه .

ومنذ ذلك التاريخ بقوا فيها لفترات متقطعة إلى أن انتهى حكمهم عندما تمكن إبراهيم باشا بالحملة المصرية في عام ١٨٢٨ ، من اقتحام الدرعية وتدميرها ، وأسر أميرها عبدالله بن سعود ، وأرسله إلى استانبول ، حيث أمر السلطان العثماني بقطع رأسه[1] .

الحملة المصرية للبريمي : -

في شهر مارس من عام ١٨٣٩ أرسل القائد المصري في الجزيرة العربية ، خورشيد باشا ، سعيد بن مطلق على رأس قوة تتراوح بين مائة وخمسين ومائتين لاحتلال البريمي باسم والي مصر . ولكن سعيد بن مطلق غادر المنطقة في نفس العام ، تاركاً قواته في البريمي ، حيث هاجمهم الشيخ خليفة بن شخبوط ، شيخ أبو ظبي ، ومعه بنو نعيم . وتم إخراج تلك الحامية ، وظلت السيطرة على واحة البريمي مجزأة بعد عام ١٨٤٠ بين بني نعيم ، الذين كانوا يحكمون الخصون ، وبين خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبي[2] .

---

(١) جي . بي . كيلي - نفس المرجع ص ٨٥ - ٨٩ .

(٢) جي . بي . كيلي . نفس المرجع ص ٩٩ - ١١١ وانظر ايضا الاجراءات السياسية لبومباي - السلسلة ٣٩٢ - المجلد ٥٩ - المشاورات رقم ٢٥ بتاريخ ٢٠ سبتمبر عام ١٨٤٨ - من الملا حسين المقيم في ١٢ - ١٨ رجب من عام ١٢٦٤ هـ أو ١٤ - ٢٠ يونيو ١٨٤٨ المجلد ٦٣ - المشاورات ٣٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٨٤٨ من الملا حسين الى المقيم في ٢٣ من رجب الى ١٠ شعبان ١٢٦٤ أو من ٢٣ يوليو ١٨٤٨ .

راجع ايضا مذكرة المملكة المتحدة - الجزء الثاني - الملحق (ب) رقم ١١ - ١٢ .

في شهر اكتوبر من عام ١٨٤٨ أرسل فيصل قوة عبر الظفرة ، ولكن الشيخ سعيد بن طحنون قضى عليها عن بكرة أبيها ، وتمكن قائدها سعيد بن مطلق من النجاة بنفسه إلى الشارقة ، مما جعل فيصل يستنجد بالسلطة العليا في الجزيرة العربية ، والممثلة في شريف مكة ، محمد بن عون ، مما جعل الشريف يوفد رسولاً عنه إلى دار المقيم البريطاني في الخليج العربي في شهر مارس عام ١٨٤٩ ، يحمل رسالة من الشريف نصها « أرجو أن أبلغك أن فيصل بن السعود من رعايا السلطان العثماني ، وأن له حصوناً في عمان ، كما لا يخفى عليك وأن البو سعيد وسعيد بن طحنون قد أخرجاه منها وهو يدفع إلى خزانة السلطان العثماني سبعة عشر ألف ريال . وأنه قد أحال الأمر إلي ، بعد أن نقل إلي أنباء الأعمال التي يشنها عليها ابن طحنون والبو سعيد ، وذكر أن ابن طحنون يقيم في جزيرة في البحر ، وأنه ليست لديه وسائل للوصول إليه ، فأرجو أن أخبرك أن ابن السعود من رعايا السلطان ، وكلي أمل في ذلك أنك لن تسمح بمعارضته »(١) .

وكان الشريف قد مر في طريقه إلى بو شهر بالإمارات العربية ، واستطاع أن يقنع الشيخ سعيد بن طحنون بأن يسلم حصون البريمي إلى سعد بن مطلق . ولكن بقاءه لم يطل بعد أن ترك سعد بن مطلق الواحة في عام ١٨٥٠ ، وفرض سعيد بن طحنون حصاره على قصري الصبارة والخندق ، حيث أرغمهم على التسليم .

ثم عاد الاحتلال في الفترة بين عامي ١٨٥٣ و١٨٦٩ ، وذلك لعدة أسباب ، ساعدت فيصل بن تركي ، أولها وفاة الشريف محمد بن عون ، منافسه الرئيسي في الجزيرة العربية ، وتمكنه من التغلب على القبائل المعارضة في نجد والإحساء . أما السبب الثاني فكان هو الإطاحة بسعيد بن

---

(١) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ١١٢ وانظر .
اجراءات بومباي السياسية - السلسلة ٣٩٣ - المجلد العاشر - المشاورات ١٤ بتاريخ ٢ مايو ١٨٤٩ - من محمد بن عون الى المقيم البريطاني في ١١ ذي القعدة ١٢٦٤ هـ الموافق ٩ أكتوبر ١٨٤٨ وايضا من هنييل الى السكرتير العام في ١٢ مارس ١٨٤٩ رقم ٧٥ - الدائرة السياسية مرفق بالرسالة السابقة .

طحنون ، شيخ أبو ظبي ، إذ كان يمثل أقوى المعارضين للوهابيين في الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية ؛ كما توفي أيضاً السيد سعيد بن سلطان ، أعظم حكام البو سعيدي .

ولكن النفوذ الوهابي انتهى تقريباً بعد ظهور الشيخ زايد بن خليفة ، والذي أصبح نفوذه قوياً في الركن الشرقي من الجزيرة العربية بلا منازع . ويقول السير برسي كوكس[1] ، أثناء رحلته إلى منطقة البريمي والظاهرة « إن نفوذ الشيخ زايد أكبر بكثير في منطقة الظاهرة العمانية كلها من نفوذ سلطان مسقط، وإن هذا النفوذ كان يمارس كما يستطيع كل إنسان أن يحكم في مصلحة السلام العام » .

أما كيلي فيقول « ظل زايد بن خليفة حتى اليوم الأخير من حياته في عام ١٩٠٩ يحتفظ بسلطته على الأقسام الساحلية والشمالية من عمان . . . ولم يسبق لأي من حكام البو فلاح أو غيرهم من شيوخ الساحل أن مارس نفس السلطان الذي وصل إليه زايد في شرق الجزيرة العربية . ولا يرجع السبب في هذا إلى شخصية الشيخ زايد وكفايته وحدهما ، ولا إلى الظروف المحددة لهذه الفترة ، كعدم وجود قوة وهابية طاغية في نجد ، وإنما يرجع إلى أن أبو ظبي كانت دائماً القوة الإقليمية القيادية بين مشيخات الساحل »[2] .

لذا فإننا نرى أن قبائل أبو ظبي كانت تدافع عن منطقة البريمي ، بالتعاون مع القبائل العمانية ، مثل قبيلة « آل نعيم » وغيرها ، في طرد الوهابيين ، الذين كانوا يوجهون حملاتهم إلى المناطق العمانية ، وحاولوا فرض سيطرتهم ، ولكنهم أخفقوا في ذلك .

مفاوضات الحدود الشرقية من الجزيرة العربية ١٩١٣ - ١٩١٥ : -

لم تكن هناك حدود دولية في الجزء الشرقي والجنوبي من شبه الجزيرة

(١) برس كوكس . كان معتمدا سياسيا لبريطانيا في مسقط في ذلك الوقت .

(٢) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ١٥٩ ، ١٦٤ وانظر مذكرة المملكة المتحدة - الملحق ب رقم ٢٥ من كوكس الى السكرتير السياسي لحكومة الهند في ١٨ يناير ١٩٠٤ (رقم ١٧٦) .

العربية ، أي في كل من قطر والإمارات العربية وعمان وحضرموت وعدن . وأول تخطيط للحدود في هذه المنطقة كان بين البريطانيين ، بصفتهم حامي ومستعمر تلك المناطق التي ذكرناها وبين الدولة العثمانية ، بصفتها حاكم الجزيرة العربية من نجد والحجاز والإحساء .

اتفاقية ١٩١٣ بين البريطانيين والعثمانيين : -

بدأت المفاوضات البريطانية - العثمانية منذ عام ١٩١١ بسلسلة طويلة من المحادثات ، وكانت تتعلق بمصالح البلدين في الخليج العربي ، وقضايا أخرى ، وانتهت باتفاقية عام ١٩١٣ .

وقد ركزت هذه المحادثات حول إنشاء سكة حديد بغداد، وغيرها في المواضيع التي تتعلق بمسائل الحدود. ولقد تساهل العثمانيون بالنسبة لقطر ، وتنازلوا عن ادعاءاتهم في البحرين ؛ أما الكويت فقد تمسكوا بحق السيادة عليها ، مع بعض الامتيازات الخاصة ، وأما بالنسبة للإحساء ونجد فقد اتفقا على أنهما سنجقية عثمانية ، وتخطط حدودها الشرقية من قطر حتى عمان[١] . علماً بأن مفاوضات ابن سعود مع الباب العالي قد انتهت إلى اتفاق تم التوقيع عليه في الخامس عشر من شهر مايو من عام ١٩١٤ اعترف فيه ابن سعود بالسيادة العثمانية على نجد والإحساء « ارتضى ابن السعود بموجب المادة الثانية من الاتفاق بتعيينه والياً عثمانياً على نجد طيلة حياته ، على أن يرثه في الحكم أولاده وأحفاده . وأشار الاتفاق إلى أجداده على أنهم من الولاة واعترف ابن السعود في المادة الرابعة من الاتفاق بحق الحكومة العثمانية في وضع القوات في بعض الموانىء كالقطيف والعقير . ووافق في المادة السابعة على أن يستخدم العلم العثماني كما تعهد في المادة التاسعة بأن لا يتدخل أو يتعامل في الشؤون الخارجية وأن لا يعقد معاهدات دولية أو يمنح أية امتيازات إلى الأجانب »[٢] .

---

(١) صلاح العقاد - دكتور - المرجع السابق ص ١٩٧ .
(٢) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ١٧١ .

وكانت الاتفاقية طويلة ، وبها عدة أقسام ، ويهمنا منها ما يتعلق بالحدود الشرقية ، بين الدولة العثمانية وحدود الإمارات والمنطقة التابعة للحماية البريطانية وخاصة اتفاقية ٢٩ يوليو ١٩١٣ التي حددت الحدود الشرقية لنجد ، وبرغم من أنها لم يصادق عليها إلا أن الباب العالي قد أكد اعترافه بخط الحدود الذي ورد في المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية وقد جاء فيها : -

« تنتهي حدود السيادة الإقليمية للعثمانيين وهي الحدود التي تم تعيينها وفقاً لخط التقسيم المشار إليه في البند السابع من هذه المعاهدة عند الخليج جنوباً بمواجهة جزيرة الرخنوية التابعة للإقليم المذكور في اتجاه خط يبدأ من أقصى نهاية الخليج المذكور إلى الجنوب مباشرة حتى الربع الخالي ، ويفصل إقليم نجد عن شبه جزيرة قطر ، وقد تم تعيين حدود نجد بالخط الأزرق على الخريطة المرفقة بهذه المعاهدة وتم الاتفاق بين الحكومتين ، بعد أن تنازلت حكومة الإمبراطورية العثمانية عن جميع مطالبها الإقليمية في شبه جزيرة قطر ، أن تخضع شبه جزيرة قطر كما كانت عليه في الماضي لحكم الشيخ جاسم بن ثاني وخلفائه من بعده »[1] . وقد تأكد هذا الاعتراف بالاتفاق الذي عقدته الدولة العثمانية مع الحكومة البريطانية في ٩ مارس ١٩١٤ وقد صدقت الحكومة العثمانية على هذا الاتفاق في يونيو من عام ١٩١٤ .

كما جاء في المادة الثالثة من تلك الاتفاقية « ابتداء من الجنوب الغربي ، تتخذ حدود الأراضي العثمانية خطاً مستقيماً ، يبدأ من لقمة الشعب ، في اتجاه شمال شرقي صحراء الربع الخالي ، بميل قدره ٤٥° درجة ، ويلتقي هذا الخط في الربع الخالي عند خط عرض ٢٠° بالخط المستقيم والمباشر في اتجاه الجنوب الذي يبدأ من نقطة ما على الشاطىء الجنوبي من خور العقير ، والذي يفصل إقليم نجد العثماني عن أراضي قطر ، وذلك طبقاً للبند الحادي عشر من المعاهدة الإنجليزية - العثمانية المعقودة بتاريخ ٢١ يوليه ١٩١٣ ، الخاصة بالخليج والأراضي المجاورة لها .

---

(١) جمال زكريا قاسم - دكتور - الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ ص ٣٢٣ .

وأول هذين الخطيين بين باللون البنفسجي ، أما الثاني فمبين باللون الأزرق على الخريطة »[1] .

وقدم السفير العثماني في لندن مذكرة بتاريخ ٩ يوليو عام ١٩١٤ إلى وزارة الخارجية البريطانية ، مؤكداً فيها على تعيين ابن سعود والياً عثمانياً في نجد ، حيث تقول المذكرة . . .

« صدر فرمان عثماني بتعيين ابن سعود حاكماً عاماً وقائداً في نجد ، وليس من حق ابن سعود أن يعقد أية مواثيق أو يقيم أية ارتباطات مع الدول الأجنبية . . . وعليه في جميع الأحوال أن يحترم جميع المعاهدات المعقودة بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأخرى »[2] .

الاتفاق بين البريطانيين وابن سعود عام ١٩١٥ : -

إن هذه الاتفاقية عقدت في جزيرة دارين ، على مقربة من القطيف بين السير برسي كوكس ، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ، وبين ابن سعود . وتعتبر من أولى الاتفاقيات التي عقدت بينهما في خلال الحرب العالمية الأولى . ويتضح مما جاء في شروطها أنها جعلت من ابن سعود بمثابة أمير من أمراء الخليج ، والذين سبق أن ارتبطت معهم بريطانيا بمعاهدات مانعة ومقيدة لتصرفاتهم ، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتهم الخارجية . كما جعلت ابن سعود يمتنع عن التدخل في شؤون الإمارات المرتبطة مع بريطانيا ، بموجب معاهدات خاصة . وكان الهدف من وراء ذلك هو منع ابن سعود من

---

(١) جمال زكريا قاسم - نفس المرجع ص ٣٢٤ وانظر :
F.O. 371/178/3. I.O. Memorandum - The southern Boundary of Qoitr and Connected Problems.

(٢) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ١٧١ - ١٧٢ وانظر :
وزارة الخارجية ٣٧١/ ٢٧٦٩ أعيد طبعه في المذكرة البريطانية - المجلد الثاني الملحق أ رقم ٨ ولقد عثر على النص الانجليزي في الوثائق التركية عند الاحتلال البريطاني للبصرة بعد نشوب الحرب العالمية في عام ١٩١٤ - وهي مؤرخة في ٤ رجب ١٣٣٢ هـ وكذلك في وزارة الخارجية ٢١٢٤/٣٧١ - من حقي باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٩ يوليو ١٩١٤ ، أعيد طبعه في المذكرة البريطانية - المجلد الثاني الملحق (د) رقم ٤٠ .

إحداث أي تغيير في أوضاع الخليج العربي[1] .

ونذكر هنا المادة الأولى ، والتي تحدد فيها حدود ابن سعود ، ثم المادة الرابعة والسادسة ، والتي تتعلق بموضوعنا .

البند الأول : ـ

إن الحكومة البريطانية تعترف وتقبل بأن نجد والإحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها التي تعين هنا ، والمرافىء التابعة على سواحل خليج العجم ـ كل هذه المقاطعات هي تابعة للأمير ابن سعود وآبائه من قبل ، وهي تعترف بابن سعود حاكماً مستقلاً على هذه الأراضي ، ورئيساً مطلقاً على جميع القبائل الموجودة فيها ، وتعترف لأولاده وأعقابه الوارثين من بعده على أن يكون خليفة منتخباً من قبل الأمير الحاكم ، وأن لا يكون مخاصماً لإنجلترا بوجه من الوجوه ، أي أنه يجب أن لا يكون ضد المبادىء التي قبلت في هذه المعاهدة .

أما البند الرابع فيقول : ـ

يتعهد ابن سعود بصورة قطعية بأن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن بأي صورة من الصور أو يقبل ، بترك قطعة أو التخلي عن الأرض التي ذكرت آنفاً ، ولا يمنح امتيازاً في تلك الأراضي لدولة أجنبية أو لتبعية دولة أجنبية ، دون رضى الحكومة البريطانية ، وأنه يتبع نصائحها التي لا تضر بمصالحه .

اما البند السادس فيقول : ـ

يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل ، بأن يمتنع عن كل تجاوز وتدخل في أرض الكويت والبحرين وأراضي مشايخ قطر وعمان وسواحلها ، وكل المشايخ الموجودين تحت حماية انجلترا والذين لهم معاهدات معها[2] .

وهذا البند من أهم البنود التي تمنع ابن سعود من التجاوز في حدود

(١) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٥٢٧ .

(٢) حافظ وهبه ـ جزيرة العرب في القرن العشرين ـ الطبعة الخامسة ١٩٦٧م ص ٣٣٢ .

الإمارات العربية . ومما تجدر الإشارة إليه إن هذه المادة قد أضيفت إلى معاهدة جدة ، والتي عقدت في عام ١٩٢٧ ، بين بريطانيا وابن سعود . وهي المادة نفسها التي جاءت في تصريحات المملكة العربية السابقة ، وعلى الأخص تصريح ١٨٦٦[١] .

ولقد نشأت علاقات جديدة بين ابن سعود والبريطانيين بعد اتفاقية « جدة » في عشرين من مايو ١٩٢٧ ، ومثلت اعترافا بالتغيرات الجديدة ، مثل اجتياح جبل شمر ، واحتلال الحجاز ، وضم العسير . وبالإضافة إلى ذلك ، رفعت من المعاهدة الجديدة القيود التي كانت مفروضة على تصريفه لعلاقاته الخارجية ، وأعماله الأخرى بموجب معاهدة ١٩١٥ . واعترفت باستقلاله الكامل والمطلق ، مع تعهد ابن سعود باحترام وعدم تجاوز أراضي الكويت والبحرين وأراضي قطر والإمارات العربية الذين يرتبطون بعلاقات تعاهدية خاصة مع الحكومة البريطانية .

وإن مسألة الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين الإمارات العربية سوف تعود مرة جديدة إلى الظهور ، في عام ١٩٣٢ ، وفي شكل مشاكل للحدود ، حول واحة البريمي ، وسيكون لشركات البترول دور كبير في تحريك هذه المشكلة ، وبخاصة شركة أرامكو ، التي كانت قد حصلت على امتياز التنقيب عن البترول ، وعلى حق استغلاله ، في المملكة العربية السعودية .

وسوف نعالج ذلك في الباب الخامس من أبواب هذه الرسالة .

ونعود الآن إلى استكمال حديثنا عن أصول النزاع والادعاءات في الإمارات العربية . وبعد أن عرضنا لمشاكل الحدود ، وللنزاع بين أبو ظبي والسعودية ، من ناحية البر ، نواصل الآن مع الجزر العربية الموجودة في الخليج العربي وأهمها جزيرة أبو موسى وجزيرة الطنب الكبرى وجزيرة الطنب الصغرى ، وتهديد إيران ومطالبتها بها وادعاءاتها عليها .

---

(١) جمال زكريا قاسم - دكتور - المرجع السابق ص ٥٢٧ .

الفصل التاسع

التوسع الإيراني والادعاءات الإيرانية مع الجزر العربية

- التوسع الإيراني
- جزيرة أبو موسى
- جزيرة الطنب الكبرى
- جزيرة الطنب الصغرى
- الاحتلال الإيراني لجزيرة صنجام

التوسع الإيراني والادعاءات الإيرانية مع الجزر العربية

التوسع الإيراني :

ليست الادعاءات الاستعمارية على الخليج العربي قريبة العهد ولكنها موجودة منذ فترة طويلة . والصراع بين العرب والفرس يرجع إلى الهجرات العربية إلى البر الفارسي ، وسيطرتهم على الأراضي الموجودة في جنوب إيران ، والمحاذية للجهة الشرقية من الخليج العربي .

وقبل مجيء الاستعمار الأوروبي إلى المنطقة ، كان العرب هم المسيطرون على شئون الخليج العربي وسواحله ، سواء في الملاحة أو التجارة، وأسسوا دولاً وإمارات على سواحله الشرقية والغربية .

وفي منتصف القرن الثامن عشر كانت هناك ثلاث قوى عربية في الساحل الجنوبي لإيران ، وهم عرب "بوشهر" ، وحاكمها الشيخ ناصر آل مذكور ، وهو من قبيلة المطاريش ، والتي يرجع أصلها إلى عمان ؛ أما القوى العربية الأخرى فكانت في الشمال من "بوشهر" وهم عرب "البندروق" ، وقبيلة "بنو كعب" سكان الدورق[١] .

هذه هي القوى التي تواجدت في الشمال من الساحل الشرقي للخليج

---

(١) أحمد مصطفى أبو حاكمة ــ دكتور ــ تاريخ شرقي الجزيرة العربية ــ ترجمة محمد أمين ص١٠٨.

العربي . اما في الجنوب ، أي عند مدخل « مضيق هرمز »، فقد تواجدت هناك قوة عربية أخرى ، من قبيلة الهولة ، وهي التي سيطرت على ذلك الساحل من الخليج العربي . غير أنها لم تلعب دوراً كبيراً في صنع الأحداث خلال تلك الفترة ، إذ أن القواسم حلوا محلها منذ عام ١٧٦٠[١] .

وبذلك يكون العرب قد سيطروا على الخليج العربي بشطريه ، الشرقي والغربي ، سيطرة كاملة ؛ ولم يكن للفرس أي نفوذ يذكر في ذلك الوقت .

وقد قام نادر شاه بمحاولة لتوطيد نفوذه بين العرب المقيمين في جنوب فارس . ولكنه استعان بالفرس في عملياته البرية والبحرية ، ولم يشاركه العرب المسلمون المقيمون في جنوب فارس في هذه العملية ، ولذلك فإنه فشل في كل محاولاته لفرض سلطانه على الخليج العربي[٢] .

ولقد استمر العرب كقوة مسيطرة على الخليج العربي ، حتى جاء الاستعمار البريطاني ، واستطاع تمزيق العرب إلى دويلات صغرى ، وفرض سيطرته السياسية والعسكرية والاقتصادية عليهم ؛ وذلك في الوقت الذي عمل فيه على تدعيم السلطة في إيران .

وساعد ذلك على توسع إيران في بعض الجزر والمناطق العربية ، وكذلك على زيادة الادعاءات الإيرانية على بعض الجزر العربية التي كانت تابعة للإمارات العربية .

ولقد تجرأت إيران ، وقامت بأعمال عدوانية ، واحتلت بعض الجزر والأراضي العربية ، أمام أنظار الإنجليز ؛ ولم تكن ردود الفعل البريطانية عنيفة تجاه الإيرانيين .

ونورد هنا باختصار ما قامت إيران باحتلاله من أراضٍ وجزر عربية :-

١ - بندر عباس

---

(١) احمد مصطفى أبو حاكمة . نفس المرجع ص١٠٩ .
(٢) أحمد مصطفى أبو حاكمة - نفس المرجع ص١٠٨ .

٢ ـ امارة لنجة
٣ ـ جزيرة صرى
٤ ـ جزيرة صنجام فيما بعد عام ١٩٢٧ .

١ ـ بندر عباس :ـ

كان القواسم قد سيطروا على مضيق هرمز ، منذ منتصف القرن الثامن عشر ١٧٤٨ . ويوضح لنا التاريخ بأن القواسم حكموا منطقة واسعة من الساحل الشرقي من الخليج العربي « ساحل الجنوب الشرقي من إيران حالياً » كميناء بندر عباس[١] مثلاً ، وهي الآن من أهم المدن الإيرانية ، وميناء تجاري هام ، بالإضافة إلى أنها قاعدة حربية كبيرة عند مدخل الخليج العربي .

٢ ـ إمارة لنجة :ـ

كانت إمارة « لنجة » من إمارات القواسم المعروفة في جنوب الساحل الإيراني ، ولقد اعترف الفرس بذلك . ولكن الوضع تغير في عام ١٨٨٧ ، حين قامت القوات الإيرانية بغزو إمارة « لنجة »، وقبضت على أميرها العربي ونفته إلى طهران ؛ وبعدها قامت هذه القوات ببناء ثكنات عسكرية لها في لنجة[٢] .

وعندما حاول قواسم رأس الخيمة مساعدة إخوانهم في إمارة « لنجة » بعد أن التجأ بعض شيوخ القواسم إلى رأس الخيمة ، حذرت الحكومة البريطانية شيوخ رأس الخيمة من تقديم هذه المساعدة .

ولقد قام المقيم البريطاني بتقديم تحذير ، للمرة الثالثة إلى شيخ رأس الخيمة ، حملته السفينة الحربية « ملبومين Melpomene »، والتي صدرت الأوامر إلى قائدها بضرب أي تجمع في رأس الخيمة ، قد يسعى إلى استرداد إمارة لنجة . وعندما وصلت السفينة الحربية إلى رأس الخيمة كان شيخها قد

(١) أمل ابراهيم الزياني ـ البحرين من سنة ١٣٨٣ إلى ١٩٧٣ ص ١٢٢ .
(٢) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ـ بريطانيا ومشيخات الساحل العماني ص ٢٣٦ .

ترك أمر استرداد إمارة « لنجة »[1] ، وذلك بعدما تكالبت القوة الانجليزية والإيرانية ضده . وهكذا نجد أن إيران قد احتلت إمارة « لنجة » بمساعدة بريطانيا التي سكتت على عمليات ايران ، ومنعت عرب الإمارات من استرداد حقهم الذي أخذه الإيرانيون .

٣ ـ الاحتلال الإيراني لجزيرة « صرى »

أما الاحتلال الإيراني التالي فكان لجزيرة « صرى »، وهي جزيرة عربية تابعة للقواسم ، تقع إلى الغرب من جزيرة « أبو موسى »، ومقابلة لها تماماً . ولقد بدأت أولى المطالب الإيرانية بالجزيرتين « الطنب » و« الصرى » في عام ١٨٨٧ .

وعندما عرض الموضوع على حكومة الهند ،أرادت أن تتأكد من عروبة الجزر ، ومن الادعاءات الإيرانية ، فأبرقت إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي ، والوزير المفوض في طهران في نفس الوقت ، تسأله عن مدى أحقية فارس في جزيرة « صرى » وأبو موسى ؛ وكان الرد البريطاني بأن الجزيرتين من أملاك شيوخ العرب[2] ، وأن الحكومة البريطانية لها معاهدات خاصة مع هؤلاء ، وهم تحت الحماية البريطانية ؛ وهي التي تدير شؤونهم الخارجية والدفاع .

ولقد واصلت السلطات الايرانية إدعاءاتها بشأن جزيرة « صرى »؛ فما كان من حاكم الشارقة إلا أن قدم شكوى واحتجاجاً على هذه الادعاءات الإيرانية ، في ١٦ اكتوبر ١٨٨٧ إلى الحكومة البريطانية ، وذلك طبقاً لالتزامات الحكومة البريطانية والاتفاقيات التعاهدية . ولقد اضطرت حكومة الهند إلى أن تطلب من الوزير البريطاني المفوض في طهران أن يدخل في

(١) عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم ـ نفس المرجع ص ٢٤٠ .
وانظر : L/P and S/20/C. 248. p.Precis of the Gulf Correspondance p.72.
(٢) عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم ـ نفس المرجع ص ٢٣٧ .
وانظر : (P.R.O.) F.O. 371/1130/10/ Status of the Islands Tamb, Abu Musa and Siri.

مفاوضات مع الحكومة الإيرانية ، بشأن جزيرة « صرى »[1] . ولكن الحكومة الإيرانية لم تكترث بذلك ، وأعلنت ضم جزيرة « صرى » ، ورفعت علمها على الجزيرة في آخر عام ١٨٨٧ . ولم تجد الاحتجاجات البريطانية أي نتيجة ، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى أن تقرر ، في شهر أغسطس ١٨٨٨ ، أمر السكوت على الاحتلال الإيراني لتلك الجزيرة دون أن تسحب اعترافها على أمر ملكيتها .

وجاءت مذكرات الاحتجاج التي قدمها شيوخ القواسم ، ومطالباتهم بجزرهم في عام ١٨٩٥ لكي تؤكد أمر هذه الملكية العربية ؛ وأكدت تقارير المقيم العام البريطاني في عام ١٩٠٤ أن عرب « ساحل القرصنة » لم يسحبوا اعتراضاتهم على ملكية الجزيرة ، وأنهم لم يسكنوا ، وعلى مضض ، إلا خوفاً من غضب بريطانيا[2] .

ولقد زاد الاتجاه التوسعي الإيراني ، بعد الحرب العالمية الأولى ، ووصول رضا بهلوي إلى السلطة ، وعمله على إعادة بناء الدولة . وبعد أن أيدت بريطانيا الحكومة الإيرانية ، اضطرت إلى أن تسحب تأييدها من الشيخ خزعل ، شيخ عربستان ، بعد أن كانت قد قدمت له تعهدات كبيرة ، وتركته لمصيره أمام الاحتلال الإيراني ، حين وجدت أن مصالحها السياسية والاقتصادية تقضي بتغيير الحصان الذي راهنت عليه[3] . وساعد ذلك إيران على العودة إلى اتجاهها التوسعي ، وإلى التقدم بادعاءات جديدة بشأن الجزر العربية الموجودة في الخليج العربي .

أما الجزر العربية ، التابعة للإمارات العربية ، والتي شملتها الادعاءات الإيرانية في الفترة الخاصة ببحثنا ، فهي جزيرة أبو موسى ، وجزيرة الطنب الكبرى ، وجزيرة الطنب الصغرى .

---

(١) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم - نفس المرجع ص ٢٢٧ .
وانظر P.R.O.- F.O. 371/13070- Lord Clarendon to Foreign Office.

(٢) عبدالعزيز عبد الغني ابراهيم - المرجع السابق ص ٢٣٩ .

(٣) محمود علي الداود - دكتوز - المرجع السابق ص ٨ .

١ - جزيرة أبو موسى :-

وهي جزيرة صغيرة هادئة ، تقع عند مدخل الخليج العربي ، وتطل عليه تماماً كما يقف الحارس الأمين أمام خزائن المال الدفين[١] . وتبعد عن مدينة الشارقة بحوالي ٤٥ ميلاً داخل الجرف القاري العربي ، وهي تحت سيادة حكام الشارقة . ومساحتها حوالي ٣٥ كم٢ ، وطولها ٧ كم وعرضها ٥ كيلو مترات تقريباً . وهي جزيرة مستطيلة الشكل .

أما تاريخها فقديم ، ويعود بنا إلى ١١٠ سنة ، عندما أقام الشيخ سالم بن سلطان القاسمي قصره هناك ؛ ولا تزال أطلال هذا القصر باقية إلى يومنا هذا ، ومن حوله بقايا النخيل الذي كان يزيد عدده عن ٣٠٠ نخلة ، تنتشر حول الأراضي الخصبة المزروعة بالشعير والقمح والحبوب والبصل ، والذي كانت تصدره جزيرة أبو موسى إلى الشارقة وإلى بقية الإمارات[٢] . وهكذا كان حال الجزيرة منذ مائة عام ؛ أما اليوم قد اندثرت الزراعة تماما فيها .

ويتكون سطحها من سهول رملية مغطاة بأعشاب برية وتنتشر عليها التلال المنعزلة ، ومنها تل « محروقة »، « وتل العمايل » و« بلد عالي »، أما أعلى منطقة فتقع في منتصف الجزيرة تقريباً ، ويبلغ ارتفاعها حوالي ٣٦٠ قدماً . وهي محاطة بمياه عميقة نسبياً ؛ كما تتوفر فيها المياه الصالحة للشرب والتي تزيد عن ٢٠ بئراً ؛ وتوجد حولها ١٥٠ نخلة تقريباً . أما سكانها فيبلغ عددهم ألف وخمسمائة نسمة تقريباً ، معظمهم من صائدي الأسماك ؛ كما يعمل البعض منهم بالرعي والزراعة ولكنها على نطاق ضيق .

ولقد أعطي حق استثمار خام أكسيد الحديد الأحمر في الجزيرة لشركة الوادي الذهبي المحدودة ، وهي شركة إنجليزية . وكان هذا المعدن يستخرج منها ما يقرب من ١٤٠ الف كيس . ولكن العمل توقف لفترة ، ثم أعطي

---

(١) مجلة العربي العدد « ١١٩ » الصادر في اكتوبر من عام ١٩٦٨ ص ٣٨ .
(٢) مجلة العربي - نفس المرجع ص ٤٢ .

الامتياز مجدداً إلى شركة أخرى ، في ٦ فبراير ١٩٥٢[1] .

ولقد بدأ الاهتمام بالجزيرة يتزايد منذ أن عرف أنها تحتوي على البترول ، في مياهها الإقليمية ، مما يؤكد أهميتها من الناحية الاقتصادية .

جزيرة الطنب الكبرى :-

تبعد هذه الجزيرة حوالي ٢٠ كم عن رأس الخيمة ، و ١٧ ميلاً إلى الجنوب الغربي من جزيرة قشم ، و ١٦ ميلاً عن جزيرة الحمراء . وهي تقع إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى ، وتبعد عنها ٥٠ كم . وهي دائرية الشكل ، يبلغ طول قطرها حوالي ٢٫٥ ميل ، ومساحتها حوالي ٩ كم² تقريباً ؛ وهي قليلة الارتفاع ، وأعلى منطقة فيها يبلغ ارتفاعها ١٦٥ قدماً . وفيها بعض المراعي ، وتتوفر فيها المياه العذبة ؛ ويسكنها حوالي مائتي نسمة تقريباً .

جزيرة الطنب الصغرى :-

تبعد عن الساحل الغربي مسافة ٩٠ كم ، وتقع على بعد ٨ أميال إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى ؛ وهي على شكل مثلث ، يبلغ طولها ميل واحد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ، وعرضها ثلاثة أرباع الميل عند نهايتها الجنوبية ؛ وتوجد بها تلال داكنة اللون ، وتقع في طرفها الشمالي ؛ ويبلغ أقصى ارتفاعها ١١٦ قدماً ؛ وهي غير مستغلة ؛ وتكثر فيها الطيور البحرية .

المطالبة الإيرانية بالجزر العربية :-

ولقد بدأت المطالبة الإيرانية بالجزر العربية عندما اكتشفت شركة الوادي

---

(١) محمد رشيد الفيل - دكتور - محاضرة في كتاب الخليج العربي في مواجهة التحديات ص ٧١ .

الذهبي كميات من الأوكسيد الأحمر في جزيرة هرمز ، وأرادت الشركة أن تمد نشاطها إلى جزيرة أبو موسى ، عن طريق الحكومة الإيرانية . ولقد أشار الوزير البريطاني في طهران ، السير برس لوريـن ، في عام ١٩٢٣ ، في رسالته إلى حكومته :ـ

« أنه علم أن صاحب امتياز الأوكسيد الأحمر في جزيرة هرمز قد حرض الحكومة الإيرانية على إثارة ادعاءاتها على جزيرة أبو موسى والبحرين ، وأن الحكومة الإيرانية تتجه بالفعل لعرض ادعاءاتها هذه على عصبة الأمم »(١) .

وقد لفت ممثل بريطانيا في طهران نظر الخارجية البريطانية للحادثة التي كانت البحرية البريطانية قد قامت على أثرها بإنزال العلم الإيراني عن جزيرتي الطنب وأبو موسى ، وذلك في عام ١٩٠٤ . وقامت الحكومة البريطانية بتحذير الحكومة الإيرانية من أنها قد تأخذ موقفاً أشد صلابة .

ولكن الإيرانيين لم يصغوا للاحتجاجات البريطانية ، وبادروا إلى إرسال بعثة جيولوجية إلى جزيرة أبو موسى في نهاية عام ١٩٢٥ ، وذلك لفحص كميات الأوكسيد الأحمر الموجود في الجزيرة .

أما الحكومة البريطانية فقد وقفت بشدة في وجه الاعتداءات الإيرانية ، وتمسكت بسيادة حاكم الشارقة على جزيرة أبو موسى . واتجاه هذا الموقف المتصلب من الحكومة البريطانية بادرت سلطات الشاه بإرسال تعليماتها إلى رجال الجمارك الإيرانيين بعدم مواصلة الإعتداءات أو اية أعمال أخرى على جزيرتي الطنب وأبو موسى(٢) .

ثم بدأت فترة هدوء قصيرة ثم أعقبتها عملية الاحتلال الإيراني لجزيرة هنجام .

---

(١) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ الخليج العربي دراسة ـ لتاريخ الإمارات العربية ص ٣٠٦ .
(٢) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ٣٠٦ .

الاحتلال الإيراني لجزيرة هنجام

تقع جزيرة هنجام في مضيق هرمز، مقابل الساحل الجنوبي لجزيرة قشم، ومعظم سكانها ينتمون إلى قبيلة « بني ياس »، وقد سكنوا في هذه الجزيرة في أوائل القرن التاسع عشر. ومهنتهم الرئيسية هي صيد الأسماك واللؤلؤ.

بدأ الاحتلال الإيراني لتلك الجزيرة عندما أرسلت حكومة الشاه موظفي الجمارك من الإيرانيين إلى الجزيرة، مما جعل الشيخ أحمد بن عبد الله بن جمعة حاكم « هنجام »، يعتبره تعديا على حقوقه، وذلك في عام ١٩٢٧(١).

وجدير بالذكر أن حاكم هنجام وحاكم دبي بينهما صلات قربى، ويعتبر الشيخ أحمد بن عبيد بن جمعة والد زوجة الشيخ سعيد بن مكتوم، حاكم دبي في ذلك الوقت، ووالد الشيخ راشد بن سعيد المكتوم، الحاكم الحالي لدبي. وكذلك كان مواطنو جزيرة « هنجام » على صلات قربى وروابط وثيقة مع أبناء الإمارات العربية.

ولقد بدأ الصراع في الجزيرة عندما احتجز رجال الجمارك الإيرانيون مركبا تابعاً للشيخ أحمد بن عبيد، حاكم « هنجام »، مما أثار غضبه على تصرفات رجال الجمارك، ودفعه إلى مهاجمة مكتب الجمارك الإيراني.

ودار بين الطرفين قتال عنيف، أسفر عن مقتل مدير الجمارك الإيراني، وذلك في شهر ابريل ١٩٢٧، مما تسبب في إرسال حملة عسكرية إيرانية إلى الجزيرة في شهر مايو ١٩٢٨(٢). ولقد تمكن حاكم هنجام، الشيخ أحمد بن عبيد، من الهروب إلى الإمارات العربية وترك إمارته تحت الاحتلال الإيراني.

---

(١) روزماري سعيد (دكتورة) ـ النزاع حول الجزر العربية في الخليج ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ص ١٧.

وانظر: L/P and S/11/277: P.1958/27. P.3945/27· Report from SNO to India Office may 1.1927.

(٢) روزماري سعيد ـ دكتورة ـ المرجع السابق ص ١٧.

وفي هذه المسألة كانت السلطات البريطانية تميل إلى جانب الشاه ضد العرب . وحتى لا يكون هناك سخط عربي تجاه الإنجليز من جانب سكان الإمارات العربية ، قرر كل من وزير الخارجية في لندن وحكومة الهند أن يمارسوا الضغط المحلي على إيران ، دون التدخل لصالح الشيخ أحمد بن عبيد .

وكان ذلك من أجل المصالحة دون المساس بالحقوق الإقليمية . وفي شهر سبتمبر ، قام مبعوث إيراني من هنجام ، بدعوة الشيخ أحمد وأتباعه على ساحل الإمارات ، للعودة إلى الجزيرة ، وقبل الشيخ أحمد بن عبيد هذا العرض[1] . وظلت مسألة الحقوق الإقليمية في صمت تام .

وبعد احتلال إيران لجزيرة هنجام ببضعة أشهر فقط ، أي في شهر يوليو من نفس السنة ، قامت مجموعة من الزوارق التابعة للجمارك الإيرانية بمصادرة قارب[2] (جالبوت) يحمل مسافرين من نساء وأطفال إلى خصب ، وذلك عند الطرف الجنوبي من جزيرة طنب ؛ حيث أجبر القارب ومن عليه من الركاب العرب على مرافقة الزوارق الإيرانية إلى ميناء لنجة .

وهناك بدأ رجال الجمارك الإيرانيون عملية نهب الحلي من النساء ، وسلب النقود ، ومصادرة الأمتعة والبضائع التي كان يقلها المركب .

وتم التوصل إلى حل ، عندما قررت الحكومة الإيرانية وحكومة الهند ، أن تساهما بانتظار قيام إيران بدفع التعويضات للعرب الذين تضرروا من هذا الحادث .

وبما أن المفاوضات الانكلو - إيرانية الجديدة كانت قد اقتربت من نهايتها ، قررت حكومة الهند دفع المبالغ اللازمة للمتضررين ، في نوفمبر ١٩٢٩ . وتم في أوائل عام ١٩٣٠ دفع المبلغ وقدره خمسة آلاف روبية كاملة

---

(١) روز ماري سعيد - دكتورة - نفس المرجع ص ١٧ .
وانظر : L/P and S/10:- P.5/125/28 Pol. Res. to Govt. of India: Sept. 20, 1928.
(٢) جمال زكريا قاسم - دكتور - نفس المرجع ص ٣٠٧ .

للمتضررين العرب ؛ بحضور الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي[1] .

وكانت الجهود البريطانية ـ الإيرانية جارية لعقد اتفاق بين الحكومتين ؛ وتم اتفاق الأطراف المعنية على مسودة معاهدة عام ١٩٢٩ ، والتي اعتبرت جزيرة « صرى » تابعة لإيران ، على أن تكون جزر أبو موسى والطنبين تابعة للعرب .

ولكن المفاوضات بين الطرفين توقفت عام ١٩٣٠ ، بسبب إصرار إيران على ملكيتها لطنب . وكان وزير البلاط « تيمور تاش » قد صرح في شهر أغسطس عام ١٩٢٩ بأن إيران ستتخلى عن مطالبتها بجزيرة أبو موسى ، إذا قبلت الحكومة البريطانية الاعتراف بملكية جزر الطنب[2] .

وكانت الحكومة البريطانية مهتمة في ذلك الوقت بالتوصل لعقد هذا الاتفاق ، وبأن تحل هذه المشكلة بأية طريقة ، حتى لو أمكن عن طريق عقد إيجار مع الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة ، حيث كان « تيمور تاش » وزير البلاط الإيراني قد اقترح في اكتوبر ١٩٣٠ تأجير جزر الطنب وأبو موسى لمدة خمسين سنة لإيران .

وكانت الحكومة البريطانية ترى في ذلك حلا وسطاً لإنهاء المشكلة من ناحية ، والحصول على المصالح الاقتصادية البريطانية في إيران ، من ناحية أخرى .

وعندما فشلت بريطانيا في الحصول على مصالح اقتصادية في إيران ، بدأت تتشدد مع حاكم رأس الخيمة في مسألة تأجير الجزر لإيران ، كما سنرى في الأحداث التالية .

ففي شهر ابريل ١٩٣١ ، اجتمع المقيم البريطاني في الخليج العربي مع حاكم رأس الخيمة ، الشيخ سلطان بن سالم القاسمي، حول تأجير الأخير

(١) روز ماري سعيد ـ دكتورة ـ المرجع السابق ص ٢٠ .
(٢) روز ماري سعيد ـ دكتورة ـ نفس المرجع ص ٢١ .

لجزر الطنب إلى الحكومة الإيرانية ، وكان الشيخ ميالا إلى الموافقة ، ولكن بشروط واضحة وهي :-

اولاً :- أن يكون علم رأس الخيمة مرفوعاً فوق جزيرة الطنب

ثانياً :- أن لا يكون للجمارك الإيرانية أية سلطة على رعاياه .

وتم تعليق موضوع تأجير الجزر العربية لإيران بسبب الاختلاف في وسائل جوهرية تتعلق بجزيرة الطنب .

وتقول روز ماري سعيد :-

« لقد استخدمت بريطانيا مسألة الجزر في هذه الفترة كنقطة مساومة لحصولها على امتيازات أكبر في إيران ، أثناء المفاوضات التي لم تنجح لعقد معاهدات ثنائية ؛ ولم يكن الدافع هو الحفاظ على الحقوق العربية »[1] .

---

(١) روز ماري سعيد - دكتورة - نفس المرجع ص ٢٢ .

الباب الرابع

الإدعاءات الإيرانية على الجزر العربية
١٩٣٢ - ١٩٤٨

الفصل العاشر : - امتياز الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى والطنبين

- محاولة شركة الوادي الذهبي مد امتيازها إلى جزيرة الطنب .
- رسالة سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى مهندس الشركة .
- رسالة سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى وكيل الدولة البريطانية في الشارقة .

الفصل الحادي عشر : - مسألة رفع علم رأس الخيمة على جزيرة الطنب

- ملكية جزيرة الطنب بين الشارقة ورأس الخيمة .

الفصل الثاني عشر : - الادعاءات الإيرانية عام ١٩٤٨

- الادعاءات الإيرانية .
- التقرير البريطاني عن الجزر العربية .
- جزيرة أبو موسى .
- جزيرة الطنب .

الفصل العاشر

امتياز الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى والطنبين

- محاولة شركة الوادي الذهبي مد امتيازها إلى جزيرة الطنب .
- رسالة سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى مهندس الشركة .
- رسالة سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى وكيل الدولة البريطانية في الشارقة .

امتياز الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى والطنبين

كان اكتشاف الأوكسيد الأحمر في جزر أبو موسى سببا دفـــع بـــإيران للمطالبة بهذه الجزيرة ، ومحاولة مد سيطرتها عليها . ولكن موقـــف الحكومـــة البريطانية في هذه المسألة ، وموقف المشايخ كان ضد ادعاءات إيران ، وبشكل واضح ولا يقبل الجدل . ويكفي استعراض الوثـــائق وشـــرحها لإثبـــات حـــق الإمارات في هذه الجزيرة .

لقد حصلت شركة جولدن فالي أوكر آند أوكســـيد كومبـــاني ليمتـــد ـــ "Golden Valley Ochre and Oxcide Co. Ltd" على عقد اختياري لمدة ستة أشهر من الشيخ سلطان بن صقر القاسمي ، حاكم الشارقة ، وذلك في ســـبتمبر ١٩٣٤ ، مقابل دفعها لمبلغ ٥٠٠ روبية ، وذلك لاستغلال الأوكسيد الأحمر فـــي جزيرة أبو موسى .

وفي شهر فبراير ١٩٣٥ ، وقعت هذه الشـــركة علـــى عقـــد امتيـــاز تجاري(١) مع الشيخ سلطان بن صقر ، مما جعل الحكومة الإيرانية تأخذ ضدهـــا موقفاً عدائياً ، وأرسلت احتجاجاً إلى لندن .

---

(1) I.O and R-R/15/2/894- An Agreement mode the Twenty Second day of February one Thousand nine hundred and thirty-five Between Sheik Sultan Bin Saqar of Sharjah on the Trucial Coast of Arabia and Commander Robert Corbett Bayldon R.N. (Retired) of Gillot House Henley-on Trames in the Country of Oxon England.

ورسائل شركة الوادي الذهبي المحدودة إلى الوكيل السياسي البريطـاني في البحرين ، بتاريخ ٢٠ فبراير عام ١٩٣٦ ، فتشرح لنا المراسلات المتبادلـة بين الشركة ومهندسها رنيير "Rainier" ، وكذلك سير عمل الشركة وإنجازاتها في جزيرة أبو موسى ، ومعداتها ولوازمها الآتية عن طريق ميناء الشـارقة[(١)] ، واحتياجاتها الخاصة وغير ذلك من الأمور .

أما إنتاج الأوكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى فقد بدأ تصديره إلـى الخارج بعد مرور عام واحد من اكتشافه بكميات تجارية . ولقد تم شـحن أول سفينة محملة بالأوكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى في شهر أبريل من عـام ١٩٣٦ ؛ وأبحرت أول سفينة من مينائها بحمولة ١,٠٠٠ طن من هذا المعدن[(٢)].

ولقد تم أخذ عينات مـن هـذا المعـدن وإرسـالها إلـى المختـبرات الإمبراطورية "بكلكتا" ، ولفحصها ومعرفة ما مدى قيمتها ، من حيث جودتـها ، ومن الناحية التجارية ، وغيرها من أمور الفحوصات . واتضح بعد ذلك تشـابه هذا الخام مع الخام الموجود في جزيرة هرمز ، وأنه جيد وصالح[(٣)] .

ووقعت بعض المشكلات بين شركة الوادي الذهبي المحدودة وبين حاكم الشارقة على أثر بعض المخالفات من جانب الشركة ، مما جعل حاكم الشـارقة يأخذ بعض التصرفات ضد الشركة .

---

(1) I.O. and R.- R/15/2/894- from the Golden Valley Ochre and Oxide Co. Ltd. To-lt-Col. Loch, Political Agent- Bahrain- 20th February 1936.

(2) I.O. and R- R/15/2/894- from The Valley Ochre and Oxide Co. Ltd- To. lt. Col. G. Loch, Political Agent Bahrain 17th April 1936.

(3) I.O. and R- R/15/2/894- Copy of Letter dated- 13.2.39 received from Messrs- Imperial Chemical Industries (India) Ld., Calcutta.

ورفعت الشركة احتجاجاً إلى المقيم البريطاني ، عن تصرفات حاكم الشارقة تجاهها ، وعلى أثر ذلك قام الضابط السياسي في الشارقة ، المستر جاكسون G.N. Jackson- Political Officer, Trucial Cost, Sharjh- — بالاتصال بحاكم الشارقة ، واتضح بعد المناقشة مع الشيخ أنه يدافع عن اتفاقيته مع الشركة ، واستطرد قائلاً بأنه حسب الاتفاقية لا يحق للشركة أن تفتح محلات وحوانيت في جزيرة أبو موسى الأمر الذي يحرم رعاياه من كسب أرزاقهم . كما أنه قدم اعتراضه على تصرفات الشركة عندما قامت ببناء مطعم للشركة(١) .

وقد رأى الوكيل البريطاني في الشارقة أنه بموجب المادة السادسة من الاتفاقية الرئيسية بين الشيخ وبين الشركة ، لا يحق للشركة أن تفتح محلات لبيع المواد الغذائية للعمال . وكان من المتوقع أن يعرض الشيخ هذه النقاط على المقيم السياسي البريطاني(٢) .

وفي حالة ما إذا كان لا بد من القيام بذلك ، فإن الشيخ سوف يفرض ضريبة على شحن المواد الغذائية لهذه المحلات ، وأكد أنه يتمنى أن تكون أسعارها معقولة . وقدم الوكيل البريطاني بالشارقة قائمة بالأسعار ، ولكن هذه الأسعار لم تكن ثابتة . وفي نفس الوقت أثير موضوع خليفة بن سيف ، وكيف أنه كان يريد توظيف بعض رعايا الشارقة في الشركة ، حسب رغبة الحاكم(٣) .

وبعد عدة أيام قدم بوكك «Pocock» ، مندوب شركة الوادي الذهبي

---

(١) I. O. and. R- R /15 /2 /894- No. 1214. 111 Memorandum from British Agency. Sharja, Sharjah, Dated 13 th December, 1947. To Mr. E. Innes Bocock. Messrs Golden Vally ochre and Oxide co. L td.

(٢) I. O. and R- R / 15 /2/ 894- No 1214. 115. Memorandum from British Agency. Sharjah Dated 13 th December 1947. To Mr. E. Innes Bocock. Messrs Golden Vally ochre and oxide Co. Ltd.

(٣) I.O. and R- R-R/15/2/894- No. 1214. 1115 Memorandum from British Agency. Sharjah. To. Mr F Innes Boock

احتجاجاً إلى وكيل المعتمد البريطاني في الشارقة ، ضد خليفة بن سيف ، الممثل الشخصي لحاكم الشارقة في جزيرة أبو موسى ، على تصرفات الأخير تجاه عمال الشركة وكيف أنه أخذ ثلاثة عمال من الشركة ، وأراد أن يرحلهم من الجزيرة بالقوة . وقال أن الوضع في الجزيرة غير مرض ، وطالب بإجراء مباحثات معه ، وأن ترفع الوكالة البريطانية تقريراً عن تصرفات خليفة سيف ، وتشرحه لحاكم الشارقة(١) .

هذه هي بعض المراسلات عن طريقة سير عمل الشركة في جزيرة أبو موسى ، وكان امتياز الشركة نفسها مع حاكم الشارقة خير دليل على السيادة العربية على هذه الجزيرة ، والاعتراف بها من قبل الحكومة البريطانية ، وكذلك شركة الوادي . وكانت إيران قد قدمت عدة احتجاجات إلى لندن على تصرفات الشركة ، دون أن تتلقي أي رد من الحكومة البريطانية .

محاولة شركة الوادي الذهبي مد امتيازها إلى جزيرة الطنب : ـ

ونجد مثالاً آخر على السيادة العربية على الجزر ، عندما حاولت شركة الوادي الذهبي مد امتيازاتها إلى جزيرة الطنب . والمراسلات التالية بين شركة الوادي الذهبي والمقيم البريطاني مع حاكم رأس الخيمة ، كلها تبين لنا أن الجزر العربية كانت تحت السيادة العربية ودراستنا لهذه السجلات تؤكد لنا ذلك .

فقد كتب الوكيل المعتمد البريطاني في الشارقة إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين يعرض عليه مطالب القمندار رينيير ـ Commander Rainier (٢) ، في ٣ فبراير ، وأنه يود أن يقوم بزيارة قصيرة لحاكم رأس الخيمة ، لمقابلته في الوقت المناسب له وطلب الوكيل البريطاني في الشارقة

(١) I.O. and R.- R/15/2/894- 24/11/47 E. Innes Pocock Jezirat Bu Musa, To The British Residency Agent, Sharjah.

(٢) جدير بالذكر أن القمندار « رينير » Commander Rainier هو أحد مهندسي شركة الوادي الذهبي المحدودة والعاملة في جزيرة ابو موسى في استخراج اكسيد الحديد الأحمر .

ترخيصاً من الوكيل السياسي البريطاني في البحرين للقمندار « رينيير » حتى يتمكن من مقابلة حاكم رأس الخيمة حسب رغبة هذا الأخير[1].

وبعد الموافقة على ذلك ، بعث الوكيل البريطاني في الشارقة برسالة إلى الشيخ سلطان بن سالم القاسمي ، حاكم رأس الخيمة ، يقول فيها أن المهندس القمندار « رينيير » ، مهندس شركة الوادي الذهبي ، وهو مختص في الأوكسيد الأحمر ، يرغب في القيام بزيارة تفقدية إلى جزيرة الطنب ، وذلك لمدة أربعة أو خمسة أيام ، لإجراء بعض الفحوصات والاكتشافات ، خلال وجوده في الجزيرة ، لمعرفة مدى إمكانية وجود أوكسيد الحديد الأحمر في الجزيرة ، ونوعيته ، وهل يوجد بكميات كبيرة يمكن استغلالها تجارياً ، مثل الموجود في جزيرة أبو موسى ، حتى يتمكن من عمل اتفاقية ، وعقد الامتياز معه ، لاستخراج هذا المعدن وتسويقه . لهذا فإنه يرجو من حاكم رأس الخيمة أن يسمح للمهندس « رينيير » ، ويعطيه هذه الإجازة لزيارة الجزيرة ، كما يخبر ممثله في جزيرة الطنب عن زيارة المهندس[2]، حتى يستقبله ويقدم له كل التسهيلات .

ولقد وافق حاكم رأس الخيمة على السماح للمهندس بزيارة الجزيرة ، وبعث بثلاث رسائل ، الأولى منها إلى المهندس القمندار « رينيير » ، مهندس الشركة ، يحثه فيها على الاستعجال في أمر الكشف على الأوكسيد الحديد الأحمر ، وإلاّ فإنه سوف يجلب شركة أخرى للقيام بذلك . وأما الرسالة الثانية فهي إلى الوكيل البريطاني ، يخبره فيها بأنه أعطى إذنه وسمح للمهندس بالذهاب إلى جزيرة الطنب . وأما الرسالة الثالثة فهي إلى ممثله الشخصي في

---

(١) I.O. and R-R/15/2/893- Confidential No. C/133- 24/1. Minerals Red Oxide of Tamb Island. Memorandum British Agency Sharjah to- The Political Agent Bahrain. 9th February 1938.

(٢) I.O. and R.- R/15/2/893- Translation of Letter No. C/110 dated the 2nd Dhul Hijjah 1356 equivalent to the 3rd February 1938 from the Residency Agent, Sharjah To- Shaikh Sultan bin Salim, Ruler of Ras al-Khaimah.

الجزيرة ، حتى يستقبل المهندس ويهيىء له كل ما يحتاجه أثناء إقامته في الجزيرة .

ونورد فيما يلي تلك الخطابات الثلاث ، للتأكد من معرفة مضمونها ، وكيف أن السيادة على جزر الطنب كانت لحاكم رأس الخيمة : ـ

رسالة سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى مهندس الشركة :

أولاً : ـ

الرسالة الموجهة من سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى المهندس « رينيير » مهندس الشركة .

« من سلطان بن سالم لحضرة الأفخم المحترم صديقنا العزيز القمندار رينيير مهندس المعز في أبو موسى .

بعد التحية والاحترام اللائق لمقامكم لقد طلب مني وكيل الدولة البريطانية خان صاحب السيد عبد الرزاق الإذن لكم لأجل الذهاب إلى الطنب . حلت البركة . أخبر حضرتكم أنه مسموح لكم بالذهاب إلى الطنب ونابيوه لأجل الكشف على معادن المعز فيها وتجدون في طيه كتاباً إلى وكيلنا هناك تسلمونه إليه بناء على ذلك ألفت نظركم يا حضرة القمندار أنه مضت علينا مدة ولم نجد التفاهم معكم في سبيل المعدن المذكور ومن المعلوم أن إبقاء المسألة فقط على كشف وتأخير بدون مصلحة مرضية هذا شيء غير لايق فالذي أرغب فيه أنه بعد كشفكم هذه الدفعة يجب أن تعرف غايتكم إما رغبة في حل القضية بيننا أم عدم رغبة ويمكننا التصرف مع الشركات الأخرى ولي وطيد الأمل في حل المسألة مع حضرتكم هذا وفي الختام تفضلوا بقبول فائق احترامي ودمتم . ٣ ذي الحجة ١٣٥٦ هـ »[1] .

---

(١) I.O. and R- R/15/2/893- Letter from Shaikh Sultan bin Salim Ruler of Ras al Khaimah to Commander Rainier (Retired) at Abu Musa dated 3rd Dhul Hijjah 1356- (i.e. 4th February 1938).

أما الرسالة الثانية فقد أرسلها الشيخ سلطان بن سالم القاسمي ، حاكم رأس الخيمة برفقة رسالته الأولى والمرسلة إلى المهندس « رينيير » ، وأرسل تلك الرسالة الثانية إلى وكيله وممثله الشخصي في جزيرة الطنب ، يطلب منه السماح للمهندس بالكشف عن معدن أوكسيد الحديد الأحمر في الجزيرة ، وحسن استقباله ومعاملته ، حتى يتمكن من إنجاز مهمته الاستكشافية على خير وجه[1] .

رسالة سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى وكيل الدولة البريطانية في الشارقة :

وأما الرسالة الثالثة فقد كانت موجهة من حاكم رأس الخيمة إلى وكيل الدولة البريطانية في الشارقة ، ويدعى عبد الرزاق ، ويشرح فيها عن إعطائه رخصة الزيارة للمهندس ، ويطلب سرعة الإنجاز في كشف أوكسيد الحديد الأحمر ، وفيما يلي نصها : -

« من سلطان بن سالم إلى جناب الأفخم الأمجد الأخ المكرم خان صاحب السيد عبد الرزاق وكيل الدولة المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام ودمتم محروسين . وعنا من فضل الباري كما تحبون ، كتابكم المكرم رقم ٢ ذي الحجة الموافق ٣ فبروري وفهمت ما تضمنه بخصوص طلبكم الإذن منا حسب طلب القمندار « رينيير » مهندس المعز لأجل زيارة طنب ، لا بأس تجدون في طيه كتاباً للمذكور تشرفون عليه وتسلمونه له .

فعليه يا عزيزي ألفت نظركم أن هذه المسألة كما لا يخفاكم مخاطبتنا العام الماضي إلى معتمد الدولة البريطانية في البحرين ورده الجواب إلينا على

---

(١) I.O. and R.- R/15/2/893- Letter from Shaikh Sultain bin Salim Ruler of Ras al Khaimah, to Mahmud bin Muhammad, Shaik's Agent at Tunb dated 3rd Dhul Hijjah 1356 (i.e. 4th February 1938).

يدكم في محرركم رقم ٢٥ ذي القعدة تحت ٩٢ ولا زلنا ننتظر انتهاء المسألة وحلها ولقد طال علينا الأمد ولم نجد فائدة في العطال ومن المفهوم الذي نرغب فيه هو انتهاء المسألة بيننا وبين القمندار بحل مرضٍ . فبناء على ما تقدم ألتمس منكم تشعرون فخامة رئيس الخليج وكذلك القمندار « رينيير » أنه لا يمكننا تأخير المسألة أزيد مما تأخر فيكون بعد الكشف تعرف رغبة الشركة ونحل المسألة أم ضدها ويمكننا مساومة غيرها من الشركات هذا وتفضلوا بقبول فائق احترامي ودمتم ٣ ذي الحجة ١٣٥٦ »[١] .

وهذا لا يدع مجالاً للشك في أن حكام الشارقة ورأس الخيمة كانا يتعاملان مع الشركة على أنهما أصحاب الأرض والسيادة ، فيعطونها الامتياز أو يوقفونه، أو يمدون الامتياز من جزر أبو موسى إلى جزر الطنب أو يمنحونه لشركة أخرى . وأيدت بريطانيا ذلك ، مما أضاع كل قيمة لادعاءات إيران في هذه الجزر في ذلك الوقت . وجاءت مسألة رفع العلم لكي يؤيد ذلك .

(١) I.O. and R.- R/15/2/893- Letter from Shaikh Sultan bin Salim, Ruler of Ras al-Khaimah, to the Residency Agent, Sharjah, dated 3rd Dhul Hijjah 1356 (i.e. 4th February 1938).

الفصل الحادي عشر

مسألة رفع علم رأس الخيمة على جزيرة طنب

- ملكية جزيرة الطنب بين الشارقة ورأس الخيمة

مسألة رفع علم رأس الخيمة على جزيرة طنب

إذا كانت مسألة استغلال الأكسيد الأحمر في جزر أبو موسى ومحاولة مده إلى جزر الطنب قد أثبتت سلطة وملكية لحكام الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر فإن مسألة رفع علم رأس الخيمة على جزر الطنب ، قد دعمت مرة أخرى ، هذه السيادة وتلك السلطة .

وكانت بريطانيا قد وقعت ، في عام ١٩١٢ ، على اتفاقية مع شيخ الشارقة لبناء منارة لإرشاد السفن على جزيرة الطنب التابعة له .

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٤ قام حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم بإنزال علمه من فوق السارية في جزيرة الطنب ، مما أثار استياء وغضب المقيم السياسي البريطاني ، فأرسل مندوبا عنه إلى سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة لاستفساره عن تصرفاته ، فأجابه حاكم رأس الخيمة بأنه يهدف إلى لفت نظر الحكومة البريطانية إلى عدم دفعها لإيجار المنارة التي تستخدمها بريطانيا ، بالإضافة إلى أنه يريد أن تقوم بريطانيا باستئجار الجزيرة منه[1] .

وكان يهدف من وراء ذلك إلى زيادة دخل الإمارة عن طريق تأجيرها المنارة لبريطانيا ، وتكون بالتالي هي المسئولة عن أمن الجزيرة وتقف ضد الادعاءات الإيرانية هناك .

---

(١) روز ماري سعيد — دكتورة — المرجع السابق ص٢٤.

ولكن المقيم السياسي البريطاني أعطى إنذاراً لحاكم رأس الخيمة ، فإذا لم يرفع علمه فوق الجزيرة ، فإنه سيضطر إلى تسليم الجزيرة إلى ابن عمه القاسمي ، حاكم الشارقة ، حيث كان الأخير يريد استعادة سيطرته على الطنب . وبقيت مسألة رفع علم رأس الخيمة فوق الجزيرة معلقة[1] بعد ذلك .

وفي ٢٥ من يناير عام ١٩٤٢ أثيرت مسألة رفع علم رأس الخيمة على جزيرة طنب من جديد ، عندما كتب الوكيل البريطاني في الشارقة رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ، جاء فيها أنه قابل حاكم رأس الخيمة في ٢٣ يناير من نفس العام ، وناقش معه « الرسالة السرية -Confidentallet ter» الموجهة من المقيم السياسي الكولونيل « هاي » إلى حاكم رأس الخيمة بتاريخ ٩ يناير لعام ١٩٤٢[2] .

كما ناقش معه أيضاً موضوع عدم رفعه للعلم ، وإعادته للسارية فوق جزيرة الطنب ، فأجابه بعدم وجود موظفين للقيام برفع العلم ، وأنه لم يدفع رواتب للموظفين حتى يقوموا بهذا العمل ، لعدم وجود المال اللازم ، أو بالأحرى لم يحصل على المال اللازم من الحكومة البريطانية لدفعها للموظفين ، ولذا فإنه يعهد بها عادة إلى أحد رعاياه من سكان الجزيرة ، ولا يكترث برفعه أم لا[3] .

وجاء في تقرير الوكيل البريطاني في الشارقة بأنه يحتاج إلى علم جديد لرفعه . وقال في رسالته المتعلقة بجزيرة الطنب أن حاكم رأس الخيمة يقوم بجمع الضرائب سنوياً من سكان الجزيرة ، وأن جمعه للضرائب لم يكن بمعدل ثابت ، وعلى أية حال فإنه لا يزيد عن طاقة سكان الجزيرة ، وغالباً ما

---

(١) روز ماري سعيد - دكتورة - نفس المرجع ص ٢٤ .

(٢) I.O. and R.- R/15/2/648- Confidential. D.O. No. C/109- 191. British Agency Sharjah, to- E.B. Wakefield Esquire, I.C.S., Political Agent, Bahrain, 25th January 1942.

(٣) I.O. and R-R/15/2/648- Confidential D.O. No. C/109- 19/1- Ibid.

يرسل ابنه لكي يجني الضرائب من رعاياه(١).

كما تحدث أيضاً مستر « بيلي Pelly» مع حاكم رأس الخيمة عن مسألة رفع العلم فوق الجزيرة « جزيرة طنب الكبرى » ، وكذلك عن أحوال رعاياه في الجزيرة . وقد جاء في تقرير الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ، والذي رفعه إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي « ببوشهر » أن حاكم رأس الخيمة كان لا يزال يصر على عدم رفع العلم فوق الجزيرة ، وذلك لعدم وجود المال اللازم ، حيث أن ما جمعه من الضرائب من رعاياه كان لا يكفي ؛ وطلب تخصيص عمال من قبل الحكومة البريطانية لرفع العلم وإنزاله(٢).

ويقول الوكيل في تقريره أن الشيخ وحده يتحمل عواقب تصرفاته ، وطلب إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي أن يتوجه الى رأس الخيمة ، ويبحث القضية مع حاكمها ، حتى يكون أكثر حذراً مما مضى . كما اقترح الوكيل السياسي البريطاني على المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بإنزال العقاب اللازم(٣) على حاكم رأس الخيمة لعدم رفعه العلم .

وكانت حكومة الهند كذلك قد أبدت اهتمامها بموضوع رفع العلم ، إلى حد كبير ، مما جعل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ، الكولونيل «هاي» Hon'ble Lient- Colonel W.R. Hay, C.I.E. يهتم بنفسه بهذا الموضوع ، ويقوم بإرسال أحد الضباط الى الجزيرة في منتصف شهر أبريل . وأخيراً الكولونيل « هاي » حاكم رأس الخيمة أنه يرجو أن يرى علم رأس الخيمة مرفوعاً على السارية فوق جزيرة الطنب في زيارته القادمة

---

(١) I.O.and R-R/15/2/648- Confidential D.O. No.C /109/19-1 Ibid.

(٢) I.O. and R-R/15/2/648- Confidential D.C. /149. Political Agency Bahrain. to-The Hon'ble Lieut- Colonel W.R. Hay, C.I.E., Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, The 4th February 1942.

(٣) I.O. and R. R/15/2/648- Confidential D.O. C/149 Ibid.

للجزيرة . وأرسل المقيم السياسي البريطاني توجيهاته بذلك إلى الضابط السياسي البريطاني في سائر الإمارات بالشارقة ، وكان يدعى كولونيل بيلي «C.J.Pelly»[١] .

وبناء على توجيهات الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ، بيترويكفيلد «E.B.wakefield, I.C.S.» إلى كل من خان صاحب عبد الرزاق ، الوكيل البريطاني في الشارقة ، وبيلي «Pelly» الضابط السياسي البريطاني في الشارقة قام الاثنان بزيارة الى حاكم رأس الخيمة في ٢٠ مارس عام ١٩٤٢ م ، وأخبراه بما جاء في رسالة « ويكفيلد ـ Wakefield من أن المقيم السياسي البريطاني السياسي في المقيمة البريطانية في بوشهر ، في منتصف شهر أبريل ، إلى جزيرة الطنب[٢] .

وبناء على ذلك فإن حاكم رأس الخيمة وعدهم بتلبية مطالبهم ، كما وعد الضابط السياسي المرسل من قبل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بأن يرى علم رأس الخيمة مرفوعاً فوق السارية أثناء زيارته لجزيرة الطنب ، وأنه سوف يحتفظ بوعده[٣] .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الوكيل البريطاني في الشارقة والضابط السياسي ، أخبرا حاكم رأس الخيمة بالأهمية التي توليها حكومة الهند لمسألة رفع العلم فوق جزيرة الطنب . وقد لاحظا كذلك ان الشيخ مهتم بحقوقه في الجزيرة ، ويدافع عنها بشدة ، مما يؤكد أن مسألة العلم لم تكن إلا شيئاً بسيطاً ولا يتناسب مع ما قيل في هذا الموضوع[٤] .

---

(١) I.O. and R- R/15/2/648- Confidential P.O. No. C/301 Political Agency Bahrain. t- C.J. Pelly, Esq., I.C.S. Political officer, Trucial Coast, Sharjah, 12the March, 1942.

(٢) I.O. and R-R/15/2/648- Confidential P.O. No. C/325- 19/1. The Agency of Sharjah to-E.B. Wakefield, I.C.S. Political Agent. Bahrain. 23rd. March 1942.

(٣) I.O. and R- R/15/2/648- Confidential P.O. No. C/325- 19/1. Ibid.

(٤) I.O. and R.R./15/2/68-Confidential Noc/385. Memorandum. The Agemcy. Bahrain, To The Hon'ble The Political Resident in The Persian (Arabian) Gulf, Camp, Bahrain, The 30th March 1942

ولقد أثمرت تلك الجهود التي بذلها « بيلي ـ Pelly » مع شيخ رأس الخيمة ، بخصوص رفع العلم ، مما جعله يرسل مذكرة الى « هاي » المقيم السياسي البريطاني في بوشهر ، يشرح فيها المحادثات التي أجراها مع الشيخ ، وبأنه سوف يرى العلم مرفوعاً عند زيارته للجزيرة ، وبأن حاكم رأس الخيمة أجاب بأنه سوف لا يتوقع بأن يخيب ظنه(١) بشأن هذه المسألة .

وعلى أثر ذلك أرسل المقيم السياسي البريطاني ضابطه السياسي الكومندر « نيير شوس ـ L.J. Nearchus» إلى جزيرة الطنب ، ليتأكد من رفع العلم . وفعلاً فإن الكومندر « نييرشوس L.T. Nearchus» رأى العلم مرفوعاً فوق السارية وأخبر بذلك المقيم السياسي البريطاني في بوشهر . ثم زار جزيرة الطنب مرة أخرى ، بعد زيارته الأولى ببضعة أيام ، مما جعله يطمئن نهائياً . كما أخبر سكان الجزيرة بأنه يجب أن يكون علم رأس الخيمة مرفوعاً دائماً ، وباستمرار(٢) .

وهذا يعتبر دليلاً آخر على السيادة العربية على تلك الجزر ، ويؤكد لنا أن السلطات البريطانية كانت حريصة كل الحرص على السيادة العربية ، بل وعملت على إجبارهم على الاحتفاظ بسيادتهم على تلك الجزر .

وقد يرجع ذلك إلى تخوف الحكومة البريطانية من وقوعها تحت السيطرة الإيرانية في ذلك الوقت ، لأن المصالح الاقتصادية والسياسية البريطانية بدأت تتزايد في تلك الفترة في الإمارات العربية ، وكذلك زادت أهميتها الاستراتيجية .

---

(١) I.O. and R.- R/15/2/648. Confidential No. C/385. Memorandum The Agency. Bahrain, To-The Hon'ble The Political Resident in the Persian Gulf. Camp. Bahrain, The 30th march 1942.

(٢) I.O. and R.- R/15/2/648. Confidential No. C/456. Office of the Political Resident in the Persian Gulf, L.T. Nearchus'- to the Political, Agent, Bahrain. Memorandum, Subject: Tamb Island. At Sea, The 23rd April, 1942.

ملكية جزيرة الطنب بين الشارقة ورأس الخيمة .

وفي أواخر عام ١٩٤٨ ظهرت مشكلة جديدة وهي مسألة ملكية جزيرة الطنب ، وهل هي تتبع رأس الخيمة أو الشارقة ، باعتبارهما كانتا دولة واحده ثم انقسمتا ، ثم اتحدت ثم انقسمت ، مما جعل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي يقول بأنهم عاجزون عن التحقيق في الحلف حول تاريخ تبعية للجزر بالضبط ، وعن أي جزيرة من جزر الطنب ، أو كلاهما ، كان يتبع رأس الخيمة أو يرجع إلى الشارقة . ومما جاء في قوله أن السير برسي كوكس (Sir Percy Cox) كان قد وقع اتفاقية ١٩١٢ ، لبناء وإقامة منارة لإرشاد السفن في جزيرة الطنب مع شيخ الشارقة ، وأن الذي يبدو أن هذه الجزيرة تابعة لرأس الخيمة من حوالي ١٩٢٣ ، وذلك حسب ما هو معروف[١] .

وعلى ضوء ذلك ، مع عدم التمكن من معرفة أحقية التبعية لجزر الطنب ، هل هي تابعة لرأس الخيمة ام الشارقة ، طلب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي من الوكيل السياسي في البحرين أن يحقق في الأمـر ، وأن يرفع تقريراً إليه موضحاً الآتي : ـ

أ) ـ منذ متى اعترفت بسلطة رأس الخيمة على جزر الطنب ، وتاريخ اعترافه كمشيخة مستقلة عن الشارقة .

ب) ـ ومن أي تاريخ أصبحت رأس الخيمة مستقلة[٢] .

وقد ردت الوكالة السياسية البريطانية في البحرين على تلك التساؤلات والاستفسارات التي طلبتها المقيمية البريطانية في الخليج العربي ومن الجدير بالذكر بأن المقيمية أرسلت عدة رسائل تتعلق بنفس الاستفسارات من قبل وكانت تحمل الأرقام التالية : ـ

---

(١) I.O. and R.-R/15/2/625- No.13.7.48- Persian Gulf Residency, Bahrain. The Political Agency,.Bahrain. The Political Agency, Bahrain, 27th October 1948.

(٢) I.O. and R.- R/15/2/625- No.13.7.48- Persian Gulf Residency, Bahrain- The Political Agency, Bahrain 27th October 1948.

٢) ـ الرقم «No. S. 1132 —S» ـ والمؤرخة في ٣ ديسمبر ١٩٣٤

ب) ـ «No. 192 -5» والمؤرخة في ٨ فبراير ١٩٣٥

جـ ـ No. 13 -7-48 والمؤرخة في ٢٧ اوكتوبر ١٩٤٨ .

أما الرد الذي أجابت به الوكالة السياسية في البحرين فكان كالآتي : -

أ) ـ لا توجد هناك سجلات دقيقة أو خاصة عن اعتراف حكومة صاحب الجلالة بسلطة رأس الخيمة على جزر الطنب بشكل قانوني ، ولكن هناك ارتباط وثيق بكل تأكيد مع رأس الخيمة ، منذ انتهاء إمارة « لنجة » في عام ١٨٨٧ .

ب) ـ من عام ١٨٦٩ عندما استقل حاكم رأس الخيمة بنفسه عن الشارقة ، وحتى هذا الوقت ، وباستثناء المدة فيما بين ـ ١٩٠٦ ـ الى ١٩٢١ ـ فإن البلاد الحالية ، الشارقة ورأس الخيمة ، كانتا تحت حكم مشترك . وكانت المشيخة « أي رأس الخيمة » مستقلة عن طريق فرع آخر من نفس العائلة القاسمية . وأن الحكومة اعترفت باستقلال رأس الخيمة في عام ١٩٢١[(١)] .

وكان هذا أيضاً لا يدع مجالاً لأية ادعاءات إيرانية في هذه الجزر .

---

(١) I.O. and R.- R/15/2/625. Confidential No. C/R- 231. Political Agency, Bahrain. إلى المقيمة البريطانية في الخليج ـ قاعدة الجفير في ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ .

الفصل الثاني عشر

الإدعاءات الإيرانية عام ١٩٤٨

- الادعاءات الإيرانية
- التقرير البريطاني عن الجزر العربية
- جزيرة أبو موسى
- جزيرة الطنب

الادعاءات الإيرانية عام ١٩٤٨

الادعاءات الإيرانية :

في أواخر عام ١٩٤٨ ، أي بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأت الادعاءات الإيرانية تظهر من جديد ، وتطالب بالجزر العربية ، بحجة أنها مناطق تهرب منها البضائع إلى إيران .

ولقد أرسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج كتابا في شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ إلى "بيلي Pelly" ، الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ، جاء فيه أنه استلم برقية من الخارجية البريطانية عن الادعاءات الإيرانية على جزر الطنب وأبو موسى ، لذا فإنه يرغب في أن يعرف إذا ما كانت هناك أية معلومات عن تهريب البضائع إلى إيران عن طريق هذه الجزر ، لأن الادعاءات الإيرانية مرتبطة بموضوع تهريب البضائع ويطلب منه المقيم البريطاني أن ينصح حاكم رأس الخيمة ، ويخبره بموضوع التهريب ، وبضرورة أن يحافظ على ممتلكاته ، ويدافع عن جزر الطنب[1] .

وكانت البرقية التي أرسلت من وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي قد احتوت على الادعاءات الإيرانية ،

---

(1) I.O. and R.-R/15/2/625- SECRET-13-12/48. Persian Gulf Residency- Bahrain. To- C.J. Pelly. Eso . O.B.E. Political Agency. Bahain. 20th December 1948.

وخاصة ادعاءات السفير الإيراني في لندن ، والذي قدم عدة رسائل إلى الخارجية البريطانية ، تتعلق كلها بموضوع الجزر العربية . وكان السفير الإيراني يتذرع بحجة تهريب البضائع عن طريق الجزر . وفيما يلي أهم النقاط التي وردت في هذه البرقية(١) :-

أولا :-

إن القنصل الإيراني في لندن قدم ادعاءاته في شهر ديسمبر ، وأن الحكومة سوف تقوم بإعادة تنظيم الإدارة ، وتأسيس مكاتب الجمارك في جزر الطنب وأبو موسى . كما ادعى بأنه يكون تحت السيادة الايرانية ، وأنهم يفهمون على أية حال اعترافنا في الماضي بتبعية هذه الجزر لشيخ رأس الخيمة ولشيخ الشارقة ، وأنهم يتمنون أن يقتربوا من البريطانيين تحت أسلوب الصداقة والتفاهم ، قبل أن يقوموا بالعمليات السابقة الذكر ، وبأن لا نعترض على تصرفاتهم . وكان جوابنا بأننا وعدناهم بالإجابة بعد دراسة القضية(٢) .

ثانيا :-

إن السفير الإيراني قال في ٨ ديسمبر أنه يفضل الإجابة بالموافقة على الجزر ، والتي لا يتوقع بأن تكون هناك مشاكل أو مصاعب في سبيل إعطائها للإيرانيين ، كما اتبعت بريطانيا نفس الأسلوب بين باكستان والهند ، على سبيل المثال ، حيث طالب الإيرانيون بتقسيم الجزر بينهم وبين الإمارات . وكانت حجتهم في ذلك أن الدوافع المهمة للمصلحة الإيرانية تقتضي بأن يتحكموا في مهربي البضائع ، وأن هذه الدوافع لا تعطى للحماية فقط وإنما بالطبع لضبط الأقاليم الإيرانية(٣) .

---

(١) I.O. and R.- R/15/2/625- SECRET- 13/12/48. Persian Gulf Residency.
إن البرقية طويلة ومكونة من عدة صفحات وإننا اختصرنا بأهم ما جاء .

(٢) I.O. and R- R/15/2/625- SECRET- Tele «M»- From- F.O. London To- P.R. BAHRAIN. Tele. No.335- DATED 14.12 Recvd. 16.12.48.

(٣) I.O. and R-R/15/2/625- SECRET- Tele «M» From F.O. London- Ibid.. p.1.

ثالثاً :-

إن السؤال المطروح يتعلق بمسألة تثار منذ عام ١٩٣٥ ، ولكن باستعراض ما قاله السفير ، يجب علينا أن نفكر في أن الإيرانيين لا يتوقع منهم أن يتحركوا ويقوموا بعمل جدي على نحو خطير ، ولكنهم قد يحاولون الاعتداء في فترات متكررة ليحفظوا بادعاءاتهم المستمرة ، ويمكن أن تكون هناك بعض العمليات الانتقامية ، والتي يحتمل توقعها ، لتنفيذ ما أعلناه رسميا بالمجلس في ٢١ نوفمبر ، من أنه ينتظر أن يؤدي تعديل المعاهدة الإيرانية إلى تغيير في سياسة التدخل في الشؤون الخارجية . ونحن ما نزال نفكر في هذا بتفسير أكثر أهمية ، ولكن المحافظ يذكر أن الموظفين التابعين للجمارك الإيرانية أو البحرية الإيرانية ، يذهبون أحيانا إلى أبعد من ذلك ، كشرطة حكومية . ولذلك فيجب علينا أن نحترس من البحرية ، عندما يأتون إلى الجزيرة ، أو تكون سفنهم في زيارة مفاجئة ، وبدون أي ترقعات[١] .

رابعاً :-

تطلب الخارجية البريطانية من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي أن يرسل برقية ويذكر فيها ملاحظاته ، شريطة أن يحافظ على النقاط الثابتة وغير القابلة للتغير ، ويأخذ بعين الاعتبار ادعاءات الحكومة الإيرانية ، والأسئلة التي نوقشت معنا .

أ)- يعتقد بأن شيخ رأس الخيمة يأخذ موضوع جزيرة الطنب بأهمية خاصة ، وأنه غير موافق على أن يسوي خلافاته ، ولو مرة واحدة ، مع إيران .

ووفقا لذلك ، فنحن نرى أنه لا معنى لتمسك إيران ، ويجب علينا أن نتمسك وندافع عن الوضع ، واعترافنا السابق بمطالبة شيخ رأس الخيمة والشارقة بطنب وأبو موسى على التوالي ، وعدم الموافقة للحكومة الإيرانية حتى لا تأخذ معاهدة لصالحها من حكام العرب الذين هم تحت حمايتنا .

I.O. and R- R/15/2/615- SECRET- Tele «M»- From- F.O. London- Ibid., p.2. (١)

ونحن نرد لفظياً وحرفياً للسفير الإيراني ، للمرة الثانية ، بأن لا يندفع إلى أية عملية قد تؤثر في صداقتنا الحالية . وفي الحقيقة فإن تلك المسألة ترجع إلى ١٣ سنة مضت .

(ب) ـ يجب على الإيرانيين أن يغيروا من موقفهم ، فنحن قد نضطر إلى إخراج الوضع السابق أي[١] ـ Sir R. Clire's notes 1930 and 1934 — وبدون استلام أية ردود على قضيتنا ، ونحن نأخذ الموضوع بعين الاعتبار ، وهذا أمر راجع لهم .

وكما وصلنا أخبار عن الحكومة الإيرانية ، والتي تريد أن تجدد ادعاءاتها من عام ١٩٠٥ لجزر الطنب ، وهذا يعني إحياء موضوع جزيرة « صرى »، والعودة الى عام ١٩٠٩ .

وكما يحاول السياسيون الإيرانيون الاعتداء علينا وهم الذين يثيرون ، عن طريق روسيا ، نشر الإشاعات عن إهمالنا للوضع الدولي ؟ وإن محاولاتهم هذه تقود إلى إثارة المنازعات بين الدولتين ، كما حدث في السابق .

جـ) ـ منذ أن جرت المحادثات والاتصالات في هذه المسألة ، والإيرانيون يواصلون مطالبهم بعزم وعناد .

ويتابع تقرير الخارجية البريطانية قوله : إن حصول إيران على الجزيرتين بالمناقشة يعني خسارة كبيرة ، مما يشجعهم على المطالبة بالبحرين ، ويفضلون العمل بنفس الطريقة ، لكي يقرروا بعد ذلك سؤالهم المفضل ، وهو الذي يدل على وجود معارضة قوية جداً بالنسبة لوجودنا في البحرين[٢] .

---

(١) ويقصد فيه عندما أعطى البريطانيون جزيرة « صرى » لإيران من قبل ، عندما طالبت إيران بجزيرتي « الطنب » و« صرى » .

(٢) I.O. and R-R/15/2/625- SECRET-Tele «M»- From- F.O. London To- P.R. BAHRAIN. Ibid. p.2.

خامساً :-

إن السير هاي Sir R. Hay يؤكد عندما قابل شيخ رأس الخيمة أنه حذر ومتيقظ ، وأنه قدم له نصيحة بأن يجري تحقيق بالنسبة لموضوع تهريب البضائع إلى إيران ، حتى نتمكن من الرد على الايرانيين في هذا الموضوع .

التقرير البريطاني عن الجزر العربية :-

وبناء على طلب المعتمد السياسي البريطاني في البحرين C.J. Pelley ، قامت الوكالة البريطانية في الشارقة بإعداد تقرير كامل ، بعد زيارتها للجزر الطنب وأبو موسى ، فيما بين ١٩ و٢١ يناير ١٩٤٩. وهذا دليل آخر على عروبة الجزر وسيادتها العربية ، كما يتضح من التقرير الذي كتبه المسؤولون البريطانيون ، قبل اثنتين وعشرين سنة من الاحتلال الايراني . وفيما يلي نص هذا التقرير[٢] :

جزيرة أبو موسى

السكان

يوجد فيها حوالى ستون مواطنا ، يشتغلون بصيد السمك ، ويجمعون عروق اللؤلؤ في المياه الضحلة ، ولا واحد فيهم يملك مراكب كبيرة . وعلاوة على ذلك هناك أربعون ومائة عامل يعملون في شركة الوادي الذهبي والأوكسيد ، يستخدمونهم في عمل مناجم الأوكسيد ، والذين يتواجدون حالياً يتدبرون أمور الشركة عن طريق ناصر بن عبداللطيف ، من الشارقة .

---

(١) I.O. and R.-R/15/2/625/ SECRET« Tele «M»- From F.O. London- To P.R. Bahrain. Ibid p.3.

(٢) I.O. and R.- R/14/2/625 Confidential. P.O. No.88- 0251. British Agency Sharjah- To. C.J. Pelley. Esq., O.B.E., Political Agent. Bahrain The 25 th January 1949 p.1.

السكن :

يوجد حوالي خمسين بيتاً ، وبعضها صغيرة ، وتقع هذه المنازل في الوادي على الساحل الجنوبي من الجزيرة . ومعظم سكانها من المواطنين المحليين ، والذين يعملون في صيد الأسماك ، بالإضافة إلى أعمال الشركة .

وهناك مستوطنة صغيرة في الركن الجنوبي الشرقي من الجزيرة ، تشمل على مهمات الشركة ومخازنها ، وهي غير مسكونة الآن .

زيارات السفن :-

منذ شهرين لم تزر الجزيرة غير أربعة أو خمسة مراكب فقط ، منذ شهرين مضت .

كما تلجأ إليها المراكب عندما تهب العواصف والأمواج الشديدة . وهذه الإمكانيات ليست على وجه التخصيص ، فالمراكب قد يستخدمونها لتهريب البضائع ، ولكن هذا لا يعني بأن جميع المراكب التي تحتمي أو تلجأ إليها تستخدم في التهريب ، خاصة وأنه لا توجد أية دلائل أو آثار لمستودعات البضائع ، مما يوحي بأن المهربين قد يستخدمونها لتهريب البضائع إلى الشاطىء الإيراني ، كما لا توجد فيها أية أسواق للبضائع .

جزيرة الطنب

السكان

يوجد فيها حوالي ثمانين مواطناً يشتغلون في صيد الأسماك ، ويحتفظون بالأغنام والماشية ، ويرعونها في اثنين أو ثلاثة مراعٍ أو مزارع صغيرة[1] .

وعلاوة على ذلك يوجد سبعة من الهنود واثنان من الإيرانيين ، يعملون

(١) I.O. and R.-R/15/2/625- Confidential - P.O. Noc. 88.- 0251. British Agency, to- C.J. Pelley, Esq., O.B.E., Editical Agent, Bahrain P.2- 3.

في خدمة المنارة لإرشاد السفن ، ويسكنون في المنارة نفسها

السكن :

يسكن أهالي الجزيرة في بيوت صغيرة يبلغ عددها ثلاثين بيتاً صغيراً ، في الجهة الجنوبية من الجزيرة ، وفي إحداها يعيش الشيخ محمود بن محمد ، ويتجاوز عمره الخامسة والستين عاماً ، وهو يحكم الجزيرة من قبل شيخ رأس الخيمة .

زيارات السفن :-

لم تكن هناك أية سفينة أو مركب خلال زيارته للجزيرة ، ويوجد هناك - « دوبا » - أو - « لنش »[1] - يزور الجزيرة أحيانا ، من حين لحين آخر . وتعتبر الجزيرة خير مكان تلتجيء إليه السفن أثناء العواصف - « الكوس » -. وهذه المراكب تتبع دول المنطقة ، ويحتكون فقط بالسكان المحليين وهم يجلبون الماء أحيانا وبعض البضائع أحيانا أخرى على نحو استثنائي . وغالباً ما يشترون عن طريق المقايضة ، والتي تزود احتياجات الجزيرة بالمؤن .

ولا توجد أية افتراضات تدلل على أن الجزيرة تستخدم كملجأ للسفن الصغيرة ، التي تهرب البضائع ولا يوجد أي بناء أو أثر مما يوحي باستخدامها كمخزن للمهربين ؛ وكذلك لا يوجد فيها سوق مطلقا .

وفي الحقيقة فإنهم قلة قليلة وفقيرة، وإن الشيخ محمود ورعايا الجزيرة يستغربون عندما يسمعون أنباء بأن المهربين يستخدمون جزيرة الطنب لتهريب البضائع . وجدير بالذكر أنه لم يزر أي شخص إيراني هذه الجزيرة قط (؟) .

ويتابع الوكيل البريطاني في الشارقة قوله : « إن الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة نصحه بأن يكون على يقظة شديدة ويدافع عن حقوقه

---

(١) « دوبا » - أو « النش » - نوع من انواع المراكب البخارية التي تستخدم في الخليج العربي منذ القدم . حيث كانت في السابق على الشراع .

(٢) I.O. and R- R/15/2/625- Confidential - P.O. No.88. 0251. British Agency Sharjah- Ibid, p.2- 3.

الشرعية في جزيرة الطنب . واستطرد يقول بأنه لم يزر الجزيرة أي حاكم من حكام رأس الخيمة منذ بضع سنين»، ويبدو لي أن هناك شعورا فاترا بين شيخ رأس الخيمة وبين الشيخ محمود في الجزيرة.

« وإنني قدمت له اقتراحاً بأن أزور الجزيرة معه ، في الأيام القادمة والمناسبة ، معاً . ولا يبدو حتى هذه الفكرة قد لاقت موافقته وسروره . وإنني أطلب ، عندما تمر البواخر الحربية بالقرب من رأس الخيمة أن يأخذوا الشيخ لزيارة جزيرة الطنب ، وأن الزيارة هذه تعني إشارة عابرة أو تنويه عن خدماتنا السياسية ، وهذا يبدو أمراً مرغوب فيه من وقت لآخر .

وعامة فإن الإيرانيين يشيرون فيما يتعلق بتهريب البضائع إلى الموضوع كذريعة لادعاءاتهم فقط ، وليس هناك رباط بين الموضوعين . وفي الحقيقة فإن الجزيرة يسكنها عرب ، وليس إيرانيون ، ولذا يجب أن يثبت دفاعه عنها . كما أن السير لوش -H.M. O. LOCH QUOICH- قد زار الجزيرتين قرب ١٧ يناير ١٩٤٩»(١). وكل ذلك يثبت أن الجزيرتين تعتبران عربيتين من ناحية السيادة والحكم وكذلك السكان .

وفيما يلي سوف نقدم تقريراً آخر عن الجزر والذي يثبت فيها عن عروبة الجزر العربية وذلك بأقلام المسؤولين البريطانيين بأنفسهم في الخليج العربي في ذلك الوقت مما يعتبر برهاناً آخر على عروبة الجزر ، وهو مقر لأحد ضباط البحرية ويدعى بيست G.F.M. Best. Commander. Royal Navy .

وقد جاء في التقرير أنه زار جزيرة « صير أبو نعير » وجزيرة أبو موسى والطنب الصغرى والكبرى ، وأنه وجد الجزر ، بعد الادعاءات الإيرانية ، لم يزرها أحد من المهربين أو يشك في ذلك في المستقبل ، وأنه رأى علم شيخ الشارقة على جزيرة « صير بونعير » وعلم شيخ رأس الخيمة على جزر الطنب يرتفع عاليا ويشاهد قبل وصول أي سفينة إلى الميناء . وعندما زار ضابط

(١) I.O. and T.- R/15/2/625- Confidential - D.O. No.88. -0251- Ibid. p.2.

البحرية البريطاني[1] الجزيرة تفقد محطة منارة إرشاد السفن، ووجد كل شيء فيها على ما يرام ، بما فيها العاملين في المنارة ، وحاكم الجزيرة ، والرعايا في الوادي كلهم مرتاحون .

وكما أرفق ضابط البحرية G.F.M. Best ملحقاً مع تقريره عن جزيرة أبو موسى ـ وصير أبو نعير ـ وعن سير العمل في مناجم الأوكسيد الأحمر في الجزيرتين وفيما يلي ما كتبه في الملحق .

جزيرة أبو موسى وصير أبو نعير

أولا ـ السلطة :ـ

كلتا الجزيرتين تحت سلطة شيخ الشارقة ، وهو الذي منح عقد الامتياز لمدة اثنتين وعشرين سنة لشركة الوادي الذهبي والأوكسيد في برستول ، ويسري مفعول هذا العقد إلى عام ١٩٥٥ .

ثانيا :ـ

إن مهندس الشركة الموجود حاليا ويدعى بوكوك Mr. Pocock وهو مهندس المناجم وميكانيكي ، وهو غائب منذ وقت وقد ذهب إلى البحرين أثناء زيارتي للجزيرة كما ترك زوجته مع طفلين هناك .

ثالثا :ـ

كلتا الجزيرتين يبدو أنهما تحتويان على أكسيد الحديد ، وهو مغطى بالكثبان والعمل في مناجم أبو موسى وصير بو نعير جاري على قدم وساق .

رابعاً :ـ

عمق الحفر يتراوح على الأقل ما يقرب من ٥٠ قدم والعمل في المناجم

---

(١) I.O. and R-R/15/2/625- Secret- No. 93/50. G.F.M. Best. Commander, Royal Navy- H.M.S. Loch Quoich, The Senior Naval officer, Persian Gulf, Bahrain- 15th January 1949.

يتم بالطرق البسيطة ، حيث يستخدم في جزيرة أبو موسى ديناميت الجلجنيت Gelignite ـ بطريقة أوسع وأشمل في الطبقات العليا المتحركة . وفي كلتا الجزيرتين فالحديد يؤخذ بالجاروف ، أما في جزيرة « صير بو نعير » فيتم تحضيره عن طريق السحب بالسلات والحبال ، ولكن في جزيرة ابو موسى يوضع سياج على الأرض ويسحب بواسطة الجرارات الآلية ، كما تستعمل الأسلاك الكهربائية التي عملها مستر بوكوك Mr. Pocok في عام ١٩٤٨ ، بعدما كان يتم رفعه عن طريق الأيدي العاملة[١] .

خامسا :ـ

إن معدن المنجم يخزن أولا على حافة الحفرة لسهولة ذلك عند الأخذ منه . وبطرق كيميائية تستخدم في عملية أوكسيد الزنك يحصلون على الأوكسيد بدرجة نقاوة معينة . وبعد مرحلة التعدين ، تأخذها الشاحنات إلى مقدمة الشاطيء ، في « صير بو نعير » وكذلك أبو موسى ، حيث ترى في شكل تلال بيضاء .

سادساً :ـ

إن محصول الإنتاج في جزيرة صير بو نعير يبلغ ٢,٠٠٠ طن وكذلك بالنسبة لابو موسى نفس الشيء تقريباً .

سابعاً ـ العمال :ـ

في باطن الأرض ، يكون عدد العمال في كل جزيرة ، وفي كل منجم حوالي ١٠٣ عامل ، يعملون في صير بو نعير و٢٠٠ عامل في أبـو موسى ، ويعيشون مع عائلاتهم . ويسكن أهل الجزيرة في بيوت مبنية على الطرق القديمة ، ولكنهم يفضلونها على غيرها من المنازل التي توجد في مدينة

---

(١) I.O. and R-R/14/2/625- Unclassitied. Appendix «A» Abu Musa and Sir bu Na'air Islands.
G.F.M. Best. Commander, Royal Navy. H. M.S. Loch Quoich The Senior Naval Officer, Persian Gulf, Bahrain 14the January 1949.

الشارقة . أما الماء فيوجد بكميات قليلة ، مع وجود بعض الأملاح ، وخاصة في فصل الصيف[1] .

ثانياً : الاتصالات :-

إن السفن تحمل سنويا من هذا المعدن وخاصة فيما بين شهري يناير ويونيو . ولقد تم حمل أربعين كيسا من الديناميت الجلجنيت Gelignite وأنواعاً أخرى مختلفة ومتعددة ، من المعدات وأجهزة المناجم ، من الميناء إلى المخازن في الجزيرة يوم ١٤ يناير .

تاسعاً :-

بالنسبة للاتصالات المحلية بين الجزيرتين والشارقة فإنها تتم عن طريق سفينتين مجهزتين بالمحرك ، عدا المراكب والسفن التي تأتي من وقت لآخر حسب الضرورة ، ولا توجد في الجزر أي أجهزة راديو للاتصالات[2] .

كل هذه التقارير والمراسلات التي ذكرناها يثبت لنا من جميع النواحي السيادة العربية على هذه الجزر ، وأن المسؤولين البريطانيين كان يتم إعلامهم بهذه المعلومات أولا بأول عن طريق الوكلاء والمعتمدين البريطانيين ، وإلى المقيم السياسي في الخليج ، ومن ثم إلى حكومة الهند ، وبعد عام ١٩٤٨ إلى الخارجية البريطانية مباشرة .

وهكذا لم تصل الادعاءات الإيرانية على الجزر العربية إلى نتيجة ما .

---

(١) I.O. and R.-R/15/2/625- Unclassified. Appendix «A» Ibid, p.2.

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/625- Secret-23.7.49- British Residency Bahrain, Persian Gulf. To- The Political Agent, Bahrain- 10th February 1949.

الباب الخامس

مشاكل الحدود بين الامارات العربية والمملكة العربية السعودية

١٩٣٢ - ١٩٥٥

الفصل الثالث عشر : - الشركات البترولية ودورها في مشاكل الحدود ١٩٣٢ - ١٩٣٥

- تضاريس المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية .
- الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية .
- شركة أرامكو وبداية مشاكل الحدود
- خط فؤاد أو الخط الأحمر .
- الخط الأخضر .

الفصل الرابع عشر : - التحريات البريطانية لدراسة مشاكل الحدود شرقي الخط الأزرق ١٩٣٤ - ١٩٣٨

- الحقائق والبيانات المتصلة في موضوع البريمي والمناطق المجاورة لها .
- التحقيقات التي جرت في منطقة الظفرة .
- التحقيقات التي جرت في سكاك وامباك وسبخة مطي .

الفصل الخامس عشر : ـ تجدد المشاكل واتفاقية التوقيف والتحكيم ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥

- توغل مهندسو شركة أرامكو داخل أراضي أبو ظبي .
- مطالب حكومة ابن سعود .
- تشكيل اللجنة الفنية المشتركة .
- مطالب شخبوط بن سلطان .
- اتفاقية التوقيف والتحكيم ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ .

الفصل الثالث عشر

الشركات البترولية ودورها في مشاكل الحدود

١٩٣٢ - ١٩٣٥

- تضاريس المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية .
- الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية .
- شركة «أرامكو» وبداية مشاكل الحدود .
- خط فؤاد أو الخط الأحمر .
- الخط الأخضر .

الشركات البترولية ودرها في مشاكل الحدود (١٩٣٢-١٩٣٥)

إذا كانت إيران قد تقدمت بادعاءات من البحر على الجزر التابعة للإمارات العربية ، وبحجج مختلفة في أثناء سنوات العشرينات والثلاثينات والأربعينات ، وفشلت في ذلك ، فإن المملكة العربية قد تقدمت في نفس هذه الفترة بادعاءات ، من ناحية البر ، على حدود الإمارات ، وكانت الشركات البترولية وراء هذه الادعاءات ، ولها دورها فيها .

ولذا فإننا ندرس هنا تضاريس المناطق المتنازع عليها في الحدود الشرقية من الجزيرة العربية وسكانها من القبائل وكما سبق أن تحدثنا عن السكان وتركيبهم في الفصل الأول حيث أن الموضوعين يكمل أحدهما الآخر ، وحتى نتمكن من تحليل دراسة مشاكل الحدود . ثم نتطرق إلى الشركات الأمريكية ــ البريطانية ودورها في مشاكل الحدود الشرقية .

تضاريس المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية :

إن المنطقة الواقعة إلى الجهة الشرقية من قطر ، بين الشاطئ الجنوبي لخليج العربي ، والحافة الشمالية للربع الخالي ، هي منطقة جرداء تتكون من كثبان الرمال ، ومستنقعات الملح ، والسهول الرملية . وهي تزداد في حجمها كلما اقتربت من منطقة الربع الخالي ، وهناك واحتان كبيرتان إلى حد

ما وهما واحة ليوا في وسط البر الصحراوي وواحة البريمي عند الطرف الشرقي وعلى سفوح جبال الحجر الغربية .

وتقطع الوديان القاعدة الشرقية لشبه الجزيرة امتداداً من خور العديد نحو الداخل . وتبدأ الأرض عند الساحل في التمدد والتحول إلى سهول رملية وحجرية ، وأما المنطقة الساحلية الواقعة جنوبي خور العديد حيث تمتد إلى الداخل إلى عمق عشرين ميلاً تقريباً فتسمى « العقلة » وهي أراضٍ رملية منبسطة يتناثر عليها كثير من الآبار . وإلى الشرق من هذه المنطقة سهل صخري يرتفع تدريجياً من الغرب إلى الشرق ، ويسمى بـ « المجن » .

ويضم هذا السهل عدداً من الآبار التي ينتفع بها حيث يستخدمها سكان المنطقة من البدو من بنى ياس والمناصير وتمر طريق الإبل الرئيسية من أبو ظبي إلى قطر عبر هذه المنطقة .

وعلى الجانب الشرقي يتفرع السهل إلى جرف حاد يمتد إلى السهل المالح المعروف باسم سبخة « مطي » . وهذه السبخة التي يصل عرضها عند حافة البحر إلى ثلاثين ميلاً تقريباً أو يزيد تمتد نحو الداخل في خطوط طويلة لمسافة ٦٠ ميلاً تقريباً .

أما خور العديد الواقع عند أقصى شمال السهل فإنه يعتبر الحدود التقليدية التي تفصل بين إمارتي أبو ظبي وقطر . وتوجد على ساحله الجنوبي بقايا المدن كان قد أنشأها في أوائل القرن التاسع عشر بنو ياس الذين هاجروا إليها من أبو ظبي ولكنهم تركوها فيما بعد في أواخر القرن .

وهناك إلى جانب خور العديد ، خليج واسع يطلق عليه اسم « خور الدويهن » ، وخليج أصغر إلى الشرق يسمى دوحة « النخلة » وهناك خليج ضحل وراء « دوحة النخلة » يسمى « دوحة السيلة » الذي يؤلف سبخة « مطي » جزءاً من شاطئه .

أما إلى الجنوب من سهل « مجن » والغرب من « سبخة مطي » وإلى مسافة تصل إلى ٤٠ أو ٥٠ ميلاً توجد مستنقعات وكثبان من الرمال ، تتناثر

فيما بينها بعض الآبار . وتتكون هذه المنطقة من منحدرات تعطيها طبقات من الحجارة والجبس . والحصباء السوداء والحمراء

وفي الطرف الشرقي من « الجيبان » أو المنخفض الكبير التي تخترق صحراء « الجفورة » من وسطها ابتداء من واحة « جبرين » غرباً وتفصل بين منطقة « الجفورة » الرملية ومنطقة الربع الخالي .

وعلى الطرف الجنوبي من « الجيبان » تقع « بئر بنيان » عند أول حافة للتلال الرملية الحمراء التي ترمز إلى بداية منطقة الرمال أو الربع الخالي .

الظفرة : ـ

ويطلق اسم الظفرة عادة على المنطقة الصحراوية التي تقع كلها إلى الشرق من « سبخة مطي » بين ساحل الخليج في الشمال والربع الخالي في الجنوب ، وتضم هذه المساحة عدة مناطق محددة وهي « الطف » أو الطريق الساحلي في الشمال و« البينونة » في الغرب و« الرملة الحمراء » في الشرق ، وسلسلة من المناطق الصغيرة ، تتخللها بامتداد الجنوب من « الطف » إلى الربع الخالي وتحمل اسم « الصاروج » و« الكوفة » و« قطانة » و« ليوا » و« البطين » و« كيران » .

أما منطقة « الطف » التي تمتد من « سبخة مطي » شرقاً حتى أبو ظبي إلى عمق يتجه إلى الداخل بنحو خمسة عشر ميلاً فهي منخفضة في معظمها وتكسوها المستنقعات وتتكاثر فيها السبخات ، كما يوجد بها بعض التلال الجيرية .

البينونة : ـ

أما الجزء الغربي من منطقة « الطف » . وإلى مسافة تمتد نحو ٦٥ ميلاً شرقاً من سبخة مطي ، تسمى « البينونة » . وذلك ابتداء من المنطقة الواقعة خلفها مباشرة ، و« البينونة » وهي المقاطعة الواقعة في أقصى الغرب من الظفرة ، فإنه يتكون من تلال متعرجة من الرمال تمتد مسافة أربعين ميلاً إلى

الداخل وفيها عدد من الآبار ذات المياه المائلة إلى الملوحة يستعملها بدو المنطقة للرعي في فصل الشتاء . أما إلى الشرق من البينونة في الظفرة الوسطى ، فتوجد تلال أكبر ، وتزداد هذه التلال في الارتفاع كلما ابتعدت عن البحر . وبين الساحل وواحة « ليوا » وإلى مسافة تمتد خمسين ميلاً إلى الجنوب توجد ثلاث جيوب من الأرض الرملية هي « الساروج » و « الكوفة » و « قطانة » وفي تجاويف سلسلة الرمال توجد آبار مياه عذبة وصنوف من أشجار النخيل . أما إلى الجنوب من واحة « ليوا » أي في مقاطعتي « البطين » و « الكدن » فإن كثبان الرمال أعلى منها في أي مكان آخر .

« البطين » : -

فعمقها نحو ثلاثين ميلاً ولون رمالها أصفر ذهبي ، تتخللها بعض مستنقعات الملح . وتنمو على هذه المنبسطات الرملية بعض الأعشاب التي ترعى فيها الجمال ، غير أن مياه الآبار في « البطين » مالحة ، وهي قليلة السكان .

الكدن : -

إنها تقع إلى الجنوب من « البطين » فهي آخر حدود منطقة الظفرة عند التقائها بالربع الخالي . والرمال في هذه المنطقة بيضاء أو صفراء ذهبية اللون . ويمكن تمييزها بسهولة عن الرمال الحمراء للربع الخالي التي تقع خلفها مباشرة .

ليوا : -

واحة ليوا هي قلب منطقة الظفرة وهي تمتد على شكل قوس من الجنوب الغربي إلى الجنوب الشرقي ويبلغ عرضها من نحو أربعين إلى خمسين ميلا . وهي تتألف من أرض رملية بيضاء وذهبية اللون ، تخترقها بعض المناطق الصخرية التربة ومزارع النخيل .

وتشير التقديرات الأخيرة لمجموع القرى في ليوا التي أجراها كل من المعتمد السياسي المساعد ، في ساحل عمان المتصالح ، وإحدى فرق

المسح التابعة « لشركة بترول ساحل عمان المتصالح » يبلغ عدد هذه المحاضر (قرى) أربعين من المحاضر ولا يزيد عدد المحاضر المسكونة على مدار السنة على ١٣ محضرا (قرية)

وأكثر هذه المحاضر سكانا وبصورة دائمة هي من الغرب إلى الشرق ، « المارية ـ الغربية » و « قطوف » و « الكية » و « السريرعة » و « قرميدة » و « شاة » و « السبخة » .

وفي الواحة نحو ١٠ حصون متناثرة على أرضها وكلها حصون متداعية ، وقد دمر عدد منها خلال الحرب التي نشبت بين قطر وأبو ظبي في الثمانينات من القرن الثامن عشر .

الرملة الحمراء : ـ

وتقع الرملة الحمراء إلى الشرق من محاضر ليوا . وهي آخر المناطق من جهة الشرق . وهي منطقة واسعة ذات سهول رملية ، تتخللها مستنقعات الملح والأودية العريضة وبعض التلال وتوجد بها آبار عذبة وكثير من المراعي الصالحة . وتنتهي حدود رملة الحمراء من الناحية الجنوبية بالقرب من « ام الزمول » في الربع الخالي التي تليها منطقة « أم السميم » الرملية المشهورة على حافة منحدرات جبال عمان . أما في الشمال فتلتقي « رملة الحمراء » « بالختمة » وهي منطقة غير واضحة المعالم وتتألف هذه المنطقة من كثبان ضخمة من الرمال تمتد شمالاً بين أبو ظبي في الغرب وواحة « البريمي »[1] في الشرق ومن الجنوب إلى رملة الحمراء وشرقا إلى حافة مقاطعة « الظاهرة » العمانية . وهي زاخرة بآبار المياه الحلوة وفي الشتاء تتدفق عليها قبائل البدو من المناطق المجاورة طلبا للرعي .

شركات البترول الأمريكية ـ البريطانية :

ومنذ نهاية عام ١٩٣٢ وبداية ١٩٣٣ بدأت مشاكل الحدود تظهر عن

---

(١) بالنسبة « للبريمي » راجع الفصل الثامن

طريق الشركات البترولية الأمريكية - البريطانية ، نتيجة لمصالح الشركات النفطية ، ومن ثم مصالح دولها في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي . بصفة خاصة وذلك قبل بداية الحرب العالمية الثانية ، حيث أخذت الشركات الأمريكية تدخل المنطقة عن طريق امتيازاتها في السعودية ، حيث تمكنت شركة « ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا » من الحصول على الامتياز في المملكة العربية بعدما تعهدت بدفع الدفعة الأولى من مستحقات الامتياز بالذهب[1] .

وعلى هذا النحو دخل رأس المال الأمريكي المملكة العربية . وبعد مضي فترة من الزمن باعت شركة « ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا » نصف الأسهم لشركة « تكساكو » وكونتا معها شركة « أرابيان - أمريكان أويل كامباني » المعروفة باسم « أرامكو » .

وجدير بالذكر أن منطقة الخليج العربي كانت تسمى « بالخط الأحمر » حيث وقعت الشركات الاحتكارية البترولية اتفاقاً سمي « بالخط الأحمر » ويقضي الاتفاق بالتزام المساهمين في شركة « العراق بتروليوم » بالعمل على الحصول على امتيازات جديدة في ممتلكات الامبراطورية العثمانية السابقة ، على أن يتم ذلك بصفة جماعية وبنفس النسب السابقة .

ويعتبر « الخط الأحمر » الممتلكات العثمانية السابقة لا العراق وحده ، بل والمناطق الشرقية من الجزيرة العربية وإمارات الخليج العربي عدا الكويت . ويعكس هذا الاتفاق توازن القوى بين الاحتكارات الإنجليزية والأمريكية في هذه المنطقة في بداية الثلاثينيات فقد كان الإنجليز قبيل الحرب العالمية الثانية يستخرجون حوالي ٨٠ في المائة من البترول في حوض الخليج العربي ، اما الأمريكيون فكانوا يستخرجون ١٤ في المائة فقط[2] .

ولكن الإنجليز الذين كانوا يسيطرون على مناطق البترول في إيران والعراق ، وقعوا في خطأ استراتيجي كبير بسماحهم لمنافسيهم الأمريكيين

(١) الكس فاسيليف - بترول الخليج و القضية العربية ص ٢٩ .
(٢) الكس فاسيليف - نفس المرجع ص ٢٦ .

بالتغلغل في المملكة العربية والتي نتج عن ذلك مشاكل الحدود بين أبو ظبي وابن سعود نتيجة لاصطدام شركة أرامكو في مد امتيازاتها إلى الحدود الشرقية من الجزيرة العربية وبذلك بدأت المصالح الأمريكية تظهر كمنافس ، والتي كانت محتكرة بنفسها إلى ذلك الوقت ، مما جعل صراع المصالح الاقتصادية الغربية تظهر عن طريق احتواء كل فريق أكبر مساحة ممكنة من الامتيازات النفطية . وإذا ما عرفنا شروط الشركات الغربية التي فرضتها على حكام المنطقة في ذلك الوقت ، لتبين لنا ما يلي من بعض النواحي لنصوص المواد العامة ، لعقود امتيازات الشركات النفطية

وكانت مدة الامتياز والعقود تمنح لفترة طويلة ، حيث نصت اتفاقية شركة أرامكو على ستين سنة ، وكذلك بالنسبة لشركة نفط أبو ظبي تقريباً . وعلاوة على ذلك أن منطقة الامتياز كانت كبيرة جداً ، وقد تشمل معظم أنحاء وأراضي البلاد .

تلك هي بعض المميزات التي جعلت الشركات البترولية تلعب دوراً كبيراً في مشاكل الحدود ، حيث يتاح لكل شركة ، إذا ما حصلت على رقعة أرض أكبر ، أن تحصل على امتياز أكبر ، ولا سيما أن المنطقة كانت توجد بها كميات كبيرة من النفط .

شركة أرامكو وبداية مشاكل الحدود :

ويبدو أن السبب المباشر في مشاكل الحدود بدأ عندما منح ابن سعود أول امتياز لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، في الخامس من مايو ١٩٣٣ ، حيث جاء فيه أنه . . . « يسمح لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا أن تستثمر البترول ومشتقاته في الجزء الشرقي من مملكتنا العربية السعودية ، ضمن حدودها بموجب القوانين الواردة في العقد الذي وقع عليه وزير ماليتنا وممثل الشركة المذكورة في جدة في اليوم الرابع من شهر صفر عام ١٣٥٢ هـ الموافق في ٢٩ مايو عام ١٩٣٣ »[١] .

---

(١) جورج لونزوسكي ـ المرجع السابق ص ١٦٨

ثم توسعت الشركة في ٢١ يوليو ١٩٣٩ ، وأصبحت شركة أرامكو ، بعدما ضمت إليها شركات أمريكية أخرى وقد لعبت شركة « ارامكو » دورا خاصاً وفريداً من نوعه في تاريخ بترول الشرق الأوسط ، وذلك لسببين . ـ

أولاً ـ يعود إلى اللون الأمريكي الخالص للشركة في منطقة كانت مغلقة في وجه الجميع ، ما عدا البريطانيين .

ثانياً ـ أما السبب الثاني فهو عدم الاهتمام السياسي من قبل الحكومة الأمريكية ، بهذه المنطقة عندما تم منح الامتياز ، ولكن سرعان ما بدأت الأنظار الأمريكية تتجه إليها ، منذ أن تأكد الاختصاصيون الامريكيون أن المملكة العربية تمتلك احتياطياً غزيراً من البترول[1] .

ولما لم تكن هناك حدود معينة ومحدودة ، عندما مُنح الامتياز للشركات الأمريكية ، فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بادرت خلال الشهور التالية على الفور إلى الاستفسار عن الحدود الفعلية للامتياز ، من الحكومة التركية أولاً ، ثم من الحكومة البريطانية[2] ثانياً . مما جعل البعض يرى أن توجيه الاستفسار إلى تركيا وبريطانيا كان يعد تجاهلاً لمركز ابن سعود الدولي[3] .

وقد يكون استفسار الحكومة الأمريكية من تركيا راجعاً لكون ابن سعود كان تابعاً وواليا على سنجق نجد والإحساء ، حيث اعترف ابن سعود بالسيادة العثمانية على نجد والإحساء في الخامس عشر من شهر مايو من عام ١٩١٤ ، كما سبق ذكره .

كما لم تعلم حكومة ابن سعود عن الاستفسارات الأمريكية بشأن الحدود

---

(١) جورج لونزوسكي ـ نفس المرجع ص ٢٥ ، ٢٨ .

(٢) Muhammad Morsy Abdullah- The United Arab Emirates- Amodern History p.180.

(٣) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٣٢٧ وانظر ـ وثائق سعودية ، لتحكيم تسوية النزاع الاقليمي بين مسقط والمملكة العربية السعودية جـ ١ ص ٣٨١

إلاّ عن طريق السفير البريطاني في جدة ، بعدما ردت الحكومة البريطانية مع السفارة الأمريكية في لندن في الرابع والعشرين من ابريل عام ١٩٣٤ ، « بأن الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية هي الخط الأزرق الموضح في الميثاق الإنجليزي ـ التركي لعام ١٩١٣ ـ ١٩١٤ ، وبأن ابن سعود خلف السيادة التركية على المناطق الواقعة إلى الغرب والشمال الغربي من هذا الخط »[١] ، وأن الحكومة الأمريكية ارتضت بهذا البيان البريطاني ، ولم تعد إلى إثارة الموضوع مرة أخرى[٢] .

وفي ٢٨ من ابريل عام ١٩٣٤ ، أرسل السير أندروريان ، الوزير المفوض البريطاني في جدة ، إلى فؤاد حمزة ، وكيل خارجية المملكة العربية ، يبلغه بأن الحكومة البريطانية قد تلقت استفساراً من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحدود في شرق الجزيرة العربية ، وأن الحكومة البريطانية في ردها حرصت على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بنسخ من الاتفاقيتين المعقودتين بين إنجلترا والدولة العثمانية في عامي ١٩١٣ و١٩١٤ . وذكر « ريان » أنه وإن لم تكن اتفاقية ١٩١٣ قد صودق عليها ، فإن التخوم المحددة في المادة الحادية عشر من تلك الاتفاقية قد اعتبرت نهائية بموجب المادة الثالثة من اتفاقية مارس ١٩١٤ ، التي تم التصديق عليها »[٣] .

أما وجهة نظر المملكة العربية ، فقد جاءت في المذكرة التي بعث بها فؤاد حمزة ، بتاريخ ٢٠ يونيه ١٩٣٤ ، إلى اندروريان ، والتي لا تعتبر الخط الأزرق ملزما لها . وكان مما جاء في المذكرة ما يلي : ـ

---

(١) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ص ١٩٠ وانظر ـ وزارة الخارجية البريطانية ، الوثيقة رقم ٩١/٢٧٩/٢٤٨١ جي . دبليو ريندل إلى ميلارد بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٣٤ مذكرة المملكة المتحدة ـ الجزء الثاني ـ الملحق (د) رقم ٣ .

(٢) Clarence C. Mann- Abu Dhabi Birth of an Oil Shaikhdom. New Revised Edition- Buirut 1969- p.74.

(٣) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٣٢٧

أولاً : ـ

إن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعترف ـ لأسباب جوهرية في نظرها ـ بأن خط الحدود المسمي بالخط الأزرق ، والمؤكد بالاتفاق الإنجليزي ـ التركي لعام ١٩١٤ ، قد تم الاتفاق عليه من قبل حكومات ذات صفة صحيحة ، وعلاقة حقيقية . ومهما يكن من أمر موقف بريطانيا الصحيح آنئذ ـ وهذا ما لا نحب الدخول في الجدال بشأنه الآن ـ فإن موقف الحكومة العثمانية إذ ذاك كان واضحاً جلياً ، لأنها لم تكن تملك حق البت في مصير البلاد التي تعاقدت مع الحكومة البريطانية عليها ، إذ أنه من الواضح الجلي أن سلطة الحكومة العثمانية على المقاطعات المبحوث عنها ، لم تكن تتجاوز حدود المدن والقرى العامرة ، ولم تكن تمارس سلطتها على ما هو خارجها ، وقد توقفت بالفعل بمجرد استرجاع ابن سعود لبلاد أجداده ، أي (ملك لابن سعود) ؟ !! . ؟ ! وإنشائه سلطة شرعية فيها ، وقد بدأ ذلك باستيلائه على الإحساء في ١٣ ابريل ١٩١٣ . وكل عقد بعد التاريخ المذكور هو عقد باطل ، لصدوره من حكومة ليس لها علاقة فيه .

ثانياً : ـ

جاء في المادة الأولى من المعاهدة المبرمة بين ابن سعود وبريطانيا في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ ما نصه : « إن الدولة البهية الإنجليزية أكيداً تعترف بأن نجد والإحساء والقطيف والجبيل[1] ، وما يليها وحدودها التي ستذكر بها وستعين بعد حين ، وبنادرها على شواطىء خليج فارسي (عربي) هي من ممالك ابن سعود ، وممالك أجداده السابقين ، فبهذه الوسيلة تعترف بابن سعود المشار إليه حاكماً مستقلاً على الممالك المذكورة ، ورئيساً مطلقاً على عشائرها » ، ومن مطالعة هذه المادة يتبين أن خط الحدود القبلي لم يتعين بالتأكيد وإنما جعل الاتفاق على تعيينه بعد حين[2] . وإن الحكومة البريطانية

---

(١) يقول الدكتور جمال زكريا قاسم أنه من الملاحظ أن ابن سعود قد تعمد إدخال الجبيل مع الاحساء والقطيف حتى يفوت على الكويت أية فرصة للمطالبة به .

(٢) وثائق سعودية ـ التحكيم لتسوية النزاع بين مسقط وابو ظبي وبين المملكة العربية السعودية جـ ١. ص ٣٨١ .

اعترفت لابن سعود بما كان من الممالك لأجداده ، وأنها اعترفت له أيضاً بسيادته على القبائل التابعة لتلك الممالك ، كما أنها في تسوية « العقير » ، في عام ١٩٢٢ ، قد وافقت على تعيين خط للحدود غير الخط الذي أشير إليه في الاتفاقية الإنجليزية ـ التركية لعام ١٩١٣ .

ثالثاً : ـ

أوضحت المذكرة السعودية أنه من المعروف عند قبائل العرب أن حدود قطر هي حدود المدن والقرى العامرة ، وعند تلك النقاط تنتهي حدود البلاد المعلومة اصطلاحاً أنها من ممالك ابن سعـود ، اما الحدود الواقعة بين ممالك ابن سعود وبين قطر ، فإنها تنتهي عند حجرة قطر ، وأكدت المذكرة أنه ليس في نية الحكومة السعودية تعديل خط الحدود المتعارف عليه أكثر من الاتفاق النزيه الذي ترغب فيه ، وترحب بفتح الباب من أجله .

رابعاً : ـ

إن سائر القبائل التي تسكن بين ساحل قطر والساحل العماني وحضرموت هي قبائل المملكة العربية السعودية ، وخاضعة تمام الخضوع لأحكام البلاد ، وتؤدي الزكاة وتلبي دعوة الملك في الجهاد وفي غيره . وهذا الأمر الواقع ونفوذ حكومة جلالة الملك عليها ولم يلق في ساعة من الساعات أي اعتراض من قبل أمراء تلك السواحل ، بل كانوا ولا يزالون يرون ذلك حقاً من حقوقه لا اعتراض عليها »[1] .

وعندما رأى البريطانيون هذه الادعاءات الكثيرة ، مما تطلب دراسة مفصلة ، استدعوا فؤاد حمزة ، في عام ١٩٣٤ ، إلى لندن[2] لاجراء سلسلة من المحادثات في وزارة الخارجية البريطانية . وقد كانت وجهة نظر حكومة المملكة العربية والحكومة البريطانية متضاربتين ؛ كما أن فؤاد حمزة لم يكن مزوداً بمتطلبات محدودة من ابن سعود ، وقد ركز على الادعاء بالقبائل التي

---

(١) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩ .

(٢) Clarence C. Mann, Op. cit. p 74.

ظلت تحت حكمه ، لا بد أن تضم إلى ممتلكاته . وقد كانت ادعاءات فؤاد حمزة مركزة بشكل خاص على قبيلة المرة والمناصير . وقد كان رد بريطانيا عليه بأنها تعترف بأن « المُرة » من رعايا ابن سعود ، وأما المناصير فهم من أتباع شيخ أبو ظبي[1] ولما كانت الاجتماعات غير محددة ، فقد طلبت الحكومة البريطانية من حكومة ابن سعود تقديم بيانات محددة عن ادعاءاتهم .

وفي الثالث من ابريل عام ١٩٣٥ قدم فؤاد حمزة إلى الوزير المفوض البريطاني في جدة مذكرة تتضمن الحدود المقترحة ، بين المملكة العربية وقطر وأبو ظبي وسلطنة عمان وحضرموت ومحميات عدن . وقد سميت هذه المقترحات بخط فؤاد أو الخط الأحمر ، وطالب فيها بالحدود التالية لمصلحة بلاده[2] .

خط فؤاد أو الخط الأحمر ١٩٣٥/٤/٣ : ـ

أولاً مع قطر : ـ

يبدأ الخط من الساحل الغربي لقطر بما يقرب من ١٥ ميلاً فوق خليج « دوحة السلوى » ليشطر شبه جزيرة قطر باتجاه عام للجنوب الشرقي ، ويصل إلى الساحل الشرقي على بعد ٧ أميال شمال « الخور العديد » . وهذا الاقتراح لا يترك لشبه جزيرة قطر كياناً موحداً تحت سيادة حاكم واحد ، بل يقتطع القسم الجنوبي منه ، وهو يمثل تقريباً سدس المساحة ، ليضمه إلى ابن سعود .

ثانياً مع أبو ظبي : ـ

يبدأ الخط من نقطة تبعد ١٦ ميلاً جنوب « خور العديد » ليضم بشكل

---

(١) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ص ١٩٣ وانظر :
وزارة الخارجية البريطانية ، الوثيقة أي ٢٥/٢٤٢٩/٥٩٠٨٠ ـ محضر الجلسة الثانية في ٢٠ سبتمبر ١٩٣٤ والوثيقة أي ٢٥/٢٤٢٩/٥٩٩٧ ـ محضر الجلسة الخامسة في ٢٤ سبتمبر ١٩٣٤ ومذكرة المملكة المتحدة ـ الجزء الثاني ـ الملحق (د) رقم ٨ .

(٢) Muhammad Morsy Abdullah- op.cit. p.189.

قوس غير منتظم معظم صحراء الربع الخالي ، وكذلك المنطقة الواقعة خلف « ساحل الهدنة » ، أي الإمارات العربية . وعلى هذا الخط أن يلتقي بخط العرض ١٧ درجة ، شمالي الخط البنفسجي الوارد في الاتفاقية التركية ـ الإنجليزية لعام ١٩١٤ ، ويتبع الإتجاه الأخير نحو الغرب .

وأما بالنسبة لمحمية عدن ، اتفق تخطيط حمزة مع الخط البنفسجي ، كما وضع في الاتفاقية الإنجليزية ـ التركية عام ١٩١٤ ، وذلك على طول ٢٥٠ ميلاً[1] .

ثم بدأت المسألة تتجه إلى الحل الممكن ، عندما تم وضع حدود جديدة سميت بالخط الأخضر .

الخط الأخضر : ـ

ويعتبر الخط الأخضر وسطاً بين الخطين السابقين ، وهما الخط الأزرق لعام ١٩١٣ ، والخط الأحمر أو خط فؤاد لعام ١٩٣٥ ، والذي أشار إلى ادعاءات حكومة ابن سعود ومصلحتها الفعلية ، إلى الشرق من الخط الأزرق ، وكان هذا الحل يتمثل في وجود قريتين « هجريتين » ، هما « سكاك » و « أنباك » ، قرب قاعدة شبه جزيرة قطر ، وطالبت حكومة ابن سعود بمنفذ إلى خط الساحل ، بين الخط الأزرق ورأس دوحة السلوى . وفي التاسع من ابريل عام ١٩٣٥ ، قدم الوزير المفوض البريطاني في جدة مذكرة إلى حكومة ابن سعود يقترح فيها حدوداً حملت اسم « الخط الأخضر » ، والتي تبدأ من « رأس دوحة السلوى » ثم تتجه جنوباً بشرق ، إلى نقطة تقع على بعد خمسة أميال إلى الشمال الشرقي من « سكاك » ثم تنحرف إلى الجنوب تماماً إلى خط عرض ٢٠ درجة شمالاً ملتقية مع الخط البنفسجي عند نقطة يتم الاتفاق عليها ، حيث تم إدخال « سكاك » و « أنباك » في أراضي ابن سعود[2] .

---

(١) جورج لونزوسكي ـ المرجع السابق ص ١٧٠

(٢) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ص ١٩٤ وانظر .

وفي شهر يونيو من عام ١٩٣٥ بدأت المباحثات في لندن لمناقشة الخطين الأحمر والأخضر ، بين كل من فؤاد حمزة وحافظ وهبة ، عن حكومة ابن سعود ، والمستر رندل وأندورريان ، عن الحكومة البريطانية .

وقدمت حكومة ابن سعود مذكرة بتاريخ ٧ يوليو ١٩٣٥ إلى الخارجية البريطانية ، جاء فيها أنها لا تستطيع التراجع عن الحدود التي طالبت بها في مذكرتها في ١٣ أبريل ١٩٣٥ ، وذكر فيها فؤاد حمزة أنها رسمت بعد أدق دراسة للوضع الفعلي في الوقت الراهن ، والتي تمثل الحد الأدنى من بيان ادعاءات ابن سعود .

وتقول المذكرة « أن حكومة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز لم تتبين المبدأ الواسع الذي كان أساساً في علاقاتها مع قبائل الصحراء التي أعلنت ولاءها وتبعيتها لجلالته كقبائل « الدعكة » التي تضم « المناهيل » و« الكثير » و « المرة » ومعظم بطون قبائل « المناصير » و« الدروع » و« العوامر » و« بني غافر » وغيرها . وإنما اكتفت بذكر الحدود الطبيعية التي تعترف بها في نفس الوقت ، وبصورة عامة ، القبائل التي مارست حكومة جلالته نفوذها المباشر ، ولمدة طويلة ، عليها وعلى أراضيها . ولأن أفرادها العاديين وشيوخها كانوا في خدمة جلالته فعلاً ، بل وفي جيشه أيضاً »[1] .

وعندما طلبت الحكومة البريطانية من فؤاد حمزة أن يحدد ديار القبائل التي جاءت في ادعاء ابن سعود ، أحضر قائمة بمائة وواحد وستين بئراً[2]

= وزارة الخارجية البريطانية ـ المذكرة أي ٩١/٧٧/٣٧٨٣ ـ من السير اندرو ريان إلى الحكومة السعودية في ٩ أبريل ١٩٣٥ . والمذكرة البريطانية ـ الجزء الثاني ـ الملحق ـ د ـ رقم ١٠ ولا يظهر الخط في الخريطة .

(١) جي ـ بي ـ كيلي ـ المرجع السابق ص ١٩٥ وانظر :
وزارة الخارجية الوثيقة اي ـ ٩١/٧٧/٤١١١ .
(آ) من فؤاد حمزة إلى جي ريندل في ٢ يوليو ١٩٣٥ ومذكرة المملكة المتحدة ـ الجزء الثاني ـ الملحق (د) رقم ١٢ .
(ب) بيان من فؤاد حمزه في ٨ يوليو ١٩٣٥ ومذكرة المملكة المتحدة ـ الجزء الثاني ـ الملحق (د) رقم ١٣ .

(٢) Muhammad Morsy Abdullah- Op.Cit., p.191.

تمتد شمالاً من الربع الخالي إلى ساحل الخليج ، وأضاف أنها جميعاً تقع في ديرة بني مرة .

وكان البئران « بنيان » و« صفون » تقعان في أقصى الشمال ، خارج الخط الأخضر . ومن أقوال فؤاد حمزة أيضاً أن بني « مرة » و« المناصير » يشتركان في « المجن » و« سبخة مطي » وكما أن فؤاد حمزة قد أخرج ولم يضع « خور العديد » في أراضي ابن سعود ، بموجب الخط الأخضر ، بالرغم من أن ابن سعود ادعى فيه حقوقاً ثابتة وغير قابلة للمناقشة ، واستطرد قائلاً « أن « خور العديد » كان يستخدم في الماضي كمحيط للتجارة المتجهة إلى الإحساء ، وأن هناك رغبة الآن في تطويره تجارياً »[1].

ويتضح من طلبات ابن سعود أنها كانت مبالغ فيها ، بادعاءاته وتقدير حدوده في المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية حيث لم يكتف بادعائه على قبائل « المرة » و« المناصير » ، وإنما ادعى على قبائل « المناهيل » ، والتي تعيش في حضرموت ، حيث تقع منطقة « المناهيل » بين وادي المسيلة عند حدود « المهرة » في الجنوب ، وبين قبر هود شمالاً ، والمناهيل قبيلة كبيرة ، وينقسمون إلى أفخاذ وبطون ، ومنهم « بالمعشنى » وبني « سبولة » و« آل كزيم » و« آل سمع »[2] . وفرع « الرشيد » ، وهم يتجولون في معظم أنحاء الربع الخالي ، والمناطق الشرقية منها .

وكذلك فإن ادعاءات ابن سعود كانت على قبيلة « العوامر » الحضرمية ، والتي يعيش جزء منهم كقبائل مستقرة ، وجزء آخر حياة الرحل . وتقع منطقة قبيلة « العوامر » في المرتفعات الشمالية من حضرموت ، التي تمتد إلى

---

(١) جي.بي. كيلي ـ نفس المرجع ص١٩٦ وانظر :
أ ـ مذكرة من فؤاد حمزة إلى ريندل في ٢ (ب) وزارة الخارجية ـ الوثيقة اي ـ ٩١/٧٧/٣٩٤٤ محضر الجلسة الأولى في ٢٤ يونيو ١٩٣٥ ـ مذكرة المملكة المتحدة ـ الجزء الثاني ـ الملحق (د) رقم ١١

(٢) صلاح البكري اليانعي ! تاريخ حضرموت السياسي ـ الجزء الثاني الطبعة الأولى ـ مصر ١٩٣٦ ص ١٠٦

الطرف الجنوبي من ريدة الصيعر ، وما بين بئر « تيس » و « وادي حريض » ، وتعيش فروعهم « آل كليلة » و « آل تبيع » و « آل كسابيب » و « آل عبد الباقي » و « آل حطاطة ، هؤلاء يسكنون في منطقة « تاربة » و « نجد العوامر » بحضرموت . وكذلك « آل هادي » و « آل ابراهيم » بوادي الذهب غرب تريم و « آل دعيل » و « آل جعفر » يسكنون فيما بين « تحيس » و « حريضة »[1] .

كما توجد منهم طائفة في أعلى مرتفعات « أدوية الغبر » و « عيديد » و « مدر »[2] . كما أن فروعهم منتشرة في سلطنة عمان . وهم قبائل رحل ينتقلون في جميع أنحاء الربع الخالي ، ولا سيما في الجهة الشرقية ومنطقة الظفرة وحدود السهوب العمانية .

أما قبائل « الدروع » و « بني غافر » فهم من المناطق العمانية ، وخاصة إقليم الظاهرة ، ويبدو أن ادعاءات ابن سعود على « المناصير » و « الدروع » و « العوامر » جاءت عندما طلب بعض أفراد تلك القبائل المساعدة من ابن جلوى ، قبل فترة من تقديم هذا الادعاء .

أما الرد البريطاني ، فقد جاء رافضاً أساساً للفكرة القائلة بأن في الإمكان وضع الحدود على أساس الآبار القبلية ، وجاء ذلك عن طريق جي . دبليو ريندل ، رئيس الوفد البريطاني . وقال أيضاً أنه بالرغم من موافقته على أن هناك مناطق معينة في شرق الجزيرة العربية تفد إليها قبائل تدين غالبيتها بالولاء لهذا الحاكم أو ذاك ، فإن معظم المناطق التي تدور المحادثات الراهنة حولها صحاري ، تتجول فيها عدة قبائل ، تختلف في ولاءاتها .

وأضاف أن أية حدود إقليمية تقوم على أساس الاعتبارات القبلية وحدها غير عملية على الإطلاق . ثم استطرد ريندل قائلاً : -

---

(١) محمد أحمد عمر الشاطري - ادوار التاريخ الحضرمي - الجزء الثاني ١٩٧٢ ص ١٦٧ .
(٢) صلاح البكري اليافعي - المرجع السابق ص ٩٩ .

« ولم يكن ثمة بحث في محاولة إقامة حدود محدودة تحديداً واضحاً بالمعنى الأوربي العادي ، مع وضع مراكز للحدود والرقابة الصارمة عليها ، ومع ذلك كان من الضروري وضع حد محدد لا يمكن ممارسة السيادة الإقليمية وراءه ، حتى ولو لم تكن تمارس السيادة الإقليمية في الواقع على جميع الأراضي التي تقع ضمن هذا الحد ، ولا يحول هذا بين القبائل وبين التجول بحرية من أراضٍ إلى أخرى . ولا شك في أنه بالإمكان وضع الترتيبات المناسبة في النهاية لفرض الضرائب عليها ، كما حدث بالنسبة إلى القبائل التي دأبت على الطواف بين العربية السعودية وشرق الأردن وسوريا والعراق[1] .

وكما أن ريندل وافق على إعطاء أراضٍ كبيرة من الربع الخالي ، بل وأكبر من التي أقرها في الخط الأخضر ، إلاّ أنه رفض التنازل عن أية أرض قرب شبه الجزيرة القطرية ؛ « فيثر بنيان » تقع في الطرف الشمالي من الربع الخالي ، وهو من أراضي أبو ظبي ؛ كما أن جبل « نخش » جزء من قطر من الناحية الجغرافية ؛ وكان خور العديد يعتبر منذ أمد طويل جزءاً من أبو ظبي »[2] .

وفي شهر يوليو عام ١٩٣٥ ، انتهت محادثات لندن ، حيث أعلنت الحكومة البريطانية أنها سوف تقوم بإجراء التحقيقات والدراسات اللازمة لمعرفة أوضاع القبائل التي تعيش في المنطقة التي تطالب بها السعودية ، وخاصة إلى الشرق من الخط الأزرق .

---

(١) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ص ١٩٧ ـ ١٩٨ وانظر :
وزارة الخارجية البريطانية ـ الوثيقة اي ٩١/٧٧/٣٩٤٤ ـ محضر الجلسة الأولى في ٢٤ يونيو ـ ومذكرة المملكة المتحدة ـ الجزء الثاني الملحق (د) رقم ١١ (١) .
(٢) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ص ١٩٧ ـ ١٩٨ وانظر :
وزارة الخارجية البريطانية ـ الوثيقة اي ٩١/٧٧/٣٩٤٤ ـ محضر الجلسة الأولى في ٢٤ يونيو ، ومذكرة المملكة المتحدة ـ الجزء الثاني ـ الملحق (د) رقم ١١

الفصل الرابع عشر

التحريات البريطانية لدراسة مشاكل الحدود شرقي الخط الأزرق

١٩٣٤ - ١٩٣٨

- الحقائق والبيانات المتصلة في موضوع البريمي والمناطق المجاورة لها .
- التحقيقات التي جرت في منطقة الظفرة
- التحقيقات التي جرت في «سكاك» و« أمباك » و« سبخة مطي » .

التحريات البريطانية لدراسة مشاكل الحدود شرقي الخط الأزرق (١٩٣٤-١٩٣٨)

بدأت الحكومة البريطانية في التحريات والتحقيقات لدراسة الأوضاع القبلية للقبائل الموجودة في المنطقة الواقعة إلى الشرق من الخط الأزرق . ولقد أرسلت مذكرة من الوكالة البريطانية في الشارقة إلى مساعد المقيم السياسي في الخليج العربي لوش- Hon'ble Colonel Gardon Loch - ، بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٣٤ ، جاء فيها أنه بالإشارة إلى رسالتكم الخاصة ، والتي تحمل الرقم والتاريخ "سري" Confidential Lerrer No. 642-103 ، في ٢ يوليو ١٩٣٤ ، والتي تتعلق بإرسال أشخاص إلى منطقة البريمي والقرى الموجودة في منطقة الظفرة وسبخة مطي وسكاك وامباك[1] ، فقد أرسلت هذه المذكرة ، ولقد جاء فيها ما يلي :

أولاً:

أرسل الوكيل البريطاني بالشارقة ابن عمه ، وبعض رجاله للمساعدة ، إلى تلك المناطق لإجراء التحقيقات السرية ، اللازمة لمعرفة الأوضاع السياسية للقبائل المقيمة هناك .

---

(1) I.O.L. and R-R/15/2/544- No. 416- Misse Haneous reports notes on Personalities and tribes in Abu Dhabi 1934. From The Residency Agent Sharjah to-The Hon'ble Colonel Gordon Loch, Officiating Political Resident in the Persian Gulf. Dated Jamadi 11-9. 1353- September 19, 1934

وأنه لم يستطع الذهاب إلى باقي المناطق الأخرى ، مثل سبخة مطي وسكاك وأمباك ، وذلك لأن الجو كان حاراً جداً ، وأيضاً لعدم وجود أشخاص هناك في تلك الفترة .

وأنه عمل التحقيقات السرية اللازمة من الأفراد الذين كانوا مقيمين في تلك المناطق والأقاليم التي طلبتها الإدارة البريطانية « وسوف ندرس هذه التحقيقات السرية فيما بعد» .

ثانياً : -

إنني كذلك وضعت البيانات في ظرف خاص ، واستعرضت فيها الصعوبات التي تعرضت لها في ذهابي إلى تلك الأماكن . وإن الشيخ غانم بن يربوع- Ghanim bin yarbu شيخ قبيلة المناصير (أحد فروع قبيلة المناصير) ، والشيخ دهبا الأمير Shaikh Dahbab Al-Mir - قد ساعدونا في إجراء التحقيقات اللازمة في منطقة ليوا ، كما أيدونا بمبعوثين لمساعدتنا ؛ ولذا فإني أطلب دفعات مالية لإعطاء البدو وغيرهم ، من الأموال اللازمة ، وكذلك نفقات الرحلة ومصاريفها .

ثالثاً : -

إن مدة الرحلة من دار الوكالة البريطانية في الشارقة إلى منطقة ليوا ومنطقة الشرقية من الجزيرة العربية استغرقت حوالي خمسة وخمسين يوماً في إجراء التحقيقات السرية .

رابعاً : -

إن نسخة منها تم إرسالها إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين[1] .

(1) I.O.L. and R 15 2 544- No. 416- Misse Haneous reports noter etc. Notes on Person lities and tribes in Abu Dhabi 1934.— From The Residency Agent Sharjah- To the Hon'ble Colonel Gordon Loch. Officiating Political Resident in The Persian Gulf. Dated- Jamadi II 9. 1353- September 19, 1934.- p.2.

وفيما يلي نورد الدراسات والتحقيقات التي أجرتها لجنة من المندوبين من الوكالة البريطانية في الشارقة ، لدراسة الأوضاع القبلية على الطبيعة في المنطقة الواقعة إلى الشرق من الخط الأزرق .

الحقائق والبينات المتصلة في موضوع البريمي والمناطق المجاورة لها : -

في التاسع من ربيع الثاني من عام ١٣٥٣ هـ الموافق ٢٢ يوليو ١٩٣٢ خرج ابن عم الوكيل البريطاني في الشارقة ، مع عدد من مرافقيه ، متوجهاً إلى منطقة البريمي والمناطق المجاورة لها . وفي ١٨ ربيع الثاني من عام ١٣٥٣ الموافق ٣١ يوليو ، وصل إلى قرية الجيمي ، وهي إحدى قرى العين . وقابلوا الشيخ أحمد بن هلال ، وهو المسؤول عن المنطقة الشرقية وممثل الحاكم من قبل الشيخ شخبوط بن سلطان ، حاكم أبو ظبي . وأرسلت له هدية من قبل خان بهادر الشيخ عيسى بن عبد اللطيف ، وهو الوكيل البريطاني في الشارقة . ثم طلبوا مساعدة الشيخ أحمد هلال في قضيتهم ، فساعدهم فيها ، وكتب الوفد يقول . . . « إنَّ مصدر التحقيقات التي أجريتها موثوق فيها من حيث المعلومات الشخصية التي ذكرت»[١] .

أما التحقيقات التي قامت بها اللجنة فهي مكونة من عدة أسئلة ، موجهة إلى قبائل تلك المنطقة والإجابة عليها ، وهي كما يلي : -

الأسئلة « أ » «A» : -

س١ - من هم القبائل وفروع القبائل ، مع أسماء شيوخهم ، الذين دفعوا الزكاة للملك ابن سعود أو أمير الإحساء عبد الله بن جلوى ؟ .

س٢ - ما هي السنوات التي دفعت خلالها الزكاة ، ومن أيَ مكان أخذ الجابي أول زكاة ؟

(١) I.O.L. and R-R/15/2/544- No. 416- From The Residency Agent Sharjah- To the Hon'ble Colonel Gordon Loch, Officiating Political Resident in the Persian Gulf. Ibid. p.1.

س٣ ـ كم عدد الجمال والأغنام وكم من كل قبيلة أو فروع القبائل التي دفعت الزكاة ، وكم كان مقدار الزكاة التي أخذت من كل جمل ومن كل ماعز ؟

س٤ ـ في أي مكان ، وممن دفعت الزكاة ؟

س ٥ ـ متى وضع ابن سعود يده على الممتلكات ، ومارس نفوذه على البريمي والمناطق المجاورة لها ؟

س٦ ـ ما هي الفترة الفاصلة التي دفعت خلالها الزكاة بين وفاة الشيخ زايد بن خليفة وإلى اليوم الحالي ؟

الأجوبة «B» «ب» : ـ

جـ ١ ـ القبائل التي دفعت الزكاة هي بعض أفراد العوامر ـ الدروع البوشامس .

جـ ٢ ـ السنوات التي دفعت خلالها الزكاة هي : .

في بداية حكم الشيخ سلطان بن زايد على أبو ظبي ١٣٤٠ هو الموافق عام ١٩٢٢ أما مبعوث عبد الله بن جلوى فكان اسمه سويد ، وفي السنة الثانية كان المبعوث اسمه محمد بن منصور .

جـ ٣ـ إن جامع الزكاة كان يعين من قبل أمير الإحساء عبد الله بن جلوى ـ

جـ ٤ ـ ان جامع الزكاة بعد قدومه كان يمكث كضيف على أحمد بن هلال في الجيمي ، ثم ينصب خيمة عند شيخ قرية حماسا العمانية ، ويرسل خواصه إلى قبائل الدروع والبوشامس والعوامر . ثم يأتي شيوخ هؤلاء القبائل إلى عنده ويدفعون الزكاة .

جـ ٥ ـ يأخذ الزكاة عن كل رأس من الجمال ، كبيراً أو صغيراً ، ريالاً واحداً ، وعن كل أربعين رأساً من الماعز يأخذ معزة واحدة .

جـ ٦ ـ لا يمارس ابن سعود نفوذه على تلك القبائل الثلاثة التي أعطت الزكاة فحسب ، وإنما على الظواهر وبني قتب وبني كعب والنعيم ، أما قبيلة بني ياس فهم لا يفتكرون أو يهتمون فيه ، ولا يبالون به في الوقت الحاضر[١] .

أما سبب دفع الزكاة لتلك القبائل فهو راجع إلى ظروف معينة فرضت عليهم ونقوم بدراستها .

فبعد وفاة الشيخ زايد بن خليفة ، حكم ابنه طحنون بن زايد ، ، ثم حكم أخوه حمدان بن زايد من عام ١٩١٢ ـ ١٩٢٢، ونشب قتال عنيف أثناء حكمه لأبو ظبي ، بين قبائل بني ياس والمناصير من جهة ، والعوامر والدروع والبوشامس من جهة أخرى ، وذلك في عام ١٩٢٠ ، حيث قام بعض أفراد قبيلة المناصير والمزاريع يطلبون العون والمساعدة من ابن سعود . وعندما وصلوا إلى الإحساء عند الأمير عبد الله بن جلوى ، قدم له المناصير والمزاريع بعض الهدايا ، ووافق الأمير عبد الله بن جلوى على حمايتهم ، وطلب منهم بأن يرجعوا إلى الظفرة . ولكن سرعان ما تدخل الشيخ حمدان بن زابد ، وحسم الأمر فيما بينهم ، وتوصلوا إلى الهدنة فيما بينهم ، وذلك بفضل جهود الشيخ حمدان بن زايد . وقد ظل بعض أفراد المزاريع والمناصير في الأحساء[٢] .

ولكن بعد الشيخ حمدان ، جاء أخوه سلطان بن زايد ، إلى حكم أبو ظبي . وفي عام ١٩٢٢ تجددت الحرب بين العوامر والدروع والبوشامس ، وبين المناصير وبني ياس . وكان شيوخ العوامر والدروع والبوشامس قد استفادوا في غضون ذلك درساً من خصومهم ، فارتحلوا إلى الإحساء ، ينشدون حماية ابن جلوى ، كما فعل ذلك المناصير والمزاريع من قبل .

وسرعان ما استجاب ابن جلوى لمطالب العوامر ضد المناصير الذين

(١) I.O.L and R-R/15/2/544- No. 416- Ibid, p.1, 2.

(٢) I.Q.L and R-R/15/2/544- No. 416- Ibid., p.2- 3.

كان ابن جلوى نفسه قد ساعدهم ضد العوامر . فأرسل في ربيع عام ١٩٢٥ قوة كبيرة من بني « مرة » للإغارة على بني ياس والمناصير في أراضي أبو ظبي ، وعادت ومعها نحو من ١٥٠ من الإبل[١] . ومن الجدير بالذكر أن المناصير وبعض أفراد بني ياس طلبوا من عبد الله بن جلوى أمير الإحساء حمايتهم وذلك في عام ١٩٢٠ ، اي قبل الإغارة عليهم بخمسة أعوام . وبعد تلك الغارة وصل إلى أبو ظبي ممثل من ابن سعود ، وهو سويد آل عرفة ، ومعه الشيخ حمد بن سالم الركاض ، شيخ العوامر ومحمد بن سعيد حميد شيخ الدروع ومحمد بن سالمين شيخ البوشامس ولقد ذكر سويد العرفة للشيخ سلطان بن زايد أن ابن سعود قد أوفده لجمع الزكاة من قبيلة العوامر والدروع والبوشامس ، بعد أن أعطي حماية عليهم . ولكن الشيخ سلطان بن زايد رفض الاعتراف بهذا الإجراء ، إلا أن سويد مضى إلى البريمي ، واحتفى به شيخ أحمد بن هلال ، شيخ الظواهر في قرية الحيمي ، وجمع الزكاة في قرية الحماسا من البدو ، ولم يجمع شيئاً من سكان المدر المستقرين في الواحة ، سواء أكانوا من العوامر أو من الظواهر ولا من قبائل البدو الأخرى[٢] .

وفيما يلي بند إحصائي عن أفراد القبائل ، والذين دفعوا الزكاة فقط لابن سعود في منطقة البريمي . وهناك أعداد كثيرة من نفس هذه القبائل لم تدفع الزكاة لابن سعود ، بل رفضت ذلك ، لأنهم كانوا تحت حكم آل نهيان ، وشيخهم سلطان بن زايد ، حاكم أبو ظبي في ذلك الوقت ووالد الحاكم الحالي لأبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان .

ولكن أفراد القبائل التي طلبت مساعدة ابن جلوى الأخيرة هي التي دفعت الزكاة ، وهي العوامر والدروع والبوشامس . وعلى أية حال فإن دفع الزكاة لم يستمر إلا لبضع سنوات متقطعة ، وكذلك لم يشمل جميع المقيمين في منطقة البريمي والقرى المجاورة لها ، فهناك قبائل الظواهر وبني ياس

(١) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ١٧٩ .
(٢) جي . بي . كيلي - نفس المرجع ص ١٨٠ .

وأيضاً أفراد من العوام لم تدفع الزكاة .

وفيما يلي البيان الإحصائي عن بعض الأفراد والقلة الذين دفعوا الزكاة .

بعض افراد قبيلة العوامر مع شيخهم حمد بن سالم بن ركاض[1] .

عشائر القبيلة		عدد أفرادها	عدد ابلها	عدد الأغنام
الحيو	Al Hayyu	٦٠	١٠٠	
الحلاطة	Al Halatuh	٤٠	٥٠	-
الكليلة	Al Kalilah	٦٠	٨٠	-
آل عمر	Al Umar	١٤	٣٠	-
آل يعافرة	Al Ya'afirah	٤٠	١٠٠	-
آل مبارح	Al Ambarih	٦٠	١٠٠	-
الحبانين	Al Habenin	٦٠	١٠٠	-

قبيلة الدروع مع شيخهم محمد بن سعيد بن حميد[2] .

عشائر القبيلة		عدد افرادها	عدد أبلها	عدد الأغنام
آل محاميد	Al Mahamid	١٠٠	٥٠٠	٢,٠٠٠
مجاردة	Majaridah	١٠٠	٨٠٠	١,٠٠٠
بطون	Butun	٨٠	٦٠٠	١,٠٠٠
مطاوعة	Matawihah	٨٠	٥٠٠	١,٠٠٠
نيادة	Niadeh	٤٠٠	٨٠٠	٢,٠٠٠

(١) I.O.L. and R-R/15/2/544- No 416- Op.cit.. p.4.

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/544- No. 416- Ibid. p.4

قبيلة البوشامس مع شيخهم محمد بن ساعين ارحمة[١].

عشائرها		عدد أفرادها	عدد إبلها	عدد الأغنام
كشاشيتا	Kashaashitah	٤٠	١٠٠	٥٠٠
آل نريال	Al Narayil	١٥	٢٠٠	٥٠٠
عوابد	Awabid	١٥	٢٠٠	٥٢٠
الظروفة	Al Dhurfah	٥٠	١٨٠	٤٠٠
الهنادلة	Al Honadhilah	٤٠	١٠٠	٢٠٠
آل أوريان	Al Uryan	٥٠	١٠٠	٢٠٠

ولقد شرحنا وضع القبائل في منطقة البريمي ، والأسباب التي أدت إلى دفع الزكاة من بعض أفراد تلك القبائل الثلاثة ، حيث كان اثنان منهم ينتميان إلى عمان ، وهما « الدروع » و« البوشامس » ، أما العوامر فهم ينتمون إلى أبو ظبي .

وعلينا أن ندرس البيانات المتصلة بمنطقة الظفرة حسب ما جاء في تقرير البعثة الموفدة من قبل الوكالة البريطانية في الشارقة ، والتي أجرت التحقيقات السرية مع أشخاص موثوق بمعلوماتهم .

ففي ٢٢ ربيع الثاني ١٣٥٣ هـ الموافق ١٤ أغسطس ١٩٣٤ خرجت البعثة البريطانية من البريمي متجهة إلى منطقة الظفرة ، حيث وصلت هناك في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٥٣ الموافق ٢١ أغسطس ١٩٣٤ .

وبعد أن قدمت الهدايا إلى رؤساء وشيوخ هذه الأقاليم ، بدأت التحقيقات السرية مع قبيلة المناصير ، بخمسة أيام ، إلى الجنوب من منطقة الظفرة أي في محاضر ليوا[٢] .

(١) I.O.L. and R- R/15/2/544- No. 416- Ibid. p.4.

(٢) I.O.L. and R- R/15/2/544- No. 416 Ibid., p.4.

وفي ٥ جماد الأول ، الموافق ٢٧ أغسطس ، وصلت البعثة إلى - أخنور أو « خنور » — Akhannur - في ضيافة قبائل بني ياس . وهذا المكان يقع في الجنوب من منطقة الظفرة ، أي في محاضر ليوا . وبعد الانتهاء من جميع التحقيقات ، عادت البعثة إلى البريمي ، في ١٥ جماد الأول ١٣٥٣ الموافق ٧ سبتمبر ١٩٣٤ ، ومكثت فيها عدة أيام رجعت بعدها إلى مقرها في الشارقة ، وذلك في ٢٦ جماد الأول عام ١٣٥٣[١] .

التحقيقات التي جرت في منطقة الظفرا :

وفيما يلي الأسئلة التي وجهتها البعثة إلى أفراد القبائل في تحرياتها وتحقيقاتها السرية ، في منطقة الظفرة .

الأسئلة «A» « أ » [٢] :

س ١ - من هي القبائل أو فروع القبائل مع أسماء شيوخهم ، الذين دفعوا الزكاة لعبد الله بن جلوى أمير الإحساء ؟

س ٢ - ما هي السنوات التي دفعت خلالها الزكاة ، ومن أي مكان أخذ الجابي أول زكاة ؟

س ٣ - في أي مكان وممن دفعت الزكاة ؟

س ٤ - كم هو عدد الجمال والأغنام التي مع كل قبيلة ، أو أي فرع من فروعها دفعت الزكاة ، وما مقدار الزكاة التي أخذت من كل جمل وعن كل رأس من الغنم ؟

س ٥ - ما هي المدة التي مارس ابن سعود نفوذه في هذه الصحراء ؟

س ٦ - ماذا حدث لدافعي الزكاة خلال الفترة الفاصلة بين وفاة الشيخ زايد بن خليفة إلى الوقت الحاضر ؟

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/544- No. 416. Ibid. p.4.

(٢) I.Q.L. and R- R/15/2/544- No.416. Ibid. p.6.

الأجوبة «B» «ب» : [1] .

جـ ١ ـ القبائل التي دفعت الزكاة إلى أمير الإحساء هي المناصير وبني ياس .

جـ ٢ ـ السنوات التي دفعت الزكاة خلالها تقدر بأكثر من نهاية عشرة سنوات ، وأول دافع يؤخذ منه الزكاة أثناء حكم سلطان بن زايد عام ١٣٤٣ هـ .

جـ ٣ ـ إن جامع الزكاة يأتي بنفسه إلى القبائل ، ويبقى عندهم كضيف . وأن جامع الزكاة يدعى محمد بن منصور ، ومعه مبعوث خاص من عبد الله ابن جلوى ، واسمه محمد الساحلي .

جـ ٤ ـ عن كل رأس من الجمل يأخذ ريالاً واحداً ، ولا يوجد معهم الأغنام .

جـ ٥ ـ إن ابن سعود وعبد الله بن جلوى لا يمارس نفوذه كاملاً في قرى الظفرة ، فيما عدا المناصير وبني ياس يعتبرون من رعايا أبو ظبي .

جـ ٦ ـ بالنظر فيما حدث خلال الفترة الفاصلة فيما بين وفاة زايد بن خليفة وإلى اليوم ، وبعد وفاة الشيخ طحنون وخلال حكم الشيخ حمدان بن زايد لأبو ظبي حدث قتال عام ١٩٢٠ فيما بين المناصير وبني ياس في الظفرة من جهة ، وبدو الجنوب وهم العوامر والدروع من جهة ثانية ، لبعض الوقت ، في الفترة السابقة . وعلى أثرها فإن شيخا المناصير والمزاريع خرجوا من الظفرة إلى الإحساء ومعهم هدايا من الجمال إلى الأمير عبد الله بن جلوى يستنجدون به ويطلبون حمايته من العوامر والدروع ، وبأن يحفظوا جمالهم في صحراء الأحساء . وسرعان ما قبل عبد الله بن جلوى مطالبهم وهداياهم ، واعطاهم الأموال والملابس ، ووافق على قبولهم تحت حماية ابن سعود . ثم مكث بعض المناصير هناك ، مع جمالهم ، وكذلك المزاريع ، فعلوا مثلهم [2] .

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/544- No. 416- Ibid. p.6.

(٢) I.O.L. and R- R/15/2/544- No. 416- Ibid- p.7.

وكان بعض أفراد قبائل من ياس كالهوامل والقبيسات والمحاربة والمررقد تركوا جمالهم في الجنوب في منطقة الظفرة ، وهاجروا إلى أبو ظبي واستقروا في الجزيرة حتى لا يضطروا إلى دفع الزكاة لابن سعود .

وبعد أن تشتت هذه القبائل من الظفرة ، أثناء ذلك الصراع ، جاء الشيخ حمدان بن زايد ، حاكم أبو ظبي ، إلى البريمي وأصلح بين المتخاصمين المناصير وبني ياس مع العوامر والدروع . وبعد أن انتهى القتال الطائفي واستتب الأمن والسلام ، عادت قبائل بني ياس ، بعد أن كانت قد هجرتها الواحدة بعد الأخرى ، إلى الظفرة . وراحوا يرممون ويصلحون بيوتهم ، ويحيون بساتينهم ، بعدما أتلفت من جراء الحروب والغارات[١] .

وأما بعض المزاريع فقد ظلوا في الإحساء مع جمالهم . وهؤلاء ليس لديهم ارتباط بترك الإحساء . وبالنظر إلى بعض قبائل المناصير ، فإنها عادت مع إبلها ، وبعضهم قضى فترة الشتاء في الإحساء والصيف في ليوا . وبعضهم الآخر لا يزال يقيم في الإحساء مع إبلهم ، يذهبون ويجيئون بين الإحساء والظفرة[٢] .

وقد خلف الشيخ سلطان بن زايد أخوه حمدان بن زايد في عام ١٣٤٠ هـ الموافق ١٩٢٢ ، وأصبح حاكماً على أبو ظبي . وكان ابن سعود وأمير الإحساء قد بدأوا يثيرون الفتن والعداوة ضد الشيخ سلطان بن زايد ، وذلك عن طريق تحريض أصدقائه وجماعه ، عندما يحين وقت جمع الزكاة من البدو ، والذين أصبحوا تحت حماية ابن سعود من المناصير . وكان أمير الإحساء قد أرسل سويد مع عدد من رجاله الى منطقة البينونة ، في الغرب من منطقة الظفرة ، وجمعوا الزكاة من المناصير والمزاريع ومن الرعايا القبائل المقيمة في الظفرة . ولكن الشيخ سلطان بن زايد منع جامعي الزكاة من أن يأخذوا الزكاة من رعاياه في الظفرة وليوا[٣] .

(١) I.O.L. and R-R/15/2/544. No. 416- Ibid. p.7.

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/544. No.416- Ibid. p.8.

(٣) I.O.L and R-R/15/2/544. No.416- Ibid. p.8.

كما أن إرسال رجال ابن جلوى الى البريمي والظفرة لجمع الزكاة أثارت موجة من السخط ضد ابن سعود في صفوف القبائل والمقيميين في المنطقة ، وخاصة من التصرفات السيئة لرجال ابن سعود .

ولقد تأثر ابن جلوى بالغ التأثر ، من السخط الذي أثارته زيارة سويد آل عرفة للبريمي ، فكتب إلى الشيخ سعيد بن مكتوم آل حشر ، حاكم دبي ، في شهر نوفمبر من عام ١٩٢٥ ، حيث كان على علاقة طيبة مع الشيخ سلطان بن زايد ، فراح يفتنه ويثيره ، ويؤكد له أن عليه الاّ يخشى شيئاً منه ، ويلقي اللوم على سلطان بن زايد ، شيخ أبو ظبي ، لإثارة هذه الضجة .

ويقول ابن جلوى في رسالة : « نقل إلى اسماعنا الآن أن الأخ سلطان بن زايد بعث برسول يحذرك من أن سويد آل عرفة قد بعث بقوة قوامها أربعمائة رجل باتجاهك ، يمتطون النجب السريعة ذات السنام الواحد ، وأنه يقوم بحفر الآبار ، وأننا نسير في أعقابه ، وأنك رفضت هذه المعلومات ، ولم يساورك أي شك فينا . . ويقيم هذا الموقف من جانبك الدليل على أنك ترفض الوشايات والأكاذيب عن ابن سعود ، وأنك تعاقب الكذابين . . « ولا شك في أن أخانا سلطان مجنون ، فهو لا يعرف أننا أقوى منه عدة وعدداً . وهو تعرض للإثارة من الأكاذيب التي ينقلها إليه البدو ، وإن كانت الأكاذيب التي تثير الرجال لا تجدي فتيلاً . ولكن قواتنا ستتغلب عليه وعلى الآخرين عاجلاً أم آجلاً »(١) .

وفي ذلك دليل واضح على تهديدات ابن سعود ضد حاكم ابو ظبي الشيخ سلطان بن زايد ، الذي كان قد أمر بمنع جمع الزكاة لابن سعود .

وفي ربيع عام ١٩٢٦ ، أرسل ابن جلوي عاملاً آخر لجمع الزكاة ، واسمه محمد بن منصور ، حيث جمع الزكاة من بعض أفراد العوامر ،

---

(١) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ١٨٤ وانظر أيضاً
مذكرة المملكة المتحدة - الجزء الثاني - الملحق - ب - رقم ٤١ - من عبدالله بن جلوى إلى سعيد بن مكتوم في ١٩ جمادي الأول ١٣٤٤ الموافق ٢٧ - نوفمبر ١٩٢٧

والدروع والبوشامس . ولكنه كسلفه سويد آل عرفة ، لم يجمع شيئاً من سكان الواحة المستقرين سواء من العوامر والدروع أو البوشامس أو من البدو من القبائل الأخرى كالظواهر(١) .

وخلف الشيخ صقر بن زايد أخوه الشيخ سلطان بن زايد في حكم أبو ظبي عام ١٣٤٥ هـ الموافق ١٩٢٧ ، وبدأ ينمي ويوطد صداقته مع ابن سعود ، حتى لا يحاول ابن جلوى مساعدة الشيخين شخبوط وأخوه هزاع ، أبناء الشيخ سلطان بن زايد ، في الثأر لأبيهما . فأرسل إلى ابن جلوى هدايا كثيرة ، كما وافق على السماح لعمال ابن جلوى بجمع الزكاة ، كما طلب منهم أن يأتوا إلى البينونة ، في غرب منطقة الظفرة ، لجباية الزكاة من قبل المناصير ، والتي كانت جمالهم في البينونة ، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى ليوا في الجنوب من الظفرة ، لجابية الزكاة من المزاريع ، ثم يعودون لجمع الزكاة من الجمال الموجودة عند قبائل بني ياس . ولكن قبائل بني ياس تظاهروا بعدم وجود الجمال لديهم ، بعد أن كانوا قد أخفوها بعدة طرق مختلفة ، وبالتالي . فإن جامعي الزكاة لم يلحوا في إصرارهم على الزكاة ، وذلك لعدم وجود الجمال(٢) .

وعند مجيء الشيخ شخبوط بن سلطان إلى حكم ابو ظبي ، سمع من رعاياه عن المعاملة السيئة التي كانوا يلقونها من عمال ابن سعود ، فأرسل الشيخ شخبوط بن سلطان إلى ابن جلوى أمير الإحساء ، يخبره عن تصرفات عماله وقساوتهم ومضايقات عماله لرعاياه ؛ فعندئذٍ توقف ابن جلوى عن إرساله عماله لأخذ الزكاة لابن سعود . وكان بنو ياس يعتبرون من رعايا أبو ظبي(٣) . ومنذ عام ١٩٣٠ توقفت عملية دفع الزكاة .

وفيما يلي نورد البيانات عن القبائل وفروعها التي دفعت الزكاة ، وعدد الأفراد الذين دفعوا الزكاة .

---

(١) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ١٨٥

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/544 No. 416- Op.cit., p.9.

(٣) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ١٨٦

هذه العشائر يمكثون في الاحساء شتاء ويقضون الصيف في ليوا وجمالهم ترعى في البينونة إلى الغرب من الظفرة [١].

العشائر		عدد افرادها	عدد الجمال	عدد الأغنام
الجوابرا	Al Jawabirah	١٠٠	٦٠٠	-
المداهنا	Al Mada-hinah	١٥٠	٦٠٠	-
الموسى	Al Ma'awisah	٦٠٠	٤٠٠	-

فرع البوشعير من قبيلة المناصير مع شيخهم غانم بن اليربوع.

عشائر القبيلة		عدد افرادها	عدد الجمال	عدد الأغنام
التوابت	Al Thuwaybat	١٣٠	٥٠٠	-
الغوانم	Al Ghawanim	١٠٠	٥٥٠	-
آل مفالح	Al Mafalihah	١٠٠	٥٢٠	-
آل رشيد	Al Rachid	١٤٠	٦٠٠	-
آل شدود	Al Shudud	٩٠	٥٠٠	-

فرع البو منذر من قبيلة المناصير مع شيخهم راشد بن المانع [٢].

عشائر القبيلة		عدد افرادها	عدد الجمال	عدد الأغنام
النوافع	Al Nawafi	١٥٠	٤٠٠	-
الهويسات	Al Huwasat	١٠٠	٥٠٠	-
المانع	Al Mani	١٠٠	٦٠٠	-
المرشد	Al Marashid	١٥٠	٦٠٠	-
النتوحا	Al Natawiah	١٦٠	٦٠٠	-

(١) I.O.L. and R-R-/15/2/544- No. 416- Ibid. p.11.

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/544- No. 416- Ibid. p.10.

والقبائل التي تعيش في شرق الظفرة رئيسهم راشد بن حرمش Rashid bin Harmas وبعض جمالهم ترعى في البينونة والبعض الآخر في مناطق الجنوب .

البورحمة من المناصير مع شيخهم سعيد بن سويد Suwayd[1] :

وهو يذهب ويأتي من الإحساء إلى الظفرة فيما بين الشتاء والصيف .

عشائر القبيلة		عدد الأفراد	عدد الجمال	عدد الأغنام
الطرافة	Al Tararifah	٣٠	٣٠٠	-
آل طريف	Al Tarif	١٢٠	٤٠٠	-
الشتاونه	Al Satawirnah	١٥	٢٠٠	-
العوسيد	Al Awasid	٤٠	٢٥٠	-
الريالات	Al Rayyalat	٤٠	٢٥٠	-
القديفات	Al khadafht	٤٥	٢٠٠	-
المسافرة	Al Masafirah	٥٠	٤٠٠	-

هذه القبائل الثانوية يذهبون ويأتون من الإحساء إلى الظفرة وابلهم ترعى في البينونة إلى الغرب من الظفرة[2] :

عشائر القبيلة		عدد الأفراد	عدد الجمال	عدد الأغنام
السويلمان	Al Sulaiman	٧٠	٣٠٠	-
الوبران	Al Wabran	١٢٠	٤٠٠	-
المخامرة	Al Makhamirah	٣٠	٣٠٠	-
المواتية	Al Maytah	٣٥	٣٤٠	-

(١) I.O.L. and R/R/15/2/544- No. 416- Ibid. p.11.

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/544- No. 416- Ibid. p.11.

هذه القبائل الثانوية تمكث في الشرق من الظفرة وشيخهم محمد بن ناصر والبعض منهم ترعى جمالهم في البينونة والبعض الآخر في المنطقة الشرقية من التل . وفيما يلي البند الإحصائي عن قبائل بني ياس والتي دفعت الزكاة إلى ابن سعود في محاضر ليوا .

قبيلة الهوامل مع شيخهم راشد بن جابر ويسكن في الظفرة[1]:

عشائر القبيلة		عدد الأفراد	عدد الجمال	عدد الأغنام
الهويسن	Al Husayn	١٠٠	٢٠٠	-
الموسى	Al Musa	١١٠	٢١٠	-
الرمضاني	Al Ramazinah	١٠٠	٢٠٠	-

قبيلة المرر Marar مع شيخهم محمد بن مالح Malha.[2]

عشائر القبيلة		عدد الأفراد	عدد الجمال	عدد الأغنام
المرر	Al Marar	١٠٠	٣٠٠	-

قبيلة القبيسات مع شيخهم حميد بن بطي في أبو ظبي[3].

عشائر القبيلة		عدد الأفراد	عدد الجمال	عدد الأغنام
النهجان	Al Nahiman	٨٠	٢٠٠	-
الهلال	Al Halil	١٥٠	١٠٠	-

(١) I.O.L. and R-R/15/2/544- No. 416- Ibid. p.12.

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/544- No. 416- Ibid. p.12

(٣) I.O.L. and R-R/15/2/544- No. 416 Ibid. p.12.

قبيلة المحاربة مع شيخهم خليفة بن سويدان Suwaydan [1] :

عشائر القبيلة	عدد الأفراد	عدد الجمال	عدد الأغنام
المحاربة Al Maharibah	٢٠٠	٣١٠	-

قبيلة المزاريع [2] :

عشائر القبيلة	عدد الأفراد	عدد الجمال	عدد الأغنام
البن رواشد Al Bin Ruwayshad	١٠٠	٥٠٠	-
البن شاكر Al Bin shakar	١٠٠	١,٠٠٠	-
الهويات Al Hayayat	١٢٠	١,٠٠٠	-

أما شيوخ هذه القبائل فهم كالآتي مع مساكنهم .
شيخ البن رواشد محمد بن غانم يقيم في جزيرة أبو ظبي -
شيخ البن شاكر سهيل بن خميس يعيش في الظفرة .
شيخ الهويات فارس بن علي يعيش في جزيرة دلما والظفرة .

فيما يلي التحقيقات التي جرت في « سكاك » - و« امباك » - وسبخة مطي .

أولاً : -

إن هذه الأقاليم وهما سكاك وأمباك تقعان في ارباض ، ويسكنها فرعان من قبيلة « آل مرة » .

ثانياً : -

إن القبائل الثانوية في المنطقة أخذوا يرتادون هذه الأقاليم منذ اثنتي

(١) I.O.L. and R-R/15/2/544- No. 416- Ibid. p.13.
(٢) I.O.L and R-R/15/2/544- No. 416- Ibid. p.13.

عشرة سنة ، ويسكنونها مع مزارعهم ومراعيهم

ثالثاً :-

- إن أمير الإحساء عبد الله بن جلوي قد جمع الزكاة منهم ومن جميع البدو والذين هم من رعايا ابن سعود .

رابعاً : -

عن كل رأس من الجمل يأخذ ريالاً واحداً وعن كل أربعين رأس من الغنم يستحق نصيباً واحداً ، إذا ما كان يرهقه فإنه يرسل إلى ابن سعود ويقابله بشكل مستعجل حتى لا يكون هناك خصام بينهم .

خامساً :

عندما يحين وقت الزكاة فإن جامعي الزكاة يأتون إليهم ويجمعون الزكاة .

سادساً :

إن ابن سعود كان يمارس نفوذه بالكامل على « سكاك » - و« امباك » ، لأنه كان يأخذ منهم المال والرجال في أوقات الحروب والحملات .

وكذلك فإنهم لا يسكنون في مناطق التلال المحيطة والقريبة من سبخة مطي ، أما البدو فإنهم يمرون من الظفرة إلى قطر « وشاسا » - « Shasa» خلال عبورهم في طريقهم ، ولا يمكثون فيها أكثر من تسعة أو عشرة أيام[١] .

المقيمون في سكاك - وأمباك [١]

أ) - إن المقيمين في سكاك - فإنهم من « آل مرة » وشيخهم حمد بن هنذب «Hanzab»

ب) - المقيمون في أمباك - هم أيضاً من « آل مرة » ، وشيخهم فيصل بن عبد الرحمن .

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/544- No. 416- Ibid., p.140.

(١) I.O.L. and R-R/15/2/544- No.416- Ibid., p.140.

العشائر (أ)		عدد الأفراد	عدد الجمال	عدد
العزبه	Al Azbah	٧٠	٥٠٠	٤٠٠
العشائر (ب)		عدد الأفراد	عدد الجمال	عدد
النكدان	Al Nikaden	١٠٠	٦٠٠	١٠٠

وفي نهاية التحقيقات السرية ، التي أجرتها البعثة ، أرفقت مع بياناتها ، والتي ذكرناها سابقاً عن منطقة البريمي وليوا وسبخة مطي وسكاك وامباك ، كشفاً كاملاً عن الرحلة منذ البداية ، وعن تكاليفها وعن الأموال التي أعطيت لأفراد البدو والشيوخ القبائل ، والذين تعاونوا معهم في الرحلة وساعدوهم .

وقد كانت البعثة برئاسة عبد الرحمن بن حسين ، ابن عم الوكيل البريطاني في الشارقة ، خان صاحب بهادر عيسى عبد اللطيف ، ومن ثم رفع هذا الأخير هذه التقريرات والتحقيقات إلى الكولونيل لوش ـ Al . Gordon - Loch مساعد المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي[١] . وبالتالي قام هذا الأخير برفعها إلى الحكومة البريطانية ، في أواخر سنة ١٩٣٥ . ولقد أظهرت التحقيقات اتساع ديرة « المزة » ، لامتداده من الطرف الجنوبي « بسبخة مطي » ، ثم تتجه جنوباً إلى الربع الخالي . وبناء على الدراسات الخاصة بالأوضاع القبلية وولاءاتها ، قدم السيراندروريان مذكرة إلى فؤاد حمزة ، في الخامس والعشرين من نوفمبر ، يقترح فيها حدوداً أكثر مناسبة ، بصورة جذرية ، لصالح ابن سعود ، عن الخط الأخضر[٢] ـ أو خط الرياض .

وتبدأ هذه الحدود عند واحة « السلوى » ، ثم تسير جنوباً بشرق ملتفة حول الطرف الجنوبي لسبخة مطي ، وتتجه شرقاً بحذاء الحد الشمالي للربع

(١) I.O.L. and R-R/15/2/544- No.416- Ibid. p.15.

(٢) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ص ٢٩٩ [illegible]

الخالي ، إلى نقطة التقاء خط طول ٥٥ درجة شرقاً مع خط عرض ٢٢ درجة و٣٠ دقيقة شمالاً . وتسير الحدود من هناك جنوباً مع خط طول ٥٥ درجة شرقاً إلى نقطة التقائه مع خط عرض ٢٠ درجة شمالاً ، ثم يتجه جنوبا بغرب إلى أن تسير في خط مستقيم حتى نقطة التقاء خط الطول ٥٢ درجة شرقا بخط العرض ١٩ درجة شمالاً ، ومنها في خط مستقيم حتى تلتقي بالخط البنفسجي ، عند تقاطعه مع خط عرض ١٨ درجة شمالاً .

وأعطى هذا الخط لقطر أراضي كثيرة ، إلى الجنوب من شبه الجزيرة القطرية ، بالإضافة إلى احتواء خور العديد لأبو ظبي ، كما ضيق من مطالب ابن سعود في عمان وحضرموت ، وكما أعطى لابن سعود « بئر بنيان » ، والتي كانت بني مرة تستخدمونها دائماً ، واحتفظ لأبو ظبي ببئر صفوق ، والتي تقع على الطريق بين أبو ظبي وقطر ، لأنها كانت أقرب إلى البحر مما كان يعتقد وقال ريان لابن سعود ان خط الرياض يمثل أكثر ما يمكن من تساهل من جانب الحكومة البريطانية . ومع ذلك فإن ابن سعود رفض هذا الخط[1] .

ولكنه احتفظ بادعاءاته على خور العديد وجبل نخش ولم تستأنف المحادثات حول قضية الحدود إلا في شهر مارس ١٩٣٧ عندما زار « رندل » جدة وأجرى محادثات مع ابن سعود ووزير خارجيته المفوض يوسف ياسين . وبعد تلك المفاوضات أرسلت مذكرة من المفوضية البريطانية إلى السير أنطوني إيدن ، وزير خارجية بريطانيا ، في ٢٣ مارس ١٩٣٧ ، جاء فيها أن ابن سعود حدد شكواه من الحكومة البريطانية في ثلاث نقاط : ـ

أولاً : ـ

إن الحكومة البريطانية لم تقدم له المساعدة اللازمة .

ثانياً : ـ

إن سياسة الحكومة البريطانية الخاصة بالحدود تكاد تخنقه تماماً .

---

(١) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ص ١٩٩ .

ثالثاً : ـ

إن سياستها في الخليج العربي أصبحت لا تتفق مع مصالحه ، مثال ذلك انحيازها للبحرين والكويت ، مما يضر بموانيه في الإحساء إضراراً بالغاً[1] :

وعندما بدأت المحادثات في جدة وتركزت حول خور العديد وجبل النخش ، وقال « ريندال » إن خور العديد تعتبر من أراضي ابو ظبي منذ السبعينات في القرن التاسع عشر على الأقل . وقال إن ادعاء ابن سعود عليه وعلى الأساس الذي ذكره فؤاد حمزة ، وهو أن السعودية تعتزم تطويره اقتصادياً ، لا يعتبر قوياً ، إذ أن الخور لا يصلح للاستعمال كميناء مطلقاً . ويعتبر امتلاك الجزء البعيد من الساحل أمراً ضزورياً لأبو ظبي ، لأنه يربط أبو ظبي بإمارة قطر المجاورة له . ولقد رفض ريندل طلب يوسف ياسين « بآبار صفون » ، حيث قال إن حكومة ابن سعود في مذكرتها بتاريخ ٣ إبريل ١٩٣٥ قد وافقت على أن سبخة مطي وخط الآبار المعروفة بكوفة اليوا ، يقعان في أراضي أبو ظبي . وهنا قال يوسف ياسين بأن « صفوق » تخص بني مرة أيضاً . واحتج رندل بشدة قائلاً أنه لا يمكن قبول هذه المطالبات المتزايدة بالنسبة لأراضي « بني مرة » ومضى يقول « ولو أن الحكومة السعودية ظلت تدعي كل يوم بئراً جديدة لبني مرة ، بعد تلك التي تم الاتفاق عليها على أنها آخر الآبار بالنسبة إلى بني مرة ، فليس ثمة ما يحول دون مطالبتها أخيراً ببلدة مسقط نفسها»[2] .

وفي الرابع من ديسمبر أخبرت الحكومة البريطانية فيصل بعدم تجاوز خط الرياض ، عندما قامت شركة كاليفورنيا بالأعمال التنقيبية بالقرب من واحة السلوى ، وردت حكومة ابن سعود بأنه طالما بقيت الحكومة البريطانية

(١) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٣٣٦ .
(٢) جي ـ بي ـ كيلي ـ المرجع السابق ص ٢٠٠ وانظر أيضا :
وزارة الخارجية البريطانية ـ الوثيقة اي ٩٧/٢٥٨/٢١٢٤ من بولارد ـ الى يوسف ياسين بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٣٧ أ ـ مذكرة المملكة المتحدة ـ الجزء الثاني ـ الملحق (د) رقم ٦٦"

محتفظة برأيها في خط الرياض فإنه من الصعب تسوية هذه المشكلة .

في شهر فبراير عام ١٩٣٨ ، تم إرسال الأمير فيصل ، وزير خارجية ابن سعود ، إلى لندن ، حيث حمل مذكرة جاء فيها« إن التمسك بهذا المبدأ يجعل قسماً واسعاً من أراضي حضرموت وظفار وعمان وأبو ظبي داخلة ضمن أراضي جلالة الملك ابن سعود . ونظرة تاريخية تثبت أن مخافر « عبرى » و« بريمي » و« ظفار » وأواسط قطر كانت مخافر سعودية ، أنشأها أجداد الملك . غير أن جلالته ، حباً منه في الوفاق والتفاهم مع بريطانيا وفي عدم حرمان أصدقائه من الأمراء العرب على الخليج العربي ، ولو كلفه ذلك خسارة مادية عليه ، كل هذا جعله يقبل ، بعد الإلحاح الشديد أقل مطالبه . فالتسامح من جهتنا لا من جهة بريطانيا»[١] .

ولكن رحلة وزير خارجية ابن سعود ، لم تؤد إلى نتيجة ، وذلك لنشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، حيث توقفت المحادثات بين الجانبين . وعادت هذه المشكلة مرة أخرى إلى الظهور بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وعلى التحديد في عام ١٩٤٩ .

---

(١) جمال زكريا قاسم - دكتور - المرجع السابق ص ٢٣٧ .

الفصل الخامس عشر

تجدد المشاكل واتفاقية التوقف والتحكيم

١٩٤٩ - ١٩٥٥

- توغل مهندسي شركة أرامكو داخل أراضي أبو ظبي .
- مطالب حكومة ابن سعود
- تشكيل اللجنة الفنية المشتركة
- مطالب شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي
- اتفاقية التوقيف والتحكيم ١٩٥٤ - ١٩٥٥

تجدد المشاكل واتفاقية التوقف والتحكم (١٩٤٩-١٩٥٥)

كما كانت شركة البترول الأمريكية أرامكو (كاليفورنيا) سابقاً ، قد أثارت منازعات الحدود ، عندما أخذت امتيازاتها عند الحدود الشرقية عام ١٩٣٢ ، فإن شركة بترول أرامكو هي التي بدأت كذلك إثارة مشاكل الحدود، للمرة الثانية بين حكومة ابن سعود وبين الحكومة البريطانية "باعتبارها المسؤولة عن الشئون الخارجية والدفاع ، بموجب المعاهدات الخاصة بينها وبين شيوخ الخليج العربي" وذلك بعد الحرب العالمية مباشرة ، ولكي تحصل على أكبر قدر ممكن من الامتيازات في تلك المناطق .

وكانت الشركة البريطانية للبترول ، وتدعى شركة استثمار بترول الساحل المهادن في الإمارات العربية Petroleum Development Tracial Coast وخاصة في إمارة أبو ظبي قد حصلت في عام ١٩٣٦ من قبل الشيخ شخبوط ابن سلطان حاكم أبو ظبي على امتيازات بترولية ، ثم باشرت عمليات المسح والتنقيب في خلال الأعوام ١٩٤٧-١٩٤٨ أي بعد الحرب العالمية الثانية ، مما أثار حفيظة الشركة الأمريكية أرامكو على حصول الشركة البريطانية على الامتيازات في تلك المناطق ، الأمر الذي دفع شركة أرامكو إلى تشجيع ابن سعود للكشف عن البترول في داخل حدود أبو ظبي ،

وبالقرب من منطقة امتيازات شركة البترول البريطانية .

توغل مهندسي شركة أرامكو داخل أراضي أبو ظبي .

وأرسلت شركة أرامكو عام ١٩٤٩ فريقاً من رجالها للقيام بعمليات المسح والتنقيب ، ومعهم رجال من حرس ابن سعود[١] لحمايتهم . وتوغل مهندسوه إلى سبخة مطي ، داخل أراضي أبو ظبي[٢] . مما أثار استياء وغضب الشيخ شخبوط بن سلطان ، الذي أرسل ، في الثامن عشر من شهر أبريل يخبر الضابط السياسي البريطاني في الإمارات العربية بالانتهاكات التي ترتكبها شركة أرامكو الأمريكية ، مع قوات من حرس ابن سعود . وعلى الفور ، مضى بي . د سي . ستوبارت ، الضابط السياسي البريطاني ، يرافقه الشيخ هزاع بن سلطان ، أخو شخبوط ، إلى منطقة الحادث ، للتحقيق في الموضوع . وعند وصولهم إلى « عين بيوة »، والتي تبعد حوالي ميلين ونصف ميل من « رأس السيلة »، وجدوا فريقاً من شركة أرامكو، كما وجدوا مخيماً آخر على بعد اثني عشر ميلاً في « خور الدويهين »، وفيها مطار . ووجدوا في المخيم موظفاً وعشرين رجلا من حرس ابن سعود ، مسلحيز وأخبرهم المسلحون أنهم جاءوا بأمر من ابن جلوى ، أمير الإحساء . كما قال مساحو شركة أرامكو أنهم يعرفون من خريطة الشركة التي يعملون بموجبها أنهم فوق أراضي أبو ظبي[٣] .

وفي الثاني والعشرين من ابريل ، قدم الضابط السياسي البريطاني ستوبارت احتجاجاً خطياً إلى فريق شركة أرامكو الأمريكية يبلغه فيه أن شيخ أبو ظبي سيعتبر وجود الفريق في نقطة تقع إلى الشمال من « صفوق » اعتداءاً

---

(١) Clarence C Mann- Abu Dhabi Birth of on Oil Shaikhdom- New Revised Edition- p.81

(٢) محمد رشيد الفيل ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٤٠ .

(٣) جي ـ بي ـ كيلي المرجع السابق ص ٢٢٢ .

على بلاده ، لا سيما وأن الفريق كان يضم جنوداً سعوديين ، وطلب إليه الانسحاب دون إبطاء[1] .

ويقول محمد الفيل « إن السبب الأساسي لرد الفعل البريطاني هو أنه في يناير ١٩٤٩ صدر مشروع ترومان ، والذي سمي بالنقطة الرابعة ، لمساعدة سكان العالم ، وكان هذا التحول الأمريكي في السياسة تجاه الشرق الأوسط نتيجة لتدهور الاستعمار البريطاني ومعاناته ، ورغبة من الولايات المتحدة في ملء ما يسمى بالفراغ الغربي . وقد استخدمت الولايات المتحدة هذا المشروع وسيلة للتغلغل في مناطق الخليج ، وفي سائر البلاد العربية . وكان رد الفعل لمشروع ترومان ظهور مشكلة الحدود ثانية ، في ابريل ١٩٤٩ ، أي بعد شهرين من إعلان مبدأ ترومان »[2] .

ويمكن ربط موضوع التدخلات الأمريكية في شؤون الشرق الأوسط بالشؤون السعودية ، خاصة بعدما دخلت الشركات البترولية الأمريكية في الحقول السعودية ، وبعد اكتشافها أكبر احتياطي للنفط في العالم ، وأنها يمكن الاعتماد عليها في المستقبل ، وذلك مروراً بدخول الأمريكان في النواحي العسكرية ، وإقامتهم قاعدة الظهران الجوية عام ١٩٤٥ ، واستخدامها في الحرب الكورية الأخيرة .

ونلاحظ أن الحكومة الأمريكية ، عندما أقامت قاعدتها الجوية في الظهران في المملكة العربية السعودية ، استشارت أولا الحكومة البريطانية ، احتراماً لمركزها التقليدي « ولكن بمضي الوقت أخذت الخلافات تبرز من حين إلى آخر ، وإن حرصت الدولتان على عدم إيصال هذه الخلافات إلى حد يسيء إلى علاقات التحالف فيما بينهما . وأبدت الولايات المتحدة عطفها على السعودية في منازعات الحدود مع أبو ظبي ومسقط ، حول واحات

---

(١) جي . بي . كيلي . نفس المرجع ص ٢٢٢ .

(٢) محمد رشيد الفيل ـ دكتور ـ أستاذ الجغرافيا البشرية بكلية الآداب جامعة الكويت ـ (مشكلات الحدود بين امارات الخليج العربي) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد ٤٠

البريمي ، وقيل في ذلك الحين أن المسألة تتعلق بتنافس شركات البترول . فشركة أرامكو هي التي تدفع السعودية إلى هذه المطالب الإقليمية ، بينما تساعد بريطانيا مسقط والمشيخات »[٢] .

وقد لاحظنا كيف أن شركات البترول كانت تقف وراء إثارة المشكلات ، وخاصة شركة أرامكو ، كما أن الحكومة الأمريكية بدأت تتدخل في شؤون الشرق الأوسط عن طريق ابن سعود ، ومساعدته في مطالبه ، مما جعل ابن سعود يطالب بأراضي ومناطق كثيرة تابعة لأبو ظبي ، وهذه المناطق هي « سبخة مطي » والظفرة وواحة البريمي . وجميع تلك المطالب التي طالب بها ابن سعود عام ١٩٤٩ ، كان قد اعترف بنفسه ، وبتلك المناطق على أنها تابعة لأبو ظبي ، عند وضع الحدود للمملكة ، في أبريل عام ١٩٣٥ . وقد سمي بخط فؤاد ، نسبة لوكيل خارجية ابن سعود ، أو الخط الأحمر ، والذي وضعه فؤاد حمزة ، وأشرف عليه بنفسه . ولكن أطماع شركة أرامكو والحكومة الأمريكية غيرت من موقف حكومة ابن سعود ، فأصبح يطالب بمزيد من الأراضي ، وذلك لسببين :ـ

أولاً :ـ

لوجود كميات كبيرة من النفط الخام في تلك المناطق ، حيث تثير أطماع شركة أرامكو الأمريكية .

ثانياً :ـ

تدخلات الحكومة الأمريكية في المنطقة ، عن طريق ابن سعود ، وخاصة بعد إقامة القاعدة الجوية الأمريكية في مدينة الظهران ، وتزايد النشاط الأمريكي في الأربعينات وبداية الخمسينات .

ويقول الدكتور جمال زكريا قاسم أن « الذي استمر في إعطاء ذلك الانطباع هو دعم الحكومة الأمريكية للسعودية ، رغبة منها في تقليص الوجود البريطاني في الجزيرة العربية إلى درجة أن « جون فوستر دالاس »، وزير

---

(١) صلاح العقاد ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٢٢٢ .

الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت ، وصف الموقف البريطاني في البوريمي بأنه موقف عدواني . ومما زاد في تأكيد هذا الانطباع ما ادعته بعض المصادر من أن سيارات شركة أرامكو هي التي حملت الجنود السعوديين وأسلحتهم إلى البوريمي ، وأن الدكتور جورج رنتيز Rentz ، الموظف في أرامكو والمستشرق الأمريكي المعروف ، هو الذي صاغ المذكرة السعودية إلى هيئة التحكيم في « جنيف ». وأن إدوارد هندرسون ، الموظف في شركة نفط العراق ، والمستشرق البريطاني ، هو الذ صاغ مذكرة أبو ظبي ومسقط إلى هيئة التحكيم ، كما أشرف على وضع المذكرة السعودية الأستاذ عبد الرحمن عزام ، الأمين العام لجامعة الدول العربية سابقاً »[1] .

إن الادعاءات التي تقدمت بها حكومة ابن سعود بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٢ تتناقض مع الادعاءات التي طالبتها حكومة ابن سعود في أبريل عام ١٩٣٥ . وكذلك فإن ادعاءات عام ١٩٣٥ تناقضص الوضع الذي كان أيام الحكم العثماني ، حيث كانت نجد سنجقاً عثمانياً وكان ابن سعود واليا عثمانياً بموجب اتفاقها عام ١٩١٤ مع الباب العالي .

مطالب حكومة ابن سعود

وبعد مذكرة ستوبارت ، قدمت حكومة ابن سعود احتجاجاً إلى السفارة البريطانية في جدة ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت احتجاج ابن سعود في الحادي عشر من مايو ، وقدمت احتجاجاً مضاداً على انتهاك الحكومة السعودية لسيادة أبو ظبي . واضافت أن في الإمكان ، إن وجدت أية شكوك في الحقوق الإقليمية ، أن تزال عن طريق المحادثات بين الحكومتين ، وموافقة ابن سعود على المحادثات ، شرط أن تكون المحادثات من بدء احتلال ابن سعود للإحساء عام ١٩١٣ ، وأن تستند الحدود إلى دليل تحديد القبائل

---

(١) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ الخليج العربي ـ دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية ـ طبعة ١٩٧٤ ـ ص ٢٢٩ .

البدوية التي تقيم في المنطقة ، وأن القاعدة في تحديد السيادة يجب أن تكون متمثلة في الزكاة وحقوق المراعي . وأن تدور المفاوضات على أساس شروطها هي . وأن الحكومة البريطانية ترى أن هذه الشروط غير صالحة لمعالجة الموضوع كما لا تعتبرها صالحة أو مرضية كأساس لوضع الحدود . هذا ما أبلغته الحكومة البريطانية لحكومة ابن سعود في السابع عشر من يونيو . وقالت أن هناك فرقاً شاسعاً بين الحدود النهائية لطواف القبائل وبين الأراضي التي تكون فيها كل قبيلة هي المسيطرة ، وأن التطورات الأخيرة في شرق الجزيرة العربية ، والمتعلقة باكتشاف البترول واستغلاله ، والتصاعد في الإدارات الحكومية ، تجعل من وضع الحدود أمراً مستحباً . كما طلبت من حكومة ابن سعود أن تتقدم ببيان لهذه المطالب وبالتحديد . وفي الرابع عشر من أكتوبر ، قدمت حكومة ابن سعود مطالبها بالبيان التالي :ـ

« بعد دراسة تفصيلية لمناطق القبائل وللوقائع ، تعتبر الحكومة السعودية أن الحدود بين العربية السعودية وقطر هي على النحو التالي :

أ ـ تبدأ الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية عند نقطة على ساحل سلوى الدوحة على خط عرض ٢٤ درجة و٥٦ دقيقة شمالاً (النقطة أ).

ب ـ يسير خط الحدود من النقطة (أ) شرقاً إلى أن يقطع خط طول ٥١ درجة شرقاً (النقطة ب).

جـ ـ يسير الخط بشكل مستقيم من النقطة (ب) إلى أن يصل إلى ساحل البحر عند خط عرض ٢٤ درجة ، و٤٨ دقيقة شمالاً (النقطة د) مخلفاً عميرة للمملكة العربية السعودية .

وتعتبر الحكومة العربية السعودية أن خط الحدود بين بلادها وأبو ظبي يبدأ عند نقطة على الخليج بين بندر « المرفأ » وبندر « المغيرا » الواقعة على بعد كيلو مترين إلى الشرق من بندر المرفأ (النقطة أ) ويسير الخط من هذه النقطة مستقيماً إلى الجنوب الغربي إلى أن يصل إلى خط عرض ٢٣ درجة ،

و٥٦ دقيقة شمالاً (النقطة ب) ويسير من هناك شرقاً إلى أن يتقاطع مع خط الطول ٥٤ درجة شرقاً (النقطة جـ) ثم يسير من نقطة التقاطع هذه مستقيماً إلى خط العرض ٢٤ درجة و٢٥ دقيقة شمالاً وخط الطول ٥٥ درجة ، ٣٦ دقيقة شرقاً (النقطة د)

« وترى الحكومة العربية السعودية أن هذه الحدود تنطبق على الواقع بعد أخذ سلطانها وسلطان أبو ظبي بعين الاعتبار ، وبعد الاعتماد على الحقيقة الواقعية ، وهي أن الأراضي التي تعطيها هذه الحدود للعربية السعودية مأهولة بقبائل تدين بالولاء إلى المملكة العربية السعودية ، كقبائل بني هاجر والمناصير والعوامر وبني مرة والدواسر وغيرها ».

« أما بالنسبة إلى الأراضي الواقعة إلى الجنوب والشرق من خط عرض ٢٤ درجة ، و٢٥ دقيقة شمالاً وخط طول ٥٥ درجة ، و٣٦ دقيقة شرقاً فإنها تقع تحت سلطة مشيخات لها علاقات تعاهدية مع الحكومة البريطانية . ولهذا فإن الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين هذه المشيخات ، سيتفق عليها بينهما مباشرة »[(١)] .

وكانت هذه الادعاءات الجديدة لحكومة ابن سعود تعني ضياع أراضٍ كثيرة من إمارة قطر ، والتي تمتد عدة أميال باتجاه الشمال من الحدود المتفق عليها ، والممتدة عبر قاعدة شبه الجزيرة القطرية ، من خليج سلوى تقريباً إلى الساحل الشمالي من خور العديد . ولقد شمل الادعاء السعودي أربعة أخماس أراضي أبو ظبي المتعارف عليها ، ومن بينها واحة ليوا ، الموطن الأصلي للأسرة الحاكمة في إمارة أبو ظبي[(٢)] .

وكذلك فإن الحدود الجديدة التي ادعتها حكومة ابن سعود كانت غير

---

(١) جي بي كيلي - المرجع السابق ص ٢٢٥ وانظر

- وزارة الخارجية البريطانية - الوثيقة أي ٢٥/١٠٨١/١٣٠٢٤ مذكرة من الحكومة السعودية بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٣٦٨ الموافق ١٤ اكتوبر ١٩٤٩ - مذكرة المملكة المتحدة - الجزء الثاني - الملحق (د) رقم ٢٦

(٢) جي. بي كيلي - نفس المرجع ص ٢٢٧ .

مختلفة تماماً عن الحدود التي طلبتها نفس حكومة ابن سعود في أبريل عام ١٩٣٥ ، والتي سميت بخط فؤاد أو بالخط الأحمر . وكان أمين الريحاني ، الذي كتب « نجد الحديثة وملحقاتها » قد أرفق الخريطة التي بينت أن الحد الشرقي لمملكة ابن سعود كان يبدأ عند دوحة السلوى ثم يسير جنوباً إلى الربع الخالي ، منطبقاً تقريباً على الخط الأزرق لعام ١٩١٣ . وكان هذا الكتاب قد طبع في عام ١٩٢٧ . وفي تلك السنة وقعت معاهدة ـ جدة ـ بين الحكومة البريطانية وابن سعود . ولم يكن الوصف الذي تقدم به ابن سعود نفسه في معاهدة جدة منطبقا على المناطق التي بات الآن يطالب بها . ولقد رفضت الحكومة البريطانية هذه الادعاءات الجديدة وعلقت عليها بأنها غير واقعية ، وأرسلت مذكرة في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٩ إلى حكومة ابن سعود تقول فيها أنه بالنظر إلى أن العربية السعودية تدعي الآن أراضي كانت قد اعترفت بها في عام ١٩٣٥ واقعة في ساحل الإمارات العربية ، فإن بريطانيا لم يعد في إمكانها إلا التمسك بحقوقها القانونية بموجب المعاهدات التركية ـ الإنجليزية لعام ١٩١٣ ـ ١٩١٤ .

وأضافت المذكرة . . .

« وإذا كانت الحكومة السعودية تعتمد على حجج تاريخية في ادعاءاتها الراهنة ، فإن حكومة جلالته تجد لزاماً عليها أن الفترات القصيرة من الاحتلال المؤقت في المناطق المعينة لا تعتبر بأي حال من الأحوال دليلاً على أن الحكومة العربية السعودية كانت تحتفظ بالسلطة فيها بعد هذه الفترة . يضاف إلى هذا أن الفترة التي مارست فيها السعودية سلطتها بالقوة في بعض هذه المناطق قد انتهت بإعلان من الأمير عبد الله يقول أنه لن يتدخل في المستقبل باستثناء جمع الجزية التي تقرها التقاليد المألوفة في شؤون الإمارات العربية المتحالفة مع حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة . . . ويظهر هذا الإعلان الذي نرفق نصه ، بمنتهى الوضوح ، أن الأمير عبد الله لم يكن يدعي أن جمع الزكاة يؤثر في استقلال هذه الإمارات ولقد تأكدت روح هذا

الإعلان أيضاً في المادة السادسة من معاهدة جدة »[1]

ورغم هذه الادعاءات والأطماع السعودية فإن الحكومة البريطانية تمسكت بوثيقتين ، تعود إحداهما إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، أي في عام ١٨٦٦ ، وهي الرسالة التي تعهد فيها الأمير فيصل بن تركي جد الملك عبد العزيز بن سعود بعدم التدخل في الأراضي التابعة للشيوخ الذين يرتبطون بمعاهدات خاصة مع الدولة البريطانية ، ثم أكد الملك عبد العزيز بن سعود نفسه شخصياً هذا التعهد للإنجليز في اتفاقية - دارين - عام ١٩١٥ ، وكذلك في المادة السادسة من اتفاقية جدة في عام ١٩٢٧ التي أكد فيها أيضاً نفس التعهد . ثم جاءت اتفاقية ١٩١٣ بين الإنجليز والأتراك ، والتي جاءت بالخط الأزرق . ولكن ابن سعود رفض هذه المرة الموافقة على الخط الأزرق ، في مذكرة بعث بها بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٩ إلى الحكومة البريطانية[2] .

وفي شهر أبريل من عام ١٩٥٠ قدمت الحكومة البريطانية ، نيابة عن شخبوط حاكم أبو ظبي ، شكوى إلى الحكومة السعودية عن انتهاك فريق من جامعي الزكاة ، برئاسة محمد بن منصور ، سيادة أبو ظبي ، وهجومهم على رعاياه في ليوا ، فرفضت الحكومة السعودية الشكوى ، مدعية أن ابن منصور لم يكن معتديا ومتجاوزا لحقوقه ، وإنما كان يزور مناطق وقبائل ابن سعود لجمع الزكاة . وفي الخامس والعشرين من يوليو ١٩٥٠ ردت الحكومة البريطانية :-

« بأن الواجب لا يقضي على شيخ أبو ظبي ، الذي يملك هذه المناطق ، بأن يقيم الدليل على حقه فيها . وإنما الدليل مطلوب من الحكومة

---

(١) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ٢٢٨ وانظر :
وزارة الخارجية البريطانية - الوثيقة أي ٢٥/١٠٨١/١٤٥٩ - مذكرة الى الحكومة السعودية بتاريخ الثلاثين من نوفمبر من عام ١٩٤٩ وفي مذكرة المملكة المتحدة - الجزء الثاني - الملحق د - رقم ٢٧ .
(٢) جمال زكريا قاسم - دكتور - المرجع السابق ص ٢٣٤ .

السعودية التي تدعي الحق فيها . ففي الوقت الذي أقر فيه الخط الأزرق ، ليبين آخر حدود للسيادة التركية في شرق الجزيرة العربية ، وذلك في المواثيق الإنجليزية ـ التركية لعام ١٩١٣ ـ ١٩١٤ ، كان ابن سعود من رعايا الدولة العثمانية ، ولذا فهو ملزم باحترام هذه المواثيق . وليس في وسعه بعد ، أن يتقدم بادعاءات في مناطق تقع إلى الشرق من ذلك الخط ، على أساس أحداث وقعت قبل ذلك التاريخ . وأن عليه أن يقيم الدليل على أنه حصل عليها بعده . ولا يمثل جمع الزكاة من قبائل في هذه المناطق في حد ذاته دليلاً كافياً في القانون الدولي على وجود حقوق سيادية . فتحركات القبائل الرحل ليست منتظمة ، وتتميز ولاءاتها بالمرونة . وهي تدفع الضرائب إلى عدد من الحكام بين حين وآخر ، ويكون دفعها نتيجة حوافز من المصلحة أو التعقل »[1] .

تشكيل اللجنة الفنية المشتركة

وعلى أثر المذكرة البريطانية ، قدمت حكومة ابن سعود اقتراحاً بقيام تحريات واسعة ، لتقرير ولاءات القبائل التي تعيش في المناطق المتنازع عليها ، كما وافقت الحكومة البريطانية على تشكيل اللجنة الفنية المشتركة لهذا الغرض ، مع ضرورة مراعاة عدد من الشروط وهي :ـ

أ ـ أن يمتنع الجانبان أثناء التحريات وحتى انتهائها عن أي عمل من أعمال الضغط أو محاولة إقناع ، مع أفراد من القبائل الذين قد يدعون إلى الإدلاء بشهاداتهم أمام اللجنة .

ب ـ أن تكون الحكومة السعودية على استعداد لتقديم الأدلة التفصيلية التي تؤيد مطالبها إلى الشرق من الخط الأزرق والخط البنفسجي المثبتين في المواثيق التركية ـ البريطانية لعامي ١٩١٣ ـ ١٩١٤ ، وه التي تقدمت بها

جـ ـ أن تخول اللجنة صلاحية البحث في الوضع في البريمي ، وفي

(١) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ص ٢٣١ .

المناطق التي يدعيها سلطان مسقط كجزء من تحرياتها العامة .

« وأضافت المذكرة البريطانية أنه في حالة فشل اللجنة في عملها فإن نزاع الحدود يمكن أن يحال إلى التحكيم من قبل هيئة مستقلة »[1] .

وفي شهر أغسطس من عام ١٩٥١ ، عندما كان الأمير فيصل في لندن اقترح الطرفان عقد اجتماع عام لحل مشاكل الحدود بين حكومة ابن سعود وكل من قطر وأبو ظبي وعمان ، وبحضور بريطانيا ، الممثلة عنهم ، لحل مشاكل الحدود . وقد تم افتتاح هذا المؤتمر في ٢٨ يناير عام ١٩٥٣ في الدمام ، بالقرب من الظهران ، وكان يرأس الوفد البريطاني السير روبرت هاي -Sir Rubert Hay- المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ، وحضره كل من الشيخ شخبوط بن سلطان ، حاكم أبو ظبي ، والشيخ علي بن عبد الله حاكم قطر ، أما وفد ابن سعود فكان يرأسه ابنه فيصل[2] .

ولقد طالب الوفد القطري في مؤتمر الدمام بالحدود الآتية لبلاده من «خط يبدأ عند غار البريد على دوحة السلوى ثم يتجه شرقاً عند حزم سودانيثل وعقلة المناصير إلى نقطة تقع على الساحل الغربي لخور العديد. وقد عنى هذا الخط أن تحتفظ قطر بتلك الرقعة من الأرض التي يبلغ عمقها حوالي ٤٢ كم ، والتي تقع عند قاعدة شبه الجزيرة التي كان الجانب السعودي قد أدرجها في مطالبه عام ١٩٤٩[3] .

مطالب شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي

أما شخبوط بن سلطان ، فقد طالب بالحدود التالية « خط يبدأ عند سودانثيل ويسير بصورة مستقيمة إلى الطريق الأبعد من سبخة مطي ويسير

---

(١) جي . بي . كيلي ـ نفس المرجع ص ٢٣٢ وانظر :
وزارة الخارجية ـ الوثيقة ٥٩/١٠٨١٠ مذكرة الى الحكومة السعودية بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٥٠ ـ مذكرة المملكة المتحدة ـ الجزء الثاني ـ الملحق (د) رقم ٣٠ .
(٢) Clarence C. Mann- Op.cit. p.83.
(٣) جي . بي . كيلي ـ نفس المرجع ص ٢٣٣ .

الخط من هناك باتجاه الجنوب الشرقي إلى ـ(القرنين)ـ ومنها شرقاً وشمالاً بشرق إلى أم الزمول ، أي أن ذلك يعني ضم المنطقة المعروفة ـ بالكدن ـ إلى الجنوب من ليوا إلى أبو ظبي ، لارتباطها من الناحية الطبيعية . وتؤلف الكثبان الرملية الكبرى الواقعة إلى الشرق من رملة سويدان حدوداً طبيعية تصل إلى أم الزمـول »[1] .

ولقد تم توضيح الأسس التي استندت إليها مطالب شيخ أبو ظبي وهي كالآتي : . . .

١ ـ كانت المنطقة الواقعة إلى الشرق والجنوب من حزم سودة نيثل ، بما فيها العقل والمجـن بالرغم من جدبها المعروف ، تؤم عندما يتوافر فيها الكلأ كل من القبسات والمحاربة والهوامل والمزاريع من قبيلة بني ياس ، وهي من قبائل أبو ظبي . وتمر طرق القوافل التي تسير بين ابو ظبي وقطر في هذه المنطقة .

٢ ـ كان جميع الذين يؤمون الساحل من خور العديد يعتبرونه من ممتلكات شيخ أبو ظبي ، وكان على كل من يود الصيد على الساحل بالشباك أن يحصل على رخصة من الشيخ . ولقد حصل أحد أفراد قبيلة الرميثات ، على سبيل المثال ، وهي من فروع بني ياس ، على إذن من الشيخ بصيد الأسماك على الساحل الممتد بين خور العديد ورأس الخمراء مقابل رسم سنوي قدره ٣٥٠ روبية ، من عام ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ . ولم يكن هناك قط أي صياد سعودي على هذا الساحل .

٣ ـ كانت الحكومة البريطانية قد اعترفت منذ أمد بعيد ، وفي مناسبات محدودة ، بسلطان شيخ أبو ظبي على خور العديد « ففي سنة ١٨٧١ تعرضت إمارة أبو ظبي إلى خطر التوسع العثماني ناحية خور العديد ، بعد الاحتلال العثماني للإحساء ونجد وقطر ، وقد دافع الشيخ زايد بن خليفة عن حقوق بلاده في خور العديد ، وأوقف توسع العثمانيين نحو أراضيه ، كما توجد على

---

(١) محمد رشيد الفيل ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٤٦ .

الساحل الجنوبي للخور مستوطنة العديد التي أقامها بنو ياس في أرض أبو ظبي منذ مستهل القرن التاسع عشر[1].

٤ ـ كانت قبيلتا بني ياس والمناصير تأهلان بوجه خاص منطقة الظفرة ، وكانت الأولى أكثر عدداً واستقراراً . وكان أصحاب النخيل في واحة ليوا من بين ياس يقضون نصف العام في الواحة ونصفه الآخر على الساحل أو في جزيرة أبو ظبي ، وكانت المناصير في الغالب من قبائل البدو . وكان بنو ياس من قبائل أبو ظبي كما كان المناصير أيضاً من أتباع شيخ أبو ظبي .

٥ ـ وكان بنو ياس والمناصير من أتباع المذهب المالكي الإسلامي ، لا من أتباع المذهب الوهابي الذي تعتنقه العربية السعودية ، وهذه حقيقة تميز العلاقات بينهم وبين أبو ظبي .

٦ ـ وصف لوريمر في كتابه « الجريدة الرسمية للخليج » الظفرة على أنها جزء من ساحل عمان ، وأنها تقع ضمن المجال السياسي لشيخ أبو ظبي »[2].

وقد حدثت اختلافات بين وجهتي نظر الحكومة البريطانية وحكومة ابن ابن سعود حول قضايا الحدود ، مما أدى إلى تأجيل المؤتمر إلى أجل غير مسمى . ولم يعقد بعد ذلك[3].

وفي بداية الخمسينات ، بدأت التغيرات تظهر على السطح من جديد ، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية على حماية مصالحها من تطور نفوذ الشركات الأمريكية البترولية والتي أصبح لها دور فعال في مشاكل الحدود ، وخوفاً من احتلال ابن سعود لأراضي أبو ظبي

---

(١) محمد رشيد الفيل ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ٤٢ .
(٢) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ص ٢٤٠ وانظر :
وزارة الخارجية البريطانية ـ الوثيقة رقم ٦٣/١٠٨١ محضر وقائع الجلسة الرابعة في الدمام في ٣١ يناير ١٩٥٢ مذكرة المملكة المتحدة ـ الجزء الثاني ـ الملحق (د) رقم ٣٦٠ .
(٣) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٢٤٣ .

وسلطنة عمان ، والتي وجدت فيها كميات كبيرة من النفط ، حيث تأخذها الشركات الأمريكية العاملة بالسعودية ، والتي كانت وراء تلك المشاكل . وبذلك تكون بريطانيا قد فقدت شركاتها البترولية في عمان وأبو ظبي ، الأمر الذي يؤثر في مصالحها الاقتصادية . لذلك نرى أن البريطانيين قد تمسكوا بالحقوق الخاصة لشيخ أبو ظبي وعمان ، وكذلك حافظوا على المعاهدات المعقودة بينهم ، وخاصة في مجال الدفاع عن أراضي الدولتين ، أبو ظبي وعمان ، من أي اعتداء خارجي . وخاصة من جانب ابن سعود .

أما الحكومة الأمريكية فكانت تحافظ على موطىء القدم الذي كانت قد حصلت عليه في السعودية وايران ، وخاصة بعد إنشاء القاعدة الجوية في الظهران ، كما ذكرنا سابقاً . وجدير بالذكر أنه تم تجديد عقد القاعدة الجوية الأمريكية في الظهران ، وذلك بعقد اتفاق رسمي جديد متكامل بين الحكومة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في « يونيو عام ١٩٥١ ينظم استخدام القاعدة مقابل معونة أمريكية لتسليح الجيش السعودي وتدريبه ، ويوضح الامتيازات التي يتمتع بها الجنود الأمريكيون المرابطون داخل القاعدة . ويحدد الاتفاق مدة الإيجار بخمس سنوات قابلة للتجديد . وقد لا يكون من قبيل المصادفة أن يوقع على هذا الاتفاق بعد مضي خمسة أشهر من موافقة شركة أرامكو على مبدأ المناصفة في أرباح النفط »[1] .

كما أمدت شركة أرامكو حكومة ابن سعود بخدمات القسم الخاص بالأبحاث التابع لها Research Division [2] ، مما يؤكد أهمية العلاقات المترابطة بين شركة الأرامكو الأمريكية وحكومة ابن سعود والحكومة الأمريكية .

وفي العام التالي ، وبعد فشل مؤتمر الدمام في الوصول لحل مشكلة الحدود ، والادعاءات السعودية ، أرسل ابن جلوى أمير الاحساء قوة سعودية

(١) صلاح العقاد ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٣٧٧ .
(٢) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٢٢٩ .

بقيادة تركي بن عطيشان ، في ١٩٥٢ لاحتلال منطقة البريمي ، حيث وصلت في ٣١ أغسطس ١٩٥٢ إلى قرية حماسا[1] التابعة لسلطان عمان ويقدر عدد القوة السعودية بأربعين شخصاً مسلحاً[2] .

وفور وصول تركي بن عطيشان إلى منطقة البريمي بدأ يحث زعماء وشيوخ المنطقة على الانضمام إليه ، والتخلي عن سلطان عمان أو شيخ أبو ظبي فقد بعث إلى كل من محمد سالمين شيخ البدو من البو شامس وراشد بن سعيد شيخ البلوش والعراقي وعبيد جمعة شيخ بني كعب ، وقد كان هؤلاء على اتصال بحكومة ابن سعود ، وبعدما كانوا قد اعترفوا بخضوعهم لسلطان عمان . أما صقر بن سلطان ، ممثل سلطان عمان فإنه رفض ، وكذلك طلب من السلطان إرسال تعزيزات .

كما أصدر الإمام الأباضي ، محمد بن عبد الله الخليلي أوامره للقبائل بأن يجتمعوا في « الدريز »ـ على الجانب الداخلي لجبال الحجر ، كما طلب من شيوخها عدم التعامل مع الوهابيين ، كما طلب من السلطان تجهيز الحملة لطرد قوات ابن سعود . وفي شهر أكتوبر احتشد ثمانية آلاف رجل في صحار ـ وثمانمائة آخرين في ـ الدريز ـ؛ كما طلب الشيخ شخبوط تعزيزات من قوات ساحل عمان إلى قرية العين ، وهي تابعة لأبو ظبي ويحكمها شقيقه الشيخ زايد بن سلطان (حاكم أبو ظبي ورئيس دولة الإمارات العربية حالياً) للمساعدة في طرد القوات الغازية . كما بعث الشيخ شخبوط بقوة من المناصير والعوامر إلى « الرخانية » في البينونة لمراقبة التحركات السعودية من الإحساء[3] .

أما البريطانيون فكان موقفهم كالآتي :ـ

١ ـ تقديم احتجاج إلى حكومة ابن سعود في الرابع عشر من سبتمبر

(١) Clarence C. Mann- Op.Cit. p.83.

(٢) Claud Morris - The Desert Falcon- p.42.

(٣) جي. بي. كيلي ـ المرجع السابق ص ٢٥٣ .

على دخول قوات تركي بن عطيشان وطلب سحبها فوراً ، واحتجاج آخر إلى ابن سعود شخصياً في اليوم التالي بالرياض .

٢ ـ طلبت الحكومة البريطانية من حاكم عمان وأبو ظبي عدم طرد قوات ابن سعود والتخلي عن الهجوم الذي كان مقرراً لطرد تركي بن عطيشان(١).

أما حكومة ابن سعود فلم تكتف برفض الاحتجاج البريطاني ، وإنما قامت بتزويد تركي بن عطيشان بقوة أخرى . وكان تركي منذ وصوله إلى البريمي يقدم أموالاً ورشاوي لزعماء القبائل ، كما كان يقدم لهم رحلات مجانية إلى الرياض ، وكذلك اعتاد أن يقدم لهم وجبات غذائية مجاناً ، وهدايا إلى القادمين إليه ، كما كان عليهم أن يوقعوا في دفاتر أعدت لهم لتسجيل اسم القبيلة ورغبتهم في أن يصبحوا رعايا لابن سعود .

وكان يتم تزويد الأشخاص الذين يريدون الذهاب إلى السعودية للعمل بتصريحات مكتوب عليها « تصريح عمل للرعايا السعوديين »، وقد بلغ عدد الموقعين تسعة وخمسين شخصاً وهم بأنفسهم كانوا قد اعترفوا بولائهم لسلطان عمان قبل مجيء تركي بن عطيشان . ولقد طلب السفير الأمريكي بجدة ـ Raymond Hare من البريطانيين أن يرفعوا إجراءات الحصار التي فرضوها ضد تركي بن عطيشان وقواته الغازية وبأن يمتنع السعوديون عن الأعمال الاستفزازية ، وأن يبقى الفريقان مؤقتاً في البريمي ، وأن تتم اتصالات مباشرة بينهما . وفعلاً تمت المحادثات بينهما في الرياض بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢ ، وفي جدة ، وتم التوقيع على اتفاقية التوقف بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣ (Stand Still-Agrement) .

وعلى كل فإنهم لم يتوصلوا إلى حل ، فقد توالت مذكرات الاحتجاجات فيما بينهم . وقد حاول تركي بن عطيشان العبث والتأثير على القبائل في ولائها التقليدي ، خلافاً لأحكام هذه الاتفاقية ، وكانت قوة سعودية

(١) جي. بي. كيلي ـ نفس المرجع ص٢٥٣ .

تقدمت عبر أراضي أبو ظبي إلى البريمي . ودفعت السعودية فيها رشاوي كثيرة إلى زعماء المنطقة وأنفقت الأموال الطائلة ومدت موائد الطعام ، وطلب تركي بن عطيشان من زعماء القبائل التوقيع على دفتر لإقامة الأدلة على ملكية السعودية للبريمي ، والحصول على ولاءات زعمائها بشتى الطرق[1] .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن معظم الموقعين ، إن لم يكن جميعهم ، كانوا من أتباع سلطان عمان ، ولم يكن هناك أحد من اتباع أبو ظبي أو من رعاياه ، سوى سالم بن ركاض شيخ العوامر ، والذي تم عزله وإحلال الشيخ سالم بن حـم شيخاً للعوامر على أثر تعامل ابن ركاض مع ابن سعود .

ونورد فيما يلي قائمة بأسماء شيوخ القبائل الذين وقعوا على بيان تركي بن عطيشان. ويتضح أنهم من رعايا عمان لا من رعايا أبو ظبي. وهم راشد بن حماد شيخ البوشامس في حماسا ومحمد بن سالمين شيخ البدو من البوشامس وراشد بن سعيد شيخ البلوش في العراق وعبيد بن جمعة شيخ بني كعب وأحمد السلف شيخ حفيت من بني نعيم ومحمد بن علي بن عواد من شيوخ البدو من البوخريبان في حفيت ومطر بن سالم شيخ البوشامس في ضنك . أما صقر بن سلطان ، ممثل سلطان عمان ، فلم يوقع على بيان ابن عطيشان، ولم تكن له أية قيمة بدون توقيعه .

وأما بالنسبة لشيوخ القبائل في البريمي والتابعين لحكام أبو ظبي ، فلم يوقع أحد منهم على بيان ابن عطيشان ، ووقعوا بالولاء لحاكم أبو ظبي ، وخاصة سالم بن حم وكبار الشيوخ الآخرين من العوامر وذلك بكتابة عهد بالولاء إلى زايد بن سلطان . وكما لاحظنا أن سلطان عمان خسر كثيراً بموافقته على الطلب البريطاني بعدم الهجوم على القوات السعودية ، حيث غضب الكثيرون من أبناء القبائل لقراره بتسريح القوة التي تجمعت في صحار وحلها مما أدى إلى ضياع هيبة السلطان نتيجة لذلك . ولو طرد السلطان ابن عطيشان من البريمي كان صعباً على ابن سعود تقبل هذه الحقيقة ، إذ كان

(١) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٢٤٩

سيفقد المركز الذي كسبه بالقوة بنفس الأسلوب . وإلى أن وقع اتفاق التجميد ، كان تركي بن عطيشان قد أنجز شطراً كبيراً من المهمة التي كان قد اوفد من أجلها إلى البريمي ، وهي فبركة الأدلة اللازمة لتأكيد ادعاءات حكومته بأن الواحة والأراضي المجاورة لها مأهولة بالقبائل السعودية . وظل تركي بن عطيشان منذ اللحظة التي وصل فيها إلى البريمي يوزع المبالغ الكبيرة من المال على زعماء القبائل[1] .

ولقد برر تركي بن عطيشان تصرفاته تجاه أهل عمان بأنه دافع عن القومية العربية ، حيث جاء في المذكرة السعودية بتاريخ ٦ ديسمبر أن « جميع سكان عمان يدينون بالولاء والطاعة إلى صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود بدوافع قومية عربية وبحافز من الإحساس النبيل والرفيع وهو الولاء الديني[2] .

ويقول « كيلي » في هذا الصدد : « لقد كان هذا التفاخر مذهلاً لأي من الأباضية المتعصبين ، لا سيما وأن معظم هؤلاء لم يكونوا قد سمعوا بالقومية العربية . ولا شك في أن السعوديين بتأكيدهم على الطبيعة السعودية الطويلة الأجل والمزعومة للبريمي وبإصرارهم على معاملة موضوع الحدود الغربية لأبو ظبي بصورة منفصلة ، كانوا يعترفون في الواقع بأن مطالبتهم بالمناطق الغربية كانت انتهازية ومفتقرة إلى الأساس الصحيح »[3] .

اتفاقية التوقيف والتحكيم ١٩٥٤ - ١٩٥٥

في ٣٠ يوليو ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية التحكيم بين كل من الأمير فيصل بن سعود ، ممثلاً عن حكومة ابن سعود ، والمستر بلهام عن الحكومة البريطانية ممثلاً عن حاكم أبو ظبي وحاكم عمان ، بموجب العلاقات التعاهدية الخاصة .

---

(١) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ٢٥٥ .
(٢) جي . بي . كيلي - نفس المرجع ص ٢٥٩ .
(٣) جي . بي . كيلي - نفس الصفحة .

وأهم ما جاء في الاتفاقية ما يلي

أولا -

إقرار الحدود المشتركة بين المملكة العربية وإمارة أبو ظبي فيما بين الخط الذي طالبت به الحكومة السعودية في عام ١٩٤٩ والخط الذي طالبت به إمارة أبو ظبي في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢

ثانياً : -

انسحاب تركي بن عطيشان ورجاله وكذلك انسحاب قوات ساحل عمان من البوريمي إلى أرض غير متنازع عليها ، وأن يستعاض عن هذه القوات بقوة - بوليسية - رمزية تعادل خمسة عشر رجلاً من كل جانب ، يكون عملها المحافظة على النظام بين القبائل بألا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي قبيلة من القبائل .

ثالثاً :-

لغرض عمليات التنقيب عن النفط فقط وبدون الإخلال بحقوق أي من الفريقين في منازعات الحدود ، تقسم المنطقة الواقعة بين الادعاء السعودي في ١٩٤٩ والادعاء المقدم نيابة عن حاكم أبو ظبي في عام ١٩٥٢ على الوجه التالي :-

أ - منطقة يجوز لشركة استثمار بترول ساحل الصلح البحري وشركة دارسي للتنقيب المحدودة ، وهما شركتان بريطانيتان ، إجراء عمليات تنقيب فيها خلال فترة التحكيم .

ب - منطقة يجوز لشركة الزيت العربية - الأمريكية إجراء عمليات تنقيب فيها خلال فترة التحكيم .

جـ - منطقة لا يسمح لأي من الشركات القيام بعمليات تنقيبية فيها خلال فترة التحكيم ، بما في ذلك منطقة البريمي

رابعاً :-

أن تأخذ هيئة التحكيم بعين الاعتبار الوقائع التاريخية المتعلقة بحقوق السعودية وحقوق الحكام الآخرين ذوي الشأن بالإضافة إلى الولاء التقليدي لسكان المناطق المتنازع عليها والتنظيمات القبلية وطرق حياة القبائل الساكنة في المناطق سالفة الذكر[١] .

وقد قدم الطرفان الوثائق الخاصة[٢] لهيئة التحكيم عن ادعاءاتهم وحقوق السيادة وما إلى ذلك ، والتي تثبت حقوق كل منهم .

ونلاحظ من هذا العرض بسهولة ؛ بأنه أوجد ارتباطاً بين المطالب الإقليمية السعودية وبين جهود شركة البترول العربية الأمريكية « أرامكو » للاستفادة من تلك المطالب ، لممارسة عملياتها الاستغلالية ، ومن ثم إبراز ما تقوم به من دور في حث السعودية على إثارة ادعاءاتها »[٣] .

أما هيئة التحكيم فقد كانت مؤلفة على النحو التالي :-

الدكتور شارل دي فيشير -Charle de Visscher- من - بلجيكا - وكان قد شغل منصب رئاسة محكمة العدل الدولية « بلاهاي » ورئيس هيئة التحكيم . والدكتور ايرنستو دي ديهجو «Ernest de Dhaigo» من كوبا والسيد محمد حسن من باكستان محكمين دوليين[٣] .

أما الجانب البريطاني فقد مثله السيد ريدر - بولارد Sir Reader

---

(١) جمال زكريا قاسم - دكتور - المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(٢) تحمل المذكرة السعودية الاسم التالي : « التحكيم لتسوية النزاع الاقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية عرض الحكومة السعودية » .
أما المذكرة البريطانية فتحمل الاسم التالي :
Arbitration Concerning Buraimu and The Common Frontiers between Abu Dhabi and Saudi Arabia. Memorial Submitted by The government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland.

(٣) جمال زكريا قاسم - دكتور - المرجع السابق ص ٢٥٤ .

(٤) Clarence C. Mann. Op.Cit. p.85.

«Bullard» السفير البريطاني المتقاعد والوزير المفوض السابق في المملكة العربية بين عامي ١٩٣٦ - ١٩٣٩ .

وأما عن حكومة ابن سعود فقد مثلها ، عنه الشيخ يوسف ياسين ، نائب وزير الخارجية ، كما انتدبت حكومة ابن سعود عبد الرحمن عزام ، الأمين العام السابق للجامعة العربية ، وكيلاً يمثلها أمام هيئة التحكيم .

أما الجانب البريطاني فقد وكل أحد القانونيين ، وهو المحامي « هارتلي شوكوس ». وفي يناير عام ١٩٥٥ تم انعقاد اجتماع هيئة التحكيم في مدينة نيس ، ثم انتقلت إلى جنيف في سبتمبر من نفس العام وتم تبادل التهم بين الطرفين .

ولقد حاول السعوديون إثارة المشاكل في المنطقة عن طريق تهريب الأسلحة إلى المناطق الداخلية في عمان ، ولقد تمكن الشيخ سالم بن حم ، شيخ العوامر ، من اكتشاف قافلة محملة بالأسلحة المهربة على ظهور الإبل ، قادمة من دبي ، وذلك في الثاني والعشرين من يناير عام ١٩٥٥ . وبعد اكتشاف الشيخ سالم بن حم تلك القافلة إلى الشمال من منطقة البريمي ، أي في « الختم »، أمر رجاله بالاستيلاء عليها ، حيث تم مصادرتها[١] .

كما أعلن السير -« ريدر بولارد »- انسحابه من الهيئة في ١٢ سبتمبر ١٩٥٥ ، بسبب التصرفات « التي قام بها الممثل السعودي الشيخ يوسف ياسين ، من ذلك ما ذكرته جريدة التايمز بأنه حاول تقديم رشاوي إلى المحكمين المحايدين ، هذا بالإضافة إلى ما ادعاه « بولارد » عن مبررات انسحابه من قيام الحكومة السعودية بنقض اتفاقية التحكيم برشوة بعض الحكام والأهالي . . . وأن الحكومة السعودية عرضت ما يقرب من ٣٠ مليون جنيه استرليني على شقيق شيخ أبي ظبي ، الشيخ زايد بن سلطان حاكم منطقة العين في ذلك الوقت . وقد علق أحد الباحثين الإنجليز ، « رندل

---

(١) جي . بي . كيلي - المرجع السابق ص ٢٧٧

فيلبس »، على ذلك بقوله بأن هذا المبلغ من المال كان يمكن أن ترشي به السعودية بريطانيا نفسها »[1].

وبعد استقالة « بولارد »، قدم كل من الدكتور « فيشر » رئيس هيئة التحكيم الدولية والدكتور « ديهجو » والسيد « محمد حسن » استقالاتهم من هيئة التحكيم الدولية.

وفي السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٥ أبلغ القائم بالأعمال البريطاني في جدة موقف حكومته « بأنه نظرا لتحطيم الآمال في الوصول إلى تحكيم عادل وغير متحيز على يد العربية السعودية، فلقد نصحت الحكومة البريطانية حاكمي مسقط وأبو ظبي باستئناف حكمهما السابق لواحة البريمي. وكذلك باستئناف سيطرة شيخ أبو ظبي على المناطق الغربية أيضاً، وزحفت قوات الحاكمين مدعومة بجيش ساحل عمان[2] البريطاني القيادة على الواحة في صباح نفس اليوم، وأرغمت ابن نامي ووحدته على التسليم. وقد أصيب من جراء إطلاق النار رجلان سعوديان، بجراح طفيفة، أثناء القتال. وارتحل ابن نامي بعد وقت قصير إلى السعودية[3].

ولقد شرح السير أنطوني ايدن، رئيس وزراء بريطانيا الأسباب التي دعت حكومته إلى اتخاذ هذا القرار لمجلس العموم، في ساعة لاحقة من ذلك اليوم حيث قال: ...

« احترم حاكم أبو ظبي وسلطان مسقط أحكام التحكيم وشروطه كل الاحترام بعد أن أوصتهما حكومة جلالة الملكة باحترامها مدفوعة بحسن النية. وكان عليهما أن يظلا جامدين وهما يريان رعاياهما يدفعون إلى قول شهادات الزور، ويشهدان نتيجة التحكيم وهي تزيف مسبقاً. ولم يكن في

(١) جمال زكريا قاسم - دكتور - المرجع السابق ص ٢٥٦.

(٢) Claud Morris -Op.Cit. p.43.

(٣) جي. بي. كيلي - المرجع السابق ص ٣١٣ - ٣١٤ وانظر
هنسارد - المناقشات البرلمانية - السلسلة الخامسة - مجلس العموم - المجلد ٥٤٥ (١٩٥٥ - ١٩٥٦) العمودان ١٩٩، ١٢٠.

الإمكان تحكيم عادل وغير متحيز في مثل هذه الظروف

ولقد دفعت هذه الحقائق ، مضافة إلى سلوك الحكومة السعودية مع هيئة التحكيم نفسها ، حكومة جلالتها إلى الاستنتاج بأن الحكومة العربية السعودية لم تعد راغبة في الوصول إلى حل عادل عن طريق التحكيم ، تماماً كما حدث بالنسبة إلى المفاوضات في الماضي . ووصلت أعمالها وتصرفاتها إلى حدود رفض اتفاق التحكيم ، وجعلت استمرار التحكيم مستحيلاً .

ووجدت حكومة جلالتها نفسها مضطرة تبعاً لذلك إبان ممارستها لواجبها في حماية المصالح الشرعية لحاكم أبو ظبي وسلطان مسقط أن تبلغها أن المحاولة الخاصة بالوصول إلى حل توفيقي عادل عن طريق التحكيم قد فشلت ؟؟ . .

ومضى ايدن بعد ذلك يقول :ـ

إن الحدود بين العربية السعودية وأبو ظبي ستعتبر منذ الآن قائمة عند خط الرياض ، وبعد تعديله في عام ١٩٣٧ . ولن تسمح بريطانيا بعبور هذا الخط من جانب السعوديين براً أو جواً دون إذن . ثم أنهى بيانه قائلاً :ـ

« وإني لآمل أن تقبل الحكومة السعودية هذا الحل الذي اضطررنا إلى إعلانه . والحكومة البريطانية على استعداد في جميع الأوقات للبحث مع الحكومة العربية السعودية في أية تعديلات طفيفة لهذا الخط ، قد تراها مناسبة في ضوء الظروف المحلية »[1] .

أما الدكتور العقاد فيقول بأن « الإجراء العسكري الذي اتخذته بريطانيا سنة ١٩٥٥ وفرضت بواسطته حل نزاع الحدود لصالح المشيخات التابعة لها لم يترك أثراً يذكر على علاقاتها بالولايات المتحدة ، بدليل أن الأخيرة تركت لها في نفس العام ، أي عام ١٩٥٥ ، مهمة تزعم حلف بغداد . ذلك أن

---

(١) جي . بي . كيلي ـ نفس المرجع ص ٣١٥

القضية بالنسبة للولايات المتحدة في الخمسينات هي استراتيجية قبل أن تكون اقتصادية »[1].

أما الدكتور جمال ذكريا قاسم فيقول بأن « السعودية قد استندت على تأييد الحكومة الأمريكية لها ، ولذلك تمسكت في تقريرها الرسمي ، الذي قدمته إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥ بأن الصحراء التي تشغلها واحات البوريمي وآبارها البترولية كانت مستقراً لكثير من القبائل التابعة لها . . . وفي الوقت نفسه حرصت الحكومة السعودية على تصوير صراع البوريمي باعتباره صراعاً بين قومية عربية تمثلها السعودية ونظام تقليدي يمثله كل من سلطان مسقط وشيخ أبو ظبي »[2].

ولكننا نلاحظ أن اعتماد حكومة ابن سعود على الدور الأمريكي كان كبيراً حيث أدت نتائجه إلى تدخل الرئيس الأمريكي أيزنهاور ، والذي طالب المستر إيدن ، في شهر فبراير ١٩٥٦ ، بأن يكون معتدلاً في خططه ، وذلك حفظاً للسلام في الشرق الأوسط ، ومحاولة العودة إلى التحكيم . كما أعلنت الحكومة البريطانية عن الدخول إلى المفاوضات المباشرة بين البلدين ، ولكن العدوان الثلاثي على مصر غير كل شيء ، لأن المملكة العربية أعلنت في ٦ - نوفمبر ١٩٥٦ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية ، كما أوقفت شحن النفط إليها[3] !!

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أتفاقية قاعدة الظهران الأمريكية قد تجددت في عام ١٩٥٧ أثناء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة ، مقابل مبلغ كبير من المال[4] . « وكان واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحاول استمالة الحكومة البريطانية لتسليم البوريمي للسعودية في مقابل موافقة

(١) صلاح العقاد - دكتور - المرجع السابق ص ٣٧٩ .
(٢) جمال زكريا قاسم - دكتور - المرجع السابق ص ٢٣١ .
(٣) جمال زكريا قاسم - دكتور - نفس المرجع ص ٢٦١ .
(٤) صلاح العقاد - دكتور - المرجع السابق ص ٣٧٧ .

السعودية على مشروع الفراغ السياسي الذي أعلنه ايزنهاور في عام ١٩٥٧ »[١] .

وعلى أثر ذلك ، وبعد الدور الأمريكي أجريت مباحثات في الأمم المتحدة ، بنيويورك ، بين عبد الرحمن عزام ، باعتباره ممثلاً شخصياً للملك سعود ، والمستر « هارولد بلي » -Beely— رئيس البعثة البريطانية لدى الأمم المتحدة ، ممثلاً عن حكومته وبحضور المستر داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة . واستمرت إلى أغسطس ١٩٦٠ ، أي لمدة سنة تقريباً . وكان من نتائجها اتفاق الأطراف المعنية على إرسال لجنة لتقصي الحقائق إلى البوريمي . وتم اختيار « دي ربنج De Rebbing »، السفير السويدي في اسبانيا ، ممثلاً عن داج همرشولد « ولكن قيام ثورة اليمن في عام ١٩٦٢ ، أحدث تبدلاً جذرياً في موقف الحكومة السعودية ، إذ توقف السعوديون عن مطالبهم الخاصة بضرورة العودة إلى التحكيم ، واتجهت السعودية إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا في يناير ١٩٦٣ ، وأصبحت مشكلة البوريمي بعد ذلك في طي النسيان ، حيث اعتبرت منتهية واقعياً وقانونياً بالنسبة إلى مسقط وأبو ظبي »[٢].

وهكذا نجد أن العلاقات بين الإمارات العربية والمملكة العربية لا يمكن اعتبارها خلافات سياسية بقدر ما نعتبرها خلافات اقتصادية بين الشركات البترولية الأمريكية وشركات البترول البريطانية ، وأن المستفيد من هذا الخلاف هما الشركتان نظراً لمصالحهاا الاقتصادية . وبالتالي تحول الخلاف من الشركتين إلى حكومتيهما ، الأمريكية التي تقف مع السعودية ، والبريطانية التي تقف مع أبو ظبي . وكان ذلك هو السبب الوحيد ، أو الحقيقي ، والذي أحدث الاصطدام ، بين النفوذيـن البتروليين الأمريكي والبريطاني في الشرق الأوسط .

---

(١) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٢٦١ .

(٢) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ٢٦٣

ويصف المؤرخ الغربي جان جاك بيري أن « الخلاف الذي حدث بين الدولتين من المعسكر الغربي ، لا يستفيد منه إلا الاتحاد السوفييتي . فهل يتخلص العالم الغربي الرأسمالي من خلافاته التي يسر لها الكرملين أي سرور »[1] ؟

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلبث أن أدركت أن مثل هذه المنازعات ينبغي ألا تؤثر على العلاقات بينها وبين بريطانيا ، خصوصاً عندما أيقنت عقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، أن وجود بريطانيا في منطقة الخليج العربي يحمي المصالح الغربية فيها . ولذا أصدر « جون فوستر دالاس » وزير الخارجية الأمريكية ، بياناً عام ١٩٥٧ أعلن فيه « أن مسألة الخلاف على حدود منطقة الخليج العربي لن يكون لها تأثير على العلاقات الأمريكية ـ البريطانية . وأن حكومة بلاده حريصة على تصفية تلك الخلافات للوقوف في وجه السوفييت ، ومنعهم من التسلل إلى الشرق الأوسط »[2] .

(١) جان جاك بيري ـ الخليج العربي ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .

(٢) بدر الدين عباس الخصوصي ـ محاضرات « الخليج العربي في مواجهة التحديات » ص ٤١٧ ـ ٤١٨ .

الباب السادس

ازدياد أهمية الإمارات العربية حتى عام ١٩٦٨

الفصل السادس عشر : ـ الطيران وقواعده

- القواعد العسكرية البريطانية
- اتفاقية مطار الشارقة في يوليو ١٩٣٢ ـ و١٩٥١
- مطار في دبي عام ١٩٣٨ وتسهيلات أخرى
- التسهيلات الجوية في كلبا ١٩٣٧
- محطة نزول اضطراري في جزيرة بني ياس

لفصل السابع عشر : ـ البترول واستغلاله

- امتياز النفط والإنتاج
- الامتيازات القديمة

أولاً : ـ شركة نفط أبو ظبي المحدودة

ثانياً : ـ شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة «أدما».

- الامتيازات الجديدة

١ ـ شركة نفط أبو ظبي المحدودة « اليابان » .

٢ ـ شركة نفط فيلبس المحدودة

٣ ـ شركة نفط الشرق الاوسط

٤ ـ شركة بان أو شن أويل كوربورشين
٥ ـ شركة ستنكديل أويلز المحدودة

ـ إنتاج البترول
ـ احتياطي البترول في الإمارات العربية
ـ عوائد البترول الخام .

الفصل الثامن عشر : ـ دور الجامعة العربية تجاه الإمارات العربية

ـ بعثة الأخوة العربية
ـ تقرير بعثة جامعة الدول العربية
ـ أخطار الهجرة الأجنبية إلى المنطقة
ـ تسوية المشاكل القائمة بين الإمارات
ـ المساعدات العربية للمنطقة .
ـ المقاطعة العربية لإسرائيل
ـ زيارات الدول الثلاث المجاورة للخليج العربي
ـ بعض مقترحات البعثة
ـ البريطانيون وموقفهم من بعثة الأخوة العربية

الفصل التاسع عشر : ـ التطورات الإدارية والتنظيمات الدستورية في أبو ظبي

ـ نظام الحكم والوضع الإداري في الإمارات العربية
ـ التطورات الإدارية والتنظيمات الدستورية في أبو ظبي .
ـ التنظيمات الدستورية في أبو ظبي .
ـ الجهاز الحكومي
ـ بيان من حاكم أبو ظبي إلى الشعب بمناسبة إعادة تنظيم الجهاز الحكومي
ـ القانون الخاص باعادة تنظيم الجهاز الحكومي
ـ المجلس الاستشاري الوطني (البرلمان) .

الفصل السادس عشر

الطيران وقواعده

- القواعد العسكرية البريطانية
- اتفاقية مطار الشارقة في يوليو ١٩٣٢ و١٩٥١
- مطار في دبي عام ١٩٣٨ وتسهيلات أخرى
- التسهيلات الجوية في كلبا ١٩٣٧
- محطة نزول اضطراري في جزيرة بني ياس

الطيران وقواعده

ازدادت أهمية الإمارات العربية وضوحا ، نتيجـة لإنشـاء القواعـد العسكرية وقواعد الطيران فيها ، ثم نتيجة للعثور على البترول هناك .

القواعد العسكرية البريطانية :

ولقد بدأ البريطانيون في إنشاء قواعد عسكرية ، وخاصـة المطـارات العسكرية ، في الساحل الغربي من الخليج العربي ، وذلك لعدة أسباب منـها أن الساحل الغربي كان أصلح للمطارات العسكرية ، أكثر من الساحل الشـرقي ، وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك أسباب سياسية .

وبدأ البريطانيون خطة مدروسة لإنشاء مطارات عسكرية في الإمـارات العربية ، بعدما فكروا في الكويت والبحرين ؛ حيث اختاروا رأس الخيمة لإنشاء مطارين عسكريين فيها ، ولكنهم لقوا معارضة شديدة من قبل إمارة رأس الخيمة وسكانها وقبائلها .

ولقد أصر نائب رئيس سلاح الجو البريطاني علـى بنـاء المطـارات العسكرية في ساحل الإمارات ؛ وأرسل مذكرة إلى حكومة الهند بأن تعمل بكـل ما في وسعها ، بالطـرق السياسيـة ، لإقامة المطـارات ، وذلـك للأهميـة البالغـة ، ولأن الطـرق الجـوية الـبريطانية تحتاج إلى مطـار عسكري في

الإمارات ، يربط بين المطارات العسكرية بالعراق والهند ، كما يستلزم وجود محطة في الإمارات لتزويد الطائرات بالوقود والمؤ ن . وكذلك فإن هذا الخط كان يسهل على طائرات الأسطول النزول والتزود بما تحتاجه ، وخاصة الطائرات البحرية ، والتي كانت مداها قصيراً ، والتي تسمى Flying - boats - .

وأمام هذه المعطيات استطاع الإنجليز إقناع حاكم الشارقة على بناء مطار بالشارقة ، ثم تبع ذلك إنشاء عدة مطارات عسكرية ومدنية ، ومحطات لنزول الطائرات في أراضي الإمارات العربية .

ولم يكتفوا بالشارقة ، وإنما استطاعوا إيجاد مكان نزول اضطراري في جزيرة صير بن ياس ، ومطار لنزول الطائرات البحرية Seeplanes ومخزن للوقود في دبي وكذلك في كلبا .

اتفاقية مطار الشارقة في يوليو ١٩٣٢ و١٩٥١

وقد جاء في هذه الاتفاقية في أعقاب تزايد المصالح البريطانية ، في بداية الثلاثينات من هذا القرن ، مما جعل البريطانيين يحكمون قبضتهم على الإمارات ، وذلك بانشاء المطارات العسكرية ، وإعادة تنظيم الإدارة البريطانية في الخليج العربي عن طريق تحويل المقيمة من إيران إلى البحرين عام ١٩٤٦ ، وكذلك تغير منصب الوكيل البريطاني إلى معتمد سياسي وكذلك منصب الضابط السياسي ، الذي انتقل مقره إلى دبي في عام ١٩٥٤ .

وبناء على تقرير وزارة الطيران وافقت لجنة الشرق الاوسط التابعة لوزارة الخارجية البريطانية على بناء المطارات والمحطات في الإمارات العربية ، وذلك لعدة أسباب منها : -

أولاً : - عدم موافقة الحكومة الإيرانية على السماح لطائرات شركة الخطوط الجوية البريطانية بالمرور في اتجاه الساحل الفارسي(١) .

(١) جمال زكريا قاسم - دكتور - المرجع السابق ص ٣١٢ .

ـ ثانياً : ـ معارضة كل من قطر والسعودية أمر بناء مطارات في أراضيهم ، أو تشيد أية منشآت خاصة بذلك وتم اختيار الشارقة ، بعدما رفض حاكم رأس الخيمة بناء مطار في أراضيه ، وأصبحت الشارقة بعد عام ١٩٣٢ مركزاً هاماً وقاعدة للخطوط الجوية البريطانية ، إلى جانب اتخاذها قاعدة عسكرية وجوية هامة لبريطانيا في منطقة الخليج العربي[١].

وعقدت اتفاقية مطار الشارقة في شهر يوليو عام ١٩٣٢ بين كل من الشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكم الشارقة ، والمقيم السياسي في الخليج العربي سير هيغ بسكو ـ Lieutenant Colonel Sir Hagh Bisco وتضمنت هذه الاتفاقية على عدة بنود منها التأجير ودفع الإيجار والحماية[٢] وغيرها . كما تم تجديد تلك الاتفاقية عام ١٩٥١ .

وفيما يلي نعرض أهم البنود التي جاءت في تلك الاتفاقية المجددة وهذه الاتفاقية الجديدة عام ١٩٥١ كانت استكمالاً للاتفاقية المعقودة عام ١٩٣٢ ، والتي أجريت عن طريق وزارة الطيران ، وبمعرفة وزارة الخارجية البريطانية[٣]. وتنص على ما يلي : ـ

المادة الأولى : ـ

يمنح شيخ الشارقة الحقوق المطلقة لحكومة صاحب الجلالة في

---

(١) عبد العزيز عبدالغني ابراهيم ـ بريطانيا ومشيخات الساحل العماني ص ٢١٧ .

(٢) I.O.L. and R-R/15/4/3- Copies of agreements between Sultan bin Saqar Shaikh of Sharjah and its villages, by Lieutenant Colonel Sir Hugh Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf that the high British Government desire to establish an air route along the Arab Coast for the aeroplanes of the Imperial Airways Company.

(٣) I.O.L. and R-R/2/938- Reference No. W/152/SJH. Arch. G. Gul Lan- Group Captain Chief Engineer. Air Headquarters. Royal Air Force. Habbaniya. IRAQ M.E.A.F.19 Dated 22 October 1951- To.- H. R.M. Political Agent, The Agency Bahrein- Copy to- Officer Commanding Gulf Station, Royal Air Force, Bahrein- Sharjah Airfield.

المملكة المتحدة من بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا بإنشاء وصيانة وتشغيل مطار أو مطارات في الشارقة ، مع التسهيلات الثانوية ، وذلك بحسب نصوص الاتفاقية الحاضرة ، وقواعد الملاحة الجوية الملحقة بهذه الاتفاقية .

المادة الثانية : ـ

يمكن لحكومة صاحب الجلالة ، بدون أي قيد أو شرط ، تعيين وكلاء عنها لممارسة أي من الحقوق المشار إليها في المادة الأولى .

المادة الثالثة : ـ

يمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تتخذ وتضع في الإجراء لغرض الملاحة الجوية في الشارقة الأنظمة العامة المناسبة لسير المواصلات ، والقوانين والعلامات والإشارات والتنوير وعمليات الممارسات الأخرى ، والقوانين التي قد تستصوبها ، وتنشئها من وقت إلى آخر ، بموجب مؤتمر الملاحة الجوية المدنية العالمية الذي انعقد في شيكاغو في ٧ ديسمبر ١٩٤٤ .

المادة الرابعة : ـ

يجوز لحكومة صاحب الجلالة أن تمنح ، أو ترفض ، بالنيابة عن الشيخ ، للطائرات مهما كانت جنسياتها الحق في أن تستعمل المطار والامتيازات الآتية : ـ

أ ـ الحق بالطيران عبر منطقة بدون النزول .

ب ـ الحق بالنزول لأغراض غير تجارية .

حـ ـ الحق بتنزيل المسافرين والبريد والأحمال المحملة من منطقة تابعة للحكومة التي تنتسب الطائرة لجنسيتها .

ء ـ الحق بأن تأخذ المسافر ين والبريد وحملها وجهة سفرها إلى المنطقة الخاصة بالحكومة التي تنسب الطائرة لجنسيتها .

هـ الحق بأن تأخذ المسافرين والبريد وحمله وجهة سفرها إلى منطقة تابعة لأي حكومة أخرى والحق بأن تنزل المسافرين والبريد والأحمال الآتية من أي منها إلى مثل هذه المنطقة .

المادة الخامسة : ـ

يجب أن تباشر الطلبات للطائرات بممارسة الامتيازات السالفة الذكر في المادة الرابعة ، وكافة المعاملات المتعلقة بممارستهم إياها بواسطة السلطات البريطانية في الخليج الفارسي (العربي) أو كما قد تأمر بها حكومة صاحب الجلالة .

المادة السادسة :

يحق لحكومة صاحب الجلالة وممثليها المعينين من جانبها بإرسال رسائل لاسلكية واستلامها في أية محطة لاسلكية تدار طبقاً للاتفاقية الحاضرة فيما إذا كانت لها أو لغيرها ، وأن تجبي الأجور الخاصة بهذه الرسائل .

المادة السابعة : ـ

يمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تحصل (رأساً أو بواسطة وكلائها المعينين) رسوماً كرسوم نزول الطائرات وتسكينها ورسوماً أخرى لاستعمال المطار ، وللخدمات المتعلقة به ، كما تراه مناسباً . وستدفع حكومة صاحب الجلالة إلى الشيخ (رأساً أو بواسطة وكلائها المعينين) رسما قدره عشر روبيات عن كل طائرة تجارية تستعمل المطار .

المادة الثانية : ـ

لحكومة صاحب الجلالة الحق الوحيد في تجهيز الوقود وزيت التزييت (رأساً أو بواسطة وكلائها المعينين) لمستعملي المطار . وستكون الأسعار الواجب تحصيلها لمثل هذا الوقود والزيوت منشورة في إعلان في أماكن بارزة في المطار .

المادة التاسعة : ـ

ستكون حكومة صاحب الجلالة ووكلائها المعنيين معفيين في منطقة الشيخ من دفع الجمارك والرسوم والضرائب الأخرى فيما يتعلق بالطائرات والأجزاء التابعة لها ومحركات الطائرة وأجزائها والمعدات والمستلزمات الأخرى للمطار مع التسهيلات الثانوية وكل الحاجيات الأخرى لإعالة المستخدمين الذين يقومون بالعمل في المطار والمنشآت أو الطائرات التي تستعملها أو لإعالة الركاب المسافرين بهذه الطائرات ، والوقود ودهن التزييت المستوردة لتشغيل الطائرات .

المادة العاشرة : ـ

ستدفع حكومة صاحب الجلالة للشيخ مقابل استعمال المطار وللامتيازات المعددة فيما سبق هنا المبالغ الآتية شهرياً : ـ

أ ـ راتب رئيس حرس وستة وثلاثين حارساً بمعدل خمس وثمانين روبية لكل رئيس حرس وخمس وستين روبية لكل حارس زائد وخمس عشرة روبية كعلاوة غلاء المعيشة ، وهذه عرضة للتخفيض فيما إذا هبطت تكاليف المعيشة .

ب ـ إيجار عن المطار ألف وأربعمائة وعشرون (١٤٢٠) روبية .

جـ ـ إيجار عن محل نزول الركاب ألف روبية ، وسيظل المبلغ المطلوب محجوزاً مقابل الدراهم المعطاة مقدماً من قبل حكومة صاحب الجلالة إلى الشيخ لبناء محل نزول الركاب ، وسوف لا تدفع للشيخ حتى يسدد القرض الآنف الذكر .

ء ـ إعانة شخصية قدرها ألف روبية ، وذلك مقابل المسؤولية التي أخذها الشيخ على عاتقه .

المادة الثانية عشرة : ـ

نسيعني التعبير « المطار » في الاتفاقية الحاضرة المطار الموجود حالياً

بالشارقة ، ويشمل أي توسيع قد يعمل به أو أي مطار آخر قد ينشأ في منطقة الشارقة فيما بعد ، من قبل حكومة صاحب الجلالة ، وبموافقة الشيخ .

المادة الثالثة عشرة : -

فيما لو وقع أي خلاف حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية الحاضرة ، فإن النص الإنكليزي هو المعتبر .

المادة الرابعة عشر : -

ستعطي القواعد الملحقة بهذه الاتفاقية النفوذ القانوني في منطقة الشيخ .

المادة الخامسة عشر : -

أ - إن هذه الاتفاقية تحل محل الاتفاقية الجوية المدنية المؤرخة في ٢٢ جولاي (يوليو) ١٩٣٢ ، بين حكومة صاحب الجلالة والمغفور له الشيخ سلطان بن صقر وسيسرى مفعولها من تاريخ التوقيع عليها وستظل نافذة المفعول لمدة عشر سنوات من تاريخ التوقيع ، غير أن الدفع سيحل فقط بموجب المادة الحادية عشر طالما تستخدم التسهيلات التي من أجلها تدفع .

ب - إن الاتفاقية الحاضرة قابلة للتجديد حسب اختيار حكومة صاحب الجلالة لمدد أكثر على شرط أن يعطي إشعار مدته ثلاثة أشهر للشيخ قبل نهاية كل مدة »[1] .

ومرفق بالاتفاقية ملحق وهو عبارة عن خمس عشرة مادة ، تتعلق بالأمور

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/938- Confidential- 1389/43. British Residency, Bahrain. 27th October; 1951 to W.S. Laver, Esq., Acting Political Agent Bahrain.

عناوين نص الاتفاقية الانكليزية بين حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة والشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة فيما يتعلق بالملاحة البحرية في الشارقة ص ١ - ٤ وكذلك ملحق قواعد الملاحة الجوية ص ١ - ٦ .

الفنية والإدارية ، وهي مكملة للاتفاقية الأخيرة كما تشرح فيها أمور الطائرات والعمال وغيرها .

وبالإضافة إلى تلك الاتفاقية ، كانت هناك مذكرة خاصة يسمح بموجبها استخدام الطائرات الحربية لهذا المطار وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للسلاح الجوي الملكي دون مقابل . وتقول المذكرة « لي الشرف بأن أخبركم بأن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة من بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا تستثني الطائرات الحربية التابعة لها أو المستخدمة في خدمة حكومة صاحب الجلالة بأن تتمتع في جميع الأوقات كما كانت حتى الآن بالأولية (وذلك عندما تعتبر حكومة صاحب الجلالة بأن الظروف تتطلب ذلك) باستعمال أي مطار قد ينشأ أو يصان في الشارقة للطائرات المدنية ، وبالتسهيلات الكاملة دون ما سبق إجازة معينة ، وإن استعمال مثل هذا المطار سيمنح بدون مقابل .

« أما بخصوص الأرض التي يقع عليها معسكر القوات الجوية الملكية والتي هي محدودة بالخارطة المرفقة بطي هذا الكتاب والتي تفضلتم بتقديمها من دون مقابل خلال الحرب العالمية الأخيرة ـ فإن حكومة صاحب الجلالة ستدفع لكم إيجاراً لهذه الأرض مقداره خمسمائة روبية كل شهر لمدة ما تحتاج إليها ، وستدفع حكومة صاحب الجلالة أيضاً عن رئيس الحرس والست والثلاثين حارساً اللازمين لحماية المعسكر بمعدل خمسة وثمانين روبية لكل من رئيس الحرس وست وخمسين روبية لكل حارس مع إضافة خمس عشرة روبية كعلاوة غلاء المعيشة لكل فرد . وستكون علاوة غلاء المعيشة عرضة للتخفيض فيما إذا هبطت تكاليف المعيشة »[١] .

أما رد حاكم الشارقة على المذكرة البريطانية فقد كان ما يلي : ـ

« ولأخبركم بأنني قد فهمت محتوياته وأنني أوافق بأن الطائرات الحربية التابعة لحكومة صاحب الجلالة أو المستخدمة في خدمتها يجب أن تتمتع في

(١) I.O.L. and R-R/15/2/938- Sharjah Civil Air Agreement p.18.

جميع الأوقات كما كانت حتى الآن بالأولية (وذلك عندما تعتبر حكومة صاحب الجلالة بأن الظروف تتطلب ذلك) في استعمال أي مطار قد ينشأ أو يصان في الشارقة للطائرات المدنية ، وبالتمتع بالتسهيلات التامة بدون ما سبق إجازة معينة ، وأن استعمال مثل هذا سيمنح من دون مقابل .

« كما وأشكر حكومة صاحب الجلالة على الإيجار المقدر بخمسمائة روبية كل شهر والتي ستدفع لي مقابل الأرض التي يقع عليها معسكر القوات الجوية الملكية لمدة تطلب حكومة صاحب الجلالة لهذه الأرض ، وكذلك أوافق على تجهيز ست وثلاثين حارساً ورئيس حرس حسب الراتب المذكور في كتابكم - أما عن علاوة غلاء المعيشة فسيكون عرضة للتخفيض فيما إذا هبطت تكاليف المعيشة »(1) .

ومما سبق يتضح لنا أن الحكومة البريطانية كانت تعمل مطارات مدنية لحساب شركة طيرانها الإمبراطوري ، مقابل أجر معين ، ومن ثم تستخدم تلك المطارات عسكريا لطائراتها الحربية دون مقابل ، وتدفع مبلغاً زهيداً ، مقداره خمسمائة روبية كإيجار للأرض المقام عليها القواعد والمنشآت العسكرية ، وبالنسبة لاستعمالها العسكري للمطار فيكون من دون سابق إنذار ، على أن تقدم كافة التسهيلات اللازمة لذلك دون أي مقابل . وكذلك الحماية اللازمة لتلك القواعد من قبل حاكم الشارقة .

مطار في دبي عام ١٩٣٨ وتسهيلات أخرى : -

كذلك استطاعت الحكومة البريطانية أن تعقد اتفاقية أخرى مع حاكم دبي لبناء مطار ومكان لنزول الطائرات البحرية Seaplanes ومخزناً للوقود في دبي وذلك في ٢٢ يوليو عام ١٩٣٧ ، كما عقدت اتفاقية للطيران التجاري مع دبي في عام ١٩٣٨(2) .

(1) I.O.L. and R-R/15/2/938- Sharjah Civil Air Agreement p.19.

(2) I.O.L. and R-R/15/4/3- Copies of agreements Concessions- Dubi Commercial Air Agreement between his Majesty's Government and Shaikh Said bin Maktum Ruler of Dubia- The 22nd July 1938.

وإن اتفاقية الطيران التجارية مع دبي عام ١٩٣٨ شبيهة باتفاقية الملاحة الجوية بالشارقة ، ولكن الأهمية تكمن في التسهيلات المقدمة لنزول الطائرات البحرية والتابعة للأسطول البريطاني وكذلك التابعة للسلاح الجوي الملكي ، بالاضافة إلى محطة الوقود .

وفيما يلي الكتاب الموجه من الوكيل البريطاني في الشارقة إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي ، عن طريق المعتمد البريطاني في البحرين ، يقول فيه بأنه استلم المبالغ المستحقة لحاكم دبي ولحرس المحطة ، وجاء فيه : ـ

« ولقد استلمت مبلغ أربعمائة وأربعين روبية ، المرسلة إلي من سعادتكم وأمرتم تسليمها إلى جانب الشيخ سعيد بن مكتوم أو . بي . ئي حاكم دبي ، والمبلغ المذكور هو راتب الحرس لمحطة الطيارات البحرية بدبي للشهر الرابع بعد الاتفاقية ، فقد دفعت المبلغ المذكور سلفاً تجدوا نقل وصول الشيخ والأصل تقدم لجناب النائب الأول لفخامة رئيس الخليج الفارسي (العربي) بأبوشهر »[1] .

أما إيصال الاستلام فقد تم استلامه من قبل الشيخ سعيد بن مكتوم حيث يقول « قبضت من يد خان صاحب السيد عبد الرزاق وكيل الدولة البهية البريطانية المعظمة بالشارقة مرسلة من سعادة باليوز الدولة البريطانية مبلغ ألف وثلاثمائة وعشرين روبية راتب حرس محطة الطيارات البحرية بدبي للشهر الأول والثاني والثالث بعد الاتفاقية المؤرخة ٢٢ جولاي (يوليو) عام ١٩٣٧/

---

(١) عدد ١٠٤٨ ـ ١٩٣٧ I.O.L. and R-R/15/2/1143-

مكتب وكيل الدولة البريطانية المعظمة في عمان المتصالح ـ شارقة في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٧ موافق ٢٣ رمضان ١٣٥٦ إلى سعادة باليوز دولة بريطانيا العظمى بالبحرين ـ صورة منه مع أصل الرصيد قدم لجناب النائب الأول لفخامة رئيس الخليج الفارسي (العربي) بأبوشهر .

جرا بتاريخ ١٠ - رمضان المبارك عام ١٣٥٦ المطابق ١٤ نوفمبر ١٩٣٧ »[١] .

وكانت هذه المبالغ تدفع شهرياً ، أو مرة كل ثلاثة أشهر إلى حاكم دبي ، عن طريق الوكيل البريطاني في الشارقة .

التسهيلات الجوية في كلبا عام ١٩٣٧ : -

وتنفيذاً للسياسة البريطانية والخطة المرفوعة من قبل وزارة الطيران والسلاح الملكي البريطاني لبناء مطارات ومحطات للوقود فقد تم بناء مطار في كلبا ومخزن للوقود ، بعد اتفاقية عقدت مع الشيخ خالد بن أحمد بن سلطان القاسمي ، والتي بموجبها يحصل السلاح الملكي والحكومة البريطانية على التسهيلات اللازمة لطائراتها في كلبا ، وأصبح يتم تزويدها بالوقود وبما تحتاجه الطائرات .

أما المبالغ فقد كانت تدفع عن طريق الوكيل البريطاني في الشارقة ، وهو بالتالي يدفعها إلى حاكم كلبا ، حيث يقول في مذكرته المرفوعة إلى المعتمد البريطاني في البحرين « لقد استلمت مبلغ أربعمائة روبية المرسلة إلي من سعادتكم والمبلغ المذكور لجناب حاكم كلبا فقد دفعت المبلغ إلى المذكور سالفاً تجدون نقل الرصيد والأصل قدم لجناب النائب الأول لفخامة رئيس الخليج الفارس »[٢] (العربي) .

---

(١) رصيد استلام من قبل الشيخ سعيد بن مكتوم I.O.L. and R-R/15/2/1143

بتاريخ ٢١ رمضان ١٣٥٦ الموافق ٢٥ نوفمبر ١٩٣٧ .

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/1141.

عدد ٧٣٠ - ١٩٤٠ مكتب وكيل الدولة البريطانية في عمان المتصالح (الإمارات العربية) - الشارقة ٣١ ديسمبر ١٩٤٠ موافق ٢ ذي الحجة ١٣٥٩ هـ - إلى سعادة باليوز دولة بريطانيا العظمى بالبحرين .

صورة منه مع أصل الرصيد تقدم لجناب النائب الأول لفخامة رئيس الخليج الفارسي (العربي) بأبو شهر .

وكان المبلغ يسلم من قبل الوكيل البريطاني إلى الشيخ خالد بن أحمد القاسمي حاكم كلبا بموجب وصل استلام يقول فيه « قبضت من خان صاحب السيد عبد الرزاق وكيل باليوزية الدولة البريطانية المعظمة بالشارقة مبلغ ألفي روبية وذلك من جهة التسهيلات الجوية في كلبا للمدة التي من ٢٨ أوكست ١٩٣٧ إلى ٢٧ جنوري ١٩٣٨ المبلغ وصلني بالتمام ولأجله وقعت بذيله ٢٦ذي الحجة ١٣٥٦ »[1] .

محطة نزول اضطراري في جزيرة بني ياس : -

وكما حاول البريطانيون ونجحوا في إنشاء المطارات ومحطات الوقود في الإمارات الشمالية فإنهم حاولوا بناء مطار عسكري ، والحصول على التسهيلات اللازمة لدى الشيخ شخبوط في أبو ظبي . ولكن الشيخ شخبوط لم يوافق على إقامة مطار عسكري في أبو ظبي ولا على تقديم أية تنازلات أو تسهيلات في أبو ظبي . وعلى أثر ذلك قام المعتمد البريطاني في البحرين بعدة زيارات إلى أبو ظبي لإقناع الشيخ شخبوط ، وذلك في نهاية عام ١٩٣٤ ، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاقية نافذة حول هذا الموضوع[2] .

ولكن البريطانيين نجحوا في الحصول على إنشاء مطار في جزيرة بني ياس ، بعد موافقة الشيخ شخبوط على ذلك .

وكان المبلغ يدفع بواسطة الوكيل البريطاني في الشارقة ، وهو الذي يسلمه إلى جعفر علي محمد ، وكان الأخير يسلمها إلى الشيخ شخبوط . ويقدر المبلغ بأربعمائة روبية شهرياً ، كما جاء في مذكرة الوكيل البريطاني في الشارقة إلى معتمد الدولة البريطانية في البحرين « لقد استلمت أربعمائة روبية

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/1141.

رصيد باستلام المبلغ من الشيخ خالد بن أحمد بن سلطان القاسمي بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٣٥٦ الموافق ١٩٣٨/٢/٢٧ .

(٢) جمال زكريا قاسم - دكتور - المرجع السابق ص٣١٢ .

المرسلة من سعادتكم وأمرتم تسليمها إلى جعفر علي محمد كريم عن حاكم أبو ظبي ، فقد دفعت المبلغ إلى المذكور سالفاً تجدوا نقل الرصيد والأصل قدم لجناب النائب الأول لفخامة رئيس الخليج الفارسي[1] (العربي) .

وكما توجد مذكرة أخرى باستلام المبلغ من قبل جعفر علي محمد وتسليمها للشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي حيث جاء فيها « نعم وأنا جعفر علي محمد كريم قبضت من الخان بهادر السيد عبد الرزاق وكيل الدولة البريطانية المعظمة مرسلة من فخامة باليوز الدولة البريطانية المعظمة مبلغ أربعماية روبية وهي لجناب الشيخ شخبوط بن سلطان بن زايد حاكم أبو ظبي من جهة التسهيلات الجوية في جزيرة صير بني ياس وأبو ظبي للشهر الثامن عشر والمائة بعد الاتفاقية المبلغ وصلني ١٣/١١/١٩٤٤ إلى ١٣/١٢/١٩٤٤ حتى لا يخفي »[2] .

ويبدو من المذكرة أن البريطانيين استطاعوا أن يحصلوا على بعض التسهيلات في جزر أبو ظبي (جزيرة صير بني ياس) أثناء الحرب العالمية الثانية ، وذلك حسب ما جاء في المذكرة الأخيرة والتي تقول بالنسبة للتسهيلات الجوية في جزيرة صير بني ياس وأبو ظبي .

وعند بداية الحرب العالمية الثانية كانت للبريطانيين قواعد عسكرية

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/1137- I.R.No.6.

عدد ١٧ لسنة ١٩٤٥ وكيل الدولة البريطانية المعظمة في عمان المتصالح إلى سعادة معتمد الدولة البريطانية المعظمة بالبحرين ـ الشارقة في ٣ جنوري (يناير) ١٩٤٥ الموافق ١٩ محرم ١٣٦٤ ـ صورة منه مع أصل الرصيد تقدم لجناب النائب الأول لفخامة رئيس الخليج الفارسي (العربي) .

(٢) I.O.L. and R-R/15/2/1137.

رصيد استلام من جعفر علي محمد كريم في الفترة من ١٩٤٤/١١/١٣ إلى ١٩٤٤/١٢/١٣ .

ومحطات للتزود بالوقود ، بالاضافة إلى التسهيلات الجوية الأخرى في أنحاء متفرقة من الإمارات ، وهي كالآتي : -

١ - مطار للخطوط الجوية الامبراطورية واستراحة محصنة ومخزن للوقود ومحطة للأرصاد ومخزن للذخيرة والأسلحة والقنابل بالإضافة إلى القاعدة الجوية والمعسكر للقوات البريطانية في الشارقة .

٢ - في دبي - اتفاقية للطيران التجاري ومكان لنزول الطائرات البحرية التابعة للأسطول البريطاني وكذلك للسلاح الطيران الملكي البريطاني ومخزن للوقود والأسلحة .

٣ - تسهيلات جوية لسلاح الجو الملكي البريطاني ومكان للنزول الاضطراري للخطوط الجوية الإمبراطورية ومخزن للوقود والأسلحة في مطار إمارة كلبا .

٤ - مكان نزول اضطراري في جزيرة بني ياس ومخزن للوقود ومطار في أبو ظبي[١] .

٥ - محطة لتزويد الطائرات الصغيرة في رأس الخيمة[٢] .

هذا ما كان وضع الإمارات العربية أثناء الحرب العالمية الثانية وذلك لاحتياجات السلاح الجو الملكي ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قررت الحكومة البريطانية الاستغناء عن تلك المطارات ومحطات الوقود ما عدا القاعدة الجوية والمعسكر البريطاني في الشارقة حيث زادت أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد جلاء القوات البريطانية من عدن ، والتي بقيت كذلك إلى خروج الإنجليز من الإمارات العربية [٣] .

---

(١) I.O.L. and R-R/15/2/1141- file 4/25- No. 1957- 4/22- T. Hickinbotham, Captain, Political Agent Bahrain-To-The Secretary to the Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf.

(٢) عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم- المرجع السابق ص ٢١٧ .

(٣) محمد حسين البحارنة - دكتور - المرجع السابق ص ١٢٩ .

الفصل السابع عشر

البترول واستغلاله

- امتيازات النفط والانتاج
- الامتيازات القديمة

أولاً : ـ شركة نفط أبو ظبي المحدودة .
ثانياً : ـ شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة « أدما »

- الامتيازات الجديدة

١ ـ شركة نفط ابو ظبي المحدودة « اليابان »
٢ ـ شركة نفط فيليبس المحدودة .
٣ ـ شركة نفط الشرق الأوسط .
٤ ـ شركة بان أوشن أويل كوربوريشن .
٥ ـ شركة سنكديل أويلز المحدودة .

- إنتاج البترول
- احتياطي البترول في الإمارات العربية .
- عوائد البترول الخام .

البترول واستغلاله

ولقد زادت أهمية الإمارات العربية كذلك ، وبشكل واضح ، نتيجة للعثور على البترول واستغلاله ، وبخاصة في السنوات الأخيرة .

ولقد كان اقتصاد الإمارات العربية قبل اكتشاف البترول اقتصاداً بسيطاً وبدائياً[1] ، فيما عدا اقتصاد اللؤلؤ ، الذي سيطر منذ القرن الثامن عشر على النصف الأول من القرن العشرين . إلا أنه احتفظ بالاقتصاد المعيشي إلى أن تم اكتشاف النفط فأحدث تغيراً واضحاً وكبيراً بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة، وأحدث قفزة كبيرة وتطوراً عظيماً في كافة المجالات . وانقرضت تجارة اللؤلؤ وأصبح النفط هو المورد الوحيد للدولة[2] .

كما أنه طور في البناء الاجتماعي والاقتصادي ، وأدى إلى التحول السياسي الحاضر . وإن تطور صناعة البترول في الإمارات العربية بصفة خاصة والخليج العربي بصفة عامة ، بما فيها السعودية ، أعطى مثلاً حياً للتأثر المتبادل بين مجتمعين مختلفين ، يرافقهما الاجتهاد والتغير . فهو من جهة يحدث تطوراً تكنيكياً واقتصادياً وسط مجتمعات تعيش على اقتصاد اللؤلؤ

(1) Seif A. El-Wady Ramahi- Op. Cit. P.137.

(2) محمد جواد رضا ـــ التربية والتبدل الاجتماعي في الكويت والخليج العربي ص١٧ .

والرعي والزراعة البسيطة ، ومن ناحية ثانية فإنه يتم بواسطة رأسمال أجنبي وتحت إدارته[1] وفي مناطق حديثة الاستقلال السياسي والتكوين الإداري .

ويمكن القول بأن التقدم البترولي في الشرق الأوسط إنما هو أكثر من مثل حي للتأثير الاجتماعي المتبادل . وذلك أن الصناعة البترولية ، من عدة وجوه ، ذات مركز حاسم في مصير دول الخليج العربي والإمارات العربية ، اجتماعياً وسياسياً ، فهي أولاً أكبر صناعة في المنطقة وأغلبية هذه الأقطار ، إن لم تكن جميعها ، تعتبرها هي الصناعة الكبيرة والوحيدة والرئيسية من حيث الدخل القومي ، واعتمادها الكلي عليها . ونتيجة لذلك كانت المصدر الرئيسي والمنشىء الأول للعلاقات الصناعية في الحقل العملي .

أما من جهة ثانية فهي تؤمن نسبة عالية من دخل الإمارات العربية بحيث تتخطى جميع الموارد الأخرى .

ومن جهة ثالثة فهي تذكرنا بالدور الحيوي الذي يلعبه البترول في الاقتصاد أثناء السلم والحرب .

تلك هي العوامل الثلاثة التي تحدد دور صناعة البترول السياسي والاجتماعي ، فهي من الناحية الاجتماعية تشكل عامل اضطراب وتقدم في آن واحد ، ومن الناحية الاقتصادية تحل مفتاح الميزان المالي وبرامج التطور ومن الناحية السياسية تخلق ترابطاً متزايداً بين الغرب ودول الخليج العربي والسعودية[2] .

امتيازات النفط والإنتاج :

ولسوف نقوم بعرض امتيازات النفط والإنتاج .

---

(١) جورج لونزوسكي - البترول والدولة في الشرق الاوسط - تعريب نجد هاجر وابراهيم عبدالستار . ص ٩ .

(٢) جورج لونزوسكي - نفس المرجع ص ٩

فلقد تأخر استغلال النفط في الإمارات العربية عن نظيراتها في فارس أو العراق أو الكويت وغيرها من دول الخليج العربي . ويرجع ذلك لعدة أسباب منها :

أن الحكومة البريطانية وقعت على معاهدات مع شيوخ الإمارات تقضي بأن يتعهد شيوخ الخليج العربي بعدم موافقتهم على إعطاء أية امتيازات لأية جهة خاصة باستغلال النفط إلا بعد موافقة المقيم البريطاني في الخليج العربي[1] .

وقد يرجع ذلك إلى أن الحكومة البريطانية عندما أرسلت الشركة الإنجليزية ـ الفارسية إلى الإمارات العربية ، وقعت تقريراً بعد الدراسات الجيولوجية ، بوجود كميات كبيرة من النفط الخام ، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، مما جعل الحكومة البريطانية تأخذ تعهداً من شيوخ الإمارات العربية ، كل من الشيخ خالد بن أحمد حاكم الشارقة في ١٧ فبراير ١٩٢٢ ومن شيخ رأس الخيمة في ٢٢ فبراير ١٩٢٢ ومن الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي في ٢ مايو ١٩٢٢ وفي ٣ مايو ١٩٢٢ تعهد من الشيخ حمدان بن زايد ومن شيخ العجمان في ٤ مايو وأم القوين في ٨ مايو ١٩٢٢ .

وقدمت هذه التعهدات في رسالة الى المقيم السياسي البريطاني في بو شهر الكولونيل « تريفور Trevor من شيوخ الإمارات جاءت فيها ما يلي : ـ

« إنني أكتب هذه الرسالة بمحض إرادتي لأتعهد لسيادتكم بأنه إذا كان ثمة أمل في أن يوجد في أراضي منجم للبترول فلن أعطي امتيازه لأحد من الأجانب اللهم إلا الشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية السامية . . هذا ما وجب تقريره »[2] .

جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ الخليج العربي ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ .

وانظر : C.O. 727/1923 Vol. 3 Minute by C.O. 1st Sept, 1923. Oil Concession in The Persian Gulf.

(٢) جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٥٠٤ .

وبما أن الحكومة البريطانية هي نفسها المسيطرة سياسياً واقتصاديا على الإمارات العربية والخليج العربي فإنها بدأت باتفاقيات مع هذه الدول ابتداء من إيران والعراق والكويت والبحرين وقطر ، ولم يبق سوى الإمارات العربية ، فبدأت الشركة الإنجليزية تعقد عقود امتيازاتها مع الإمارات العربية ، ابتداءً من أبو ظبي في عام ١٩٣٦ .

ولقد تميزت الاتفاقيات التي عقدت في هذه الفترة بعدة سمات سيئة ، وقد ترجع أسبابها إلى عدم نضوج الشعب في الإمارات العربية من الناحية الفكرية ، وكذلك إلى التخلف والفقر الذي فرضه الاستعمار البريطاني ، بالإضافة إلى نفوذه السياسي والاقتصادي ، والتعهدات التي أخذت من شيوخ المنطقة بخصوص امتيازات استغلال النفط . كل هذه الأسباب أدت إلى طابع الاحتكار والاستغلال الذي تمتعت به الشركات البترولية في عقودها القديمة .

الامتيازات القديمة :

وكثيراً ما كانت تشمل هذه الامتيازات على الحق المطلق في التنقيب والحفر والاستخراج والتكرير وتصدير البترول الخام والأمور المتعلقة بها مثل الغاز الطبيعي والنقل . . . الخ .

وتمنح الامتيازات لفترات طويلة تبلغ ما بين ستين وسبعين عاماً[1] . فالاتفاقيات التي عقدتها شركة دارسي في إيران بشأن امتياز النفط بلغت خمسة وستين عاماً ، كما نصت اتفاقية شركة الأرامكو مع حكومة المملكة العربية على ستين عاماً ، كما نصت امتياز شركة الكويت على ٧٥ عاماً .

وكثيراً ما كانت تشمل الامتيازات مناطق فسيحة جداً ، قد تبلغ مساحة البلاد كلها تقريباً . « وكذلك ضآلة نصيب الحكومات من العوائد حيث كانت إجمالاً على أساس دفع إتاوات ثابتة (مقطوعة) عن كل طن ينتج ويصدر عن النفط »[2] .

---

(1) Mana Saeed Al-Otaiba- OPEC and The Petroleum Industry p.30.

(٢) محمد عبدالعزيز عجمية ـ محاضرات الموسم الثقافي لعام (٧٢ ـ ١٩٧٣) وزارة شؤون الرئاسة ـ الشؤون الثقافية ـ ابو ظبي ص ٢٩٢ .

وكذلك تمنح هذه الشركات عادة حق تأسيس الأجهزة الخاصة بها للنقل والمواصلات بشكل يؤمن حسن سير أعمالها ، ومن هذه التسهيلات استخدام أجهزة الراديو والتلغراف والسفن والطيران . . . الخ .

ونستعرض بامتيازين لشركتين في أبو ظبي ، من ضمن الامتيازات القديمة التي حصلت عليها هاتان الشركتان، وهما شركة نفط أبو ظبي المحدودة ، وشركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة « أدما » .

أولاً - شركة نفط أبو ظبي المحدودة : -

تأسست في بريطانيا بتاريخ ١٩٣٦/٩/٣٠ شركة سميث بشركة تطوير بترول الساحل المهادن المحدودة «Pervoleum Development Trucial Coast Ltd. » ثم حصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن البترول في أبو ظبي بتاريخ ١٩٣٩/١/١١ . حيث منح حاكم أبو ظبي لتلك الشركة امتيازاً للتنقيب عن النفط مدته ٧٥ عاماً ويشمل الامتياز كافة الأراضي والجزر والمياه الإقليمية في أبو ظبي . وفي عام ١٩٦٢ تغير اسم الشركة فأصبح « شركة نفط ابو ظبي المحدودة » وتمتلك كل من شركة النفط البريطانية (الشرق الأوسط) المحدودة وشركة شل للنفط المحدودة والشركة الفرنسية للبترول وشركة الشرق الأدنى للتنمية التي تملكها بالمناصفة كل من شركة ستاندرد أويل « نيوجرسي » وشركة موبيل يملك كل من هؤلاء ٢٣و٧٥ بالمائة من رأسمال الأسهم ، وتملكِ الخمسة بالمائة الباقية شركة المساهمات والتنقيب . وفي سبتمبر ١٩٦٧ وقعت اتفاقية لتحديد الحدود البحرية في منطقة امتياز الشركة .

وقد شملت منطقة امتياز الشركة جميع الأراضي والجزر والمياه الواقعة تحت سيادة أبو ظبي ، وهذا يعني مساحة البلاد كلها ، والاتفاقية كانت مدتها خمسة وسبعين عاماً كما ذكرنا ، وهذا يدل على مدى استغلال الشركة ظروف إمارة أبو ظبي في ذلك الوقت ، حتى تتمكن من فرض شروطها في اكتشاف النفط بهذه الشروط المجحفة .

ولكن الأمور بدأت تتغير فيما بعد ، وخاصة بعد أن تم اكتشاف النفط

بكميات تجارية . وبدأ التصدير في عام ١٩٦٢ .

ثم حدثت بعض التعديلات على الاتفاقية حيث بدأت أول هذه التغيرات منذ تاريخ ١٩٦٢/٧/٢٤ ، وبعدها بدأت المفاوضات لتعديل الامتياز المذكور قبل البدء في تصدير البترول ، ولكنها لم تكمل إلاّ في شهر سبتمبر عام ١٩٦٥ . ثم أجري تعديل في عام ١٩٦٦ ، ومن أهم النقاط التي تم تعديلها ما يلي :ـ

١ ـ تعديل عوائد الحكومة .

٢ ـ شمول الشركة بأحكام ورسوم ضريبة الدخل .

٣ ـ إقرار مبدأ تتخلى به الشركة عن بعض المساحات من المناطق المشمولة بامتيازها والاتفاق على جدول زمني لهذا التخلي[1] .

ولقد تخلت الشركة عن منطقة مساحتها ١٣,٠٠٠ كيلو متر مربع من منطقة الامتياز ، وأعقبها في سبتمبر ١٩٦٧ التخلي عن منطقة أخرى مساحتها ٦,٥٠٠ كيلو متر مربع ، ثم ٩,٠٠٠ كيلو متر مربع أخرى في سبتمبر ١٩٦٩ وأخيراً ١٠,٠٠٠ كيلو متر مربع في سبتمبر ١٩٧١ .

وفي عام ١٩٦٦ تم توقيع على اتفاقية جديدة مكملة لاتفاقية عام ١٩٦٥ الخاصة بمناصفة الأرباح ، وطبق بمقتضاها تنقيص الإتاوة كما هو الحال في بعض بلدان الشرق الأوسط الأخرى وتم الاتفاق على الحذف التدريجي لعلاوات منظمة البلدان المصدرة للنفط « الأوبك » وتبع هذا اتفاقية طهران المبرمة في شهر فبراير ١٩٧١ . واتفاقية أخرى تزيد حصة الأرباح إلى ٥٥ بالمئة .

وفي يونيو ١٩٧٠ وقعت اتفاقية بخصوص استهلاك الديون المترتبة على مصاريف الاستكشاف والحفر . وفي « يوليو » وافقت الشركة على دفع حصة الحاكم من الأرباح شهرياً ، بدلاً من دفعها كل ثلاثة أشهر . وبالإضافة إلى

(١) البترول والصناعة في ابو ظبي ـ وزارة البترول والصناعة ـ ابو ظبي ص٤٣ .

ذلك تعهدت الشركة بأن تجهز الغاز الطبيعي من محطة شامس لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه لمدينة أبو ظبي . وبدأ توصيل الغاز عبر خط الغاز الحكومي في شهر مايو من تلك السنة(١) .

وفي ٢٠ ديسمبر من عام ١٩٧٢ وقعت الحكومة والشركة عقداً تم بموجبه انتماء الحكومة كشريك في شركة نفط أبو ظبي المحدودة بحصة ٢٥٪ ابتداء من تاريخ ١٩٧٣/١/١ وفي ٢ ديسمبر من عام ١٩٧٤ ارتفعت نسبة المشاركة لتصبح ٦٠٪ اعتباراً من تاريخ ١٩٧٢/١/١(٢) .

ومنذ ذلك الحين تكون الحكومة قد بدأت تتدخل في حصة المشاركة لشركة البترول تدريجياً . وتم إرسال عدد من أبناء البلاد للخارج لتعلّم تكنولوجيا البترول ، وحتى يتمكنوا من استغلال وإدارة أمور هذه الثروة البترولية المهمة بأيديهم الوطنية والكوادر الشابة المتعلمة .

ثانياً : ـ شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة « أدما » .

وفي ١٩٥٣/٣/٩ وقعت اتفاقية مع شركة دارسي للاستكشاف المحدودة «D'Arcy» لاستثمار المناطق البحرية ، وذلك لمدة خمسة وستين عاماً وقد شملت منطقة أمتيازها جميع المياه البحرية والأراضي المغمورة بالمياه الواقعة تحت سيادة أبو ظبي(٣) عدا المياه الإقليمية والجزر المشمولة بامتياز شركة نفط أبو ظبي المحدودة . وقد بلغت مساحة المنطقة التي شملها هذا الامتياز حوالي ١٢,٠٠٠ ميل مربع .

وبتاريخ ١٩٥٤/٥/١٨ تم تأسيس شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة « بمساهمة شركة النفط البريطانية بنسبة الثلثين وشركة النفط الفرنسية بنسبة الثلث » ونقل الامتياز إلى الشركة الجديدة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٢

(١) البترول في دولة الإمارات العربية المتحدة ـ وزارة البترول والثروة المعدنية ص ١٣ .

(٢) مانع سعيد العتيبة ـ دكتور ـ البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة ص ١٥٤ .

(٣) Stephen Hemsley Longrigg- op.cit. p.319.

وكانت اتفاقية عام ١٩٥٣ قد ألزمت الشركة بأن تبدأ بعمليات الحفر خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات كما تعهدت الشركة بموجب هذه الاتفاقية بأن تدفع إلى حكومة أبو ظبي ما يلي : -

١ - مبلغ ٧٥٠ ,... جنيه استرليني غير قابلة للاسترداد وذلك عن إيجار الأراضي في المنطقة المشمولة بالامتياز .

٢ - مبلغ ٣٧,٥٠٠ جنيه استرليني كدفعة مقدمة على حساب الربح حتى يتم تصدير النفط .

٣ - ريعاً بمقدار ٢٠٪ من حاصل المبيعات محتسبة على أساس النفط مطروحاً في خزانات الحقل[١] .

وقد غادرت جزيرة داس أول شحنة من بترول حقل « أم الشيف » بتاريخ ١٩٦٢/٧/٤ وفي شهر يوليو من العام نفسه بلغ الإنتاج ٣٠ ألف برميل يومياً من ثمانية آبار وبعد إتمام المرحلة الثانية في عام ١٩٦٣ ارتفع الإنتاج الى ٦٠ الف برميل يومياً من ١٥ بئراً وتمت المرحلة الثالثة في عام ١٩٦٤ حيث ارتفع الإنتاج إلى ٩٠ الف برميل يومياً من ٢٤ بئراً كما أدى إكمال المرحلة الرابعة في أول يوليو عام ١٩٦٦ الى زيادة الانتاج الى ١٢٠ ألف برميل يومياً من ٣٠ بئراً .

وفي نومبر من عام ١٩٦٦ جرت تعديلات أساسية على اتفاقية الشركة كان أهمها : -

١ - تعديل عوائد الحاكم لتصبح ريعاً قدره ١٢,٥٪ من السعر المعلن للنفط زائد ٥٠٪ من الأرباح الصافية كضريبة دخل وذلك وفقاً لمبدأ تنفيق الريع الذي أقرته منظمة أوبك .

٢ - إقرار مبدأ تخلي الشركة عن بعض المناطق المشمولة بامتيازها والتي لم تستغل بعد وتعهدت الشركة بموجب هذا المبدأ التخلي عن ١٥٪

---

(١) البترول والصناعة في ابو ظبي - المرجع السابق ص ٥٠ .

من مجموع مساحة منطقة الامتياز غير المستغلة خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع اتفاقية ١٩٦٦ تم التخلي عن ١٥٪ من مجموع مساحة المناطق التي لم يثبت وجود النفط فيها في تاريخ التخلي وذلك مرة كل ثلاث سنوات .

٣ ـ التعديل بموجب اتفاقية طهران حيث ارتفعت حصة الحكومة في الأرباح الى ٥٥٪ . وفي ٢٠ ديسمبر من عام ١٩٧٢ وقعت الحكومة والشركة عقداً تم بموجبه انتماء الحكومة كشريك في « أدما » . بحصة ٢٥٪ ابتداء من ١٩٧٣/١/١ [١] .

الامتيازات الجديدة .

وبعد الحرب العالمية الثانية أدى التوسع الكبير في إنتاج البترول في الأقطار المنتجة إلى المطالبة بزيادة المدفوعات ، كي تحصل على حصة عادلة في الأرباح الخيالية التي كانت تجنيها الشركات صاحبة الامتياز من عملياتها .

وعندما حصلت هذه الأقطار على استقلالها السياسي والاقتصادي أخذت تطالب بحقوقها المشروعة من الشركات المستقلة ، وخاصة بعد إنشاء منظمة الأوبك وأدركت هذه الأقطار أن الشركات الاحتكارية القديمة كانت مجحفة بحقوقها ، وأن هذه الاتفاقيات القديمة لا تتناسب وروح العصر . فانتهزت كل مناسبة لكي تعدل من هذه الاتفاقيات ، وعملت من جهة أخرى على تشجيع دخول الشركات المستقلة « Independent Companies» أو الجديدة «New Comers» لكي لا تبقى معتمدة اعتماداً كليا على شركات البترول الاحتكارية «Majdrs»[٢] .

ومن أهم مميزات هذه الشركات أو الاتفاقيات الجديدة هو : ـ

١ ـ انتفاء صفة الإكراه والاحتكار ، فقد قيدت الدول المضيفة يد

(١) مانع سعيد العتيبة ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ١٦١ .
(٢) مانع سعيد العتيبة ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ١٣٩ .

شركاتها البترولية ومنحت حداً أدنى من الامتيازات والإعفاءات الغربية ، كما أن هذه الاتفاقيات وضعت بإرادة الدولة .

٢ ـ عدم شمولها مساحات كبيرة كما كانت تفعل الشركات السابقة ، بل حددت مساحة الامتياز . وتمثيل الحكومة بعدد أفراد أكثر في مجلس إدارة الشركات .

٣ ـ قصر المدة ، مما شجع شركات البترول على أن تعمل بجد أكثر حتى لا تنقضي المدة المقررة ، فتخسر .

٤ ـ شمول مبدأ المشاركة ، فيحق للحكومة المضيفة أن تدخل كشريك بعد اكتشاف كميات تجارية من البترول ، وتختلف نسبة المشاركة من بلد إلى آخر بنسبة تتراوح من ٥٠٪ الى ٨٠[١] .

كما يلزم الشركات بإعطاء الأولوية للمواطنين ، وغيرها من الشروط الإيجابية التي تحقق العدالة للدولة المضيفة ، وبالتالي تنعكس على الشعب ، حفظاً على مصالحها المشروعة في سبيل وقف احتكار الشركات الأجنبية .

وأهم هذه الشركات التي جاءت بعد الاتفاقيات الحديدة وهي كالآتي .

١ ـ شركة نفط أبو ظبي المحدودة « اليابان » :

منحت شركة نفط ابو ظبي المحدودة «اليابان» «Abu Dhabi oil Company «Japan» A.D.Al ـ امتيازها بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٦٧ في المياه البحرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة مناطق أبو ظبي البحرية عام ١٩٦٧ وذلك وفقاً لأحكام المادة التاسعة من اتفاقية ١٠ نوفمبر ١٩٦٦ وتبلغ مساحة المناطق التي شملها هذا الامتياز حوالي « ٤٤١٦ » كيلومتراً مربعاً كما بلغت مدة اتفاقية هذه الشركة « ٤٥» عاماً وتعود ملكية أسهم الشركة إلى الشركات التالية : ـ

---

(١) مانع سعيد العتيبة ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ١٤١ .

شركة مارزون للنفط اليابانية المحدودة
شركة دياكيو للنفط اليابانية المحدودة
شركة نيبون للتعدين اليابانية المحدودة

وقد ألزمت الاتفاقية هذه الشركة بأن تشرع بعمليات البحث عن النفط خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية وأن تستكمل الدراسات الخاصة بها خلال «١٨» شهراً وأن تشرع بعمليات الحفر خلال مدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ توقيع الاتفاقية كما الزمت الشركة بأن تنفق المبالغ التالية على عملياتها : ـ

خلال السنة الأولى ٠٠٠، ٥٠٠ دولار أمريكي
خلال السنة الثانية ٥٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي
خلال السنة الثالثة ١,٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
خلال السنة الرابعة ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
خلال السنة الخامسة٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
خلال السنة السادسة ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
خلال السنة السابعة ٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
خلال السنة الثامنة ٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
المجموع ١٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

وقد تعهدت الشركة أيضاً بدفع المبالغ التالية للدولة : ـ

١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي خلال «٦٠» يوماً من تاريخ التوقيع على الاتفاقية .

٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي خلال «٦٠» يوماً من تاريخ اكتشاف النفط بكميات تجارية .

٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي عند وصول معدل التصدير إلى١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم .

٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي عند وصول معدل التصدير الى ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم .

وذلك بالإضافة إلى الإيجارات السنوية البالغة٥٠,٠٠٠ دولار حتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية وقد تعهدت الشركة أيضاً بأن تتخلى عن بعض المناطق المشمولة بامتيازها وفقاً للبرنامج المدرج فيما يلي : ـ

٢٥ ٪ من منطقة الامتياز خلال «٥» سنوات .
٢٥ ٪ من منطقة الامتياز خلال «٨» سنوات
٢٥ ٪ من منطقة الامتياز خلال «١٠» سنوات .

كما تعهدت الشركة بأن تدفع إلى الدولة ١٢,٥٪ من السعر المعلن عن الريع يجري تنفيقها و٥٠٪ من الأرباح الصافية عن ضريبة الدخل وذلك وفقاً لمبدأ المناصفة الذي أقرته منظمة أوبك « وقعت الحكومة مع الشركة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥ الاتفاقية التي تنص على زيادة دخل الحكومة من الأرباح الى ٥٥٪ وقد اعتبرت الاتفاقية سارية المفعول اعتباراً من ١٩٧٠/١١/١٤»[١] .

وكذلك تجهيز الدولة بالغاز الفائض عن حاجة عملياتها بدون مقابل لأغراض الاستهلاك المحلي أو للتسويق . وقد أعطت هذه الاتفاقية الحق للدولة في المساهمة بنسبة لا تزيد عن ٥٠٪ من أسهم الشركة وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ اكتشاف النفط بكميات تجارية على أن تدفع نفس النسبة من النفقات التي تحملتها الشركة .

٢ ـ شركة نفط فيلبس أبو ظبي المحدودة .

منحت هذه الشركة امتيازها بتاريخ ٢١ يناير ١٩٦٧ في بعض المناطق التي تم التخلي عنها من قبل شركة نفط أبو ظبي المحدودة وفقا لبرنامج التخلي الذي حددته الفقرة « ١ » من المادة الخامسة من اتفاقية ١٩٦٥ .

وشركة نفط فيلبس أبو ظبي المحددة متفرعة عن شركة نفط فيليبس ومقرها الرئيسي في ولاية أوكلاهوما في الولايات المتحدة الأمريكية وتعود ملكية هذه الشركة إلى كل من شركة نفط فيلبس الأمريكية وشركة أجيب. س. ب.

(١) البترول والصناعة في ابو ظبي ـ المرجع السابق ص ٥٤ ـ ٥٥ .

أ. الإيطالية مناصفة وتشرف شركة فيليبس على عمليات الشركة في أبو ظبي .

وللشركة في أبو ظبي أربع مناطق امتياز وهي :

أ ـ منطقة جزيرة أبو ظبي .

ب ـ منطقة تقع إلى الجنوب الغربي من أبو ظبي ، إلى الجنوب من صبخة مطي وتمتد محاذية للحدود السعودية من الجنوب والغرب .

س ـ وتقع في أواسط أبو ظبي إلى الجنوب من صحراء ليوا .

د ـ وتقع في شرقي البلاد ممتدة من البحر شمالاً إلى الجنوب وملاصقة للحدود مع دبي[1] .

وقد بلغت المساحات المشمولة بامتياز هذه الشركة حوالي ١٢٩٤٣ كيلومتراً مربعاً . وفي شهر يناير ١٩٧٢ تخلت الشركة عن ٢٥٪ من مناطق الامتياز إلى حكومة أبو ظبي . وذلك بموجب اتفاقية الامتياز « ٣٢٤٧ كيلومتراً مربعاً » .

٣ ـ شركة نفط الشرق الأوسط :

أولاً ـ الاتفاقية الأولى . إن الاتفاقية الأولى أبرمت بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٤[1] مع شركة نفط الشرق الأوسط[2] «Middle East Oilco» ومنحت هذه الشركة امتيازها الأول في بعض المناطق البرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة نفط أبو ظبي المحددة ، وذلك لمدة «٣٥» عاماً ، وتعود ملكية هذه الشركة إلى مجموعة من شركات ميتسوبيشي اليابانية .

وبلغت مساحة الأراضي المشمولة بامتياز هذه الشركة « ٦٤٧٠ » كيلومتراً مربعاً وقد ألزمت الاتفاقية هذه الشركة بأن تبدأ بعمليات البحث عن النفط خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية وأن تشرع بعمليات الحفر خلال سنتين .

وقد تعهدت الشركة بأن تدفع إلى الدولة ريعاً منفقاً بنسبة ١٢,٥٪ من

---

(١) البترول والصناعة في ابو ظبي ـ نفس المرجع ص ٦٥ .

(٢) Mana Saeed Al-Outaiba- Op.Cit. p.85.

السعر المعلن على أن تزداد هذه النسبة إلى ١٣٪ عند تجاوز معدل تصدير النفط ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم وإلى ١٤٪ عند تجاوز معدل تصدير النفط ٣٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم بالإضافة إلى ضريبة الدخل بنسبة ٥٠٪ من أرباحها الصافية وكذلك تجهيز الدولة بالغاز الطبيعي الفائض عن حاجة عملياتها بدون مقابل للاستعمال المحلي والتسويق .

وقد أعطت الاتفاقية الحق للدولة في المساهمة بنسبة لا تتجاوز ٥٠٪ في جميع حقوق الشركة والتزاماتها وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العثور على النفط بكميات تجارية على أن يدفع لقاء ذلك نفس النسبة من النفقات التي تحملتها الشركة .

وقد نصت الاتفاقية المبرمة مع هذه الشركة على بعض الالتزامات الجديدة التي لم تتضمنها الاتفاقية الأخرى هي : -

أ - عند وصول معدل تصدير النفط إلى ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم ولمدة «٩٠» يوماً متوالية تتعهد الشركة بإجراء دراسات فورية منفصلة لإنشاء مصفى للنفط في أبو ظبي بسعة كلية لا تقل عن ٣٠,٠٠٠ برميل في اليوم وذلك خلال «٣» سنوات .

ب - عند وصول معدل تصدير النفط إلى ٣٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم تتعهد الشركة بدراسة تأسيس مشاريع إنمائية في أبو ظبي تقرر بالاتفاق مع الدولة ويكون من ضمنها مشاريع كيماوية ومشاريع بتروكيماوية متكاملة[1] .

ثانياً : الاتفاقية الثانية هي الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٩٧٠/١/٣١ وحصلت بها شركة نفط الشرق الأوسط على امتياز آخر في ثلاث قطع من المناطق البرية التي تخلت عنها شركة نفط أبو ظبي المحدودة ، عملاً

٤ - شركة بان أو شن أويل كوربوريشن .

وقعت الاتفاقية مع هذه الشركة بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٧ ، وتتكون هذه

---

(١) البترول والصناعة في ابو ظبي - المرجع السابق ص ٥٨ .

الشركة من « بان أوشن أويل » الأمريكية التي تمتلك ٦٠٪ من حقوق الامتياز وشركة « سيراكوز للنفط الكندية » التي تمتلك ٢٠٪ وشركة « ونكتن انتربرايز » المحدودة المسجلة في الباهاما والتي تمتلك ٢٠٪ أيضاً وبذلك تكون هذه الاتفاقية هي سابع اتفاقية لاستثمار النفط في أبو ظبي .

وقد شملت هذه الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٩٧٠/٦/٧ مساحة قدرها « ٣١٥ » كيلومتراً مربعاً في المياه البحرية التي تخلت عنها شركة مناطق أبو ظبي البحرية ومدتها « ٣٥» عاماً .

وعلى الشركة أن تتخلى عمّا لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاقية وعليها أن تتخلى عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز الأصلية بعد مرور خمس سنوات وعليها أن تتخلى عمّا لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز بعد مرور ثماني سنوات .

وأن تدفع الشركة ضرائب دخل بنسبة ٥٠٪ من دخلها الصافي ويحتسب الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة إلى النفط الخام المصدر على أساس الأسعار المعلنة وعند تعيين الأسعار المعلنة للنفط الخام يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أية أسعار معلنة للنفط الخام من صنف وكثافة ، ونوع مقارن في الخليج العربي .

كما يحق للحكومة خلال ستة أشهر من تاريخ العثور على النفط الخام بكميات تجارية أن تختار المساهمة بنسبة خمسين في المائة في كافة الحقوق والالتزامات المشمولة بهذه الاتفاقية وفي منطقة الامتياز وتدفع الحكومة عن هذه المساهمة مبلغاً يعادل خمسين بالمائة من مجموع التكاليف والمصروفات حتى تاريخ العثور على النفط بكميات تجارية ويتم دفع هذا المبلغ بعشرة أقساط سنوية متساوية مع الفائدة بنسبة تساوي سعر الخصم في ذلك الوقت لبنك « فدرال ويزرف » في الولايات المتحدة الأمريكية مضافاً إليها واحد في المائة على أن لا تزيد النسبة على سبعة في المائة .

---

(١) البترول والصناعة في ابو ظبي - نفس المرجع ص ٦٨ .

٥ ـ شركة سنكديل أويلز المحدودة .

ولقد تم توقيع الاتفاقية مع هذه الشركة بتاريخ ١٩٧٤/٣/٦ للتنقيب عن البترول في منطقتين تقعان في مياه أبو ظبي البحرية ، كانت شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة « ادما » قد تخلت عنها في عام ١٩٧٢ بموجب الاتفاق المبرم معها . وتبلغ مساحة المنطقة الأولى حوالي «١,٧١٠» كيلو متر مربع وتبلغ مساحة المنطقة الثانية حوالي «١,١١» كيلو متراً مربعاً .

ومدة هذه الاتفاقية خمس وثلاثون سنة ابتداء من التاريخ التنفيذي لهذه الاتفاقية .

وجدير بالذكر أن هذه الشركة تتكون من خمس شركات كندية ، وهذه الشركات هي كالآتي[1] .

١ ـ شركة سنداكويل أويلز المحدودة
٢ ـ شركة بوقالي اند ستريز المحدودة
٣ ـ شركة كندين سوبريور أويل المحدودة
٤ ـ شركة سيينز أويل إند كاز المحدودة
٥ ـ شركة نبكو بتروليوم أبو ظبي المحدودة والمؤسسة جميعها في كندا .

بالإضافة إلى تلك الشركات البترولية ، هناك شركات أخرى تم التوقيع على امتيازاتها بعد عام ١٩٧١ حيث خارج نطاق البحث لذا تطرقنا إلى شركة سنكديل أويلز الكندية فقط أما الشركات الأخرى فسوف نورد أسماءها فقط ، وهي : ـ

١ ـ شركة نفط توتال أبو البخوش المحدودة
٢ ـ شركة نفط البندق المحدودة
٣ ـ شركة نفط اميرا واهيس المحدودة

(١) البترول في دولة الامارات العربية المتحدة ـ نفس المرجع ص ٤٣ .

٤ ـ شركة نفط شنج أويل المحدودة .

إنتاج البترول

ولقد اكتشفت البترول بكميات تجارية لأول مرة في إمارة أبو ظبي وبدأ إنتاجه وتصديره من حقل أم الشيف في المناطق البحرية في سنة ١٩٦٢ ، ثم بدأ الإنتاج في المناطق البرية[١] .

أما في إمارة دبي فبدأ الإنتاج التجاري في عام ١٩٦٦[٢] في حقل فاتح ، حيث صدرت أول شحنة من بترولها في عام ١٩٦٩ ، وفي أمارة الشارقة تم اكتشاف البترول في عام ١٩٧٢ ، في حقل مبارك وبدأ التصدير منه في عام ١٩٧٤ .

وتعتبر إمارة أبو ظبي هي المنتج الرئيسي للبترول من بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد . كما أنها الأولى في الإمارات التي تم العثور على النفط فيها بكميات تجارية .

ولقد بلغ إنتاج البترول في عام ١٩٦٢ ، وهي أول سنة يبدأ فيها الإنتاج ، حوالي ٧٩٥ ألف طن ، وزاد الانتاج ليصل في سنة ١٩٧٥ إلى أكثر من ٧٥ مليون طن[٣] .

احتياطي البترول في الإمارات العربية .

وتحتل الإمارات العربية ، بالنسبة ، لما يوجد بها من مخزون من البترول ، المكانة الثانية في العالم ، وذلك بعد المملكة العربية ، والتي تحتل مكان الصدارة . ويوجد في إمارة أبو ظبي وحدها أكثر من ٩٠٪ من مجموع مخزون الإمارات العربية من البترول الخام ، وهو موزع بين المناطق البرية والمناطق البحرية[٤] .

---

(١) ابراهيم عبد الكريم محمد ـ البحرين واهميتها بين الامارات العربية ص ٥٧ .
(٢) محمد طه ابو العلا ـ المرجع السابق ص ١٣٠ .
(٣) مانع سعيد العتيبة ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٢٢٥ .
(٤) مانع سعيد العتيبة ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ٢٣٧ .

عوائد البترول الخام .

ولقد بلغت عائدات البترول التي حصلت عليها إمارة أبو ظبي من تصدير البترول الخام إلى الأسواق العالمية مبالغ ضخمة ، **ففي عام ١٩٦٢** بلغت ٦٥٦ و٧٠٥ جنيه استرليني وإلى ٢,٢٧٧ بليون جنيه استرليني في عام ١٩٧٥[١] ، وكان هذا يمثل زيادة كبيرة في أهمية الإمارات العربية وبالنسبة لهذا الإنتاج الذي يمثل سلعة استراتيجية .

(١) مانع سعيد العتيبة ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ٢٣٩ .

الفصل الثامن عشر

دور الجامعة العربية تجاه الإمارات العربية

- بعثة الأخوة العربية .
- تقرير بعثة جامعة الدول العربية .
- أخطار الهجرة الأجنبية إلى المنطقة .
- تسوية المشاكل القائمة بين الإمارات
- المساعدات العربية للمنطقة .
- المقاطعة العربية لإسرائيل .
- زيارات الدول الثلاث المجاورة للخليج العربي .
- بعض مقترحات البعثة .
- البريطانيون وموقفهم من بعثة الأخوة العربية .

دور الجامعة العربية تجاه الإمارات العربية

منذ الخمسينات بدأت جامعة الدول العربية تولي اهتمامها للإمـــارات العربية ، كما جاء في ميثاقها الذي ينص في ملحق خاص على باب للتعـــاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة على أنه :

"نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلســـها وفـــي لجانها شئوناً يعود خيرها وأثرها على العالم كله ولأن أماني البلاد العربيـــة غير المشتركة في المجلس ينبغي أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها .

فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خـاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشـــار إليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مســـتطاع وبـــألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتهم وتفهم أمانيها وآمالها وبأن يعمل بعد ذلك علــى صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب"(١).

ومن هذا المنطلق القومي العربي اتجهت الجامعة إلى الإمارات العربيـــة لبحث مشاكلهـــا الاجتماعية ، ففي دورتها الحادية والأربعين تم عرض موضوع

---

(١) محمد علي رفاعلي ـــ الجامعة العربية وقضايا التحرر ص٣٢٩ .

الهجرة الأجنبية إلى امارات الخليج العربي ، على مجلس الجامعة ، حيث أصدر قراراً في يوم ٣١ مارس لعام ١٩٦٤ جاء فيه « أنه قد بحث ببالغ الاهتمام موضوع الهجرة الأجنبية إلى إمارات الخليج العربي وما تشكله من خطر على هذه المنطقة العربية ... حيث وافق على ما يأتي : ـ

أولاً : ـ أن تبادر أجهزة الأعلام في الجامعة والدول الأعضاء إلى التبصير بأخطار هذه الهجرة الأجنبية .

ثانياً : ـ إيفاد بعثة من الجامعة العربية للاتفاق مع أمراء الخليج على تقييد الهجرة الأجنبية اتقاءً لأخطارها المشتركة وبحث وسائل توثيق الروابط الأخوية العربية مع إماراتهم .

ثالثاً : ـ إعادة بحث الموضوع في أقرب وقت ممكن على ضوء تقرير بعثة الجامعة ودراساتها ، وذلك لوضع خطة عربية مشتركة للتعاون مع هذه المنطقة ، في شتى الميادين ودرء الأخطار الأجنبية عنها »(١) .

بعثة الأخوة العربية : ـ

وحسب ما جاء في الفقرة الثانية من قرار الجامعة تم تكوين لجنة من كل من الأمين العام للجامعة والأمين العام المساعد للشؤون السياسية وممثلين شخصيين لرؤساء الدول الثلاث المجاورة للمنطقة وهي الكويت والعراق والمملكة العربية .

واجتمعت هذه اللجنة وحددت أعمالها ، وتم إيفاد أحد أعضائها إلى شيوخ الإمارات العربية للتباحث حول المصالح المشتركة وشرح أهداف البعثة .

وقد قوبلت هذه البعثة بترحيب حار من جانب أشقائها في الإمارات العربية . ولقد استغرقت جولة اللجنة في إمارات الخليج العربي خمسة عشر

---

(١) سيد نوفل ـ دكتور ـ الاوضاع السياسية للإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ص ١٤١ .

يوماً ، كما شملت زيارتها الكويت والعراق والمملكة العربية ، وجاء في تقريرها ضرورة وضع خطة للعمل العربي ، والذي يقوم على البناء والمعونة الثقافية والفنية ، كما تضمن تقرير البعثة اقتراحاً بإرسال بعثة خبراء فنيين في الطرق والمياه والكهرباء والزراعة والتمنية الاقتصادية ، ووضع خطة كاملة لعرضها على مجلس رؤساء الدول العربية في بداية عام ١٩٦٥ . وكما جاء فيه اقتراح بإيجاد مركز للتنمية للجامعة العربية في إحدى الإمارات العربية . وكذلك إنشاء طريق من دبي إلى رأس الخيمة وتوفير المياه اللازمة ، وخاصة في الشارقة ورأس الخيمة . كما اقترحوا إنشاء صندوق لمعونة المنطقة . وألفت الأمانة العامة للجامعة لجنة فنية من عدد من الخبراء العرب في جميع المرافق العامة من مصر والعراق والكويت .

تقرير بعثة جامعة الدول العربية : ـ

ولقد سافرت هذه البعثة في شهر نوفمبر من عام ١٩٦٤ وقامت بدراسة الأوضاع في الإمارات العربية وبعد أن انتهت من مهمتها قدمت تقريراً فنياً لمساعدة المنطقة ومد الطرق وإنشاء الهاتف والكهرباء والمشروعات الزراعية والاقتصادية ، وتوسيع الخدمات الصحية والتعليمية[1] . وفيما يلي تقرير بعثة جامعة الدول العربية عن زيارتها لإمارات الخليج العربي في ١٠ من نوفمبر عام ١٩٦٤ .

١ ـ كانت منطقة الخليج العربي ، ولا تزال ، هدفاً للمطامع الأجنبية ، ومسرحاً لأحداث متعاقبة عبر التاريخ ، وهي تحتل موقعاً استراتيجياً وتجارياً هاماً يشبه موقع قناة السويس ، وتؤلف الحدود الشرقية للعالم العربي ، ونوافذه إلى سائر العالم الآسيوي ، والمراكز التي يتخذ منها الاستعمار الأجنبي مصدر تهديد لأمن العرب وتقدمهم .

٢ ـ وقد تعرضت في القرن السادس عشر لصراع استعماري عنيف بين

(١) سيد نوفل ـ دكتور ـ نفس المرجع ص ١٤٣ .

البرتغال والفرس استمر ثلاثة قرون وتدخلت فيه هولندا فترة من الزمن . وفي القرن التاسع عشر غلب الاستعمار البريطاني الدولة العثمانية ، وأقام في هذه المنطقة بعد أن قضى على جميع مصادر قوتها وجردها من السلاح . وفي القرن العشرين زادت مكانة المنطقة الاقتصادية والعسكرية بظهور ثرواتها البترولية الهائلة . وازداد الاستعمار البريطاني تشبثاً بها بعد فشل العدوان الثلاثي على السويس ، ونمو حركات التحرر في الخليج وعمان والجنوب المحتل .

٣ ـ ولكن البلاد الآسيوية والأفريقية استقلت كلها إلا قليلاً ، والاستعمار يصفى في هذا العصر ، ولهذا يستند الاستعمار البريطاني في بقائه في هذه المنطقة إلى ما يأتي : ـ

أ ـ اتفاقات غير مشروعة ولا متكافئة فرضتها السلطة البريطانية على المشايخ ، وتولت بها الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع وحق التصرف في الثروات الطبيعية ، ولا يزال الشيوخ يحتفظون بها رغم حقهم في إلغائها ، واعتراف بريطانيا ذاتها باستقلال هذه الإمارات ، وتعللوا بهذه الاتفاقات الباطلة الجائرة .

ب ـ مشاكل الحدود بين الإمارات واتخاذها وسيلة لإثارة الخلافات بين شيوخها ، والاحتفاظ بسيطرتها عليهم جميعاً .

جـ ـ تغذية الخلافات بين أعضاء الأسرات الحاكمة والمباعدة بين الحكام والشعب إضعافاً لمراكز الحكام ومقاومة للحركات الشعبية .

د ـ الأخطار الخارجية على هذه الإمارات وتنمية مظاهرها وخاصة المطامع الإيرانية في الخليج العربي ، فضلا عن إذكاء الخلافات بين هذه الإمارات وجيرانها الأشقاء العرب .

هـ ـ الإبقاء على الجهل والمرض والفقر وسائل لاستغلال هذه المنطقة العربية الحيوية ذات الحضارات القديمة ، وإرضاء الشيوخ بالقليل لقاء القواعد العسكرية والاستغلالات المختلفة .

٤ ـ وقد ركزت بريطانيا أكبر اهتمامها على البحرين ، فأنشأت فيها بالاشتراك مع الولايات قاعدة بحرية كبرى وقاعدة جوية ونقلت إليها في عام ١٩٤٦ مقر المقيم البريطاني في الخليج بعد أن كان مقره في مدينة « بوشهر » في الجانب الإيراني منذ عام ١٧٦٣ ، كما أنشأت قاعدة حربية في الشارقة وعدداً آخر من القواعد في المنطقة ، وعينت مقيماً بريطانياً للخليج مقره البحرين ومعتمدين بريطانيين في البحرين وقطر وفي أبو ظبي ـ بعد ظهور أهميتها البترولية عام ١٩٦١ ـ ومعتمداً رابعاً في دبي يتولى الأمر فيها وفي الإمارات الخمس الأخرى الشارقة ، وفجيرة ، وأم القوين ، وعجمان ، ورأس الخيمة . .

٥ ـ أما إيران فهي تؤكد مطامعها في الخليج العربي ، وقد عمدت إلى فرض نفسها عن طريق الاستيطان في المنطقة وغمرتها بالمهاجرين الإيرانيين بالتواطؤ مع بريطانيا وشركات البترول ، أملا في أن تكون إيران الوارث الأخير لبريطانيا من جهة ، ومحاولة للاحتفاظ بالوجود الاستعماري عن طريق إشعار هذه الإمارات بحاجتها إلى بريطانيا لحماية ما يسمى الاستقلال من جهة ثانية ، وللاحتفاظ بإيران ورقة عدوانية يلعب بها الاستعمار عند الاقتضاء من جهة ثالثة ، واستفحل الغزو الإيراني المقنع في تلك البلاد ، وأصبح الرعايا الإيرانيون في بعض الإمارات أكثرية بالنسبة للسكان العرب ، وتوغلوا في كثير من الإدارات الحكومية ، وتوسعوا في النشاط التجاري ، وأصبحت لهم في بعض المناطق أحياء مقفولة ومدارس خاصة بأولادهم ، كما أنهم يعملون على نشر اللغة الفارسية بين السكان العرب .

٦ ـ ومنذ إنشاء جامعة الدول العربية حرص ميثاقها على إبراز عنايته بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة ، للعمل على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها . ولهذا عملت الجامعة على التعاون مع هذه الإمارات في شتى الميادين الممكنة .

وعرض على مجلس الجامعة في دورته الثانية والعشرين والثالثة والعشرين عامي ١٩٥٤و ١٩٥٥ ما أثارته حكومة إيران من معارضتها لهبوط

الطائرات في البحرين إلا بموافقة إيران باعتبار البحرين إقليما من الأقاليم الإيرانية ، ولكن الجامعة ودولها الأعضاء عارضت هذا بشتى الوسائل ، مما أدى بالحكومة الإيرانية إلى الحملة على الجامعة ودولها الأعضاء ، والعناد في سياستها الموالية لإسرائيل ، وإن كانت هذه السياسة تنجم أساساً من خشية آثار القوة العربية النامية على المطامع الإيرانية في الخليج .

٧ ـ وفي أواخر مارس (آذار) الماضي أفادت الأنباء أن قوات إيرانية قد احتلت جزيرة أبو موسى الواقعة على بعد (٥٦) كيلومتراً من ساحل الشارقة ، فعنيت الجامعة ودولها الأعضاء بالموضوع . ثم ظهر من التحريات أن إيران كانت قد وضعت علامات حول الجزيرة في مياه الشارقة لإثبات تبعية الجزيرة لإيران . لكن إمارة الشارقة لم تلبث أن رفعت العلامات عن الجزيرة .

٨ ـ وكانت علاقات إيران بإسرائيل تطرد في كافة الميادين ، عدا الاعتراف الكامل الذي خشى الشاه والحكومة مغبتة ونتائجه في إثارة الرأي العام الإيراني .

٩ ـ وقد ناقش ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل هذا الموضوع في مؤتمرهم الثامن عشر المنعقد في القاهرة في شهر مارس (آذار) ١٩٦٣ ، وأوصى المؤتمر ببذل المساعي لدى إمارات الخليج بغية إنشاء مكاتب إقليمية للمقاطعة بها ، وبإرسال وفد إلى الإمارات لدراسة أحوال الاستيراد والتصدير لاقتراح الإجراءات الكفيلة بمنع تعاملها مع إسرائيل والشركات الأجنبية الضالعة معها .

١٠ ـ وقام وفد الجامعة من المختصين بالمقاطعة بزيارة إمارات الخليج في مايو (أيار) ١٩٦٣ ، وزار كلا من إمارات البحرين وقطر ودبي وأبو ظبي والشارقة . وأصدر حكام الإمارات الخمس مراسيم إنشاء مكاتب للمقاطعة في إماراتهم ، لتطبيق أحكام المقاطعة المعمول بها في الدول العربية أعضاء الجامعة .

ويمكن إيجاز الحديث عن هذه المكاتب في نقطتين : ـ

أ ـ تعمل المكاتب المذكورة على تنفيذ ما يصل إليها من المكتب الرئيسي بشأن الموضوعات المتعلقة بالمقاطعة . وتقوم بدورها بإبلاغ المكتب المذكور كل ما يصل إليها من مسائل تحتاج إلى بحث من قبل أجهزة المقاطعة . لكنه ينقصها في هذا الميدان الخبرة والتجربة .

ب ـ تقوم البحرين بإيفاد وفد عنها لحضور مؤتمرات ضباط الاتصال ، كما اشتركت قطر في المؤتمر التاسع عشر ولكنها لم تحضر المؤتمر العشرين ، أما باقي المكاتب فلم يحضر عنها من يمثلها في مؤتمرات المقاطعة منذ إنشائها ، بالرغم من توجيه الدعوة إليها .

١١ ـ وعرض على مجلس الجامعة في دورته الحادية والأربعين موضوع الهجرة الأجنبية إلى إمارات الخليج العربي وأصدر في يوم ٣١ من مارس (آذار) ١٩٦٤ القرار الآتي : ـ

قرر مجلس الجامعة الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية : ـ

« نظرت لجنة الشؤون السياسية ببالغ الاهتمام موضوع الهجرة الأجنبية إلى إمارات الخليج العربي وما تشكله من خطر على هذه المنطقة العربية . وصدوراً عما تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة ، من العمل معها على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب ، وتوصي بما يأتي : ـ

١ ـ أن تبادر أجهزة الإعلام في الجامعة والدول الأعضاء إلى التبصير بأخطار هذه الهجرة .

٢ ـ إيفاد بعثة برئاسة الأمين العام للجامعة ، تضم ممثلين شخصيين لملوك ورؤساء الدول العربية المجاورة لهذه الإمارات ، للاتفاق مع أمراء الخليج على تقييد الهجرة الأجنبية ، اتقاء لأخطارها المشتركة ، وبحث وسائل توثيق الروابط الأخوية العربية مع إماراتهم .

٣ ـ إعادة بحث الموضوع في أقرب وقت ممكن على ضوء تقرير بعثة الجامعة ودراساتها ، وذلك لوضع خطة عربية مشتركة للتعاون مع هذه المنطقة في شتى الميادين ودرء الأخطار الأجنبية عنها .

١٢ ـ وتنفيذاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من هذا القرار ، وبعد أن تم تعيين الممثلين الشخصيين لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول الثلاث ، اجتمعت اللجنة وحددت مهمتها ، وبعث السيد الممثل الشخصي لسمو أمير دولة الكويت يحمل رسائل من الأمين العام إلى السادة حكام إمارات الخليج العربي .

١٣ ـ واجتمعت البعثة يومي ١٣و ١٤ من يوليو (تموز) ١٩٦٤ برياستي وحضور السيد الدكتور سيد نوفل الأمين العام المساعد للجامعة والسادة أعضاء اللجنة الدكتور محمود علي الداوود والسفير محمد منصور الرميح والسفير بدر الخالد البدر الممثلين الشخصيين لرئيس الجمهورية العراقية وملك المملكة العربية السعودية وأمير دولة الكويت . وقد تدارست في اجتماعاتها نتائج الرحلة التي قام بها مندوبها إلى إمارات الخليج العربي للاستزادة في دراسة الأوضاع في المنطقة ومتطلباتها ، وتحديد موعد لقيام البعثة بإنجاز المهمة الموكولة إليها من مجلس الجامعة .

وكان السيد ممثل أمير دولة الكويت قد قدم رسائل الأمين العام إلى السادة أمراء المنطقة ، وتتضمن حرص الجامعة على التعاون وإياهم في كل ما من شأنه تقدم إمارات الخليج العربي ، والوفاء بمطالبها ، وكفالة ازدهارها والحفاظ على عروبتها . وأوضحت تلك الرسائل أن مهمة البعثة هي وضع خطة لتعاون دول الجامعة العربية مع تلك الإمارات الشقيقة ، والتذاكر في المصالح العربية المشتركة . كما تذاكر في مهمة البعثة مع السادة أمراء البحرين ، وقطر ، وأبو ظبي ، ودبي ، والشارقة ، وعجمان ، وأم القوين ، ورأس الخيمة ، والفجيرة ، فأبلغوه ترحيبهم بقدوم البعثة وزودوه برسائل جوابية إلى الأمين العام تؤكد الحرص على دعم التضامن العربي ، والمساهمة في العمل المشترك للصالح العربي العام .

ونظرا لتغيب بعض الشيوخ عن إماراتهم أثناء الصيف ، فقد وضعت البعثة خطة عملها واتفقت على أن تقوم بزيارتها لمنطقة الخليج العربي في شهر اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤ ، وأن تقوم إثر ذلك بزيارة كل من المملكة العربية السعودية ، والجمهورية العراقية ، ودولة الكويت للتذاكر فيها حول نتائج رحلة البعثة .

١٤ ـ وعرضت الأمانة العامة الموضوع على مجلس الملوك والرؤساء العرب في دورته الثانية بالإسكندرية في اكتوبر سنة ١٩٦٤ فوافق على ما رآه وزراء الخارجية من انتظار نتائج الرحلة التي تقوم بها البعثة لتقرير خطة العمل العربي المشترك في هذه المنطقة العربية .

١٥ ـ وقد بدأت البعثة بالالتقاء في الكويت يوم ٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٦٤ والاجتماع بسمو أمير دولة الكويت والمسؤولين فيها ووضع خطتها في العمل ، وبدأت زياراتها لإمارات الخليج يوم (٢٢ من هذا الشهر) بزيارة البحرين حيث مكثت بها ليلتين ، كما مكثت ليلتين في كل من قطر وأبو ظبي ودبي ، وليلة في الشارقة ، وخصصت خمسة أيام لزيارة الإمارات الخمس الباقية ، لكل إمارة يوم تعود في نهايته للمبيت بدبي .

١٦ ـ وفي هذه الزيارات اجتمعت البعثة بجميع حكام الخليج في إماراتهم عدا الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر ، فقد اجتمعت به في دبي لغيابه عن قطر أثناء زيارة البعثة بعد أن اجتمعت بنائبه في قطر ، كما تهيأ لها أن تجتمع بهم عدة مرات في غير إماراتهم . إذ كان أكثرهم يحضر الاجتماعات أثناء زيارات البعثة للإمارات . وكذلك تهيأت لها اجتماعات شعبية خطب فيها رئيسها وتحدث الحكام وممثلو الهيئات عن آمالهم ، كما اتصلت برعايا البلاد العربية العاملين في هذه المنطقة وغيرهم من أهل البلاد أصحاب الرأي والخبرة .

١٧ ـ وقد اتسمت جميع المقابلات للأمراء بروح الود والإخاء العربية كما اتسمت جميع الاستقبالات بالحفاوة والعناية . وبدت الروح العربية الجياشة والروابط الأخوية الوثقى والإيمان بالوحدة العربية وبالكفاح في سبيل

القضاء على الاستعمار وتحرير فلسطين وعمان والجنوب المحتل وفرحة اللقاء ببعثة الأخوة العربية والإعزاز لقادة العرب والتصميم على التضامن في سبيل الأهداف القومية المشتركة ، بدا كل ذلك في أروع صورة في الاستقبالات الشعبية الجماعية التي اشترك فيها الشباب والشيوخ والنساء والأطفال . وزينت الطرقات وجميع المنازل ووسائل المواصلات بأعلام الجامعة ودولها الأعضاء ، وعلت فيها الهتافات العربية الحماسية لزعماء العرب واشتد الزحام وتمثلت الصورة الرائعة في استقبالات الشعب العربي للبعثة في أبو ظبي ودبي والشارقة وفجيرة وام القوين وعجمان ورأس الخيمة .

١٨ ـ ودلت مباحثات البعثة وتحرياتها على ما يأتي : ـ

أ ـ لم تنشىء بريطانيا أي طريق يربط هذه الإمارات الصغيرة ، تكريساً للحواجز بينها وللتخلف فيها رغم استعمارها الطويل الذي امتد مائة وثلاثين عاماً ، ولم تقم أي مشروع للري أو توفير المياه .

ب ـ لم تبذل أي نشاط تعليمي أو ثقافي أو صحي أو اقتصادي طوال هذه المدة وتحركت أخيراً فأنشأت مدرستين مهنيتين صغيرتين إحداهما في الشارقة عام ٦٢/ ١٩٦٣ والثانية في دبي عام ٦٣/ ١٩٦٤ .

جـ ـ قامت دولة الكويت والجمهورية العربية المتحدة بتقديم الخدمات التعليمية والثقافية ، كما قدمت دولة الكويت الخدمات الصحية ، وأنشأت تسعة مستوصفات في المنطقة زودتها بجميع ما تحتاجه من أطباء وأدوية . ورصدت في ميزانية العام الحالي مبلغ مليون دينار لمعونة المنطقة . ويوجد الآن بعثة تعليمية للكويت بلغت في العام الماضي الدراسي ٦٣/ ١٩٦٤ (١١٥) مدرساً اختيروا من رعايا الجمهورية العربية المتحدة والأردن وفلسطين . وبلغ عدد المدارس التي كانت تشرف عليها في العام الماضي (٢٩) أقامت (٢٤) منها . كما توجد بعثة تعليمية للجمهورية العربية المتحدة بلغت في ذات العام (٨٠) مدرساً . وبعثة لقطر بلغت (٣٦) مدرساً . وبعثة لدبي بلغت (١٧) مدرساً وبعثة للبحرين بلغت (٩) مدرسين .

وقد زادت كل من دولة الكويت والجمهورية العربية المتحدة بعثتها في العام الحالي ، ولا تزال تزيدها ، كما فتحت الجمهورية العراقية أبواب جامعاتها ومدارسها لأبناء المنطقة في هذا العام . وكذلك أخذت المملكة العربية السعودية توجه عناية خاصة إلى المنطقة .

د ـ تطلع المنطقة إلى المعونات العربية وتفضيل الأمراء والعاملين فيها من العرب ، أن تقدم هذه المعونات بواسطة الجامعة العربية ، لا باسم دولة أو دول معينة ، وأن يتم التنسيق بينها وفق خطة شاملة ، وأن يسوى في المعاملة المالية بين جميع المنتدبين من رعايا الدول العربية للعمل في إمارات الخليج العربي .

هـ ـ الحاجة العاجلة إلى بعض المشروعات العمرانية والاقتصادية كتمهيد الطريق بين دبي ورأس الخيمة ، ومشروعات التنمية الاقتصادية ، وتوفير مياه الري من المناطق القريبة من بعض الإمارات .

و ـ تألم الحكام من مهاجمة الإذاعات والصحافة العربية لهم ، وإبداء أن تهيئة الجو الصالح ضروري قبل التخطيط لأي تعاون عربي ناجح .

١٩ ـ وجهت البعثة عناية خاصة إلى الموضوعات الآتية : ـ

أولاً ـ أخطار الهجرة الأجنبية إلى المنطقة : ـ

إن أخطر الهجرات الأجنبية في المنطقة هي الهجرة الإيرانية ، لمطامع إيران الرسمية والمتصلة في الشاطىء العربي للخليج العربي ، وهناك هجرات أخرى من الهنود والباكستانيين والأفغان وعدد قليل من الملايو وسيلان وغيرهما ، كما بدأت هجرات جديدة من مسلمي أثيوبيا وشرق أفريقيا إلى الإمارات ومنها أبو ظبي . وإن التجربة العربية لا تبعد أن تتكرر إذا تعاونت هذه العناصر الأجنبية مع الإيرانيين ضد العرب في هذه المنطقة مما يحتم العمل الجماعي العربي الحاسم لمواجهة أخطار كارثة جديدة قد تفوق كارثة فلسطين وتهدد مستقبل العرب أشد تهديد وهنالك ثلاثة أنواع من الهجرة الإيرانية : ـ

الأولى : ـ هجرة شعبية عام ١٩٢٠ فراراً من قسوة حكم الشاه السابق ، وقد اندمج كثير من هؤلاء المهاجرين ومن سبقوهم في المجتمع العربي وأصبحوا يرددون الأماني العربية .

والثانية : ـ هجرة تلقائية للكسب والعيش .

والثالثة : ـ هجرة تنظمها الحكومة الإيرانية لتحقيق مطامعها في أن يكون الخليج العربي بحيرة فارسية والهجرة الثالثة هي أخطر الهجرات ، كما أن الثانية تخدم أهداف التوسع الإيراني . ومن المستبعد العمل لوقف هذه الهجرات بأنواعها جميعاً . وتكثر الهجرات الإيرانية إلى قطر ودبي ، وبنسبة أقل إلى الشارقة وكذلك لعجمان ورأس الخيمة . وأما الفجيرة وأم القوين فهما أقل الإمارات تعرضاً لهذه الهجرات . وتوجه البحرين عناية خاصة لمقاومة الهجرة الإيرانية بحكم الادعاء الإيراني الرسمي أن البحرين جزء من إيران . وقد بينت البعثة هذه الأخطار لحكام الإمارات والمسؤولين فيها ، وأصدر بعضهم منشورات بإنهاء مدة سريان جميع الجوزات الممنوحة للأجانب وعدم تجديدها إلا بعد تحريات دقيقة للتأكد من عروبة حامليها . واتفق على ألا تعتمد الدول العربية هذه الجوزات إلا بعد تحريات السلطات المختصة فيها ، وأن توجه الدول العربية المجاورة للخليج عناية خاصة إلى مكافحة المتسللين بهذه الجوازات أو بدونها .

كما بحثت مع الحكام موضوع إنشاء مكتب موحد للجوازات تمثل فيه جميع الإمارات لمكافحة هذا الخطر ، ووعد الأمراء جميعاً ببذل جهود خاصة لمقاومة وترحيل العناصر التي وفدت في السنين الأخيرة .

ثانياً : ـ تسوية المشاكل القائمة بين الإمارات : ـ

ولما كان القيام بأي عمل مشترك لمقاومة الأخطار الأجنبية يتطلب تصفية الجو بين الأمراء ، وتسوية مشاكل الحدود وغيرها فيما بينهم ، فقد عنيت البعثة بهذا الأمر ، وتحدث رئيسها في ضرورة تسوية مشاكلهم والتعاون في المشروعات الاقتصادية والتنسيق بينها ، وعدم تمكين الموظفين البريطانيين

وأدواتهم من التحكم في مكتب الجوازات الموحد الذي يراد إنشاؤه إذا ما استمرت الخلافات القائمة بين الأمراء . وفي هذا الشأن عنيت البعثة بموضوع عرب المهاندة الذين اختلفوا مع حكومة قطر وهاجروا إلى الكويت ، وهم نحو (٢٥٠٠) شخص ، وبذلت مساعيها لدى أمير دولة الكويت وحاكم قطر ونائبه لتسوية مشكلتهم وإعادتهم إلى ديارهم وتأمينهم .

ثالثاً : المساعدات العربية للمنطقة :

تبينت البعثة أن إمارات قطر والبحرين وأبو ظبي ليست في حاجة إلى مساعدات من الخارج ، وإن كانت بحاجة إلى دعم التعاون العربي معها وتقديم الخبرات الفنية المختلفة إليها . وقد وجدت في البحرين إلى جانب البعثة التعليمية للجمهورية العربية المتحدة بعثة زراعية تضم خبراء من الجمهورية ويعملون في بعض المشروعات الزراعية الناجحة . وتأتي الشارقة ودبي بعد هذه الإمارات .

أما الإمارات المحتاجة إلى المعونات العاجلة فهي عجمان وأم القوين ورأس الخيمة وفجيرة . وقد رحبت الإمارات جميعاً بمعونات إخوانهم العرب وألحت الإمارات الفقيرة في ضرورة تقديمها حتى لا تضطر إلى تقبل ما يعرض عليها من معونات إيرانية .

رابعاً : المقاطعة العربية لإسرائيل : -

تباحثت البعثة مع الحكام والمختصين في شؤون المقاطعة ، ووعدوا بدعم المكاتب التي أنشئت في المنطقة ، وبحضور مؤتمرات ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل . وأرجو أن تقدم لهم بعض العناصر الخبيرة من الجامعة للمعاونة في دعم المقاطعة بهذه المنطقة التي تتخذ منها إسرائيل بواسطة إيران قاعدة لتسريب المنتوجات الإسرائيلية ، ومحاولة إضعاف فعالية المقاطعة العربية . وقد تمت أثناء زيارة البعثة مصادرة واردات إسرائيلية إلى المنطقة .

٢٠ ـ زيارات الدول الثلاث المجاورة للخليج العربي : ـ

زارت البعثة الرياض والكويت وبغداد إثر انتهاء زياراتها للخليج . واجتمعت بجلالة ملك المملكة العربية السعودية وسمو أمير دولة الكويت وفخامة رئيس الجمهورية العراقية وكبار المسؤولين في الدول الثلاث .

وقد وجدت منهم أتم التأييد لمهمة البعثة والاستعداد للمساهمة بما يطلب منهم من مساعدات مالية ، والحرص على العمل لتسوية ما بين حكام الخليج من خلافات ، ودعم الروابط العربية والأخوية بهذه المنطقة العربية ، كما أبدى جلالة ملك المملكة العربية السعودية أنه سيبذل وساطته لتسوية الخلافات القائمة بين الأمراء أثناء زيارتهم لجلالته لتهنئته بتولي الملك .

٢١ ـ بعض مقترحات البعثة : ـ

أولاً : ـ دعم التعاون الثقافي والصحي والاجتماعي مع هذه الإمارات جميعاً على أن تتحمل الإمارات الغنية مرتبات المبعوثين العرب .

ثانياً : ـ مضاعفة النشاط الصحي بصفة خاصة لمواجهة المحاولات الإيرانية في الإمارات الفقيرة .

ثالثاً : ـ وضع خطة للتنمية الاقتصادية والتبادل التجاري فيما بين هذه الإمارات ، وفيما بينها وبين الدول العربية .

رابعاً : ـ إنشاء طريق من دبي إلى رأس الخيمة ، ويقدر طوله بنحو مائة كيلومتر ونفقاته بنحو ميلوني جنيه استرليني .

خامساً : ـ توفير استثمار المياه في جميع المناطق ، وخاصة في الشارقة والفجيرة ورأس الخيمة ، ووضع مشروع خاص لإمارتي عجمان وام القوين للانتفاع بالمياه الجوفية القريبة منها .

سادساً : ـ أن تنسق هذه المعونات وتقدم بواسطة الجامعة العربية .

سابعاً : ـ إيفاد بعثة تضم خبراء في الطرق والمياه والكهرباء والتجارة

والتنمية الاقتصادية لوضع خطة شاملة تعرض على مجلس رؤساء الوزراء العرب في اجتماعه في شهر (يناير) كانون الثاني المقبل .

ثامناً : ـ إنشاء مركز تنمية للجامعة العربية في إحدى إمارات ساحل عمان .

تاسعاً : ـ النظر في تطوير بعثة الجامعة العربية إلى لجنة دائمة للإشراف على تنفيذ المخطط العربي في المنطقة .

عاشراً : ـ انشاء صندوق لمعونة المنطقة تساهم فيه الدول العربية الثلاث التي أبدت الاستعداد لذلك ، والدول العربية الأخرى الراغبة في المساهمة ، وامارات الخليج العربي القادرة على المساهمة .

حادي عشر : ـ وقف جميع الحملات الإذاعية والصحفية ضد حكام الإمارات والمسؤولين فيها ، تهيئة لجو التعاون المطلوب ، والاقتصار على نشر الوعي العربي وتنمية الروابط الأخوية .

ثاني عشر : ـ تبادل الزيارات العربية مع هذه الإمارات ودعوة حكامها والمسؤولين فيها لزيارة العواصم العربية .

رئيس البعثة إمضاء (عبد الخالق حسونة)
الأمين العام المساعد إمضاء (سيد نوفل)
أعضاء البعثة إمضاء (محمود الداوود ـ
ـ محمد المنصور الرميح
ـ بدر الخالد البدر)

البريطانيون وموقفهم من بعثة الأخوة العربية : ـ

وعرف البريطانيون عن مساعدة الجامعة للإمارات العربية ، عندما وافق مجلس رؤساء الدول العربية في يناير ١٩٦٥ على المشروعات الفنية التي أعدتها البعثة الفنية للجامعة العربية ، حيث قرروا إنشاء صندوق في الجامعة ، ولجنة دائمة من الدول المساهمة في الصندوق .

والتقى على أثر ذلك المقيم البريطاني في الخليج العربي بالبحرين بوكلائه المعتمدين في الخليج العربي وعقدوا اجتماعاً في أول مارس ١٩٦٥ مع حكام إمارات الخليج العربي التسع ، وتناول القرارات الآتية : ـ

« المجلس يرحب بأية إعانة مجردة من القيود من أي مصدر من المصادر لتطوير الإمارات المتصالحة . والمجلس يبدي مزيد امتنانه لاهتمام الجامعة العربية وغيرها بالمساهمة في هذا التطوير .

« وحرصاً على تجنب الجهود المزدوجة ورغبة في توحيد جهود حكومات الإمارات المتصالحة (الإمارات العربية) لتنسيق تطوير المنطقة للصالح العام قرر المجلس التالي : ـ

أ ـ أن يفتح حساباً باسم صندوق تطوير الإمارات المتصالحة تورد إليه جميع التبرعات التي سبق التبرع بها أو التي سوف يتبرع بها من المصادر الخارجية أو الداخلية .

ب ـ أن يعين موظفيين إضافيين حسب الحاجة ، لمكتب التطوير الخاص بالمجلس ، حتى يستطيع المكتب تحت إشراف المجلس التصرف في أموال الصندوق المذكور وتنفيذ برامج التطوير المصدق عليها »[١] .

وبعد هذا القرار طلبت الحكومة البريطانية من الكويت المساهمة في صندوق تطوير الإمارات ، ولكن الحكومة الكويتية لم توافق ، وذلك لارتباطها بصندوق الجامعة للتنمية الخاص بالإمارات العربية . وجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية كانت قد أسست صندوق تطوير الإمارات المتصالحة « الإمارات العربية » في صيف ١٩٥٥ بموافقة مجلس الحكام[٢] .

وبدأت بريطانيا تشجع وتساعد صندوقاً لتطوير الإمارات وتعرقل أعمال الجامعة العربية وصندوقها . وأعلن جورج براون ، وزير الخارجية البريطانية ،

---

(١) سيد نوفل ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٣٤٠ .
(٢) كمال حمزة ـ دبي لؤلؤ الساحل العربي ص ٦١ .

في نوفمبر من عام ١٩٦٦ « أن بريطانيا ستوجه المزيد من العناية إلى شؤون الدفاع في امارات الخليج العربي ، وأنها سترصد من الأموال اللازمة للإصلاح في إمارات الساحل بقدر ما تسمح به ميزانيتها »[١] .

وعلى أثر ذلك أرسلت الجامعة العربية الدكتور سيد نوفل الأمين العام المساعد إلى حكام الإمارات للحصول على الموافقة الخطية للبدء في تنفيذ المشروعات الخاصة بالتنمية ، والتي أعدها وأقرها رؤساء الدول العربية .

وفي الوقت الذي كان الأمين العام في ساحل الإمارات أوفدت الحكومة البريطانية « جورج طومسون » ، وزير الدولة البريطاني ، ليقوم بجولة في إمارات الساحل ، ليحثهم على عدم التعاون من شيوخ الإمارات مع الجامعة العربية ، وذلك بشتى الطرق والأساليب . كما أعلن أن الحكومة البريطانية ستقدم لصندوق التطوير مبلغاً وقدره مائتي الف جنيه ، وكذلك فإن أبو ظبي ستقدم مبلغ مائتي الف جنيه ، أي مبلغ مماثل لمبلغ الحكومة البريطانية . أما قطر فتقدم مائة ألفاً والبحرين خمسين ألفاً . كما اقترحت بإيجاد عملة موحدة وهي « دينار الخليج العربي »[٢] .

وفي شهر يونيو سافرت لجنة الخبراء العرب إلى ساحل الإمارات ، بعد توقفها في الكويت . وعند وصولهم إلى دبي أمرت بالرجوع فوراً من حيث أتت ولم تسمح لأعضائها بالنزول ، ولم تقتصر الأمر على هذا ، بل أقصت بريطانيا الشيخ صقر بن سلطان القاسمي ، حاكم الشارقة ، لتعاونه مع أشقائه العرب ، ونقلته من إمارته حتى يكون عبرة لغيره ، تحت الحراسة إلى البحرين ، وفي نفس الطائرة التي كانت عليها بعثة الجامعة العربية .

كما طلبت من حكام الإمارات سحب موافقتهم الكتابية على التعاون مع الجامعة العربية . وفي ٥ من شهر يوليو ١٩٦٥ عقدت اللجنة الدائمة للخليج العربي بحضور ممثلي الدول الأربع دورتها الاستثنائية بمقر الجامعة العربية

(١) سيد نوفل ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٣٤٠ .
(٢) محمد علي رفاعي ـ المرجع السابق ص ٣٤٠ .

حيث قابل « الأمين العام للجامعة السفير البريطاني وشرح له تعنت حكومته إزاء عمل الجامعة الفني البحت البعيد عن كل هدف سياسي ، وأبلغه رفض الدول العربية تقديم معونتها عن طريق صندوق التطوير الذي أنشأته بريطانيا ، وأنها تتمسك بمقررات مجلس رؤساء الحكومات العربية في مايو ١٩٦٥ بأن تكون هذه المعونات عن طريق صندوق الجامعة وليس في ذلك ما يمنع من تنسيق العمل بين الفنيين العاملين في هذه الميادين . ووعد السفير بالرجوع إلى حكومته دون أي ميل إلى التراجع عن موقفها[١] . . . .

كما تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ما يدل على موقف الحكومة البريطانية من التعاون الأخوي مع ساحل الإمارات فيما يلي : ـ

« ١ ـ أن موقف الحكومة البريطانية كما ذكر السفير بالنسبة للجامعة هو موقف لا يتسم بعداء أو بخصومة . وأن موقفها بالنسبة لمشروعات الجامعة حتى الآن هو موقف إحالة إلى صندوق التطوير وإبقاء لهذا الصندوق ليقول كلمته النهائية فيه ، وإن استقلال الصندوق كما يتبين من لائحته يفتح المجال لبحث الموضوع .

٢ ـ إن إمكان التنسيق بين مشروعات الجامعة ومشروعات الصندوق مرهون بهذا البحث ، وليس هناك موقف محدد لقبول أو رفض .

٣ ـ بالنسبة للقيود التي وضعت على العرب لدخول منطقة الخليج ، فوعد بأن يعود إلى حكومته فيما يتعلق بهذا الموضوع »[٢] .

وهكذا تكون بريطانيا قد عرقلت بذلك نشاط الجامعة وتعاونها الأخوي في مشروعات التنمية والخدمات العامة وفي مجالات الصحة والتعليم والكهرباء ورصف الشوارع . كما بدأت الدول العربية الأخرى مثل الكويت ومصر في تقديم المعونات سواء ببناء المدارس والمستشفيات أو إرسال المدرسين لتعليم أبناء المنطقة وغير ذلك .

(١) سيد نوفل ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ١٤٩ .
(٢) سيد نوفل ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ١٥٠ .

الفصل التاسع عشر

التطورات الإدارية والتنظيمات الدستورية في أبو ظبي

- نظام الحكم والوضع الإداري في الإمارات العربية
- التطورات الإدارية والتنظيمات الدستورية في أبو ظبي
- التنظيمات الدستورية في أبو ظبي
- الجهاز الحكومي
- بيان من حاكم أبو ظبي إلى الشعب بمناسبة إعادة تنظيم الجهاز الحكومي
- القانون الخاص بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي
- المجلس الاستشاري الوطني (البرلمان)

التطورات الإدارية والتنظيمات الدستورية في أبو ظبي

نظام الحكم والوضع الإداري في الإمارات العربية :

كان الوضع الإداري في الإمارات العربية يعتمد أساسا على الحكم الواحد أي الحاكم الفرد ، وهو الذي يتصل مباشرة مع الأفراد حيث يحل مشاكلهم ، ويقضي على منازعاتهم ، ويهتم بالأمور الداخلية ، وهو أشبه بالنظام القبلي ، ويساعده مجلس مكون من شيوخ القبائل ، وأحيانا كبار أعيان ووجهاء البلد "وهي في إطارها العام سلطة تنظيمية قبلية يقوم الشيخ فيها برعاية أمور القبيلة أو القبائل وتقديم حلول للمشكلات الطارئة كقائد لتلك القبيلة والأسر والأفراد الملحقين بها"[١] .

أما الحكومة البريطانية فإنها لم تهتم بالنهوض بالإمارات أو مساعدتهم في الخدمات العامة ، وخاصة في مجال التعليم والصحة . إلا أنها عمدت إلى إنشاء مجلس حكام الإمارات "Trucial States Council" في عام ١٩٥٢ ، وكانت اجتماعاته تعقد مرة أو مرتين في السنة ، وذلك لمناقشة القضايا الإدارية ، والتي تهم مصلحة الإمارات العربية وقضاياها المشتركة والأمن الداخلي ، حيث تم إنشاء قوات كشافة عمان لحفظ الأمن داخل الإمارات العربية . وبما أن الحكومة البريطانية هي التي كانت وراء فكرة إنشاء مجلس

---

(١) محمد حسين البحارنة ــ دكتور ــ دول الخليج العربي الحديثة ــ ص١٢٧ .

حكام الإمارات لذا فأنه كان يجتمع برئاسة الوكيل السياسي البريطاني أو المعتمد السياسي البريطاني في دبي[1].

ولقد تغير الوضع الإداري في منتصف الستينات ، وحدث فيه تطور كبير في شتى المجالات ، نتيجة لتطور الأوضاع الاقتصادية ، عندما بدأ الإنتاج البترولي يصدر إلى الخارج ، ويجلب معه عوائد نقدية ، مما أدى إلى تحسين الخدمات ، وبناء المرافق العامة التي انحرم منها شعب الإمارات منذ بداية السيطرة البريطانية ، وأخذ يتسابق مع الزمن ، ليواكب الحضارة الحديثة .

وكذلك فإنه حدث تغير في الحكم وخاصة إمارة أبو ظبي ، فبعدما كان الحاكم هو الذي يحكم في شتى المجالات أدى الأمر إلى إنشاء الدوائر الحكومية المهمة لتتولى مهام مساعدة السكان في أمورهم ، مثل الشرطة والمعارف والصحة والجمارك والمحاكم ، وكذلك بناء البيوت السكنية للمواطنين ورصف الشوارع وغيرها من الاحتياجات الضرورية للمواطنين .

التطورات الإدارية والتنظيمات الدستورية في أبو ظبي .

كانت أبو ظبي قد خطت خطوات سريعة في التطور الإداري ، وخاصة منذ أن تولى الشيخ زايد مقاليد الحكم في البلاد ، أي عام ١٩٦٦ . وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا لا ننسى عوائد النفط التي بدأت تعود على إمارة أبو ظبي منذ الستينات ، من جراء تصدير البترول .

كما أرسى الشيخ زايد بن سلطان النظام الأساسي للقواعد الإدارية والدستورية لإمارة أبو ظبي ، ومنذ استلامه للحكم ، بدأ في وضع أسس التنظيم الحكومي ، مع الاستعانة بالخبرات العربية .

كما أصدر مجموعة من المراسيم التي أرست القواعد للأجهزة الإدارية الحكومية ونظمها ، حيث أصدر في بداية حكمه ، في ١٩٦٦/٩/١٨ ،

(١) محمد غانم الرميحي - دكتور - محاضرات الموسم الثقافي في العام ٧٦ - ١٩٧٧ وزارة الاعلام والثقافة دولة الامارات العربية المتحدة - ابو ظبي - ص ٨٣ .

مرسوماً أميرياً رقم «٣» أناط فيه بشيوخ آل نهيان وأصحاب الخبرة من الأهالي مسؤولية حمل أمانة العمل في الإمارة وفي دوائر الحكومة المختلفة . وينص هذا المرسوم على ما يلي :ـ

نحن زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي وتوابعها ، بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، فقد أمرنا بإجراء التعيينات التالية في إمارتنا :

سنقوم بأنفسنا بمهام رئاسة دائرة المالية والتي سيكون نائب الرئيس فيها الشيخ محمد بن خالد .

يعين سمو الشيخ خالد بن سلطان آل نهيان نائب حاكم إمارة أبو ظبي وتوابعها .

يعين الشيخ حمدان بن محمد بن خليفة رئيساً للأشغال العامة والكهرباء والماء والصحة والمعارف .

يعين الشيخ خليفة بن زايد ممثل الحاكم في المنطقة الشرقية[١] .

في ٦ أغسطس ١٩٦٦ ، كان في إمارة أبو ظبي أربع مدارس ابتدائية للبنين ومدرسة ابتدائية واحدة للبنات ، أي خمس مدارس . وكان عدد الطلاب والطالبات ٥٨٧ طالباً وطالبة . وقد اكتمل هذا العمل في ميدان التعليم خلال ثماني سنوات ، إذ بدأ التعليم في الإمارة منذ ١٩٥٨ م . ولكنه تعثر سنة ١٩٥٩ ثم استؤنف ثانية سنة ١٩٦٠ .

وازداد عدد الطلبة إلى ٨٠٠ طالب وطالبة عام ١٩٦٧ . وفي العام الدراسي ١٩٦٨ قفز العدد إلى ٢٣٠٠ طالب وطالبة . وأنشىء خلال هذين العامين مدرستان إعداديتان للبنين ، ومعهد ديني ، ومدرستان ابتدائيتان للبنات ، أي خمس مدارس جديدة ، وأصبح عدد المعلمين سبعة وسبعين معلماً ومعلمة .

---

(١) عامان زاهيان في تاريخ امارة ابو ظبي ـ مكتب الوثائق والدراسات ص ٥٥ .

ومما ساعد على إقبال الطلاب والطالبات على المدارس في العام الدراسي ٦٧ ـ ١٩٦٨ منح الطلاب والطالبات الرواتب . كما ساعد على ذلك تأمين الدائرة للطلاب والطالبات السيارات لنقلهم إلى المدارس وإعادتهم فيها إلى مساكنهم . كما انتظمت في تلك السنة فصول تعليم الكبار ومحو الأمية وتعليم اللغة الإنجليزية وأعمال المحاسبة وصيانة السيارات والكهرباء في أبو ظبي والعين[١] .

دائرة الصحة .

في ٦ أغسطس ١٩٦٦ ، لم يكن هنالك غير عيادة واحدة في مدينة أبو ظبي . وكان لهذه العيادة طبيب واحد . ثم تغير هذا العدد عام ١٩٦٨ ، فقد أصبح في الإمارة عشرون طبيباً وطبيبة إلى جانب ستين ممرضاً وممرضة . ويوجد في مدينة أبو ظبي مستشفى كبير يتسع لـ ٧٢ سريراً إلى جانب عيادة خارجية يتردد عليها يومياً « ٢٠٠ » مريض ، وكما يوجد مستشفى آخر في قرية المويجحي ، في منطقة العين ، ويتسع لثلاثين سريراً إلى جانب عيادة في مدينة العين .

واستحدثت الدائرة في المستشفى أقسام الأشعة والمختبر وعيادة الأسنان وعيادة العيون ، وكذلك أنشىء قسم الصحة العامة[٢] .

دائرة المياه .

في سنة ١٩٦٦ كانت مدينة أبو ظبي تجلب الماء من منطقة السد قرب العين بخط أنابيب مياه قطره (٩) بوصات .

ثم افتتح الشيخ زايد بن سلطان في ٦ أغسطس من عام ١٩٦٨ خط أنابيب المياه الثاني الذي يبلغ قطره (١٨) بوصة . كما بني خزان مياه ضخم على ربوة عالية تشرف على مدينة أبو ظبي ليتجمع فيه خطا أنابيب المياه .

---

(١) عامان زاهيان في تاريخ ابو ظبي المرجع السابق ص ٦٦ .
(٢) عامان زاهيان في تاريخ ابو ظبي ـ نفس المرجع ص ٦٨ .

كذلك قامت الدائرة بمد خطوط الأنابيب الفرعية داخل كل من مدينتي أبو ظبي والعين حتى يتيسر استخدام الماء في بيوت الأهلين .

هذا وقد شرع في بداية عام ١٩٦٨ في مشروع الكهرباء وتقطير مياه البحر . وسينتج هذا المشروع يومياً ٥ ملايين جالون ماء ويتم إنجازه سنة ١٩٧٢ .

دائرة الإعمار والأشغال العامة .

بدأت دائرة الأشغال العامة منذ سنة ١٩٦٦ بتعمير البلاد حيث بدأ العمل في عدة مشاريع كبيرة وهي :

١ ـ جسر المقطع ـ وهو يصل جزيرة أبو ظبي بالبر وبقية أجزاء الإمارة وانتهى العمل به عام ١٩٦٨ وقد تكلف ١,٣٥٠ مليون دينار بحريني .

٢ ـ كورنيش العاصمة وتكلف ٢,٦ مليون دينار بحريني وتم انتهاء العمل به في عام ١٩٦٩ .

٣ ـ مشروع الإفلاج ـ في منطقة العين وضواحيها لري الأراضي الصالحة للزراعة ، وقد رصد له مبلغ ٤,٥ مليون دينار بحريني .

٤ ـ الميناء ـ واستمر العمل فيه أربع سنوات وقد كلف ٨ ملايين دينار .

٥ مطار دولي ـ تم وضع أساساته ومهابط الطائرات عام ١٩٦٨ واستمر العمل فيه إلى عام ١٩٧١ وقد تكلف ٦,٥ ملايين دينار .

هذا وغيرها من المشاريع الإنمائية كإنشاء الطرق الداخلية وطريق يربط مدينة أبو ظبي بمدينة العين بطول ١٦٠ كم . وكذلك بناء المساجد والمستشفيات وكما تم بناء (٦٥) فيلا حكومية للموظفين بالإضافة إلى ١٧٢٢ مسكناً شعبياً للمواطنين .

ويعتبر هذا المرسوم حجر الزاوية في تنظيم حكومة أبو ظبي . وتلته مراسيم أخرى حيث أمر بإجراء التعيينات ، وعمل الإدارات التالية :ـ دائرة الدفاع ودوائر الإعمار والمعارف والصحة والمياه والأشغال العامة ودائرة المالية

ودائرتي الجمارك والموانئ ودائرة الشرطة والأمن العام ودائرة الجنسية والجوازات والإقامة ودائرة الزراعة والثروة الحيوانية ودائرة البلديات ودوائر العمل والكهرباء والماء والعدل ودائرة الإعلام[1] .

كما تم إنشاء دائرة للتخطيط وذلك لدراسة الأوضاع ووضع خطة شاملة للنهوض بالإمارة وروعي في هذا التخطيط أوضاع البلاد الاجتماعية وأحوالها العمرانية وتقدير عدد السكان واحتياجاتهم .

ويقول الدكتور البحارنة : « يمكن اعتبار إمارة أبو ظبي أهم مثال حي بين إمارات الساحل ، للتدليل على مدى تطور الإدارة الحكومية والأخذ بالأساليب الإدارية والدستورية الحديثة في فترة وجيزة من الزمن لا تتجاوز بضع سنوات »[2] .

وسوف نقوم بدراسة هذه الدوائر دراسة مختصرة وعن أهم إنجازاتها في تلك الفترة .

دائرة المالية .

كانت هذه الدائرة أول عمل تنظيمي للإدارة الحكومية صدر بمرسوم من حاكم البلاد . وقد بدأت عملها في ١٩٦٦/٨/٢٣ وكان عدد موظفيها خمس موظفين ، ثم بلغ خمسين موظفاً عام ١٩٦٨ .

بلغ الرقم الإجمالي لميزانية سنة ١٩٦٧ مبلغ ٢٥ مليون جنيه استرليني ، وزادت ميزانية سنة ١٩٦٨ إلى ٨٠ مليون جنيه استرليني .

ومن سجلات الدائرة نجد أن عدد موظفي الإمارة سنة ١٩٦٦ كان ٢٠٠ موظف ، وقد زاد هذا العدد إلى ١٥٠٠ موظف عام ١٩٦٨ .

---

(١) ابو ظبي بين الأمس واليوم - مكتب الوثائق والدراسات ص ٧٢ .
(٢) محمد حسين البحارنة - دكتور - المرجع السابق ص ١٣١ .

دائرة المعارف .

دائرة الجمارك .

يدل دخل الجمارك على مدى نشاط الحركة التجارية واستيراد البضائع للإمارة خلال العامين الماضيين . وقد بلغ دخل الجمارك خلال الفترة الماضية كالتالي : -

السنة	الدخل	الوزن بالطن
١٩٦٦	٧٣,٣٥٤ ألف دينار	٤١,٥٦٢ ألف طن
١٩٦٧	٢٢٨,٩١٥ ألف دينار	٢٠٠,٠٠٠ ألف طن
١٩٦٨	٣٤٠,٠٠٠ ألف دينار	٣٠٧,٥٠٢ ألف طن

ويفرض في أبو ظبي ضريبة على الواردات قدرها ٢,٥ بالمئة على البضائع ، ويستثنى من هذه الضريبة : -

أ - الخضروات والفواكه الطازجة .

ب - واردات الحكومة .

جـ - آلات وأدوات الشركات المتعاقدة مع الحكومة ، وكذلك أدوات شركات البترول حسب اتفاق خاص مع الإمارة .

وللجمارك فرع رئيسي في ميناء أبو ظبي ، كما يوجد لها فروع في مطار أبو ظبي والمقطع وطريف وجزيرة داس .

وأهم أقسام الدائرة :-

أ - قسم البواخر - ويشمل نشاطه جباية الرسوم على الواردات القادمة من أوروبا والشرق الأقصى وأستراليا وأمريكا وأفريقيا .

ب - قسم اللنشات ويشمل نشاطه جباية الرسوم على الواردات القادمة من منطقة الخليج العربي . ثم قسم الحسابات ، وقسم المينا .

ومن أهم المشاكل التي واجهتها إمارة أبو ظبي هو عدم وجود ميناء في تلك السنوات ، لهذا كانت المراكب الكبيرة تقف على بعد ٨ ـ أو ١٠ كم من الساحل وتفرغ حمولتها في مراكب[١] . وكانت كل شركة كبيرة تعد لنفسها مرسى خاصاً بها . وذلك لأن الميناء الرئيسي بدأ العمل فيه بتلك الفترة وانتهى في نهاية عام ١٩٧١ .

دائرة الشرطة .

تطورت قوة الشرطة تطوراً كبيراً خلال العامين ٦٧ ـ١٩٦٨ ولما كانت مقتضيات تطوير الشرطة والأمن العام تستدعي وجود ضباط ذوي خبرة ، فقد أرتأى الشيخ زايد بن سلطان أن يسند منصب نائب القائد العام إلى ضابط عربي كبير . كما طلب الشيخ زايد من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تزويده بضباط وضباط صف للشرطة . وقد وصلت هذه البعثة وعددها ٣٦ ضابطاً في عام ١٩٦٨ ووزع هؤلاء الضباط على مناطق الإمارة المختلفة[٢] .

وإلى جانب تلك الدوائر ظهرت دائرة الزراعة في أواخر سنة ١٩٦٧ ومقرها في مدينة العين ، وبدأت نشاطها بعمل مسح هيدرولوجي كامل لمنطقة العين من قبل مؤسسات عالمية . وكذلك دائرة البلدية والتي أصدرت عدة لوائح تنظيمية مثل لائحة تنظيم البناء ولائحة الصحة العامة ولائحة الترخيص التجارية ولائحة تنظيم الإعلانات وكان عدد موظفيها حوالي ٣٠٠ موظف تقريباً .

دائرة العدل ـ كان في البلاد محكمة شرعية في مدينة أبو ظبي ومدينة العين . كما كان هنالك قاض مدني في مدينة أبو ظبي منذ سنة ١٩٦٥ . وبعد سنة ١٩٦٦ ، وخلال عامين نظمت الدائرة وصدرت القوانين وتحددت الاختصاصات . كما أصدرت عدة قوانين منها ـ قانون الجنسية وقانون التفسيرات وقانون الجوازات والهجرة وقانون السير والمرور وقانون تعويض

(١) عامان زاهيان في تاريخ ابو ظبي ـ المرجع السابق ص ٧٨ .

(٢) عامان زاهيان في تاريخ ابو ظبي ـ نفس المرجع ص ٨٠ .

العمال وقانون العمل والعمال . كما أصدرت الدائرة جريدة رسمية شهرية منذ شهر مايو عام ١٩٦٨ .

دائرة الكهرباء ـ حينما تولى زايد بن سلطان حكم البلاد كان في مدينة أبو ظبي محطة كهرباء قوتها (٣) آلاف كيلو واط ، يشرف عليها مهندس كهرباء واحد ، أما في مدينة العين فكان هنالك آلات لتوليد الطاقة الكهربائية خاصة للقصور وبيوت الأهلين . وبعد عامين وجدت في أبو ظبي محطتان لتوليد الطاقة الكهربائية قوتها «٥» آلاف كيلو واط بالإضافة إلى المحطة القديمة .

دائرة العمل والعمال ـ فقد تطورت دائرة العمل والعمال تطوراً سريعاً خلال العامين الماضيين ، وقفز عدد الموظفين فيها من ٤ في صيف عام ١٩٦٧ إلى ٢٥ موظفاً ١٩٦٨ .

دائرة الإعلام والسياحة ـ بدأت نواة هذه الدائرة بتعيين موظف مسؤول عن الإعلام تابع لديوان الحاكم . وفي بداية عام ١٩٦٨ عين مدير للأعلام وبدأ عمله بدراسة مشروع محطة الإذاعة والذي انتهى عمله مع بداية عام ١٩٦٩ ـ وتولي الدائرة اهتمامها للحفريات التي قامت بها مؤخراً البعثة الدانمركية في شمال هيلي بمنطقة العين ، وما عثرت عليه هناك من رسوم وكتابات قديمة وأدوات خزفية .

دائرة شؤون الموظفين ـ أنشئت هذه الدائرة في شهر مارس ١٩٦٧ بموجب مرسوم أميري ، وكان يعمل بها وقتذاك مدير مساعد ومعه كاتب واحد . ثم عين مدير للدائرة في نهاية ذلك العام . وخلال عام قفز عدد الموظفين في هذه الدائرة إلى ١٢ موظفاً .

دائرة البريد ـ في يناير سنة ١٩٦٧ صدر مرسوم أميري يضم البريد إلى الإمارة . كما عين مدير للبريد من قبل حاكم البلاد .

دائرة المواصلات السلكية واللاسلكية ـ أنشئت هذه الدائرة في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٨ لتنظيم وسائل المواصلات الهاتفية واللاسلكية وتطويرها

وتنميتها ، والإشراف على المشروعات الخاصة بهذا الميدان . وتعمل الدائرة على تنسيق أنظمة الاتصالات اللاسلكية لدى قوة الدفاع ولدى دائرة الأمن العام ولدى بعض الشركات التي تمتلك أجهزة لاسلكي خاصة بها .

دائرة الطيران المدني وإدارة المطار - منذ أغسطس سنة ١٩٦٦ ظهر أثر النشاط المتزايد في الإمارة على مطار أبو ظبي . وسرعان ما أنجز مدرج هبوط طائرات طوله ١٠٥٠٠ قدم ، ودرجة تحمل هذا المدرج ٣٥٠ ألف رطل ، وذلك بدلاً من المدرج القديم الذي كان عبارة عن سبخة مالحة ولا يصلح لغير الطائرات الصغيرة(١) .

التنظيمات الدستورية في أبو ظبي .

ويمكن اعتبار أن إمارة أبو ظبي هي الإمارة الوحيدة من بين الإمارات العربية التي تم فيها إنشاء الوزارات والتنظيمات الدستورية ، كما تم إيجاد المؤسسات الإدارية في الصعيد الداخلي .

الجهاز الحكومي .

انطلاقاً من مبدأ بناء الدولة على أحدث أسس التنظيم فقد أصدر حاكم أبو ظبي قانونين جديدين هما قانون إعادة تنظيم الجهاز الحكومي وقانون المجلس الاستشاري الوطني وذلك في ١ يوليو من عام ١٩٧١(٢) .

بيان من حاكم أبو ظبي إلى الشعب بمناسبة إعادة تنظيم الجهاز الحكومي .

أبناء شعبي الأعزاء في أبو ظبي ، وفي الإمارات العربية الشقيقة وإلى إخواني العرب في كل مكان ، أشكر المولى تعالى جل شأنه على ما أولانا من

---

(١) عامان زاهيان في تاريخ ابو ظبي - نفس المرجع ص ١٠٠ .
(٢) ابو ظبي في عيد الجلوس الخامس لعظمة الحاكم - مركز الوثائق والدراسات ص ٦٦ .

نعمه وأفضاله ، وعلى ما وفقنا إليه من خدمة بلدنا الكريم وأبنائنا الأعزاء .

فقد كان من فضل الله تعالى وبركته علينا أن وفقنا إلى أن نخطو اليوم خطوة جديدة في خدمة هذا البلد ، وذلك بوضع الأسس الجديدة للحكم والتنظيم فيه ، وإرسائها على قواعد علمية سليمة تأميناً للاستقرار والرفاه ، والحياة الفضلى وتمهيداً لقيام نظام ديمقراطي نيابي متكامل الأركان في وقت قريب إن شاء الله .

وحتى يتم وضع دستور البلاد قررنا إصدار قانونين جديدين :ـ هما قانون إعادة تنظيم الجهاز الحكومي ، وقانون المجلس الاستشاري الوطني .

والقانون الأول يعيد تنظيم الإدارة الحكومية ويرسيها على أحدث قواعد الحكم والتنظيم الحديث ، ويوزع الواجبات والمسؤوليات بين أبناء البلاد ، وأجهزة الحكومة ودوائرها .

أما قانون المجلس الاستشاري الوطني فيهدف إلى مشاركة أهل البلاد وأعيانها ، ومساعدتنا في إدارة شؤون البلاد ، وتقرير سياستها .

وإننا إذ نخطو ببركة الله ، هذه الخطوة الميمونة ، لنجدد العهد الذي أخذناه أمام الله على أنفسنا ، بالعمل الدائب على قيام الاتحاد الشامل بين الإمارات العربية فهذا الاتحاد ضرورة ملحة لمستقبل هذه الإمارات وتحقيق أمنها واستقرارها ورفاهية سكانها ، وهو أمنية عزيزة لكل مواطن . في هذه المنطقة ، لذلك فسيظل الاتحاد الهدف القومي الأسمى ، والغاية المثلى التي تسعى إليها أبو ظبي ، حاكماً ، وشعباً ، لا تدخر في سبيل ذلك النفس والنفيس .

ونرجو ألا يمر وقت طويل حتى نرى دولة الاتحاد قائمة في هذه الربوع العربية محققة أماني ورغبات شعبها في العزة والمنعة والاتحاد متعاونة مع أشقائها العرب في نصرة القضايا القومية مع جيرانها الأعزاء ، وأصدقائها في إحقاق الحق ونشر العدل والسلام .

وانطلاقاً من إيماننا هذا فإن أحكام هذه القوانين وغيرها سوف تعدل بما ينسجم وأحكام دستور اتحاد الإمارات العربية عند صدوره قريباً إن شاء الله .

أبنائي وإخواني : إنني إذ أزف إليكم هذه البشائر لأبارك لكم ولنفسي هذا العهد الجديد ، أدعو الله تعالى أن يوفقنا إلى المزيد من العمل ، والبناء ، من أجل وطننا وأن يجعل عهدنا الجديد ، عهد خير وفلاح ، وعهد محبة ووداد ، وأن يمنحنا من لدنه النصر والتأييد ، إنه تعالى نعم المولى ونعم النصير »[1] .

زايد بن سلطان آل نهيان
حاكم أبو ظبي

القانون الخاص بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي .

نحن زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي

أمرنا بوضع القانون الآتي :ـ

المادة الأولى :ـ

يشكل مجلس الوزراء ليعين الحاكم على أداء مهامه ، وممارسة سلطاته ، ويتكون من رئيس للوزراء ونائب له ، وعدد من الوزراء لا يزيد على الثمانية عشر وزيراً .

المادة الثانية :ـ

يعيّن الحاكم رئيس الوزراء ويقبل استقالته ويعفيه من منصبه بمرسوم .

المادة الثالثة :ـ

يعين الحاكم بناء على اقتراح رئيس الوزراء نائب رئيس الوزراء والوزراء

(١) ابو ظبي في عيد الجلوس الخامس لعظمة الحاكم ـ مركز الوثائق والدراسات ص ٦٨ .

ويقبل استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم بمراسيم .

المادة الرابعة :ـ

يشترط في الوزير أن يكون من مواطني أبو ظبي ويجوز أن يكون من مواطني إمارات الخليج العربية .

المادة الخامسة :ـ

تكون الوزارات كما يلي :ـ

١ ـ وزارة الدفاع
٢ ـ وزارة المالية
٣ ـ وزارة الداخلية
٤ ـ وزارة العدل
٥ ـ وزارة التربية
٦ ـ وزارة الأشغال
٧ ـ وزارة المواصلات
٨ ـ وزارة الصحة
٩ ـ وزارة الإعلام والسياحة
١٠ ـ وزارة البلديات والزراعة
١١ ـ وزارة الماء والكهرباء
١٢ ـ وزارة الاقتصاد والتجارة
١٣ ـ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
١٤ ـ وزارة البترول والصناعة
١٥ ـ وزارة شؤون الرئاسة

المادة السادسة :ـ

يجوز تعيين وزراء دولة بمرسوم لا يزيد عددهم على ثلاثة وتحدد واجباتهم بمرسوم تعيينهم أو في وقت لاحق على ذلك .

المادة السابعة :ـ

يؤدي الوزراء أمام الحاكم وقبل مباشرتهم أعمالهم اليمين التالية :ـ

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للحاكم وللبلاد، وأن أحترم قوانينها ، وأن أؤدي واجباتي بأمانة وصدق ، وأن أرعى مصالح الشعب بكل إخلاص ، وأن أحافظ محافظة تامة على كيان البلاد ، واستقلالها ، وأموالها ، والله على ما أقول شهيد » .

المادة الثامنة :ـ

أ ـ يتولى رئيس الوزراء رئاسة جلسات مجلس الوزراء ، ويدعوه للانعقاد ، ويدير مناقشاته ، ويتابع نشاط الوزارات ، ويشرف على تنسيق العمل بين الوزارات وأجهزة الحكومة المختلفة ، ويؤمن وحدة العمل بينها ، ويصدر التعليمات اللازمة لذلك .

ب ـ يعرض رئيس الوزراء نتائج أعمال المجلس على الحاكم ، ويوقع باسم المجلس ونيابة عنه القرارات التي يصدرها .

جـ ـ يمارس نائب رئيس الوزراء جميع سلطات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب .

المادة التاسعة :ـ

يضطلع مجلس الوزراء تحت إشراف الحاكم بإدارة جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها ، وفقاً لهذا القانون ، والقوانين والمراسيم الأخرى ، ويكون مسؤولاً عن استتاب الأمن في البلاد ، وعن إشاعة الاستقرار والطمأنينة بين السكان ، وتحقيق الرفاه والتقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لهم .

ويمارس مجلس الوزراء ـ بوجه خاص ـ الاختصاصات التالية :ـ

١ ـ رسم السياسة العامة للدولة في الشؤون السياسية ، والاجتماعية ،

والاقتصادية ، كافة تحت الرقابة العليا للحاكم ، والإشراف على تنفيذ تلك السياسة .

٢ ـ إقرار مشروعات القوانين والمراسيم ، ورفعها إلى الحاكم ، للتصديق عليها ، والأمر بإصدارها .

٣ ـ إقرار مشروعات قوانين الميزانية ، والحساب الختامي للميزانية ، وخطة التنمية والتطوير ، ومراقبة تنفيذ كل منها . بعد المصادقة عليها .

٤ ـ المصادقة على مشروعات الأنظمة ، وإصدارها ، بموافقة الحاكم ، واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ القوانين .

٥ ـ الإشراف على حسن تنفيذ القوانين ، والمراسيم ، والأنظمة والقرارات .

٦ ـ الإشراف على تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات التي تعقد مع الدول الأجنبية .

٧ ـ إقرار الاتفاقيات التي تعقد مع شركات النفط ، وإصدارها بقانون .

٨ ـ إنشاء تنظيم الإدارات والهيئات والأجهزة الحكومية ، التي تقتضي مصلحة البلاد إنشاءها .

٩ ـ الإشراف على تنسيق العمل بين جميع الوزارات ، وتأمين سير العمل فيها ، لتحقيق الخير العام للبلاد .

١٠ ـ مراقبة حسن سير العمل في الهيئات والإدارات والأجهزة الحكومية كافة مع السعي إلى تحسين وتطوير أساليب العمل فيها ، بما يحقق زيادة الكفاءة الإنتاجية .

١١ ـ البت في الأمور الأخرى التي تحال إليه من الوزارات المختصة .

١٢ ـ أية اختصاصات أخرى تخوله فيها القوانين والمراسيم .

المادة العاشرة :ـ

تحدد رواتب الوزراء بمرسوم ، ولا يجوز للوزير أثناء توليه منصبه الوزاري أن يزاول أي عمل مهني ، أو تجاري ، أو مالي ، أو أن يدخل في أية معاملة تجارية ، أو التزام مالي مع الحكومة أو أن يجمع بين منصبه والعضوية في مجالس الشركات التجارية أو المالية غير الحكومية .

المادة الحادية عشرة :ـ

يستهدف أعضاء مجلس الوزراء في ممارستهم مهام مناصبهم مصالح البلاد وشعبها ، ويمتنع عليهم استغلال مراكزهم الرسمية بأية صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصلهم به علاقة خاصة .

المادة الثانية عشرة :ـ

الوزراء مسؤولون أمام الحاكم عن أداء واجباتهم ،وممارسة صلاحياتهم .

المادة الثالثة عشرة :ـ

يقدم مجلس الوزراء إلى الحاكم في نهاية كل سنة مالية تقريراً مفصلاً عن الأعمال التي أنجزت خلال السنة المنتهية في الداخل والخارج ، وعن العلاقات مع الدول الأخرى ، والمنظمات الدولية ، وغيرها من الشؤون العامة ، مقروناً بمنهاج الوزارة للسنة القادمة لتحقيق أهداف البلاد ، في التقدم والرخاء ، في كافة المجالات .

المادة الرابعة عشرة :ـ

يمارس كل وزير السلطات والصلاحيات التالية عن وزارته :

١ ـ وضع السياسة العامة لوزارته ، والإشراف على تنفيذها ، بعد إقرارها من مجلس الوزراء .

٢ الإشراف على سير العمل في وزارته وفق القوانين والأنظمة ، وقرارات مجلس الوزراء ، وإصدار التعليمات المقتضاة لذلك .

٣ ـ تنفيذ الميزانية ضمن الاعتمادات المقررة لوزارته ، ووفق القوانين والأنظمة والقرارات .

٤ ـ اقتراح مشروعات القوانين والأنظمة المتعلقة بوزارته ورفعها إلى مجلس الوزراء .

المادة الخامسة عشرة :ـ

يجوز تعيين وكيل وزارة في الوزارات التي تقتضي سعة أعمالها ، وتشغيلها إنشاء هذا فيها باقتراح من الوزير المختص ، بموافقة مجلس الوزراء عليه ، ويعين وكيل الوزارة بدرجة خاصة ، بمرسوم ويحدد راتبه فيه .

المادة السادسة عشرة :ـ

يختص وكيل الوزارة ، بمساعدة الوزير ، في إدارة وتنظيم شؤون الوزارة ، وتنفيذ السياسة المقررة لها ، ويقوم على تنسيق العمل وتنظيمه بين المديريات العامة التابعة لها ، ويكون مسؤولاً عن أعماله أمام الوزير .

المادة السابعة عشرة :ـ

للوزير أن يخول بعض صلاحياته إلى وكيل الوزارة ، إن وجد ، أو كبار الموظفين في وزارته ، ولوكيل الوزارة تخويل هذه الصلاحيات ، كلا أو جزءاً ، إلى كبار الموظفين في الوزارة إن نص على ذلك أمر التخويل .

المادة الثامنة عشرة :ـ

توزع الدوائر القائمة حالياً على الوزارات وفق الجدول الملحق بهذا القانون .

المادة التاسعة عشرة : ـ

على كل وزارة خلال شهر واحد من تنفيذ هذا القانون وضع الأنظمة الخاصة بها ، موضحة مهامها ، وطريقة سير العمل فيها ، وتكوينها الإداري ، بصورة مفصلة ، وتصدر الأنظمة بقرار من مجلس الوزراء وموافقة الحاكم .

المادة العشرون :-

تلغى جميع القوانين والمراسيم التي تتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة الحادية والعشرون :-

ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه وينشر في الجريدة الرسمية »[1] .

زايد بن سلطان آل نهيان
حاكم أبو ظبي

المجلس الاستشاري الوطني .

ترسيخاً لبناء الدولة على أحدث الأسس ، وتأكيداً على أن الديمقراطية هي الأساس القوي القويم لكل حكم هدفه أن يشارك الشعب في حكم ، وتطوير ، وبناء ، بلده . فقد أصدر عظمة الحاكم القانون رقم «٢» لسنة ١٩٧١ بإنشاء المجلس الاستشاري الوطني . ولما كانت ظروف البلاد الراهنة وأحوالها لا تسمح بقيام انتخابات في الوقت الحاضر ، فإن اختيار الأعضاء سيتم بطريق التعيين حالياً على أن الشيخ زايد بن سلطان قد صرح في جميع خطبه وبياناته بأنه يأمل أن يتم تشكيل المجلس في المستقبل القريب عن طريق الانتخاب[2] المباشر .

وعلى هذا الأساس تم تعيين أعضاء المجلس الاستشاري من مواطني أبو ظبي ومواطني إمارات الخليج العربية وقد بلغ عدد أعضاء المجلس خمسين عضواً . ومدة العضوية في المجلس سنتان قابلة للتجديد .

وهكذا زادت أهمية الإمارات العربية ، وزادت مواردها ، وزاد ظهور أهمية وتنظيم إمارة أبو ظبي على غيرها من الإمارات العربية .

---

(١) ابو ظبي في عيد الجلوس الخامس لعظمة الحاكم - نفس المرجع ص ٧٤ .
(٢) ابو ظبي في عيد الجلوس الخامس لعظمة الحاكم - نفس المرجع ص ١٤١ .

الباب السابع

إتحاد الإمارات العربية

الفصل العشرون : ـ فكرة اتحاد الإمارات العربية

- الوضع السياسي للإمارات العربية قبل الاتحاد
- الانسحاب البريطاني
- فكرة دولة الاتحاد
- اتفاقية اتحاد الإمارات العربية أو « اتفاقية دبي »

أولاً ـ البيان المشترك

ثانياً ـ اتفاقية اتحاد الإمارات العربية

الفصل الحادي والعشرون : ـ دراسة في وضع هيكل الدولة

- الاجتماع الأول لاتحاد الإمارات العربية ـ أبو ظبي ٨/مايو ١٩٦٨
- الاجتماع الثاني لاتحاد الإمارات العربية ـ الدوحة ٢٠/أكتوبر ١٩٦٨
- الاجتماع الثالث لاتحاد الإمارات العربية ـ الدوحة ١٠/مايو ١٩٦٩
- الخلافات الدستورية

أولاً ـ المقر الدائم والمقر المؤقت للاتحاد

ـ ثانياً ـ الوزارة الاتحادية

ثالثاً ـ المجلس الوطني الاستشاري (البرلمان)

الفصل الثاني والعشرون : ـ المساعي العربية والإنجليزية لإنجاح الاتحاد

- مساعي الكويت والمملكة العربية
  أولاً ـ رسالة الشيخ صباح السالم الصباح
  ثانياً ـ رسالة الملك فيصل
  ثالثاً ـ المقترحات السعودية ـ الكويتية الأولية
  رابعاً ـ المقترحات السعودية ـ الكويتية النهائية
  رد إمارة قطر
  رد إمارة أبو ظبي
  - رد إمارة دبي
- مقترحات « السير وليم لوس » عن الحكومة البريطانية

الفصل الثالث والعشرون : ـ اجتماعات المجلس الاتحادي والاجتماع الرابع والأخير للمجلس الأعلى .

- اجتماعات المجلس الاتحادي المؤقت
- الاجتماع الأول ـ الدوحة ٨/سبتمبر ١٩٦٨
- الاجتماع الثاني ـ الشارقة ٢٦/نوفمبر ١٩٦٨
- الاجتماع الثالث ـ دبي ٤/مارس ١٩٦٩
- الاجتماع الرابع ـ عجمان ١/أبريل ١٩٦٩
- الاجتماع الخامس والأخير ـ الدوحة ٢٢/يونيو ١٩٦٩
- الاجتماع الرابع والأخير لاتحاد الإمارات العربية في أبو ظبي (للمجلس الأعلى لحكام الإمارات) .
- اجتماع نواب الحكام .

الفصل العشرون

فكرة اتحاد المصارف العربية

- الوضع السياسي للإمارات العربية قبيل الاتحاد
- الانسحاب البريطاني
- فكرة دولة الاتحاد
- اتفاقية اتحاد الإمارات العربية أو اتفاقية دبي

أولاً ـ البيان المشترك

ثانياً ـ اتفاقية اتحاد الإمارات العربية .

فكرة اتحاد المصارف العربية

الوضع السياسي للإمارات العربية قبيل الاتحاد :

بدأت الإمارات تأخذ مكانتها السياسية في أوائل القرن العشرين ، وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت تغيراتها واضحة في وجه الإمارات العربية ، من الماضي المظلم إلى المستقبل المشرق ، سواء بنزول المخاطرات الصعبة لصيد اللؤلؤ ، إلى ظهور البترول ، الأمر الذي أدى إلى التغير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، والتطور الحضاري في مختلف المجالات ، وظهور التجمعات البشرية المختلفة ، سواء أكانت عربية أو أجنبية .

أما التكوين السياسي للإمارات العربية فكان قد بدأ منذ القرن الثامن عشر ، ومع بداية القرن العشرين ، واستمرت هذه التكوينات تظهر وتختفي إلى الخمسينات من هذا القرن .

ولقد ظهرت هذه التكوينات منذ أن بدأت التحالفات القبلية تتفكك ، من دولتين أو قبيلتين ، وهما القواسم في الشمال وبني ياس في الجنوب ، إلى عدة وحدات سياسية صغيرة . وكان أول هذه الانشقاقات هو الذي حدث في تحالف بني ياس عندما انشقت عنها قبيلة البوفلاسة بزعامة المكتوم ، في بداية القرن التاسع عشر ، من جانب جماعات قبلية كانت تدين

بالولاء لشيوخ أبو ظبي[1] وكونوا لهم إمارة دبي في عام ١٨٣٨ .

وكما حدث لتحالف بني ياس ، حدث نفس الشيء لتحالف القاسمي ، عندما تكونت إمارة أم القوين وعجمان بعد عام ١٨٢٠ ، وكذلك عندما انفصلت رأس الخيمة عن التحالف القاسمي ، بزعامة بعض القواسم في عام ١٨٦٩ ، ولكنها عادت مرة ثانية إلى التحالف القاسمي في الشارقة طوال العقدين الأولين من هذا القرن ، حتى انفصلت مرة أخرى في عام ١٩٢١ . وحدث نفس الشيء أيضاً لإمارة كلبا ، الواقعة على خليج عمان ، حيث انفصلت عن الشارقة في عام ١٩٣٦ وعادت إليها في عام ١٩٥١ ، وذلك نتيجة لظروف سياسية معينة وكذلك الفجيرة التي لم تظهر كوحدة سياسية إلاّ في عام ١٩٥٢ .

وكان للتحالف والانفصال الذي كان يحدث لدويلات المدن في ساحل الإمارات ، أثر كبير في تاريخ الإمارات العربية السياسي . وهو يرجع لعدة عوامل ، منها الذاتية ومنها الخارجية ، ولا ننسى العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، فقد ظهرت حول هذه التجمعات البشرية في الخليج العربي قوة محلية عربية وأجنبية ، أثرت في واقع وجود هذه التجمعات[1] .

ونتناول الظروف التي كانت عليها هذه الإمارات ، قبل إعلان الاتحاد ، من النواحي الاجتماعية والاقتصادية .

أبو ظبي : -

هي أكبر الإمارات السبع ، وعاصمتها هي أبو ظبي ، ويبدو أن اسمها مشتق من (الظباء) التي كان يكثر وجودها في الجزيرة ثم انقرضت وأصبحت نادرة الوجود وذلك لتزايد الوجود السكاني في الجزيرة .

---

(١) حسين محمد البحارنة ـ دكتور ـ دول الخليج العربي الحديثة ـ ص ٢٤ .

(٢) Seif A. EL- Wady Ramahi- Economic and Political Evolution in The Arabian Gulf States- P. 107.

تقع أبو ظبي في الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية ، وتمتد سواحلها بطول يبلغ حوالي ٤٠٠ كم من خور العديد وآبار سودة نثيل غرباً من حدود قطر والمملكة العربية حتى رأس غنتوت شرقاً عند حدود دبي ، وتتوغل في الداخل إلى مسافة تزيد عن ٢٥٠ كم لتضم أراضيها سبخة مطي ومناطق المجن ومحاضر ليوا وواحات المنطقة الشرقية ، ومنها العين والبريمي . وهي أكبر الإمارات السبع إذ تبلغ مساحتها حوالي ثمانين ألف كيلومتر مربع تقريباً .

ويتبع أبو ظبي عدد كبير من الجزر يقدر بمائتي جزيرة .

ويرجع نمو الإمارة إلى تدفق النفط ففي ٣ يوليو ١٩٦٢ تحركت أول ناقلة بترول من مياه أبو ظبي الإقليمية قرب جزيرة داس . وفي العام التالي في ١٥ ديسمبر ١٩٦٣ خرجت إلى عرض البحر أول ناقلة بترول من ميناء جبل ظنة .

وإن النهضة في أبو ظبي قريبة جداً ، حيث بدأت منذ استلام زايد بن سلطان لمقاليد الحكم في أغسطس ١٩٦٦ ، وقفزت قفزة سريعة لم تحدث مثلها في بلدان الخليج العربي الأخرى .

ولقد انطلقت نحو النمو والتوسع في توفير الخدمات والحياة العصرية ، لكافة أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى ازدياد دخل الفرد فيها بنسبة مرتفعة ، مما جعل إمارة أبو ظبي من أغنى الإمارات في الثروة النفطية ، وتتمتع بمركز رئيسي في مجموعة الأقطار المصدرة للنفط ، ونالت شهرة جيدة بالنظر لوقوعها في منطقة تعتبر من أغنى مستودعات النفط في العالم بأسره ، فقد احتلت خلال سنوات قليلة مركزاً مهماً بين الدول المصدرة للنفط[1] .

ولم يقتصر زايد بن سلطان على تقديم الخدمات العامة والتوسع في الإنشاءات لإمارة أبو ظبي فحسب ، وإنما قام بتقديم المساعدات والقروض لجميع الجيران ، والدول العربية والإسلامية والصديقة من العالم الثالث .

---

(١) محمد غانم الرميحي ـ دكتور ـ البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ص ١٣ .

دبي : -

بدأت النهضة في دبي مبكرة عن جيرانها ، ويرجع ذلك إلى حاكمها راشد بن سعيد ووالده سعيد بن مكتوم (١٩١٢ - ١٩٥٨)[١] الذي استطاع أن يجعل من إمارته ، قبل ظهور النفط ، مركزاً اقتصادياً هاماً في ساحل الإمارات العربية ؛ وخاصة في ميناء دبي البحري ، وجعل من المطار مركزاً رئيسياً لتجارة الاستيراد والتصدير . وازدهرت الحياة الاقتصادية وقدم إليها الوافدون من الإيرانيين والهنود والأجانب ، نتيجة لعدم وجود ضوابط مانعة ، وللسياسة المفتوحة للتجارة العالمية ، مما جعل سكانها يتزايدون ويفدون إليها بسرعة كبيرة .

وهذا الازدهار والاستقرار جعل بريطانيا تنقل مقرها من الشارقة إلى دبي في الخمسينات ، حيث أصبح الوكيل السياسي البريطاني يقيم في دبي[١] .

ولقد شهدت المدارس الحديثة ، والنهضة التعليمية مبكراً ، وذلك نظراً لجهود أشقائها من الدول العربية ، التي قدمت المساعدات الثقافية والتعليمية ، وغيرها من الخدمات .

الشارقة : -

كانت الشارقة هي المركز الرئيسي للقواسم ، رغم انفصال رأس الخيمة وغيرها من الإمارات الشمالية عنها ، حيث بقيت وريثة القواسم .

وكان نفوذها قد بدأ يتدهور من بعد وفاة سلطان بن صقر عام ١٨٦٦ ، ولكن سرعان ما استعادت شهرتها منذ إقامة بريطانيا القاعدة الجوية فيها عام ١٩٣٧ .

وكان دخلها من هذه القاعدة لا بأس به ويساعد على تطوير المدينة ،

---

(١) Joh'n Duke Anthony - Arab States of the Lower Gulf- p.156.

(٢) كمال حمزة - دبي لؤلؤ الساحل العربي - ص ١٦ .

في مشروعاتها العمرانية وإنشاء المدارس الحديثة والطرق والخدمات العامة .

أما الآن فقد أصبحت بعد ظهور النفط من المدن المزدهرة على شاطىء الخليج العربي . وتم تحويل القاعدة الإنجليزية إلى القاسمية ، بعد الانسحاب البريطاني .

رأس الخيمة : -

ولقد استمدت شهرتها وأمجادها من الماضي ، حيث دارت فيها معارك شهيرة ضد الإنجليز والأعداء الأجانب ، وكانت درع الإمارات العربية في صد الغارات الأجنبية ، وكانت ، في أوائل القرن التاسع عشر مقراً للاتحاد القاسمي الرئيسي .

وتكثر فيها الأراضي الزراعية التي توفي باحتياجات الإمارات العربية[1] ، إذا ما تم إستغلالها بطريقة حديثة كما سبقت فيها المشروعات التعليمية ، والنهضة الحديثة .

أما بقية الإمارات فلم تكن قد بلغت إلى تلك المرحلة التي بلغتها هذه الإمارات السابقة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ؛ بل إن بعض الإمارات لم تظهر كوحدات سياسية إلاّ في الخمسينات من هذا القرن .

ولذلك فإننا إقتصرنا على أهم الإمارات والتي لعبت دوراً بارزاً في التاريخ السياسي قبيل الاتحاد .

الانسحاب البريطاني : -

بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وما أسفرت عنه النتائج من طرد الإنجليز وجلائهم عن القواعد العسكرية في منطقة قناة السويس ، بدأت إنجلترا تركز جهودها على قواعدها في « عدن » و « البحرين » و « الشارقة » وبالإضافة إلى القاعدة الأمريكية في « الظهران »

(١) رأس الخيمة - مكتب الاعلام بالامارة ص ٣٠ .

وبخاصة في منطقة الخليج العربي ، بعد ما زادت أهميته لسببين : ـ

أولاً : ـ

خروج الإنجليز من مستعمراتهم في الهند بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم تبق لهم مستعمرات إلاّ في الخليج العربي و « عدن » ، ثم خروجهم من عدن في أواخر الستينات .

ثانياً : ـ

ازدياد أهمية الخليج العربي من الناحية الاقتصادية بعد ظهور النفط بكميات كبيرة ، مما زاد في أهميته الاقتصادية مرة أخرى .

وكانت مسألة القواعد تثير اختلافاً داخل حزب العمال نفسه، عندما كان في الحكم ، حيث اقترح أغلبية النواب ضرورة إخلاء القواعد العسكرية من شرق السويس[1] ، نظراً لما تكلفه من نفقات باهظة .

لقد تبع ذلك صدور بيان بريطانيا السياسي ، في يناير ١٩٦٧ ، بشأن عزمها على الانسحاب من شرق السويس ، وإلغاء معاهداتها مع دول المنطقة في نهاية عام[2] ١٩٧١ .

وكان سبب الوجود البريطاني في الخليج العربي ، منذ القرن التاسع عشر ، وهدفه هو التحكم في الخليج العربي ، باعتباره أفضل الطرق الموصلة إلى مستعمراتها في الهند[3] . علاوة على تحكمها في المواصلات البحرية والدفاع عن مستعمراتها في القارة الهندية .

وعندما استقلت الهند عن بريطانيا لم تعد هناك أية مبررات لوجودها العسكري أو السياسي ، لذا فإنها استبدلتها بالسيطرة الاقتصادية ، لأن الوجود

---

(١) Seif A. El-Wady Ramahi- op.cit. p.162.

(٢) حسين البحارنة ـ دكتور ـ المصدر السابق ص ٥٧ .

(٣) Hoskin, Hig the Route to India 1968. p.14.

العسكري كان يكلفها أعباء مالية ضخمة ، على عكس السيطرة الاقتصادية ، والتي توفر لها مبالغ ضخمة، كما أنها كانت أضمن بكثير من الوجود العسكري والذي كان من شأنه أن يلحق أضراراً بالمصالح البريطانية[١] .

وفضلاً عن ذلك فإنها كانت تخلق استياءاً شعبياً معادياً لوجودها العسكري ، بينما هناك دول أخرى ، مثل اليابان ، ودول أوربا الغربية ، تستثمر أموالها في بترول الخليج العربي دون أن تكون لها جيوش .

فمن هذا المنطلق كان الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي . وقال جورج براون ، وزير الخارجية البريطاني ، في حديثه أثناء مناقشة مجلس العموم البريطاني للتواجد العسكري البريطاني في شرق السويس بتاريخ ١٨/٧/١٩٦٨ .

« إن هناك فرقاً بين الوجود والوجود العسكري ، ويجب أن لا يخلط بينهما أحد » . كما أعلن رفض أي اقتراح من شأنه أن يستبقي القوات البريطانية ، وهو أمر يعني الاستقلال الكامل لدول الخليج في موعد أقصاه ١٩٧١ ، أو إنهاء معاهدات الحماية . . .[٢] .

أما إدوارد هيث ، زعيم حزب المحافظين ، فقد قال عندما كان خارج السلطة « بأن بريطانيا تنظر إلى الخليج العربي من خلال نظرة اقتصادية ذاتية ، ذلك أن مصالح بريطانيا السياسية والتجارية متشعبة في أنحاء العالم ، ولا تزدهر إلاّ في أوضاع مستقرة ، فالحكومة البريطانية تسعى إلى المحافظة على هذه المصالح مهما كلّف الثمن »[٣] .

---

(١) Sough, Kamal, Oil and Arab Regional Development- London 1968- p.3.

(٢) أمل الزياني ـ المصدر السابق ص ١٣٨ .
وانظر ـ الكتاب الأبيض الصادر في ١٨ يوليو ١٩٦٨ . (بريطانيا شرق السويس) .

(٣) أمل الزياني ـ المرجع السابق ص ١٣٨ .

وانظر ايضا : Mr. Heath's statement Times, London 29.21.71 Mr. Clarance Manan, Abu Dhabi, Birth of Oil Shaikdom- Beirut 1964,· p.34.

ولذا جاء قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في عام ١٩٧١ ، لأن وجودها يكلفها الكثير(١) . وكما أعلن المراسل البريطاني في دبي دافيد لدجر «David Ledger» ، في شهر ديسمبر ١٩٧١ ، في برقية بعث بها إلى لندن بأن الانسحاب العسكري البريطاني من الخليج العربي عموماً قد أصبح انسحاباً شبه تام(٢) .

ومن هنا نلاحظ أن القرار البريطاني بالانسحاب من الخليج العربي كان نزولاً على حقائق الأزمة الاقتصادية التي واجهتها(٣) .

ومنذ أن أعلنت بريطانيا انسحابها من الخليج العربي بدأ حكام المنطقة يفكرون في اتحاد يضم إمارات الخليج ، وبدأت المشاورات والاتصالات لتهيئة الجو المناسب ، ولم يتكون الاتحاد التساعي بين إمارات الخليج العربي ، وإنما قام إتحاد بين الإمارات السبع أو إمارات الساحل المهادن .

ونورد هنا الخطوات التي تمت لقيام الاتحاد ، وأسباب فشلها ثم قيام دولة الإمارات العربية المتحدة .

فكرة دولة الاتحاد : ـ

إن فكرة الاتحاد بين الإمارات تعود إلى الثلاثينات(٤) ، أي إلى عام ١٩٣٥ ، حيث ظهرت بعض الآراء تطالب بالاتحاد ، ولكن الظروف لم تكن مواتية ، لعدة أسباب ، منها الاقتصادية ، نظراً لقلة الموارد ، والسبب الآخر كان هو اعتماد بعض الإمارات على بريطانيا .

ثم تجددت فكرة الاتحاد منذ الأربعينات ، وهي التي جاءت عن طريق

---

(١) Margraret Mckay- Timeless Arabia p.171.

(٢) Claud Morris- op.cit. p.94.

(٣) محمد ابو الحديد ـ مجلة السياسة الدولية ـ العدد ١٥ ـ يناير ١٩٦٩ ص ١٥٣ .

(٤) أمل الزياني ـ المرجع السابق ص ٢١٩ .

الإنجليز ، في عام ١٩٥٢ [١] ، وذلك بإنشاء مجلس استشاري للحكام السبعة[٢] ، على أن يتشاوروا فيما بينهم في الأمور المشتركة ، مرتين في السنة .

ولم يحقق هذا المجلس سوى بعض المشاريع البسيطة ، وكذلك قوة كشافة ساحل عمان ، لحفظ الأمن والاستقرار ، وكذلك إحكام السيطرة البريطانية على الإمارات العربية[٣] ، في نفس الوقت .

كما جرت محاولات عديدة لجر الإمارات في الخليج العربي ، وخاصة البحرين ، إلى حلف بغداد المركزي . وقام عدنان مندريس ، رئيس وزراء تركيا في ذلك الحين ، بزيارة إلى البحرين عام ١٩٥٥ [٤] لهذا الغرض . ولكن هذه المحاولات وغيرها لجر الإمارات إلى تلك الأحلاف ، باءت بالفشل .

ونظراً لهذه التطورات ، وللأنظار التي اتجهت إلى هذه المنطقة الحساسة من العالم ، ولم تكن جامعة الدول العربية بعيدة عنها فلقد عملت بكل جهودها لتدعيم الإمارات العربية ، من كافة النواحي التي يمكن أن تقوم بها الجامعة ، حيث سبقت المرحلة التمهيدية لقيام الاتحاد بسنوات طويلة ، ومنذ أعوام ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، وأخيراً عندما عقد اجتماع القمة للدول العربية في القاهرة ، في شهر يناير من عام ١٩٦٤ ؛ فاتخذ فيها مجلس الجامعة عدة قرارات وتوصيات ، لتأكيد عروبة الخليج العربي ، وحق الإمارات فيه في فرض سيادتها واستقلالها الكامل[٥] .

كما قرر دعم الإمارات العربية ، عن طريق إنشاء صندوق للتنمية ،

(١) جان جاك بيربي ـ الخليج العربي ـ ص ٩١ .

(٢) Partners for progress. Areportion on The United Arab Emirates 1971- 1976.
Ministry of Information and Culture Abu Dhabi- p.10.

(٣) محمد فتوح محمد عثمان ـ دكتور ـ رئيس الدولة في النظام الفيدرالي ص ٢٥٨ .

(٤) جان جاك بيربي ـ المرجع السابق ص ٩٣ .

(٥) محمد علي رفاعي ـ الجامعة العربية وقضايا التحرر ص ٣٣٥ .

تشارك فيه بعض الدول الأعضاء في الجامعة ، والمعنية في تلك الأمور ، وكما رأينا أن هذا النشاط الملموس قد تمثل في قيام وفود وبعثات عربية ورسمية بزيارة المنطقة ، والاتصال بحكامها ، ووضع بعض المشاريع للتنمية والتطوير الاقتصادي والثقافي والاجتماعي [1].

ولكن الإنجليز عارضوا تدخل الجامعة العربية في شؤون الإمارات العربية الداخلية ، خوفاً من ظهور روح الاستقلال والوطنية والتحرر .

ولذا فإن الدول العربية الشقيقة لم تكن بعيدة عن الإمارات ، بل أيدت الاتحاد وشجعته ، وحاولت المشاركة في إنجاز هذا البناء ، وخاصة بعدما أعلنت بريطانيا عن عزمها على الانسحاب من شرق السويس ، في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١ .

وكانت جولة وزير الخارجية الكويتي ، والتي زار خلالها إمارات الخليج العربي في شهر يناير ١٩٦٧ ، من أول أمثلة المبادرات العربية الرسمية في مرحلة التمهيد لإعلان استقلال الإمارات في الخليج العربي [2] وجلاء القوات الانجليزية عنها .

ومنذ أن كثرت الأحاديث عن مستقبل الإمارات وعن الاتحاد ، فقد كان من الأجدر على أبنائها أن يقوموا وأن يأخذوا المبادرة على عاتقهم ، في تشكيل هذا الاتحاد .

ومن هذا المنطلق كانت الخطوة الأولى التي قام بها زايد بن سلطان ، وراشد بن سعيد ، في اجتماعهما المفاجىء في دبي ، من أولى الخطوات في سبيل ميلاد اتحاد الإمارات .

ثم تم إعلان بيان مشترك ، صدر بعد هذا الاجتماع في الثامن عشر من

---

(١) محمد علي رفاعي - نفس المرجع ص ٣٣٥ .

(٢) وحيد رأفت - دراسة ووثائق دول اتحاد الامارات العربية في الخليج ص٢ - ٣ .

فبراير عام ١٩٦٨(١) جاء فيه أمر قيام اتحاد فيدرالي بين إمارتيهما(٢) ، ودعوة الإمارات العربية ، بما فيها البحرين وقطر ، للانضمام إلى الاتحاد .

وفيما يلي نص البيان التاريخي .

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذا اليوم الأحد الواقع في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٨ الموافق ٢٠ ذو القعدة سنة ١٣٨٧ هـ اجتمع حضرة الشيخ زايد بن سلطان النهيان ، حاكم إمارة أبو ظبي مع أخيه الشيخ راشد بن سعيد المكتوم ، حاكم إمارة دبي ، لمتابعة أبحاثهما بشأن المستقبل الأفضل لشعبهما وفي سبيل تحقيق أماني شعب المنطقة وتلبية رغباته ، فقد تم الاتفاق والرضاء بحمده تعالى على ما يلي : -

أولاً :

تكوين اتحاد يضم البلدين له علم واحد وتناط به المسائل التالية : -

آ) - الشؤون الخارجية .
ب) - الدفاع والأمن الداخلي في حالة الضرورة .
جـ) - الخدمات كالصحة والتعليم .
د) - الجنسية والهجرة .

ثانياً :

يناط بالاتحاد السلطة التشريعية في الشؤون الموكولة للاتحاد في المسائل المشتركة التي يتم الاتفاق عليها .

ثالثاً : -

الشؤون التي لم توكل للاتحاد بموجب هذا الاتفاق تكون من اختصاص حكومة كل بلد .

---

(١) Seif A. El-Wady Ramahi. op.cit. p.165.

(٢) Partners for Progress. 1971- 1976 op.cit. p.10.

رابعاً : -

كما اتفق الحاكمان على دعوة إخوانهما أصحاب وحكام الإمارات المتصالحة الأخرى لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه ، ومن ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معهما على عمل موحد .

زايد بن سلطان آل نهيان	راشد بن سعيد المكتوم
حاكم أبو ظبي	حاكم دبي

اتفاقية « اتحاد الإمارات العربية » أو اتفاقية دبي : -

وبناء على الدعوة الموجهة من قبل زايد وراشد حاكمي أبو ظبي ودبي ، إلى حكام إمارات الخليج العربي ، فقد لبوا تلك الدعوة ، وبناء على اتفاق سابق تم بين جميع حكام إمارات الخليج العربي ، لعقد مؤتمر منهم ومن الوفود المرافقة لهم ، بدبي ، في يوم الأحد ٢٦ ذي القعدة ١٣٨٧ هـ الموافق ٢٥ فبراير ١٩٦٨ .

وعقد المؤتمر الأول لحكام الإمارات العربية في الخليج العربي بدبي في المدة ما بين اليوم السادس والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧ هـ الموافق ليوم الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ح واليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧ هـ، الموافق ليوم السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ .

وفي نهاية المؤتمر تم إعلان « اتفاقية اتحاد الإمارات العربية »، والمعروف بـ « اتفاقية دبي » الشهيرة ، حيث وقع عليها جميع الحكام ، كما نص على العمل بها ابتداء من ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، وحتى وضع ميثاق بالنظام الكامل « الدائم » للاتحاد .

وتقرر عقد المجلس الأعلى للحكام القادم في أبو ظبي يوم ٢٥ مايو ١٩٦٨ ، بعدما تم تشكيل لجنة تحضيرية من المستشارين .

وتعتبر اتفاقية دبي الأساس الأول للاجتماعات التي عقدت فيما بعد ، حيث استهلت الاتفاقية « ولما كان الاجتماع منعقداً على أن إنشاء اتحاد يشمل جميع الإمارات العربية في الخليج ، بما فيها إمارتي أبو ظبي ودبي ، أو في تحقيق الغرض الذي نشدته هاتان الإمارتان ، وترنو إليه آمال شعوب المنطقة بأسرها ،

ودعماً لأواصر الأخوة الوثيقة بين جميع الإمارات العربية في الخليج العربي ، وتثبيتاً للروابط القوية العديدة التي تجمع بين هذه الإمارات ، وحرصاً على توجيه جهودها بكل الوسائل المستطاعة إلى ما فيه إصلاح أحوالها وتأمين المستقبل بينها وتحقيق الخير للأمة العربية جمعاء » .

وقد تم الاجتماع بين الحكام مع الوفود المرافقة لهم ، في دبي ، في الفترة من ٢٥ فبراير إلى ٢٧ فبراير عام ١٩٦٨ ، وتم التعاقد والاتفاق بينهم على إنشاء اتحاد يكون الغرض منه توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء ، وتقوية التعاون ، بينها في كل المجالات .

أما الباب الأول من الاتفاقية ، فينص ، كما جاء في البند الأول «آ» ينشأ اتحاد للإمارات العربية في الخليج العربي من الإمارات المتعاقدة ويسمى « اتحاد الإمارات العربية » .

أما الباب الثاني فينص على اختصاص السلطات الاتحادية ، حيث جاء في البند الثالث ما يلي « يشرف على شؤون الاتحاد مجلس يسمى « المجلس الأعلى » ، ويشكل من حكام هذه الإمارات أما البند الرابع فينص على أنه « يضطلع المجلس الأعلى بوضع ميثاق كامل دائم للاتحاد ، وبرسم سياسة عليا له في المسائل الدولية والسياسة الدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، المتصلة بأغراض الاتحاد المبينة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية .

ويختص المجلس « الأعلى » باصدار القوانين الاتحادية اللازمة في هذا الشأن . وهو المرجع الأعلى في تحديد الاختصاصات . وتصدر قراراته بالإجماع » .

أما بالنسبة لميزانية الدولة الاتحادية ، فقد جاء في البند السادس « تصدر الميزانية العامة للاتحاد بقرار من المجلس الأعلى ، ويعين القانون مواردها والحصة التي تؤديها كل إمارة من الإمارات الأعضاء » .

وأما بالنسبة للهيئة التنفيذية واختصاصاتها وسلطاتها فقد جاء في البند السابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر ما يلي : -

البند السابع : -

يعاون المجلس في مباشرة سلطاته مجلس يسمى « مجلس الاتحاد » .

البند الثامن : -

« مجلس الاتحاد هو الهيئة التنفيذية للاتحاد ، ويمارس اختصاصه وفقاً للسياسة العليا التي يقررها المجلس الأعلى ، وطبقاً للقوانين الاتحادية » .

البند التاسع : -

« يحدد القانون طريقة تشكيل مجلس الاتحاد والقواعد الأساسية لنظامه » .

البند العاشر : -

« لا تعتبر قرارات مجلس الاتحاد نهائية إلاّ بعد مصادقة المجلس الأعلى عليها».

البند الحادي عشر : -

« تشكل وتنظم بقانون اتحادي المجالس والهيئات اللازمة لمعاونة مجلس الاتحاد على القيام بأعماله » .

وقد جاء في الباب الثالث عدة بنود ، منها ما يخص الدفاع ، فقد جاء في المادة «١٢» - « عملاً بحق الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانها ، تتعاون الإمارات المتعاقدة في ما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها . . . » أما البندالثالث عشر فقد اختص بالمحكمة الاتحادية العليا ،

وأما البند السادس عشر فقد جاء فيه « يجوز بقرار من المجلس الأعلى للاتحاد تعديل هذه الاتفاقية ، وبخاصة إذا كان من شأن التعديل أن يجعل الروابط بين الإمارات الأعضاء أشد قوة وأكثر متانة . ولا يبت في التعديل إلاّ في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقوم فيه الطلب » .

وأما البند السابع عشر فيقول « يعمل بهذه الاتفاقية في أول محرم ١٣٨٨ هـ الموافق ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ ، وفقاً للأنظمة المرعية في كل إمارة عضو ، وذلك إلى حين وضع ميثاق بالنظام الكامل الدائم للاتحاد » .

وفيما يلي نص الاتفاقية : ـ

اتفاق دبي

١ ـ البيان المشترك

بناء على اتفاق سابق تم بين جميع حكام إمارات الخليج العربي لعقد مؤتمر منهم ومن الوفود المرافقة لهم بدبي في يوم الأحد ٢٦ ذي القعدة ١٣٨٧ هـ الموافق ٢٥ فبراير (شباط) سنة ١٩٦٨ م . عقد المؤتمر الأول لحكام الإمارات العربية في الخليج العربي بدبي في المدة ما بين اليوم السادس والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧ هـ ، الموافق اليوم الخامس والعشرين من فبراير (شباط) عام ١٩٦٨ ، واليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧ هـ ، الموافق اليوم السابع والعشرين من فبراير (شباط) عام ١٩٦٨ م .

ولقد كان للترحيب الأخوي الحار الذي استقبل به شعب دبي حكام الإمارات ، والروح الوطنية المتأججة التي أيدت بها شعوب المنطقة بأسرها قرار عقد المؤتمر لاستعراض الموقف الراهن في الخليج العربي وللتذاكر حول خير الوسائل لضم الصفوف وتوحيد الكلمة وتحقيق تعاون وثيق بين الإمارات العربية في الخليج العربي تأميناً لصلاح حاضرها وازدهار مستقبلها ، أوضح دليل على عمق الروابط التي تجمع بين شعوب هذه الإمارات باعتبارها

جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، وأسطع برهان على تصميمها على سلوك أنجح الطرق لبلوغ أمانيها في الفوز بأوفر قسط من العزة والمنعة والرخاء والرفاه .

وفي جو مفعم بالأخوة والمحبة والتفاهم . استعرض الحكام العلاقات القوية العديدة التي تصل بين شعوبهم الشقيقة وتدارسوا شؤونها العامة ومصالحها المشتركة ، وتعاهدوا على ضـــرورة المبادرة بعزم وإصرار إلى توثيق التآزر بين شعوبهم في كل الميادين ، ودعم تكاتفها بجميع الوسائل ، وتوجيه جهودهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً إلى التعاون على النهوض بمستويات بلادهم في شتى المجالات وضمان مستقبل زاهر لها في مختلف النواحي ، وتعزيز أمنها بتوحيد سياستها العامة ، وصيانة سلامتها بضمان الدفاع الجماعي عنها وفقاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية .

وتحقيقاً لهذه الأهداف العليا التي تصبو إليها أماني الشعوب العربية في الخليج العربي وترنو لها آمال الأمة العربية جمعاء في كل جزء من أجزاء الوطن العربي الكبير ، وقع الحكام الاتفاقية المرفق بهذا البيان نصها .

وحكام الإمارات العربية في الخليج العربي إذ يعلنون هذه الاتفاقية يشعرون بسعادة سابغة وهناءة بالغة بهذه الخطوة الإيجابية المباركة لجمع شمل العرب في الخليج العربي تدعيماً لعروبتهم وتثبيتاً لكيانهم وضماناً لتقدمهم وشامل نهضتهم . ويسألون الله جل وعلا أن يكتب لهذه الخطوة أكمل النجاح وأن يحيطها بفضل عنايته ورعايته ، وأن يبارك جهودهم المشتركة في سبيل خير شعوبهم الشقيقة والأمة العربية جمعاء .

صدر في دبي بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٧ هـ .
الموافق ٢٧ فبراير (شباط) سنة ١٩٦٨ م .

٢ ـ اتفاقية اتحاد الإمارات العربية .

الموقعون على هذه الاتفاقية : ـ
صاحب العظمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي

صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سليمان آل خليفةحاكم البحرين
صاحب العظمة الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي
صاحب العظمة الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر
صاحب السمو الشيخ أحمد بن راشد المعلا حاكم أم القوين
صاحب السمو الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة
صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة
صاحب السمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي حاكم الفجيرة
صاحب السمو الشيخ راشد بن حميد النعيمي حاكم عجمان

نظراً لأن إمارتي أبو ظبي ودبي قد أبرمتا في يوم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٧ هـ الموافق ١٨ فبراير (شباط) ١٩٦٨ م اتفاقاً على تكوين اتحاد بينهما رغبة منهما في المحافظة على الاستقرار في بلديهما وتحقيق مستقبل أفضل لشعبيهما ،

ولما كان الإجماع منعقداً على أن إنشاء اتحاد يشمل جميع الإمارات العربية في الخليج بما فيها إمارتي أبو ظبي ودبي أوفى بتحقيق الغرض الذي نشدته هاتان الإمارتان وترنو إليه آمال شعوب المنطقة بأسرها ،

ودعماً لأواصر الأخوة الوثيقة بين جميع الإمارات العربية في الخليج العربي وتثبيتاً للروابط القوية العديدة التي تجمع بين هذه الإمارات ،

وحرصاً على توجيه جهودها بكل الوسائل المستطاعة إلى ما فيه إصلاح أحوالها وتأمين مستقبل بنيها ، وتحقيق الخير للأمة العربية جمعاء ،

واستجابة لرغبة شعوب المنطقة في تعزيز أسباب الاستقرار في بلادها وتحقيق الدفاع الجماعي عن كيانها وصيانة أمنها وسلامتها ، وفقاً لأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ،

قد اجتمعوا ، مع الوفود المرافقة لهم في دبي بين اليوم السادس والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧ هـ الموافق اليوم الخامس والعشرين من فبراير (شباط) عام ١٩٦٨ واليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة عام

١٣٨٧ هـ الموافق اليوم السابع والعشرين من فبراير (شباط) ١٩٦٨ م وتم التعاهد والإتفاق بينهم على ما يلي : -

الباب الأول

إنشاء اتحاد الإمارات العربية

(١) ينشأ اتحاد للإمارات العربية في الخليج العربي من الإمارات المتعاقدة ويسمى « اتحاد الإمارات العربية » .

(٢) يكون الغرض من هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية التعاون بينها في كل المجالات ، وتنسيق خطط تقدمها ورخائها ، ودعم احترام كل منها لاستقلال الأخرى وسيادتها ، وتوحيد سياستها الخارجية وتمثيلها الخارجي وتنظيم الدفاع عن بلادها صيانة لأمنها ومحافظة على سلامتها والنظر بصفة عامة في شؤونها ومصالحها المشتركة بما يكفل بلوغ أمانيها وتحقيق آمال الوطن العربي الكبير قاطبة .

الباب الثاني

السلطات

(٣) يشرف على شؤون الاتحاد مجلس يسمى « المجلس الأعلى » ويشكل من حكام هذه الإمارات .

(٤) يضطلع المجلس الأعلى بوضع ميثاق كامل دائم للاتحاد ، ويرسم سياسة عليا له في المسائل الدولية والسياسة الدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها المتصلة بأغراض الاتحاد المبينة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية . ويختص المجلس بإصدار القوانين الاتحادية اللازمة في هذا الشأن . وهو المرجع الأعلى في تحديد الاختصاصات . وتصدر قراراته بالإجماع .

(٥) يتناوب حكام الإمارات الأعضاء سنوياً رئاسة اجتماعات المجلس الأعلى . ويتولى الرئيس تمثيل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الأجنبية .

(٦) تصدر الميزانية العامة للاتحاد بقرار من المجلس الأعلى . ويعين القانون مواردها والحصة التي تؤديها كل إمارة من الإمارات الأعضاء .

(٧) يعاون المجلس في مباشرة سلطاته مجلس يسمى « مجلس الاتحاد » .

(٨) مجلس الاتحاد هو الهيئة التنفيذية للاتحاد ، يمارس اختصاصه وفقاً للسياسة العليا التي يقررها المجلس الأعلى وطبقاً للقوانين الاتحادية .

(٩) يحدد القانون طريقة تشكيل مجلس الاتحاد ، والقواعد الأساسية لنظامه .

(١٠) لا تعتبر قرارات مجلس الاتحاد نهائية إلا بعد مصادقة المجلس الأعلى عليها .

(١١) تشكل وتنظم بقانون اتحادي المجالس والهيئات اللازمة لمعاونة مجلس الاتحاد على القيام بأعماله .

الباب الثال

أحكام متفرعة

(١٢) عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها ، تتعاون الإمارات المتعاقدة في ما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها . وأداء لواجبها المشترك في دفع أي اعتداء مسلح يقع على أي منها ، تشترك ، بحسب مواردها وحاجاتها ، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية للقيام بهذا الواجب .

(١٣) آ ـ يكون للاتحاد محكمة عليا تسمى « المحكمة الاتحادية العليا » .

ب ـ يحدد القانون طريقة تشكيل المحكمة ونظامها واختصاصاتها .

(١٤) يصدر بتعيين المقر الدائم لاتحاد الإمارات العربية قرار من المجلس الأعلى ، ولهذا المجلس أن يجتمع في أي مكان آخر يحدده .

(١٥) تمارس حكومة كل إمارة شؤونها المحلية الخاصة التي لم يسند الاختصاص بصدده للاتحاد بموجب هذه الاتفاقية أو القوانين الاتحادية .

(١٦) يجوز بقرار من المجلس الأعلى للاتحاد تعديل هذه الاتفاقية ، وبخاصة إذا كان من شأن التعديل أن يجعل الروابط بين الإمارات الأعضاء أشد قوة وأكثر متانة .

ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب .

(١٧) يعمل بهذه الاتفاقية في أول محرم ١٣٨٨ هـ ، الموافق ٣٠ مارس (آذار) سنة ١٩٦٨ م . وفقاً للأنظمة المرعية في كل إمارة عضو ، وذلك إلى حين وضع ميثاق بالنظام الكامل الدائم للاتحاد .

حررت هذه الاتفاقية في دبي بتاريخ الثامن والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧ هـ ، الموافق اليوم السابع والعشرين من فبراير (شباط) ١٩٦٨ م من تسع نسخ سلمت واحدة منها لكل من الإمارات الأعضاء .

تحليل الاتفاقية

وكانت السلبيات الموجودة في الاتفاقية هي التي جعلت جلسات الاتحاد غير متكاملة ، كما أنها أدت في النهاية إلى فشلها . وكانت بعض الأخطاء التي جاءت فيها هي كما يلي : ـ

أولاً : ـ

أنها جعلت لكل إمارة حقها في استقلالها وسيادتها في الاتحاد ، وكما جعلت القرارات التي تصدر من المجلس الأعلى للاتحاد تصدر بالإجماع ،

وهذه هي نقطة خطيرة ، حيث يشترط الإجماع .

ثانياً : -

أن الاتفاقية ركزت جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والإدارية في المجلس الأعلى للاتحاد ، دون أن تعطي فرصة لغيرها من الهيئات المتفرعة من المجلس الأعلى كالمجلس الاتحادي مثلاً ؛ وهي بمثابة الهيئة التنفيذية ، ولا تعتبر قراراتها نهائية إلاّ بعد مصادقة المجلس الأعلى .

كما أن هذه الاتفاقية « قد صيغت بأسلوب بعيد عن روح العصر الحاضر ، وغير مرتبط برغبات شعب المنطقة المتطلع إلى المشاركة في أنظمة الحكم القائمة . كما أنها تفتقر إلى الأسس الديمقراطية العملية ، وإلى المرونة في توزيع الاختصاصات بين سلطات الاتحاد المقترح »[١] .

وبالإضافة إلى تلك العيوب والأخطاء في الصيغة ، كانت الخلافات تتسع بين الحكام ، في الاجتماعات التي عقدت فيما بعد ، مما جعل بعض الدول المجاورة تؤثر في أعمال تلك الدورات ، بحيث أصبحت العبارات متناقضة[٢] .

---

(١) محمد البحارنة - دكتور - المصدر السابق ص ٦٠ .

(٢) أمل الزياني - المصدر السابق ص ١٥٧ .

الفصل الحادي والعشرون

دراسة في وضع هيكل الدولة

كان من الضروري ، بعد عقد اتفاقية "اتحاد الإمارات العربيــــة" ، أو اتفاقية دبي ، وضع هيكل هذه الدولة الجديدة .

الاجتماع الأول لاتحاد الإمارات العربية في أبو ظبي ١٨مايو ١٩٦٨:

اجتمعت اللجنة التحضيرية في أبو ظبي مــــن ١٨ و١٩ مــايو ١٩٦٨ لإعداد جدول أعمال الاجتماع الأول في ٢٥ و٢٦ مايو ١٩٦٨ ، حيــــث عقــد المجلس الأعلى للاتحاد اجتماعه الأول في أبو ظبي . وبعد هذا الاجتماع أصدر بياناً جاء فيه :

"في الفترة ما بين ٢٧ و٢٨ صفر ١٣٨٨هـــ الموافــق ٢٥ و٢٦ أيـــار (مايو) ١٩٦٨ ، عقد في أبو ظبي الاجتماع الأول للمجلـــس الأعلــى لاتحـــاد الإمارات العربية[1] . وأجرى حكام الإمارات المذكورة مشاورات حــول خــير الطرق الكفيلة بتنفيذ اتفاق دبي ، المبرم في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، تحقيقـاً للأهداف السامية التي نص عليها هذا الاتفاق .

---

(1) Two Glorius Year's in The History of the Emirate of Abu Dhabi. Documents and Research Bureau. P.127.

وتبين من المشاورات أن ثمة خلافاً حول تلك الطرق ، وارتأى المجتمعون فض اجتماعهم وعقد اجتماع المجلس الأعلى المقبل في أبو ظبي ، يوم السبت الموافق أول تموز « يوليو » عام ١٩٦٨ ، وذلك لكي يتسنى لهم إجراء مزيد من المشاورات بغية الوصول إلى اتفاق يكفل البدء في أقرب وقت ممكن في اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع اتفاق دبي موضع التنفيذ على النحو الصحيح .

وكان من الطبيعي أن تحدث خلافات حول وجهات النظر بين الحكام ، وكذلك حول تفسير اتفاقية دبي ؛ إلا أنه تم التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بين الحكام ، والتوصل إلى نتيجة مرضية ، وإقرار توصيات ومراسيم اتحادية ، في الاجتماع الأول ، الذي انعقد في أبو ظبي لمجلس حكام الإمارات العربية في ٦ و٧ يوليو عام ١٩٦٨ ، بدلاً من أن يعقد في أول يوليو ، كما كان مقررا . وعلى كل فإنه أعلن عنه في البيان المشترك، بعد ، الانتهاء من الاجتماع الخامس بالمجلس الأعلى ، والذي وقع عليه الحكام التسع . وعبر ذلك عن بعض التقدم الملموس ، في الخطوة الاتحادية . وقد جاء البيان كالآتي : ـ

« في الفترة ما بين ١٠ ,١١ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ ، الموافق ٦ و٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ ، استأنف المجلس الأعلى اجتماعه المؤجل من جلسته السابقة المنعقدة في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦٨ ـ وفي جو سادته مشاعر الأخوة الصادقة والثقة المتبادلة والحرص العميق على رعاية مستقبل المنطقة وتحقيق إرادة شعبها ومصالحها العليا ، استعرض المجلس الأعلى الخطوات الأولى الضرورية لتنفيذ اتفاق دبي ، المبرم في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، وتلاقت وجهات نظر أعضائه على حلول تضمنتها القرارات التي أصدرها المجلس ، للسير قدماً بالاتحاد نحو تحقيق أهدافه السامية .

« وكان دعم العلاقات الأخوية ، الوطيدة ، التي تربط الإمارات العربية أعضاء الاتحاد ، رائد المجلس الأعلى في ما انتهى إليه من قرارات ، تهدف إلى تثبيت كيان الاتحاد ، وتعبيد السبل لنموه وازدهاره .

« هذا وقد حدد المجلس الأعلى قطر ، مكاناً لانعقاد دورته المقبلة ، في أول شعبان الموافق ٢ تشرين الأول « اكتوبر » ١٩٦٨ . والمجلس الأعلى إذ يعلن موافقة أعضائه الإجماعية على القرارات المنوه بها . يبتهل إلى الله تعالى ان يسدد خطى الإتحاد على طريق التضامن العربي وأن يوفق إلى ما فيه خير شعبه والأمة العربية جميعاً» .

أما بالنسبة للقرارات المشار إليها في البيان ، والتي ووفق عليها بالإجماع فقد تناولت التالي : ـ

أولاً : ـ

القرار الاتحادي الرقم « ١» لسنة ١٩٦٨ بشأن الاتفاق مع خبير عربي في القانون العام ، هو الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، على وضع مشروع الميثاق الكامل الدائم لاتحاد الإمارات العربية ، على أن ينتهي من هذه المهمة في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الاتفاق معه ، وعلى أن يكون له الحق في الاستعانة بمن يراه من الخبراء المساعدين ، شرط أن توافق على اختيارهم « لجنة الاتصال » المشار اليها في ما بعد ، وعلى ألاّ يزيدوا على خبيرين .

ثانياً :

القرار الاتحادي الرقم «٢» بشأن إنشاء لجنة الاتصال المذكورة من عضو واحد عن كل إمارة من الإمارات التسع ، لتنسيق الاتصال بينها وبين الخبير المكلف المذكور وتسمية أعضاء تلك اللجنة ، ومعظمهم من الخبراء القانونيين العاملين لدى هذه الإمارات .

ثالثاً :

القرار الاتحادي الرقم «٣» لسنة ١٩٦٨ بشأن رئاسة جلسات المجلس الأعلى للاتحاد . وقد نص على أن ينتخب المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية من بين أعضائه ، وبالتناوب في ما بينهم ، رئيساً لكل دورة من دوراته . وتستمر رئاسته إلى حين اختيار الرئيس الجديد في الدورة التالية . ويمارس رئيس الدورة الصلاحيات الآتية : ـ

أ ـ رئاسة اجتماعات المجلس خلال الدورة وإدارة مناقشاتها .

ب ـ الإشراف على تدوين محاضر جلسات الدورة التي يرئسها .

جـ ـ الإشراف على تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس أثناء تلك الدورة .

د ـ دعوة المجلس الأعلى إلى الانعقاد بناء على طلب أي عضو من أعضائه وكذلك في حالة الضرورة الملحة .

وبناء هذا القرار تم اختيار الشيخ زايد بن سلطان ، حاكم أبو ظبي ، رئيساً لدور الانعقاد الأول للمجلس الأعلى للاتحاد .

رابعاً :

القرار الاتحادي الرقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن مكان اجتماع المجلس الأعلى للاتحاد ، وقد ورد فيه أنه إلى حين تعيين المقر الدائم ، يحدد المجلس الأعلى في كل دورة من دوراته مكان انعقاد الدورة التالية ، مع مراعاة تنويع هذا المكان قدر الإمكان .

خامساً :

القرار الاتحادي الرقم ٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن تشكيل مجلس اتحادي مؤقت وتحديد اختصاصاته . وقد تقرر بموجبه أن يشكل هذا المجلس من عضو واحد عن كل إمارة من الإمارات ، يساعده مالا يزيد على ثلاثة معاونين ، على أن يكون اختيار هؤلاء الأعضاء والمساعدين المذكورين من بين المواطنين أصحاب المكانة والرأي والكفاية في كل إمارة ، بناء على ترشيح منها . ويصدر بتعيينهم قرار من المجلس الأعلى . كما ينص القرار على أن يختار المجلس مكان اجتماعه مع مراعاة تنويعه قدر الإمكان ، وأن يختار كذلك منْ بين اعضائه الرئيس ، على أن يصادق المجلس الأعلى على هذا الاختيار . ومدة عضوية الأعضاء والمساعدين في المجلس الاتحادي المذكور سنة واحدة ، وتجوز إعادة تعيينهم . وتصدر قرارات المجلس بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء ، على أن يكون لكل إمارة صوت واحد .

سادساً :

القرار الاتحادي الرقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بتعيين أعضاء المجلس الاتحادي المؤقت المذكور ومساعديهم ، ومن أبرزهم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولي عهد قطر وقتئذٍ ، والشيخ مكتوم بن راشد المكتوم ولي عهد دبي والشيخ سلطان بن أحمد العلا عن أم القوين والشيخ محمد بن سلطان القاسمي عن الشارقة والشيخ خالد بن صقر القاسمي عن رأس الخيمة ، والشيخ حمد بن سيف الشرقي عن الفجيرة ، والشيخ حميد بن راشد النعيمي عن عجمان ، أما أبو ظبي والبحرين فقد آثرتا ألاّ يمثلهما في المجلس الاتحادي المؤقت أحد من أفراد الأسر الحاكمة ، فاختارت أبو ظبي الشيخ أحمد بن حامد عضواً أصلياً لها في المجلس ، واختارت البحرين السيد يوسف الشيراوي .

سابعاً :

القرار الاتحادي المرقم ٧ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل لجان من ممثلين عن الإمارات لدراسة توصية النقد والبريد وعلم الاتحاد ونشيده وشعاره الرسمي وإنشاء جريدة رسمية للاتحاد . وقد عهد إلى المجلس الاتحادي المؤقت تحديد مقر هذه اللجان ، كما طلب إليها التقدم بنتيجة دراساتها إلى المجلس الاتحادي المذكور خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها ، ليصدر قراراته بشأنها .

ثامناً :

القرار الاتحادي الرقم ٨ لسنة ١٩٦٨ برصد مبلغ مؤقت قدره (٥٠) ألف دينار بحريني لمواجهة النفقات الأولية للاتحاد ، على أن تؤدي حكومات البحرين وقطر وأبو ظبي هذا المبلغ ، وعلى أن يخصم مستقبلاً من حصصها في الموازنة العامة للاتحاد .

تاسعاً :

وأخيراً القرار الاتحادي رقم ٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن المصادقة على اختيار

المجلس الاتحادي المؤقت للشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ممثل قطر في المجلس المذكور رئيساً له[1].

الاجتماع الثاني لاتحاد الإمارات العربية في الدوحة ٢٠ اكتوبر ١٩٦٨

ولقد عقد الاجتماع الثاني في الدوحة من تاريخ ٢٠ إلى ٢٢ اكتوبر ١٩٦٨ ، وكان من المفروض أن يعقد في ١٢ اكتوبر ١٩٦٨ حسب ما جاء في البيان المشترك في ختام اجتماعه الأول في أبو ظبي بتاريخ ٧ يوليو ١٩٦٨ ، ولكن تغيب بعض الحكام في الخارج مما استدعي تأخير هذا الاجتماع الثاني .

وعلى أية حال ، فإن المجلس الأعلى عقد جلساته في الدوحة فيما بين ٢٠ إلى ٢٢ اكتوبر ١٩٦٨ ، وذلك بحضور جميع حكام الإمارات التسع ، مع مرافقيهم ، وتم اختيار الشيخ أحمد بن علي الثاني ، حاكم قطر لرئاسة هذه الدورة بوصفه حاكم الإمارة المضيفة .

كما تم اتخاذ عدة قرارات بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال ، وأهمها :

القرار الاتحادي الرقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ بالمصادقة على توصية المجلس الاتحادي المؤقت الخاصة بإنشاء لجان من ممثلين للإمارات الأعضاء لرسم الخطوات اللازمة لتحقيق الأغراض الاتحادية العاجلة في مجالات التربية والتعليم والصحة والتشريعات العمالية والاجتماعية والملكية والعقارية والتجارة والمواصلات .

القرار الاتحادي الرقم ١١ لسنة ١٩٦٨ بالمصادقة على توصية المجلس الاتحادي المؤقت بشأن الاتفاق مع خبير اقتصادي لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للإمارات ، تمهيداً لوضع خطة اقتصادية شاملة لمدة زمنية معقولة .

---

(١) Two Glorious Years in the History of The Emirate of Abu Dhabi- op.cit. p.124- 130.

القرار الاتحادي الرقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ بالموافقة على منح المجلس الاتحادي المؤقت صلاحية إصدار قرارات نهائية في بعض الحالات كتلك المنفذة لقرارات المجلس الأعلى ، والقرارات المتعلقة بالمسائل الإجرائية بصورة عامة .

القرار الاتحادي المرقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ بتعيين أعضاء مساعدين في المجلس الاتحادي المذكور ، لكل من دبي وقطر .

كما نظر المجلس الأعلى في موضوع الدفاع الجماعي عن الإمارات ، الذي ارتأى وفد قطر إدراجه على جدول أعمال المجلس ، باعتباره من المشاكل المهمة العاجلة ، بعد فشل المجلس الاتحادي المؤقت في اجتماعه في الدوحة في ٩,٨ سبتمبر ١٩٦٨ في التوصل إلى أي قرار أو توصية بشأنه .

كما قدم وفد قطر اقتراحاً بندب خبيرين عسكريين اثنين من كل من الكويت والسعودية .

ولكن المجلس الأعلى لم يحدد الخبيرين العسكريين من الدولتين المقترحتين ، ولكنه اكتفى بالآتي :ـ

القرار الاتحادي الرقم «١٢» لسنة ١٩٦٨ الصادر بهذا الشأن بتقرير المبدأ وهو « أن يكون للاتحاد قوات مسلحة من جيش وسلاح جوي وبحري موحد التدريب والقيادة ، أن يكون للإمارات الأعضاء في الاتحاد حق إنشاء قوات مسلحة محلية مجهزة وقابلة لأن يضمها الجهاز المدني للاتحاد إلى القوات الاتحادية عند الاقتضاء للدفاع الخارجي» .

أما مهمة اختيار الخبيرين ، فأحالها المجلس الأعلى الى المجلس ، الاتحادي المؤقت لاختيارهم ، دون تحديد جنسيتهما في القرار ، من أجل القيام بالدراسات التمهيدية اللازمة في ضوء المبدأ الذي أقره ، على أن يصادق على اختيارهما وعلى أن يرفع المجلس الاتحادي المؤقت نتائج دراسته وتوصياته إلى المجلس الأعلى خلال ستة أشهر .

وأما بالنسبة لدستور الاتحاد ، فإن المجلس الأعلى ناقش الموضوع في دورته الثانية بالدوحة وأصدر قراراً اتحادياً ، ـ رقم «١٣» لسنة ١٩٦٨ ، يقضي بتشكيل لجنة ثلاثية من ممثلين عن كل من البحرين وقطر وأبو ظبي ، لدراسة استيضاحات الخبير الدستوري المساعد ، والإجابات الأولية عنها والتقدم بنتيجة دراستها إلى المجلس .

وأصدر المجلس قراره رقم «١٤» لسنة ١٩٦٨ باستشارة الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، والذي كان لا يزال الخبير الدستوري المكلف بوضع مشروع « الميثاق الكامل الدائم » للاتحاد في كل المسائل ذت الطابع القانوني التي تعرض للاتحاد ويرى المجلس إحالتها إليه لإبداء الرأي[1] .

وأما إنشاء قوة دفاع للإمارات جماعية ، مع الاحتفاظ لكل إمارة بإنشاء قوة دفاع خاصة بها فإنها لم تخدم الدولة الاتحادية أكثر من كونها قد تتدخل في النزاعات الداخلية بين الإمارات ، ولذا كان يجب أن يكون الجيش موحداً وخاضعا للاتحاد فقط ، وحتى يتسنى لها القيام بمهمات الدفاع ضد أي غزو خارجي . ولكن الاتحاد لم يحدد الجيش الموحد ، وإنما ترك المجال مفتوحاً لكل إمارة في تكوين جيش خاص بها . إلاّ أن إمارة أبو ظبي أخذت في تكوين جيش قوي وكبير ، يمكنه القيام بدوره كقوة رادعة تستطيع إيقاف أي غزو خارجي ، بالإضافة إلى أنه سيكون نواة للقوات المسلحة التي سوف يتم تشكيلها لجيش الاتحاد . وعلى هذا الأساس بدأ الشيخ زايد بإعداد قوة دفاع أبو ظبي .

الاجتماع الثالث لاتحاد الإمارات العربية في الدوحة ١٠ مايو ١٩٦٩ :-

وبعد الانتهاء من الاجتماع الثالث للمجلس الاتحادي المؤقت في

---

(١) رياض نجيب الريس ـ صراع الواحات والنفط ـ هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ـ ١٩٧١ ، ص ٦٥ .

دبي ، في ٦ مارس عام ١٩٦٩ توجه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، رئيس المجلس الاتحادي المؤقت إلى أبو ظبي ومنها إلى العين للاجتماع بالشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي ، حيث بحث معه الإجراءات التمهيدية للمؤتمر الثالث للمجلس الأعلى للحكام ، وذلك لصعوبة تحديد مكان الاجتماع الثالث لأن البحرين وغيرها من الإمارات كانت تريد عقد الاجتماع في إماراتها ، حسب ما جاء في اتفاقية دبي ، بتغير المكان وتنويعه بقدر الإمكان .

ولكن هذه المشكلة تم حلها بعد أن قام الشيخ أحمد بن علي حاكم قطر بزيارة للشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين في ٣ مايو ١٩٦٩ ، أي قبل الاجتماع بأسبوع . وبعد العودة من البحرين وجهت قطر الدعوة للاجتماع للمجلس الأعلى للاتحاد في الدوحة في ١٠ مايو ١٩٦٩ .

وافتتحت الجلسة الصباحية الأولى ، وتم انتخاب رئيس للدورة ، ومن ثم بدأت مناقشة جدول الأعمال ، والذي تقدمت به إمارة قطر ، والمؤلف من عشرين بنداً . وكما قدمت إمارة البحرين جدولاً للأعمال مغايراً ، وطلبت أبو ظبي إدخال بعض التعديلات على جدول الأعمال المعروض . وعلى أثر ذلك فض الاجتماع إلى اليوم التالي ، وذلك للاتفاق على جدول أعمال موحد .

وعقد الاجتماع في اليوم التالي ، وكان أهم ما جاء في جدول الأعمال هو النظر أو إعادة النظر في تحديد انتخاب رئيس للمجلس الأعلى وبالتالي رئيس للاتحاد . كما تقرر إنشاء منصب نائب للرئيس ، وتحديد مدة كل من المنصبين ، وتعيين اختصاصاتهما ، وكذلك تحويل المجلس الاتحادي المؤقت إلى مجلس وزراء ، وتعيين تشكيلها .

وبالإضافة إلى ذلك كان هناك أمر تحديد مقر مؤقت لكل من المجلس الأعلى للاتحاد ومجلس الوزراء ، إلى حين إنشاء المقر الدائم للاتحاد ، وتحديد سلطاته وأجهزته وإنشاء مجلس استشاري للاتحاد ، وتنظيم الشؤون المالية وكذلك السياسة الخارجية والسياسة العليا والتمثيل الخارجي وما إلى

ذلك من تحديد المبادىء الجوهرية والأسس التي يقوم عليها الاتحاد ، والنظر في مسودة دستور الاتحاد ووضع دستور مؤقت لمرحلة الانتقال .

وكذلك النظر في موضوع الخبير العسكري ، وكان المرشح لهذا المنصب هو البريطاني الجنرال سير جون ويلوبي ، الذي كان قائداً للقوات البريطانية في الشرق الأوسط ، ومركزه في عدن عام ١٩٦١ ، وتساعده لجنة من الخبراء البريطانيين ، لتنظيم وتكوين الجيش وشؤون الدفاع .

كل هذه المواضيع تم نقاشها ، ولكن معظمها لم يتفق عليه ، وإنما أحيل إلى الاجتماع القادم ، رغم أنها كانت تعتبر من أهم المواضيع ، والتي أصبحت فيما بعد من المشكلات التي أثيرت حولها الخلافات بين وجهات النظر لحكام الإمارات .

الخلافات الدستورية : ـ

أولاً : المقر الدائم والمقر المؤقت للاتحاد : ـ

لقد قدم وفد البحرين اقتراحاً بتحديد إحدى العواصم الحالية للإمارات ، لاختصار الوقت والنفقات ، والتريث في اختيار المقر الدائم .

أما الرأي الآخر فهم الأكثرية وكانوا لا يرحبون بفكرة اختيار عاصمة إحدى الإمارات كعاصمة اتحادية ، أو إنشاء مقر داخل حدود الإمارة ، خوفاً من الازدواجية في العاصمة نفسها أو الإقليم . ولذلك فكان الرأي السائد هو اختيار المقر الدائم للاتحاد في الحدود بين أبو ظبي ودبي في منطقة تعرف بـ « وادي الموت » .

إلا أن إصرار البحرين على الإرجاء لاتخاذ قرار عاجل بشأن المقر الدائم جعل البت فيها متعذراً ، ولو من حيث تقرير المبدأ ذاته ، كما اقترحته أبو ظبي ، دون التطرق إلى الموقع الجغرافي ؛ وكذلك بالنسبة للمقر المؤقت ، فقد تم تأجيلها أيضاً رغم موافقة جميع الحكام على أن تكون أبو ظبي العاصمة المؤقتة للاتحاد .

ثانياً : ـ الوزارة الاتحادية : ـ

وفيما يتعلق بالوزارة الاتحادية فإن المجلس الأعلى قد وافق على مشروع قرار ـ الرقم ٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاستعاضة عن المجلس الاتحادي المؤقت بمجلس الوزراء ، ويتكون من ١٣ وزيراً بينهم الرئيس ونائبه ، وأن يكون تعيين رئيس مجلس الوزراء الاتحادي وأعضاؤه من منصبه بقرار من المجلس الأعلى ، الذي يعين كذلك الوزراء ؛ ويعفيهم من مناصبهم ، بناء على اقتراح من رئيس مجلس الوزراء ، وأن يكون اختيار الوزراء من بين « مواطني الاتحاد ذوي الكفاءة والخبرة»، وبشأن تحديد اختصاصات مجلس الوزراء المذكور .

أما اختصاصات كل وزارة فيحددها قانون اتحادي .

ثالثاً : ـ فيما يتعلق بالمجلس الوطني الاستشاري (البرلمان) : ـ

لقد نوقش هذا الموضوع في اجتماعات المجلس الأعلى ، ولاقى بعض الصعوبات ، وخاصة في طريقة اختيار أعضاء هذا المجلس ، وذلك لعدم وجود أنظمة نيابية في الإمارات التسع ، مما جعل فكرة الانتخاب المباشر أمراً مرفوضاً ، وخاصة من قبل أعضاء المجلس الأعلى .

ويتم الاختيار عن طريق حاكم كل امارة ممن يراهم من المواطنين الصالحين والأكفاء للمجلس النيابي . ولكن المشكلة التي واجهتها لم تكن اختيار الأعضاء وانما تحديد عدد الممثلين عن كل إمارة من الإمارات التسع في المجلس الوطني الاستشاري (النيابي) .

ولقد طلبت البحرين بأن يكون التمثيل النيابي على أساس عدد السكان كل إمارة مما يعني أن يكون للبحرين أكثر من نصف المقاعد في البرلمان ، نظراً لكثرة سكانها في ذلك الوقت ، والتي كانت تقارب حينها ٢٠٠ ألف نسمة .

ولقد لاقى هذا اعتراضاً شديداً من الإمارات الأخرى ، وخاصة الصغيرة منها ، مثل عجمان وأم القوين والفجيرة ، بالإضافة إلى رأس الخيمة . وكان

موقف تلك الإمارات هو ضرورة المساواة في عدد المقاعد لجميع الإمارات التسع ، لا على أساس السكان .

وأما اقتراح أبو ظبي فكان وسطاً في ذلك ، حيث دعا إلى تمثيل كل إمارة داخل المجلس الوطني الاستشاري بأربعة مقاعد مقابل ستة مقاعد للبحرين . ولكن هذا الاقتراح أيضاً لقي معارضة من إمارة دبي والإمارات الأخرى ، والتي تمسكت بمبدأ المساواة .

وكما قدم اقتراح آخر يقضي بأن يكون التمثيل في عدد المقاعد في المجلس الاستشاري على أساس الالتزامات المالية لكل إمارة في موازنة الاتحاد ، وبذلك تكون إمارة أبو ظبي تحصل على أكبر عدد من المقاعد ، نظراً لكثرة عوائدها وكثرة إنتاجها من النفط ، بالإضافة إلى مساحتها الكبيرة جداً ، إذا ما قورنت بالإمارات الثمانية جميعاً . ولكن هذا الاقتراح رفض من جانب البحرين .

ولم يتمكن المجلس الأعلى من إيجاد حل لهذه المشكلة ، وذلك لتمسك كل طرف بموقفه ، مما أدي إلى إرجاء مناقشة موضوع المجلس الوطني الاستشاري إلى الجلسة التالية ، لإجراء المشاورات في شأنها .

كما تم تأجيل الموضوعات الأخرى ، والتي كانت مدرجة في جدول أعمال المجلس الأعلى ، وتأجيل المصادقة عليها جميعاً ، إلى الاجتماع التالي . وكانت هذه المواضيع هي :-

١ - إنشاء جريدة رسمية للاتحاد .
٢ - توحيد النقد « العملة » في الإمارات التسع .
٣ - إنشاء هيئة اتحادية للخدمات البريدية .
٤ - إنشاء إدارة اتحادية للتربية والتعليم .
٥ - إنشاء إدارة اتحادية للخدمات الطبية والصحية .
٦ - إنشاء إدارة اتحادية للمواصلات في الإمارات التسع .

وكما تم تأجيل النظر في موضوع المفاوضات مع بريطانيا لإنهاء المعاهدات التعاهدية .

وكل ما في الأمر ، تم اختيار الدكتور وحيد رأفت ، مستشار حكومة الكويت القانوني ، بدلاً عن الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، والذي انهيت خدماته ، بعدما تم اختياره لوضع مسودة دستور دائم ، وكذلك بالنسبة لمساعدة الدكتور حسن الترابي ، والذي انهيت خدماته أيضاً ، بعد اختيار الدكتور رأفت خبيراً قانونياً لوضع الدستور المؤقت ، مما يعني ذلك ضياع مجهود الدكتور السنهوري سدى ، والعودة من جديد إلى دستور مؤقت .

وكما أصدر المجلس الأعلى لحكام الإمارات ، في اجتماعه بالدوحة ، في مايو ١٩٦٩ عدة قرارات وهي : ـ

١ ـ أن يكون للاتحاد رئيس ونائب رئيس ينتخبهما المجلس الأعلى للحكام من بين أعضائه لمدة سنتين غير قابلتين للتجديد مباشرة ، وتحددت اختصاصات كل منهما « القرار الاتحادي الرقم ٢ لسنة ١٩٦٩ وملحق » .

٢ ـ وأن يستعاض عن المجلس الاتحادي المؤقت بمجلس وزراء مكون من ثلاثة عشر وزيراً ، وتم تحديد طريقة تشكيله واختصاصاته كما سبقت الإشارة إليه « القرار الاتحادي الرقم ٣ لسنة ١٩٦٩ » .

٣ ـ أن يكون للاتحاد علم موحد يمثله في الخارج ، على أن تحتفظ كل إمارة في الداخل بعلمها الخاص . كما تقرر تشكيل لجنة من المستشارين القانونيين لوضع مشروع دستور مؤقت للاتحاد ، يتضمن المبادىء المذكورة آنفاً . على أن تفرغ هذه اللجنة من عملها خلال فترة شهرين ، ثم يعرض مشروعها على خبير دستوري لدراسته خلال مدة شهر ، والتقدم بتوصياته إلى المجلس بشأنه . وعلى أن يعرض مشروع الدستور المؤقت بعد ذلك على المجلس الأعلى للحكام ، في اجتماعه الرابع لإقراره ولانتخاب رئيس للاتحاد ونائب للرئيس وتشكيل الحكومة الاتحادية أو مجلس الوزراء الاتحادي ـ القرار الاتحادي الرقم « ١ » لسنة ١٩٦٩ .

وأما بالنسبة للشؤون العسكرية ، فقد تقرر تشكيل لجنة مؤقتة من العسكريين في الإمارات لدراسة هذا التقرير وابداء الرأي فيه .

كما عهد إلى هذه اللجنة المؤقتة اختيار خبراء عسكريين للطيران والبحرية والجيش ، بما لا يزيد عددهم عن ستة ، وعلى أن تعرض اللجنة نتائج أعمالها على المجلس الأعلى ، في اجتماعه المقبل ، للنظر فيها ـ القرار الاتحادي رقم «٥» لسنة ١٩٦٩ .

وذلك بعدما اطلع المجلس الأعلى على تقرير البعثة العسكرية البريطانية ، برئاسة الجنرال « سير جون ويلوبي » . والتي عهد إليها أمر الإعداد لدراسة تمهيدية ، لتنظيم الدفاع عن الاتحاد .

وأما بالنسبة الشؤون المالية ، فإن المجلس الأعلى للحكام بحث الأسس والقواعد المنظمة لمالية الاتحاد وأقرها ، بما في ذلك إيرادات موازنة الاتحاد ، وكيفية الصرف منها ، وتقرير انشاء جهاز لمراجعة الحسابات ، والإشراف على الصرف . وحددت طريقة تشكيلة واختصاصة ـ القرار الاتحادي الرقم «٤» لسنة ١٩٦٩ وملحقة ـ .

كما صادق المجلس الأعلى على مشروعي القرارين المرفوعين إليه من المجلس الاتحادي المؤقت ، بشأن تشكيل لجنتين : ـ

ـ إحداهما ومقرها في أم القوين ، لدراسة موضوع الهجرة والجنسية ، وتوحيد جوازات السفر في الاتحاد[١] .

ـ والأخرى ومقرها أبو ظبي لدراسة موضوع تنسيق وتوحيد أجهزة الإعلام في الاتحاد[٢] .

كما أقر المجلس الأعلى أن تكون أبو ظبي مكان انعقاد الاجتماع الرابع ، على أن يحدد موعدها في فيما بعد .

---

(١) القرار الاتحادي الرقم ٩ لسنة ١٩٦٩ .

(٢) القرار الاتحادي الرقم ٧ لسنة ١٩٦٩ .

الفصل الثاني والعشرون

المساعي العربية والإنجليزية لإنجاح الإتحاد

- مساعي الكويت والمملكة العربية

أولاً ـ رسالة الشيخ صباح السالم الصباح
ثانياً ـ رسالة الملك فيصل
ثالثاً ـ المقترحات السعودية ـ الكويتية الأولية
رابعاً ـ المقترحات السعودية ـ الكويتية النهائية

- رد إمارة قطر
- رد إمارة أبو ظبي
- رد إمارة دبي

- مقترحات « السير وليم لوس » عن الحكومة البريطانية .

المساعي العربية والإنجليزية لإنجاح الاتحاد

بعد الصعوبات التي واجهت عملية إنشاء اتحاد الإمارات ، بين تسع وحدات ، في عام ١٩٦٩ ، ونتيجة لقرب انسحاب القوات البريطانية من منطقة شرق السويس ، ومنطقة الخليج العربي ، في عام ١٩٧١ ، بدأت الأحداث تتطور ، وبسرعة .

مساعي الكويت ــ والمملكة العربية :

جاء وفد الكويت ــ والمملكة العربية ، في زيارة مشتركة للإمارات ، في شهر يناير من عام ١٩٧١ ، في محاولة لإنجاح فكرة الاتحاد التساعي ، من جديد .

وكان على رأس الوفد المشترك ، الشيخ صباح أحمد الصباح والأمير نواف عبد العزيز . وقد حمل الوفد رسالتين إلى الشيخ زايد بن سلطان ، من الملك فيصل والشيخ صباح سالم ، تتضمنان وجهة نظر العاملين ، وقناعتهما بأهمية قيام الاتحاد ، باعتباره الركيزة الأساسية لسلامة المنطقة ومصلحة الإمارات ومنطقة الخليج بصورة عامة . وكما قاموا بنفس المهمة إلى الإمارات الأخرى . أنها مساعي وساطة .

كانت الأسباب التي عرقلت المباحثات ، بين حكام الإمارات هي

موضوع التمثيل ، والتصويت ، وكذلك بشأن العاصمة ، وبعض المشاكل الأخرى . هذا ما أعلن عنه ، وهذا ما ركز الوفد المشترك لتذليله ، كعقبات اعترضت وجه الاتحاد التساعي . ولكنها لم تسفر عنه أية نتيجة تذكر .

ونورد ، فيما يلي ، مقترحات الوفد المشترك الكويت ـ والمملكة العربية ، بشأن المسائل المختلف عليها فيما بين الإمارات ، وبشأن دستور الاتحاد المؤقت بوجه عام[1] . والرسائل الموجهة من أمير الكويت وملك المملكة العربية إلى حكام الإمارات .

أولاً :ـ رسالة الشيخ صباح السالم الصباح

نص الرسالة الموجهة من الشيخ صباح السالم الصباح إلى حكام الإمارات العربية عند بدء الوساطة المشتركة .

« السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

وبعد فإنكم تعلمون بأنه جرت اتصالات بين المملكة العربية السعودية وبين الكويت من أجل التشاور مع الإخوان أصحاب العظمة والسمو حكام إمارات الخليج العربي ، لقيام الاتحاد على أسس قوية ومتينة ، وقد نتج عن هذه الاتصالات العزم على قيام ولدنا صباح الأحمد الجابر وزير الخارجية والأخ الأمير نواف بن عبد العزيز المستشار الخاص لجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية ، بزيارة الإمارات والاجتماع بالإخوان المسؤولين في هذه الإمارات لتبادل وجهات النظر معهم ، والقيام بمسعى سعودي ـ كويتي مشترك من أجل تذليل العقبات التي تعترض أو تؤخر قيام الاتحاد ، وسيشرحان لعظمتكم وجهتي نظر البلدين ، وكذلك أفضل السبل التي تؤدي إلى قيام الاتحاد ، بالسرعة المرجوة ولا حاجة لي بأن أؤكد لكم بأننا في الكويت ، وكذلك الإخوان في السعودية ، نعلق أهمية بالغة على قيام الاتحاد في الإمارات التسع الموقعة على اتفاقية دبي ، لأن في ذلك قوة تؤمن استمرار الاستقرار والازدهار في المنطقة ، كما أننا نرى في الاتحاد

---

(١) رياض نجيب الريس ـ المرجع السابق ص٣٤١ .

الدرع الذي يقي المنطقة من الفوضى والاضطراب والقلق ، وأنني على يقين من أنكم تشاركوننا الرأي ، وأنكم ستبذلون قصارى جهدكم من أجل إنجاح هذا المسعى المشترك الذي نعقد عليه أملاً كبيراً في قيام الاتحاد .

وإنني أؤكد بأن هذا المسعى السعودي ـ الكويتي المشترك نابع من حرص الدولتين على مستقبل المنطقة ، وعلى تأمين استقرارها وتقدمها وخير شعبها ، كما أن الروابط المصيرية التي تربط الدولتين بالمنطقة تفرض علينا المساهمة مع الإخوان في الرأي والمشورة .

وأرجو من الله أن يأخذ بيدنا ويوفقنا لما فيه الخير لشعوبنا وأمتنا ، ويحفظنا برعاية من عنده ، كما أرجو لكم دوام الصحة والمسرات .

صباح السالم الصباح
امير دولة الكويت

الكويت في : ١٦ ذي القعدة ١٣٩٠ هـ
الموافق : ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ م .

ثانياً :ـ رسالة الملك فيصل

نص الرسالة الموجهة من الملك فيصل إلى حكام الإمارات العربية عند بدء الوساطة المشتركة .

« السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد ،

فنرجو أن يكون سموكم متمتعاً مع جميع أفراد أسرتكم الكريمة بتمام الصحة والعافية ، ونظراً للتطورات التي يمر بها اتحاد إمارات الخليج العربي ، فقد وجدنا مع إخواننا في الكويت أنه من المصلحة أن يتوجه إليكم سمو الأخ نواف بن عبد العزيز مع سمو الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت لينقلا إلى سموكم مرئياتنا مع إخواننا في الكويت بخصوص هذا الاتحاد ، الذي نعتبره الدعامة الأساسية التي يرتكز عليها مستقبل أمن الخليج وازدهاره .

وما من شك بأن سموكم تقدرون كل التقدير ما يحيط بالعالم العربي من أخطار وما ينتظر منطقة الخليج من تطورات ، فعلينا جميعاً إذاً أن نوحد جهودنا ونحشد طاقاتنا لنجنب هذه المنطقة أية هزات تضر بمصلحتها .

متمنين لسموكم الصحة والتوفيق - والله يحفظكم .

الرياض في ١٦ ذي القعدة ١٣٩٠ هـ
الموافق ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ م .

فيصل بن عبد العزيز السعود
ملك المملكة العربية السعودية

ثالثاً :- المقترحات السعودية الكويتية الأولية .

يعرض الوفد السعودي - الكويتي مقترحاته بشأن المسائل المختلف عليها بين الإمارات وبشأن دستور الاتحاد المؤقت بوجه عام .

١ - فيما يتعلق بتمثيل الإمارات في المجلس الاتحادي ، يكون نص المادة ٦٩ كالآتي : « يشكل المجلس الاتحادي في الفترة الانتقالية المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من هذا الدستور من أربعة مواطنين عن كل إمارة من الإمارات الأعضاء ، على أن يصدر المجلس الأعلى للحكام في اجتماعه المقبل قراراً مستقلاً بوجوب إجراء إحصاء عام رسمي لسكان الإمارات قبل نهاية الفترة الانتقالية بستة أشهر على الأقل ، وبأن تؤخذ بعين الاعتبار نتائج هذا الإحصاء عند تمثيل مواطني كل إمارة في المجلس الاتحادي أو في المجلس الذي سيحل محله في الدستور الدائم » .

٢ - فيما يتعلق بعاصمة الاتحاد تعدل المادة ٩ من الدستور المؤقت على الوجه الآتي : « عاصمة الاتحاد هي المقر الدائم لجميع سلطاته وهيئاته وأجهزته ويحدد الدستور الدائم للاتحاد تلك العاصمة وكل ما يتعلق بها ، ويختار المجلس الأعلى بقرار العاصمة المؤقتة » .

٣ - وفيما يتعلق بالاستثناءات الواردة في المادة « ١٣٤ » من الدستور

المؤقت على انفراد الاتحاد بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية ، تعدل المادة المذكورة ، وذلك بحذف الشطر الثاني منها الخاص بإمكان انضمام الإمارات إلى المنظمات الدولية حتى ولو كانت ذات صفة فنية بحتة مثل الأوبيك واليونسكو ، وأن يكون تمثيلها في تلك المنظمات عن طريق الاتحاد نفسه . والإبقاء على الشطر الأول من المادة المذكورة الخاص بالسماح لها بعقد اتفاقات محدودة ذات صفة إدارية محلية مع جاراتها « كتيسير انتقال العمال بين أراضيها مثلاً ».

٤ ـ وبشأن الاختصاصات التي يملك الاتحاد التشريع فيها على وجه الانفراد بموجب المادة ١٣٣ من الدستور المؤقت ، يضاف إلى الشؤون الواردة فيها المسائل التالية :ـ

١ ـ الجمارك والموانىء .

٢ ـ تنظيم الاستيراد والتصدير .

٣ ـ تحديد المياه الإقليمية .

٤ ـ تنظيم استغلال الثروات الطبيعية .

٥ ـ تنظيم الملاحة الجوية وشؤون الطيران والملاحة البحرية في أعالي البحار .

٦ ـ وفيما يتعلق بحق الإمارات في الاحتفاظ بقوات مسلحة المنصوص عليه بالمادة ١٤٣ من الدستور المؤقت تعدل المادة المذكورة بما يخول الإمارات حق إنشاء قوة أمن داخلية دون أن تكون لها حق إنشاء قوات مسلحة أو جيش خاص أو الاحتفاظ بهما نظراً لأن الدفاع هو من الاختصاصات التي ينفرد بها الاتحاد ذاته بموجب المادة ١٢١ من الدستور المؤقت المذكور .

٧ ـ وفيما يتعلق بقرارات المجلس الأعلى للحكام تعدل المادة ٤٦ من الدستور المؤقت على الوجه الآتي :ـ

« تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بالإجماع فإن لم يتحقق الإجماع بصدد أمر من الأمور ، يعاد النظر فيه خلال شهر على الأكثر ، فإذا أقره المجلس هذه المرة بأغلبية ٧ أصوات من مجموع أصواته التسعة ، نفذ والتزمت الأقلية برأي الأغلبية .

أما قرارات المجلس في المسائل الإجرائية ، فتصدر بأغلبية الأصوات وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس هذه المسائل .

٨ ـ وفيما يتعلق بإسهام الإمارات في ميزانية الاتحاد المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من الدستور المؤقت تعدل هذه المادة بما يفيد تدرج نسبة هذا الإسهام حسب دخل كل إمارة وبمراعاة عدد سكانها وفقاً لسلم يتم الاتفاق عليه بين الإمارات .

رابعاً :ـ المقترحات السعودية ـ الكويتية النهائية .

نص المقترحات السعودية ـ الكويتية التي أرسلها كل من الأمير نواف بن عبد العزيز آل سعود في ١٢ صفر ١٣٩١ هـ، الموافق ٨ أبريل ١٩٧١ والشيخ صباح الأحمد الجابر وزير خارجية الكويت في ١٨ صفر ١٣٩١ هـ، الموافق ١٤ أبريل ١٩٧١ ، إلى حكام الإمارات العربية .

« السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

فنبعث إلى (. . .) بأصدق تحياتنا وأطيب تمنياتنا . ويسرنا أن ننهي إليكم أننا درسنا بكل دقة وعناية جميع الردود التي تلقيناها على المقترحات التي تقدمنا بها أثناء الجولة التي قام بها الوفد السعودي ـ الكويتي المشترك في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ كانون الثاني ١٩٧١ ، من أجل تذليل العقبات التي اعترضت وما زالت تعترض إقرار مشروع الدستور المؤقت للاتحاد وإعلانه ، وذلك بدافع من الرغبة الأكيدة للمملكة العربية السعودية والكويت وحرص حكومتيهما الشديد ، خاصة في الظروف الدقيقة التي تمر بها ، على نجاح هذا الأتحاد بإماراته التسع وخروجه إلى حيز التنفيذ بأسرع وقت ممكن ،

لصالح هذه الإمارات الشقيقة ذاتها وصالح مواطنيها ولضمان أمن منطقتنا وازدهارها لمواجهة الأخطار والأطماع التي تتهددها من أكثر من جهة .

ويطيب لنا أن نسجل باديء ذي بدء أن النتائج التي توافرت لدينا خلال جولتنا ، أو التي تكشفت لنا من خلال الردود التي تلقيناها بعد ذلك ، بعثت في جملتها على الرضى والارتياح ، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المسائل الرئيسية الثلاث الخاصة بالعاصمة الاتحادية الدائمة والتمثيل في المجلس الاتحادي والتصويت في المجلس الأعلى ، أم بالنسبة إلى المسائل الأربع الأخرى التي تقدم بها الوفد المشترك من عنده ، لتأمين قيام الاتحاد بين أعضائه على أسس راسخة ومتينة وتجنيبه ما يمكن أن يعطل مسيرته في المستقبل . ونعني المسائل المتعلقة بانفراد الاتحاد بتمثيل أعضائه في المنظمات الدولية ولو كانت ذات صفة فنية ، وبالتشريع في بعض الشؤون الاتحادية الهامة ، وبالاحتفاظ وحده بجيش موحد قوي ، وبإسهام كل إمارة من الإمارات الأعضاء في موازنة الاتحاد السنوية .

والواقع أن الاعتراضات أو التحفظات التي أبديت على هذه المقترحات الأربعة الأخيرة التي تقدمنا بها ، قد انحصرت لحسن الحظ في أضيق الحدود سواء أكان ذلك من حيث عدد الإمارات المعترضة أو المتحفظة ، أم من حيث مدى هذه الاعتراضات والتحفظات ذاتها . ولا بد أن تكونوا (. . .) قد أخذتم علماً بذلك من مصادركم الخاصة . وهذا يؤكد الرغبة العامة والغالبة لدى جميع الأطراف المعنية في إنجاح الاتحاد وإخراجه إلى النور . ولكن ، لما كان ما استهدفه الوفد السعودي ـ الكويتي في مسعاه المشترك هو نفس ما تستهدفه الحكومتان السعودية والكويتية ـ أي تحقيق الإجماع حول الضروري والعملي من الأحكام لقيام الاتحاد بالسرعة الممكنة وليس توسيع شقة الخلاف بين أعضائه أو التمسك بحلول يمكن أن يترك للزمن وحده فرضها وتكريسها ـ فقد رأى الوفد المشترك في ضوء هذه الاعتبارات جميعاً ، تعديل المقترحات التي سبق أن تقدم بها كتابة إلى إمارتكم وسائر الإمارات الشقيقة في كانون الثاني ١٩٧١ على الوجه الآتي :ـ

(١) فيما يتعلق بالاقتراح الأول الخاص بتمثيل الإمارات في المجلس الإتحادي (النيابي) تظل المادة « ٦٩ » من مشروع الدستور المؤقت على ما هي عليه ، ونصها « يشكل المجلس الاتحادي من ستة وثلاثين عضواً ويوزع عدد مقاعد المجلس على الإمارات بالتساوي ». وليس ثمة ضرورة موجبة للنص على « وقتية » هذا التشكيل في المادة ذاتها أو في قرار مستقل يصدر عن المجلس الأعلى ما دام الدستور كله في مفهوم الجميع هو نظام مؤقت بمقتضى تسميته وبحكم النص الصريح الوارد في المادة ١٤٥ منه والتي حددت سريان أحكامه بفترة انتقالية مدتها أربع سنوات ميلادية وأجازت تعديله حتى خلال هذه الفترة إذا رأى المجلس الأعلى أن مصالح الاتحاد العليا تقتضي ذلك ، والتي ألزمت هذا المجلس باتخاذ الإجراءات الواجبة قبل نهاية فترة الانتقال لإعداد مشروع الدستور الدائم للاتحاد . وأنه لمن المفروغ منه عند إعداد هذا الدستور الدائم أن يعاد النظر في أي نص من نصوص الدستور المؤقت ، بما في ذلك بطبيعة الحال موضوع توزيع المقاعد على الإمارات في المجلس الاتحادي ، بمراعاة توزيع السكان بينها وعدد مواطني كل منها وغير ذلك من عوامل أخرى مؤثرة .

(٢) وفيما يتعلق بالاقتراح الثاني الخاص بعاصمة الاتحاد ازداد الوفد المشترك اقتناعاً بأنه ليس من المنطق في شيء أن ينص في دستور « مؤقت » على تعيين عاصمة « دائمة » وتحديد موقع هذه العاصمة ، خاصة أن موارد الاتحاد المالية ـ باعتراف الجميع ـ لن تسمح الآن ولا في المستقبل القريب بإنشاء تلك العاصمة الدائمة المستقلة على الحدود الفاصلة بين إمارتي أبو ظبي ودبي ، كما جاء في المادة «٩» من مشروع الدستور المؤقت المعروض أو في أي مكان مستقل آخر ، بينما أمام الاتحاد في سنواته الأولى التزامات مالية أخرى كبيرة . وأنه لما كان الإجماع منعقداً على ضرورة إخراج الاتحاد إلى حيز الوجود بأسرع ما يمكن ، فيكفي الآن تعيين العاصمة المؤقتة سواء كان ذلك بقرار من المجلس الأعلى أم في صلب الدستور المؤقت ذاته ، وإرجاء موضوع العاصمة الاتحادية إلى حين إعداد الدستور الدائم على الأقل .

(٣) وفيما يتعلق بالاقتراح الثالث الخاص بتعديل نص المادة ١٢٤ من مشروع الدستور المؤقت المعروض ، لغرض النص فيه على انفراد الاتحاد بتمثيل الإمارات في المنظمات الدولية حتى ولو كانت ذات صفة فنية بحتة مثل (الأوبيك)، فتقديراً للرغبة المفهومة لدى بعض الإمارات الأعضاء ، في هذه المنظمة الأخيرة أو في منظمة الأوبيك العربية ، في الأحتفاظ خلال الفترة الانتقالية بعضويتها الحالية المستقلة فيهما ، ولتعلق هذه العضوية بمصالحها النفطية الحيوية ، يعدل الوفد اقتراحه الأول حول تلك المادة لتصبح صيغة المادة كالآتي :ـ

(استثناء عن نص المادة ١٢١ (البند ١) بشأن انفراد الاتحاد أصلاً بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية ، يجوز للإمارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها ، على ألا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية ، وبشرط إخطار المجلس الأعلى مسبقاً . فإذا اعترض المجلس على إبرام مثل تلك الاتفاقيات فيتعين إرجاء الأمر إلى أن تبت المحكمة الاتحادية العليا بالسرعة الممكنة في هذا الاعتراض).

كما يجوز للإمارات الاحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبيك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أو الانضمام إليهما .

(٤) وفيما يتعلق بالاقتراح الرابع الخاص بإضافة بعض الشؤون العامة إلى تلك المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من مشروع الدستور المؤقت والتي يستقل الإتحاد بالتشريع فيها على سبيل الانفراد ، يمكن الاكتفاء بإضافة الشؤون الآتية إلى تلك المادة :ـ

١ ـ تحديد المياه الإقليمية .
٢ ـ تنظيم الملاحة البحرية في أعالي البحار .

والاستغناء مؤقتاً عن الإضافات الأخرى الواردة في الاقتراح الأصلي في خصوص ١ ـ الجمارك والموانىء ـ٢ـ الاستيراد والتصدير ـ٣ـ تنظيم استغلال

الثروات الطبيعية ـ٤ـ الملاحة الجوية وشؤون الطيران ـ. باعتبار أن ما ورد في المادة ١١ من مشروع الدستور المؤقت عن إقامة وحدة اقتصادية وجمركية بين الإمارات تدريجياً بغطي النقطتين (١) و(٢)، وأن الملاحة الجوية وشؤون الطيران أشير إليها فعلاً بالمادة ١٢٢ فلا داعي لنص جديد . وإن انفراد كل إمارة من الإمارات بملكية ثرواتها الطبيعية كما هو مقرر في المادة ٢٣ من مشروع الدستور يستتبع في الوقت الحاضر على الأقل انفرادها كذلك بالتشريع فيما يتعلق بتنظيم استغلال هذه الثروات ، على أن يراعى التنسيق بين تشريعاتها المحلية هذه ، توطئة لتوحيدها جميعاً في المستقبل القريب .

(٥) وفيما يتعلق بالاقتراح الخاص بتعديل نص المادة ١٤٣ من مشروع الدستور المؤقت الخاص بحق الإمارات في انشاء قوات مسلحة من أجل قصر هذا الحق على الاتحاد نفسه مع عدم المساس بحق الإمارات في إنشاء قوات أمن أو شرطة ، لا يمانع الوفد المشترك في أن يكون الحق لكل إمارة في إنشاء قوات مسلحة بصفة مؤقتة فقط ، عندما يتم إعداد وتجهيز القوات المسلحة الاتحادية البرية والبحرية والجوية الموحدة التدريب والقيادة كما جاء في المادة ١٣٩ من الدستور ، وبذلك يكون نص المادة ١٤٣ من الدستور المؤقت كما يلي :ـ

« يكون للإمارات الأعضاء الحق في إنشاء قوات مسلحة تكون قابلة ومجهزة لأن يضمها الجهاز الدفاعي الاتحادي إلى جيش الاتحاد عند البدء في تكوينه للدفاع ضد أي عدوان خارجي ».

(٦) وفيما يتعلق بالاقتراح السادس بتعديل المادة ٤٩ بشأن التصويت على المجلس الأعلى ، يرى الوفد المشترك أن مصالح الاتحاد ذاتها تقتضي الأخذ باقتراحه من حيث الاكتفاء بأغلبية سبعة أصوات من أصوات المجلس التسعة ، عند إعادة مناقشة المسائل الموضوعية التي لا ينعقد الإجماع حولها في المناقشة الأولى ، وذلك لتمكين المجلس ، بوصفه أعلى. وأهم جهاز في الاتحاد من مباشرة صلاحياته المختلفة بطريقة طبيعية وعدم شل حركته باشتراط الإجماع بصدد كل قرار من قراراته الموضوعية . كما يرى الوفد

المشترك أن الحل الذي تقدم به هو خير الحلول التي عرضت حتى الآن . وعلى افتراض عدم الأخذ به ، فسوف تتضح سريعاً للمجلس الأعلى ذاته ضرورة الرجوع إلى هذا الاقتراح ، أو إلى اقتراح آخر كفيل بالتغلب على مساوىء مبدأ الإجماع كاستثناء بعض مسائل موضوعية معينة من قاعدة الإجماع هذه .

(٧) وأخيراً فيما يتعلق بالاقتراح السابع الخاص بإسهام الإمارات في موازنة الاتحاد ، يود الوفد المشترك أن يسجل أن هذا الاقتراح لم يواجه أي اعتراض حقيقي ولذلك يوصى بتعديل نص المادة ١٢٨ الخاصة بهذا الشأن في مشروع الدستور المؤقت لتصبح كالآتي : « تخصص الإمارات الأعضاء في الاتحاد نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الموازنة العامة السنوية للاتحاد ، وذلك بمراعاة دخل كل إمارة وعدد سكانها ، ووفقاً لسلم يتم الاتفاق عليه بينها ، يمكن تعديله من وقت لآخر تبعاً لما يطرأ على هذا الدخل ».

ومع ذلك فالوفد لا يصر على صيغة خاصة للمادة المذكورة ، والمهم في نظره هو تقرير مبدأ التدرج في هذه المساهمة، طبقاً للدخل القومي لكل إمارة .

ونأمل أن تشاطرونا في أن هذا القدر من المقترحات هو حد أدنى لا بد منه لكي تستقيم الحال للاتحاد . ولقد راعينا في ذلك تقريب وجهات النظر إلى أقصى حد ممكن بحيث تلاشت معه في الواقع جميع الاعتراضات أو التحفظات التي ووجهنا بها أو أبلغت إلينا كتابة ، اللهم إلا ما كان منها ذا طابع نظري غالب كاشتراط استصدار قرار من المجلس الأعلى بإعادة النظر في موضوع التمثيل في المجلس الاتحادي المقترح ، مع أنه سوف يعاد النظر حتماً في ذلك عند وضع الدستور الدائم للاتحاد ، أو كان تمسكاً بقرار سابق رغم ما تبين من أن الخير في العدول عنه ، وأنه لن ينبني على هذا العدول ضرر بأحد كالتمسك بما سبق أن تقرر في شأن العاصمة الاتحادية الدائمة رغم ثبوت عدم الحاجة إلى ذلك في الوقت الحاضر .

كنا نأمل في النهاية بعد هذا الشرح ، أن تلقى مقترحاتنا المعدلة أعلاه ، استجابة إجماعية من جانب جميع الإمارات التسع الشقيقة لكي يبدأ الاتحاد الذي أعلن في دبي منذ ثلاث سنوات ونيف ، عهداً جديداً فيه الخير والاستقرار والازدهار لها ولمواطنيها ولمنطقة الخليج بأسرها التي يعنينا بطبيعة الحال كل ما يجري فيها .

ويسرنا أن نضع تحت تصرفكم وتصرف الأخوة جميعاً إذا لزم الأمر ، مستشارينا القانونيين ، للتعاون مع خبرائكم ومستشاريكم ، في إنجاز صيغة الدستور المؤقت المذكور توطئة لإقراره وإصداره بإذنه تعالى . كما يسرنا أن نتلقى منكم جواباً بالسرعة الممكنة عن كتابنا هذا .

والله يحفظكم ويرعاكم ويوفقنا جميعاً لما فيه صلاح شؤوننا وشؤون أمتنا العربية والإسلامية » .

وجاءت ردود الإمارات متفاوتة على المقترحات التي قدمها الوفد المشترك للمملكة العربية ـ والكويت ؛ حيث وافقت بعض الإمارات على تلك المقترحات أما البعض الآخر فلم ترسل ردها، مما أدى إلى فشل الوساطة[1]، والمقترحات التي تقدمت بها كل من المملكة العربية والكويت .

وفيما يلي رد كل من قطر وأبو ظبي ودبي على مقترحات الوفد المشترك السعودي ـ الكويتي .

رد إمارة قطر

٢٨ صفر ١٣٩١ هـ (٢٤ نيسان ١٩٧١ م)

سعادة الأخ الشيخ صباح الأحمد الجابر ،
وزير خارجية دولة الكويت .
(وصاحب السمو الملكي الأمير نواف بن عبد العزيز آل سعود مستشار جلالة الملك ، الرياض).

---

(١) ابراهيم خلف العبيدي ـ الحركة الوطنية في البحرين ص ٢٩١ .

نحييكم أطيب تحية ونبعث إليكم بأحسن تمنياتنا الأخوية .

وبعد ، فلقد تلقينا شاكرين كتابكم المؤرخ ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٧١ و٨ نيسان (ابريل) ١٩٧١ الذي سلمه إلينا ، في اليوم الاثنين الموافق ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٧١ ، الوفد الكويتي ـ السعودي المشترك الذي وقع عليه اختياركم وسمو الأخ الأمير نواف بن عبد العزيز آل سعود مستشار جلالة الملك ، باعتباركما رئيسي الوفد الكويتي ـ السعودي المشترك الأصلي ، لاستكمال الإتصالات التي بدأها هذا الوفد الأخير بصدد تذليل العقبات التي تعرقل قيام اتحاد الإمارات العربية بالسرعة المرجوة .

وإنه ليسرني إبلاغكم أنني طالعت الكتاب المذكور بكل ما يستحقه من عناية ودرسته بكل ما هو جدير به من اهتمام . وأود أولاً أن أشكر لكم ما بذلتم من جهد في إعداده ، وأن أعرب عن خالص تقديري للروح التي أوصت بما تضمنه من اقتراحات معدلة بغية « تحقيق الإجماع حول الضروري والعملي من الأحكام لقيام الاتحاد بالسرعة الممكنة »ـ ذلك الاتحاد التساعي الذي تعلمون تمام العلم أننا بذلنا كل ما في وسعنا لإرساء أسسه التي نظمها اتفاق دبي الذي أنشىء بموجبه الاتحاد ، والذي ثابرنا وحكومتنا على العمل بكل ما أوتينا من إيمان وعزم وطاقة على تحضير خطوات إخراجه إلى حيز الوجود فعلاً وعملاً والتغلب على العقبات الكثيرة المتنوعة التي نثرت على طريق المضي قدماً في سبيل تنفيذ هذه الخطوات .

ولقد سبق لنا أن ضمنا الرأي الذي نراه ، بشأن مقترحات الوفد المشترك الأولى التي قصد بها إلى تذليل العقبات التي تعرقل قيام الاتحاد ، كلا من كتابي المؤرخ ١٩٧١/١/٢٠ الموجه إلى صاحب السمو الأخ الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت وجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود ومذكرة حكومتنا بتاريخ ١٩٧١/١/٢٧ الموجهة إلى الوفد المذكور .

ولما كنا أصحاب عقيدة واضحة في أن اتحاد الإمارات التسع هو أمثل طرق تحقيق الاستقرار والتقدم والازدهار للإمارات أعضائه جميعاً ولمنطقة

خليجنا العربي بأسرها ، وأنه أفضل سبل توطيد أواصر الترابط الأخوي الوثيق بينها وبين باقي أجزاء وطننا العربي الكبير ، الأمر الذي حدا بنا إلى أن نعنى عناية خاصة بتسجيل هذه العقيدة في صدر النظام الاساسي المؤقت للحكم في بلدنا الذي أصدرناه في ٢ نيسان من العام الماضي .

ونظراً إلى أننا نؤمن إيماناً عميقاً بأن السبيل السوي لإقامة هذا الاتحاد التساعي المنشود على نحو يكفل له البقاء والنمو والارتقاء هو بناؤه على أسس عملية تأخذ في الاعتبار عند إرسائها كل تلك العناصر الأساسية التي ينبغي الاستئناس بها لتحديد شكل ذلك الاتحاد في مرحلته الأولى ، ألا وهي تاريخ الإمارات أعضائه وعلاقات بعضها بالبعض الآخر في الماضي وظروفها وأحوالها في الحاضر وحاجاتها وطاقاتها الحقيقية في الواقع .

لذلك كله حرصنا أشد الحرص قبل إبداء رأينا المذكور ، بصدد كل من الاقتراحات الأولى التي عرضها الوفد المشترك ، على تمحيص ذلك الرأي ودراسة جميع جوانبه ونواحيه وتقليبها على كل وجوهها في ضوء جميع تلك العناصر الجوهرية مضافاً إليها العنصر الرئيسي الجديد ألا وهو الصورة الواضحة المعالم لمختلف التيارات والمواقف التي كشف عنها الجدل الطويل المتشعب ، الذي دار بين الإمارات التسع حول اتحادها ودام نيفاً وثلاث سنوات ذهبت كلها هدراً بسبب ذلك الجدل خلال وقت كنا فيه أحوج ما نكون لكل يوم منه لإضافة حجر جديد لاستكمال بناء اتحادنا بالصورة الصحيحة المشرقة التي ننشدها وينشدها شعبه وتصبو إليها أمتنا العربية جمعاء .

وبدافع من عقيدتنا الراسخة ذاتها وإيماننا العميق نفسه المتقدم الذكر ، وعلى هدى من ثمرة دراستنا لكل العناصر الجوهرية المشار إليها ، نود أن نعرض أيضاً للإقتراحات المعدلة التي ضمنتموها كتابكم المؤرخ ١٤ نيسان (ابريل) الجاري السابق الإشارة إليه ، مستهدفين ـ كما فعلنا دائماً ـ مصلحة الاتحاد ككل وتحقيق ما نؤمن في إخلاص مطلق أنه خير سبيل لتوطيد أركانه في مرحلته الأولى ، وبالتالي توفير أسباب ثباته وتقدمه وازدهاره في مراحله المستقبلة الآتية .

وباستعراض هذه الاقتراحات ، نجد أنها قسمت إلى قسمين . أما القسم الأول ، فيتعلق بمسائل أربع « تقدم بها الوفد المشترك من عنده » وهي تتعلق (١) بانفراد الاتحاد بتمثيل أعضائه في المنظمات الدولية ولو كانت ذات صفة فنية (٢) وبالتشريع في بعض الشؤون الاتحادية الهامة (٣) وبالاحتفاظ وحده بجيش موحد قوي (٤) وبإسهام كل إمارة من الإمارات الأعضاء في موازنة الاتحاد السنوية .

وأما القسم الثاني ، فيتعلق بالمسائل الرئيسية الخاصة (١) بالتمثيل في المجلس الاتحادي (٢) وبالعاصمة الاتحادية الدائمة (٣) وبالتصويت في المجلس الأعلى .

وقد يكون من الخير ـ بغية الوضوح ـ أن نتناول الاقتراحات المعدلة المشار إليها حسب الترتيب المنوه عنه .

القسم الأول من الاقتراحات :

أ ـ فيما يتصل (١) بانفراد الاتحاد بتمثيل أعضائه في المنظمات الدولية ولو كانت ذات صفة فنية (٢) وبالتشريع في بعض الشؤون الاتحادية العامة[٣] وبالاحتفاظ بجيش موحد قوي . يطيب لنا أن نعرب عن كبير تقديرنا لعدول الوفد الكويتي ـ السعودي المشترك عن اقتراحاته المتعلقة بهذه المسائل الثلاث وموافقته على الرأي الذي أبدته حكومتنا في مذكرتها المنوه عنها تحقيقاً لما نهدف إليه سوياً وهو ، كما جاء في تلك المذكرة ، تجنب « فتح الباب لخلافات جديدة »ـ وهو المعنى الذي أشرتم إليه في كتابكم بعبارة « توسيع شقة الخلاف » حيث قد أثار التقدم بتلك المقترحات خلافات جديدة بين الإمارات فعلاً .

ب ـ وفيما يتصل بالاقتراح الرابع من هذا القسم وهو الاقتراح المتعلق بإسهام كل إمارة من الإمارات الأعضاء في موازنة الاتحاد السنوية ، كان رأينا في هذا الصدد ، كما ورد في مذكرة حكومتنا المنوه عنها ، هو الأخذ بالحل الذي سبق أن انعقد عليه إجماع الإمارات التسع جميعاً وهو تحمل كل إمارة

عضو نسبة ومقدارها ١٠٪ من إيرادات النفط في السنة التي تسبق السنة المالية الاتحادية .

ووفقاً لما نمي إلينا من المعلومات ، فإن إحدى الإمارات اعترضت على اقتراح الوفد المشترك بتعديل المادة ١٢٨ الخاصة بهذه المسألة في مشروع الدستور المؤقت . وسبب الاعتراض هو عدم قبول تلك الإمارة أن يكون عدد السكان عنصراً ، بجانب دخل الإمارة ، في تحديد حصتها في موازنة الاتحاد ، وذلك لكبر دخلها وصغر عدد سكانها نسبياً .

ويقينا أن من الخير العدول عن الاقتراح ، تطبيقاً لذات المبدأ السابق تطبيقه على المسائل الثلاث الأخرى المتقدم ذكرها ولتحقيق الغرض ذاته وهو تجنب إثارة خلافات جديدة .

وإننا لا نزال نرى التمسك بالحل الذي سبق أن انعقد عليه إجماع الإمارات جميعها وهو تحمل كل إمارة عضو نسبة مقدارها ١٠٪ من إيرادات النفط فيها على الوجه السابق بيانه وذلك للأسباب الآتية :

١ - إن تحديد هذه النسبة ، أو أي نسبة مئوية أخرى متساوية حسب الحاجة ، يحقق القسط المقبول من العدالة المنشودة في توزيع العبء المالي على الإمارات القادرة .

٢ - إن هذا الحل يحقق ، إلى جانب ذلك القسط من العدالة المنشودة ، مبدأ التدرج في المساهمة في موازنة الاتحاد طبقاً لدخل كل إمارة وهو المبدأ الذي تذكرون بحق في كتابكم أنه من المهم تقريره .

٣ - إن هذا الحل يجنبنا الاصطدام بمشكل كبير هو إجراء إحصاء لعدد السكان في كل إمارة كل عام ، وهو أمر قد تدعو الضرورة إليه إذا أخذنا في الاعتبار تيارات الفكر القائمة حالياً في منطقة الاتحاد .

٤ - وأخيراً ، لا آخراً ، إن التمسك بهذا الحل فيه تثبيت لرأي سبق الاتفاق الإجماعي عليه بعد طول الدرس والبحث . وعندنا أن الخير كل الخير

في الحرص كل الحرص على تجنب خلق سوابق في نقض الاتفاقات الاتحادية الجماعية ، لأنه ليس ثمة شر من هذا الشر ، ولا سيما أن مثل هذا النقض ذاته هو وحده الذي أدى بالاتحاد إلى حالة الجمود التي يعانيها وهو ما سبق أن أقمنا على صحته الدليل المادي القاطع من واقع الوثائق الاتحادية الرسمية التي أشرنا إليها في كل من كتابينا إلى سمو الأخ الشيخ صباح السالم الصباح وجلالة الأخ الملك فيصل ومذكرة حكومتنا ، السابق الإشارة إليها ، جميعاً تلك الوثائق التي سجلت ، في وضوح وبصورة حاسمة ، مواقف كل من الإمارات من الاتحاد أو عليه والتي تعتبر وحدها المرجع الدقيق في تحديد دور كل إمارة في توفير أسباب قيام الاتحاد ونجاحه أو إقامة العقبات في سبيله لعرقلة قيامه .

رد إمارة أبو ظبي

بسم الله الرحمن الرحيم .

الرقم : ١٩٦٩/١/١٣٤

التاريخ : ١٩٧١/٤/٢٥

حضرة صاحب السعادة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله
وزير خارجية دولة الكويت ـ الكويت

(وحضرة صاحب السمو الأمير نواف بن عبد العزيز آل سعود
المستشار الخاص لجلالة الملك ، الرياض)

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لقد تسلمنا مع بالغ السرور كتابكم الكريم المؤرخ في ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٧١ و٨ نيسان (ابريل) ١٩٧١ ، والذي تضمن تعديل المقترحات السعودية ـ الكويتية التي سبق أن تفضلتم مشكورين بتقديمها إلينا في كانون الثاني (يناير) المنصرم .

ونود بهذه المناسبة أن نعرب لسعادة الأخ العزيز عن بالغ امتناننا وتقديرنا

للجهود الخيرة التي تقومون بها حرصاً على قيام اتحاد الإمارات العربية بأسرع وقت ممكن من أجل مصلحة هذه المنطقة وضمان أمنها وازدهارها .

وقد كانت فرصة طيبة تلك التي أتاحت لنا الالتقاء بأعضاء الوفد السعودي ـ الكويتي المشترك الذي قام بواجبه خير قيام ، وقد أبدينا له وجهة نظرنا حول جميع المقترحات المعدلة ويسرنا أن ندونها كتابة بناء على طلبكم ، وهي كما يأتي :ـ

١ ـ فيما يتعلق بالاقتراح الأول الخاص بتمثيل الإمارات في المجلس الاتحادي (النيابي) : « توافق أبو ظبي على إبقاء المادة ٦٩ من مشروع الدستور المؤقت كما كانت عليه ويكون نصها كما يأتي : « يشكل المجلس الاتحادي من ستة وثلاثين عضواً ويوزع عدد مقاعد المجلس على الإمارات بالتساوي »

٢ ـ وفيما يتعلق بالاقتراح الثاني الخاص بعاصمة الاتحاد :

« توافق أبو ظبي على الاكتفاء بتعيين العاصمة المؤقتة ، سواء أكان ذلك بقرار من المجلس الأعلى أم في صلب الدستور ، وإرجاء موضوع العاصمة الاتحادية الدائمة إلى حين إعداد الدستور الدائم على الأقل » .

٣ ـ وفيما يتعلق بالاقتراح الثالث بشأن الاستثناءات الواردة في المادة ١٢٥ من مشروع الدستور المؤقت :

« توافق أبو ظبي على أن تصبح المادة المذكورة كالآتي :

« استثناء من نص المادة ١٢١ البند ١ بشأن انفراد الاتحاد أصلاً بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية ، يجوز للإمارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها على ألا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية وبشرط إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقاً . فإذا اعترض المجلس على إبرام مثل تلك الاتفاقات فيتعين إرجاء الأمر إلى أن تبت المحكمة الاتحادية العليا بالسرعة

اللازمة في هذا الاعتراض كما يجوز للإمارات الاحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبيك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أو الانضمام إليها ».

٤ ـ وفيما يتعلق بالاقتراح الرابع الخاص بإضافة الشؤون العامة إلى تلك المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من مشروع الدستور المؤقت والتي يستقل الاتحاد بالتشريع فيها على سبيل الانفراد : « توافق أبو ظبي على الاكتفاء بإضافة الشؤون الآتية إلى تلك المادة :

(١) ـ تحديد المياه الإقليميـة .
(٢) ـ تنظيم الملاحة البحرية في أعالي البحار .

٥ ـ وفيما يتعلق بالاقتراح الخاص بتعديل نص المادة ١٤٣ من مشروع الدستور المؤقت الخاص بحق الإمارات في إنشاء قوات مسلحة :

« بالنظر إلى الأسباب التي أبديناها للوفد المشترك فإن أبو ظبي ترى الاحتفاظ بقواتها المسلحة والإبقاء على المادة المذكورة بنصها الحالي من دون أي تعديل ولا سيما أن هذه لم تكن موضع اعتراض من أية إمارة من الإمارات التسع عند بحث مشروع الدستور المؤقت في الاجتماع الأخير لأصحاب السمو نواب الحكام . وبناء على ما تقدم ، نرى أن يبقى النص الحالي للمادة ١٤٣ من مشروع الدستور المؤقت كالآتي :

« يكون للإمارات الأعضاء حق إنشاء قوات مسلحة محلية قابلة ومجهزة لأن يضمها الجهاز الدفاعي للاتحاد عند الاقتضاء للدفاع ضد أي عدوان خارجي ».

٦ ـ وفيما يتعلق بالاقتراح السادس بتعديل المادة ٤٩ بشأن التصويت في المجلس الأعلى : « توافق أبو ظبي على تعديل المادة ٤٩ من مشروع الدستور المؤقت على الوجه الآتي :

« تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بالإجماع فإن لم يتحقق الإجماع بصدد أمر من الأمور ، يعاد النظر فيه خلال شهر على

الأكثر . فإذا أقره المجلس بأغلبية ٧ أصوات من مجموع أصواته التسعة ، نفذ والتزمت الأقلية برأي الأغلبية ».

٧ ـ وفيما يتعلق بالاقتراح السابع بإسهام الإمارات في موازنة الإتحاد ، « توافق أبو ظبي على تعديل نص المادة ١٢٨ بهذا الشأن في مشروع الدستور المؤقت مع حذف عبارة « وعدد سكانها » وبناء على ذلك نرى أن يكون نص المادة كما يأتي : « تخصص الإمارات الأعضاء في الاتحاد نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الموازنة العامة السنوية للاتحاد وذلك بمراعاة دخل كل إمارة ، وفقاً لسلم يتم الاتفاق عليه بينها ، يمكن تعديله من وقت لآخر تبعاً لما يطرأ على هذا الدخل ».

ويصدد تفضلكم بتقديم مستشاريكم القانونيين للتعاون مع خبرائنا ومستشارينا في إنجاز صيغة الدستور المؤقت ، فإننا نأمل ، بعد أن تتكلل مساعيكم بالنجاح ، أن يستفاد من هذا الغرض الأخوي المشكور لإنجاز صيغة الدستور المؤقت المذكور تمهيداً لإقراره في الاجتماع المقبل للمجلس الأعلى الذي نرجو أن يكون قريباً .

وفي الختام نكرر شكرنا الوافر على هذه المساعي النبيلة وتقديرنا العميق لهذه الرعاية الأخوية والاهتمام البالغ الذي يستهدف خير المنطقة وضمان مستقبلها الزاهر آملين أن تلقى هذه المساعي المشكورة ما تستحقه من نجاح واستجابة ومن الله التوفيق .

وتفضلوا بقبول فائق تحياتنا الأخوية مع أطيب التمنيات .

أخوكم
زايد بن سلطان النهيان
حاكم أبو ظبي

رد إمارة دبي

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الأخ الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود
عاهل المملكة العربية السعودية المعظم حفظه الله .

نبعث لجلالتكم أطيب تحياتنا وخالص مودتنا الأخوية سائلين المولى عز وجل أن يمد في عمر جلالتكم وأن يمتعكم وأفراد الأسرة الملكية الكريمة بالصحة والسعادة على الدوام .

أما بعد ، فقد حمل إلينا سعادة الأخ السيد علي الفوزان مدير المكتب السعودي في دبي إثر عودتنا من الخارج كتاب جلالتكم الكريم المؤرخ ١٩ ذي القعدة ١٣٩٠ هـ الموافق ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١ م بشأن المسعى السعودي ـ الكويتي الحميد لتسهيل قيام اتحاد الإمارات العربية ، والذي يشارك جلالتكم في اعتباره الدعامة الأساسية التي يرتكز عليها مستقبل أمن الخليج وازدهاره . ونشكر جلالتكم جزيل الشكر على ما أعربتم عنه في كتابكم من تمنيات طيبة لنا ولأسرتنا . كما يسعدنا أن نعرب عن أصدق مشاعر الامتنان والتقدير لهذه البادرة الخيرة التي قمتم بها جلالتكم بالاشتراك مع صاحب السمو الأخ الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت بإيفاد سمو الأخ الأمير نواف بن عبد العزيز مع سمو الأخ الشيخ صباح الأحمد الصباح للإمارات العربية في الخليج للاجتماع بالمسؤولين فيها وتذليل العقبات التي تعترض قيام الاتحاد بين الإمارات العربية التسع الموقعة على اتفاق دبي . وإننا لنقدر كل التقدير بأن الدوافع إلى هذا المسعى النبيل قد نبعت من حرص جلالتكم وصاحب السمو الأخ الشيخ صباح السالم الصباح على مستقبل هذه المنطقة وتأمين استقرارها وتقدمها وخير شعبها ، كما أن الروابط المصيرية التي تربط الإمارات العربية في الخليج بالمملكة العربية السعودية ودولة

الكويت الشقيقتين وما ينتظر منطقة الخليج من التطورات ، قد فرض على جميع المسؤولين فيها أن يشاركوا في الرأي والمشورة وأن يوحدوا جهودهم لتجنيب المنطقة أي أخطار قد تتعرض لها في هذه الظروف المصيرية المحيطة بعالمنا العربي .

إننا نؤمن يا جلالة الأخ كل الإيمان بأن أفضل طريق للمحافظة على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة وتحقيق المزيد من التقدم والرفاهية لشعبها هو عن طريق اتحاد يضم الإمارات العربية التسع الموقعة على اتفاق دبي . وقد نادينا بضرورة قيام هذا الإتحاد ، ودعونا لمؤتمر دبي الذي تم فيه توقيع اتفاق هذا الاتحاد في ٢٨ ذي القعدة ١٣٨٧ هـ الموافق ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٨ م من الإمارات التسع . وسرنا مع باقي الأخوان في طريق بناء الاتحاد استناداً إلى المبادىء التي استمدت من واقع الإمارات والتي ارتضى بها الجميع في هذا الاتفاق دون تحفظ من أحد . ولقد كان من السهل جداً أن يتم بناء الاتحاد وفق هذه المبادىء لو أن إمارة البحرين الشقيقة لم تعدل في موقفها منها ، إذ أخذت تطالب بتفويض الاتحاد السلطة في كثير من الشؤون التي هي من الشؤون الداخلية للإمارات ، كما أخذت تطالب بمراعاة عدد سكان كل إمارة لأغراض التمثيل في المجلس الاتحادي ، وذلك خلافاً لمبدأ المساواة الذي ارتضى به الجميع في اتفاق دبي . وقد تلا ذلك وقوع كثير من الخلافات التي لم ندخر وباقي الأخوان أي جهد في العمل على حلها . وقد أمكن في آخر اجتماع للمجلس الأعلى للاتحاد في أبو ظبي في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩ حل كثير منها والاتفاق بالإجماع على مزيد من الأسس لقيام الاتحاد منها :

١ ـ تمثيل الإمارات الأعضاء في المجلس الاتحادي بالتساوي .

٢ ـ إقامة العاصمة الدائمة للاتحاد على الحدود بين أبو ظبي ودبي على أن يكون المقر المؤقت أبو ظبي .

وقد أكدت البحرين الشقيقة موافقتها على الأسس السالفة الذكر في

اجتماع أصحاب السمو نواب الحكام الذي عقد في حزيران (يونيو) ١٩٧٠ في أبو ظبي فيما اتفق المجتمعون على عدم إعادة بحث الأسس التي سبق للحكام أن اتفقوا عليها في اجتماعهم الأخير المشار إليه .

كما تم الاتفاق بالإجماع بين ممثلي الإمارات الأعضاء في اجتماع عقد في صيف ١٩٧٠ م في البحرين برئاسة مسؤول كبير فيها على أسس مساهمة الإمارات في موازنة الاتحاد .

ولقد كانت دهشتنا شديدة حينما علمنا ببالغ المرارة من سير وليم لوس ، الممثل الشخصي لوزير الخارجية البريطانية ، نتيجة المسعى الذي قامت به الحكومة البريطانية في أواخر الصيف الماضي لحل ما بقي من الخلافات بأن إمارة البحرين الشقيقة قد عادت للإصرار على ذكر نص في الدستور المؤقت يوجب تضمين الدستور للاتحاد نصاً يقتضي بمراعاة نسبة عدد سكان كل إمارة في التمثيل في مجلس الاتحاد ، كما عادت تصر على عدم ذكر العاصمة الدائمة للاتحاد في الدستور المؤقت .

وتقدير منا للظروف المصيرية التي تجتازها هذه المنطقة وضرورة إقامة الاتحاد من الإمارات التسع في أقرب وقت ممكن ، ورغماً عن تمسكنا بالمبادىء التي ارتضى بها الجميع في اتفاق دبي لقيام الاتحاد ، فقد قمنا بأقصى ما نستطيعه من التنازلات في الظروف الحالية ووافقنا على تفويض الاتحاد بكثير من الشؤون التي هي في الواقع من الشؤون الداخلية . كما وافقنا على إنشاء وحدة اقتصادية وجمركية من الإمارات الأعضاء على مراحل تدريجية وفق ما تنص عليه القوانين الاتحادية . كما وافقنا على أن يعمل بالدستور المؤقت لفترة انتقالية مدتها أربع سنوات على أن يصدر في نهايتها دستور دائم للاتحاد .

ونتيجة للمسعى الذي قام به سير وليم لوس ، فقد أمكن حصر الخلافات الناشئة بين إمارة البحرين من جهة والإمارات الثماني الأخرى من جهة أخرى في نقطتين فقط ، وهما النقطتان الأولى والثانية في مقترحات الوفد

السعودي ـ الكويتي الموقر وفي ضوء ذلك تمكن أصحاب السمو نواب الحكام في اجتماعهم الأخير الذي عقدوه في أبو ظبي في تشرين الأول ١٩٧٠ بالإجماع ، ومع تحفظ البحرين فقط ، من الاتفاق على مشروع للدستور المؤقت وعلى نسبة مساهمة كل إمارة في موازنة الاتحاد ولولا هذا التحفظ من طرف إمارة البحرين الشقيقة لأمكن حتماً إقامة الاتحاد فور اجتماع أصحاب السمو نواب الحكام المشار إليه .

ويا صاحب الجلالة ،

إن ما يعانيه أي مسؤول من إرهاق نتيجة انكبابه على العمل المتواصل طوال العام ليل نهار ، يفرض عليه أخذ قسط من الراحة والاستجمام . وقد أخرنا سفرنا لهذه الغاية من وقت إلى آخر بانتظار وصول الوفد السعودي ـ الكويتي الموقر ، إلى أن تأكد لنا تأجيل قدوم الوفد بسبب زيارة صاحب العظمة الأخ الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة لإيران وبسبب انشغال معالي الأخ الشيخ صباح الأحمد الصباح في مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية في الباكستان . فانتهزنا هذه الفرصة للسفر إلى أعماق إيران للراحة والاستجمام . وحينما أمكن إشعارنا بوصول الوفد الموقر إلى إمارات الخليج ، تعذرت علينا العودة لدبي في اليوم الذي حدده الوفد الكريم للاجتماع بنا فيها بسبب قصر مدة الإشعار . ولهذا وبالرغم من وجود ولدكم سمو الشيخ مكتوم بن راشد ولي عهد دبي ونائبنا وقيامه بما يمليه عليه الواجب من الترحيب بالوفد الموقر واستقباله في الشارقة ، فقد حرمت إمارة دبي من فرصة الاجتماع بالوفد الموقر في دبي للتباحث معه بالمهمة السامية التي قدم من أجلها .

لقد سلمنا كل من سعادة الأخوين الكريمين مدير مكتب دولة الكويت والمكتب السعودي في دبي نسخة من مقترحات الوفد السعودي ـ الكويتي الموقر بعدما تمكنا من العودة إلى دبي . وأرجو يا صاحب الجلالة أن تعذرني عندما أقول أنني قد دهشت فيما تبين لي أن المقترحات قد تضمنت سبع نقاط خلاف بدلا من النقطتين اللتين تم حصر الخلاف بهما ، وهما : نسبة التمثيل

في مجلس الاتحاد وموضوع العاصمة الدائمة . كما أرجو يا صاحب الجلالة أن تسمحوا لي بالقول بأن إثارة نقاط أخرى من شأنها أن تجدد الخلافات التي قضينا زمناً طويلاً في مناقشتها إلى أن تم حلها بموافقة جميع الإمارات . ويا حبذا لو أمكن للوفد الموقر أن يزور جميع الإمارات ويستمع إلى آرائها قبل أن يتقدم بمقترحاته .

والنتيجة ، فإن ما نراه بشأن مقترحات الوفد السعودي - الكويتي الموقر السبعة هو ما يأتي :-

أولا :- إن مشروع الدستور الذي أقره اجتماع أصحاب السمو نواب الحكام في تشرين الأول ١٩٧٠ هو مشروع دستور مؤقت ، هو أقصى ما أمكن الاتفاق عليه دون تحفظ من أحد سوى إمارة البحرين الشقيقة . ويا حبذا لو أمكن إقناع البحرين في قبوله ، علماً بأن نصوصه كافية لإقامة الاتحاد على أسس سليمة تفي بالأغراض المنشودة منه ، وعلماً بأن هذه النصوص قابلة للتعديل ويسري مفعولها لفترة انتقالية مدتها أربع سنوات . كما سيعاد النظر فيها حين إعداد الدستور الدائم في نهاية الفترة الانتقالية في ضوء التجربة الفعلية التي يكون الاتحاد قد اكتسبها أثناء هذه الفترة .

ثانيا :- وبشأن الاقتراح الأول المتعلق بالتمثيل في مجلس الاتحاد ، فهو ما انفردت البحرين الشقيقة بالمطالبة به بعدما كانت قد قبلت بمبدأ التساوي بالتمثيل ، الأمر الذي سبب تأخير قيام الاتحاد . ونظراً إلى ما سبق لنا بيانه ، فإننا لنرجو أن تعود البحرين الشقيقة إلى قبول المبدأ المذكور .

ثالثا :- أما بشأن الاقتراح الثاني المتعلق بعاصمة الاتحاد الدائمة ، فهذا أيضاً ما انفردت البحرين الشقيقة بالمطالبة به بعدما كان الاتفاق قد تم بالإجماع على أن تنشأ العاصمة الدائمة للإتحاد على الحدود بين دبي وأبو ظبي . ونظراً إلى أن موضوع العاصمة الاتحادية الدائمة هو عنصر جوهري ، وأساسي ، فلا نرى أي مبرر لعدم تحديد العاصمة الدائمة في الدستور المؤقت للاتحاد حسبما اتفق عليها .

رابعا :ـ أما بشأن باقي المقترحات فإننا نقبل الاقتراح الثالث المتعلق بحصر الانضمام للمنظمات الدولية بالاتحاد ، ونقبل الاقتراح الرابع الفقرة ٣ المتعلق بتفويض الاتحاد سلطة التشريع لتحديد المياه الإقليمية ، كما نقبل بالاقتراح الخامس المتعلق بالقوات المسلحة ، ولا نعارض في الاقتراح السابع بإسهام الإمارات في موازنة الاتحاد بالطريقة المقترحة . لكننا نرى يا صاحب الجلالة ، كما سبق وأبدينا ، أن من شأن هذه المقترحات أن تجدد المناقشات والخلافات التي قضينا مع باقي الأخوان ما يزيد على سنتين في محاولات لا تعرف الكلل لإيجاد حلول لها ، إلى أن ارتضى الجميع حلها وفق النصوص التي وردت في مشروع الدستور المؤقت الذي أوصى به اجتماع أصحاب السمو نواب الحكام الذي عقد في أبو ظبي في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ م وفق ما صدر عن هذا الاجتماع من توجيهات أخرى ، وإننا على استعداد لإعادة النظر في موقفنا بالنسبة إلى باقي المقترحات حين إعداد الدستور الدائم للاتحاد في ضوء تجاربنا التي نكون قد اكتسبناها اثناء الفترة الانتقالية .

وأرجو أن تعذرني جلالتكم للإطالة في هذا الكتاب ، إلا أن الموضوع يتعلق بمستقبل أمن هذه المنطقة كلها ، وقد وددت أن تطلعوا جلالتكم على تفاصيل موقفنا من الاتحاد وما قمنا به في سبيل المشاركة مع باقي الأخوان لتذليل العقبات التي أخرت قيامه من الإمارات التسع . ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما فيه خير هذه المنطقة وأمتنا الخالدة وأن يكلل مساعي الوفد السعودي ـ الكويتي الخيرة بالنجاح .

والله يحفظكم ويرعاكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أخوكم
راشد بن سعيد آل مكتوم
حاكم إمارة دبي

وكذلك بذلت الكويت والمملكة العربية جهودها المشكورة ، اتجاه إزالة العقبات من أمام ، مجلس الحكام . وكانت الحكومة البريطانية أيضاً حريصة كل الحرص على إنجاح هذا الاتحاد ، فبذلت مساعيها الحميدة ، عن طريق السير وليم لوس . ولكن النتيجة لم تكن أحسن من مساعي الوفد المشترك للمملكة العربية - والكويت .

ونورد هنا نص المقترحات التي تقدم بها « السير وليم لوس » :-

مقترحات سير وليم لوس

« سري »

١٣ ايار (مايو) ١٩٧١

اقترحت البعثة السعودية - الكويتية التي زارت الخليج الأسفل في نيسان (ابريل) ١٩٧١ م إدخال سبعة تعديلات على نص مسودة الدستور لاتحاد الإمارات العربية .

ومواضيع هذه التعديلات هي كالآتي :-

أ - تمثيل الإمارات في مجلس الاتحاد .

ب - تعيين مواقع العواصم المؤقتة والعاصمة الدائمة .

جـ - تمثيل كل إمارة بمفردها في المنظمات الدولية .

د - الشؤون التي فيها للاتحاد مطلق الحق في سن القوانين بشأنها .

هـ - حق الإمارات في تشكيل قوات محلية .

و - التصويت في المجلس الأعلى .

ز - مساهمة الإمارات في موازنة الاتحاد .

واستناداً إلى المعلومات المتوافرة لدى حكومة صاحبة الجلالة ، فإن ردود الحكام على اقتراحات البعثة السعودية - الكويتية تشير إلى أن الحكام

على استعداد لقبول البنود أ ، ج ، د ، لذلك نقدم فيما يأتي الاقتراحات حول كيفية الوصول إلى اتفاق بصدد البنود ب ، هـ ، و ، ج ، والتي ما زال بعض الامارات يبدي تحفظات بشأنها . وقد ترك البند ب ، للأخير .

(إن مسودة دستور تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠ المشار إليها في كل مكان هنا هي المشروع الذي وضعته اللجنة الدستورية لاتحاد الإمارات العربية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ .

١ ـ حق الإمارات في إنشاء قوات محلية .

علمت أن إحدى الإمارات لم تستطع قبول تعديل للمادة ١٤٣ من مشروع الدستور الذي اقترحته البعثة السعودية الكويتية . وفي سبيل الوصول إلى اتفاق ، اقترح العودة إلى نص المادة ١٤٣ من دستور تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠ وهي تنص على ما يأتي :

« يحق للدول الأعضاء تشكيل قوات مسلحة محلية تكون جاهزة وقادرة لأن تؤلف ، عند الضرورة ، قوة دفاعية لصد أي هجوم خارجي على الاتحاد » .

٢ ـ التصويت في المجلس الأعلى

علمت أن إحدى الإمارات أبدت تحفظات على المادة ٤٩ الذي اقترحته البعثة السعودية ـ الكويتية . وفي سبيل التوصل إلى اتفاق فإنني أقترح **صياغة المادة ٤٩ مجدداً على الوجه الآتي :ـ**

« إن قرارات المجلس الأعلى فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية يجب أن تتخذ بالتصويت الإجماعي . وفي حال عدم التوصل إلى تصويت إجماعي حول موضوع معين تجب إعادة دراسته في خلال شهر على الأكثر . وإذا توصل المجلس في هذه المناسبة إلى قرار حول الموضوع بأكثرية سبعة أصوات من أصل تسعة ، عندئذ يوضع موضع التنفيذ ، شرط أن تضم الأكثرية أصوات أبو ظبي والبحرين ودبي وقطر ، وتلتزم الأقلية برأي الأكثرية . كما أن

قرارات المجلس فيما يتعلق بالمسائل الإدارية يجب أن تتخذ بأكثرية الأصوات على أن تحدد هذه المسائل قوانين إجراءات المجلس الداخلية ».

٣ ـ مساهمة الإمارات في موازنة الاتحاد .

أعتقد أن إحدى الإمارات أبدت تحفظات حول تعديلات المادة ١٢٨ من مشروع الدستور المؤقت . وفي سبيل التوصل إلى اتفاق ، أقترح العودة إلى نص المادة ١٢٨ من دستور تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠ التي تنص على ما يأتي :ـ

« على الإمارات الأعضاء في الاتحاد أن تساهم بنسبة معينة من مدخولها السنوي لتغطية نفقات الموازنة العامة السنوية للاتحاد على الشكل وبالدرجة اللذين يحددهما قانون الموازنة ».

كذلك تم الاتفاق بين الإمارات بأن تساهم كل دولة بنسبة ١٠ في المئة من مدخولها السنوي في موازنة الاتحاد وتعتقد حكومة صاحبة الجلالة أن الإمارات التسع ستبقى على استعداد للموافقة على هذه النسبة .

٤ ـ تعيين موقع العاصمة الدائمة .

اقترحت البعثة السعودية ـ الكويتية أنه يجب عدم تحديد موقع العاصمة الدائمة في الدستور المؤقت ، لكني علمت أن تحفظات قد أبديت حول هذا الاقتراح . لذلك أقترح أنه ينبغي على الاجتماع المنوي عقده ، لبحث التعديلات على مشروع الدستور وفقاً للخطوط المذكورة أعلاه ، اتخاذ قرار نهائي حول هذه المسألة أيضاً .

(ترجمة رسمية)

الفصل الثالث والعشرون

اجتماعات المجلس الاتحادي
والاجتماع الرابع والأخير للمجلس الأعلى

- اجتماعات المجلس الاتحادي المؤقت
- الاجتماع الأول - الدوحة ٨ سبتمبر ١٩٦٨ .
- الاجتماع الثاني - الشارقة ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨ .
- الاجتماع الثالث - دبي ٤ مارس ١٩٦٩ .
- الاجتماع الرابع - عجمان ١ أبريل ١٩٦٩ .
- الاجتماع الخامس والأخير - الدوحة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ .
- الاجتماع الرابع والأخير لاتحاد الإمارات العربية في أبو ظبي (للمجلس الأعلى لحكام الإمارات) .
- اجتماع نواب الحكام .

اجتماعات المجلس الاتحادي
والاجتماع الرابع والأخير للمجلس الأعلى

اجتماعات المجلس الاتحادي المؤقت :

بعد القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى في اجتماعه في أبو ظبي في ٦ و٧ تموز ١٩٦٨ في شأن تشكيل مجلس اتحادي مؤقت وتحديد اختصاصاته وتسمية أعضاء هذا المجلس .

وفي أول للمجلس الاتحادي تم اختيار الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني رئيساً للمجلس الأعلى على هذا الاختيار .

الاجتماع الأول ـ الدوحة ٨ و٩ سبتمبر ١٩٦٨ :

ولقد عقد المجلس الاتحادي المؤقت برئاسة الشيخ خليفة بن حمد أول اجتماعاته بالدوحة في ٨ سبتمبر ١٩٦٨ بكامل أعضائه حيث حدد رئيس المجلس أغراض الاتحاد بثلاثة أمور وهي :

١-توثيق الصلات بين الإمارات وتقوية التعاون بينها في كل المجالات.

٢-تنسيق خطط تقدمها ورخائها .

٣-تنظيم الدفاع الجماعي عن بلادها ، ضيانة لأمنها ومافظة على سلامتها .

ووافق المجلس الاتحادي المؤقت ، بعد مناقشة المسائل المختلفة والمعروضة على جدول أعماله ما يلي : ـ

١ ـ اختيار الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم عضو المجلس الاتحادي المؤقت عن دبي وولي عهدها ، نائباً لرئيس المجلس الاتحادي المؤقت . واختيار السيد يوسف الشيراوي عضو المجلس الاتحادي عن البحرين مقرراً للمجلس .

٢ ـ إنشاء جهاز إداري « سكرتارية » للمجلس من مدير لهذا الجهاز وعدد من الموظفين يعينهم رئيس المجلس مع تحديد صلاحيات هذا الجهاز .

٣ ـ تشكيل لجنة ثلاثية من مندوبين عن أبو ظبي ودبي وقطر لوضع مشروع لائحة داخلية للمجلس .

٤ ـ تنفيذ قرار المجلس الأعلى الصادر في أبو ظبي بتاريخ ٧ يوليو ١٩٦٨ بشأن توحيد النقد والبريد وموضوع علم الاتحاد ونشيده وشعاره وجريدته الرسمية ، وذلك بتشكيل أربع لجان لبحث هذه الشؤون ورفع نتائج دراساتها إلى المجلس الاتحادي المؤقت في موعد أقصاه ثلاثة أشهر .

كما اتخذ المجلس الاتحادي المؤقت في اجتماعه هذا عدداً من التوصيات التي تحتاج إلى تصديق المجلس الأعلى ، فشملت . ـ

١ ـ التوصية بإنشاء ست لجان أخرى : ـ للتربية والتعليم ومقرها قطر ، وللصحة العامة ومقرها البحرين ، ولتشريعات العمال والتأمينات الاجتماعية ، وللملكية العقارية ومقرها قطر ، وللتجارة ومقرها دبي ، وللمواصلات ومقرها أبو ظبي . وذلك لدراسة واقتراح الخطوات اللازمة لتنسيق نشاطات الإمارات الأعضاء في هذه الشؤون وتقوية التعاون فيما بينها ، ودفع عجلة تقدمها في هذه المجالات . على أن ترفع كل لجنة نتيجة دراساتها إلى المجلس الاتحادي المؤقت في موعد أقصاه ثلاثة أشهر ، مع الترخيص لها بالاستعانة بمن تراه من أهل الخبرة من موظفي الإمارات الأعضاء في الاتحاد .

٢ ـ التوصية إلى المجلس الأعلى بأن يجري الاتصال بخبير اقتصادي عالمي لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الإمارات لوضع خطة اقتصادية شاملة يمكن تنفيذها خلال مدة زمنية معينة .

وناقش المجلس الاتحادي المؤقت أيضاً في اجتماعه الأول موضوع تنظيم الشؤون الدفاعية عن الاتحاد والإمارات الأعضاء . ولم ينته فيه إلى أي قرار أو توصية لاختلاف وجهات النظر حول الجهة المختصة ببحثه ، وهل هي المجلس الاتحادي المؤقت أو المجلس الأعلى للاتحاد .

أما بالنسبة لموضوع العلم فقد جاء في ختام تقرير اللجنة المشكلة لبحث موضوع العلم والنشيد الوطني والشعار الرسمي للاتحاد بعد اجتماعها في الشارقة في يومي ١٥و١٦ اكتوبر ١٩٦٨ : « أن اللجنة بحثت مسألة علم واحد للاتحاد ، ولاحظت أن اتفاق دبي لا ينص على وجود علم واحد ، بل أنها تؤكد احترام كل إمارة لسيادة الأخرى واستقلالها ، وبما أن العلم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ السيادة ، فإن هذا يوحي ببقاء أعلام الإمارات التسع كما هي وعدم استبدالها بعلم اتحادي واحد . لهذه اللجنة تود أن تلفت نظر المجلس الاتحادي المؤقت إلى ذلك ، وتريد توجيهاته في هذا الأمر » .

الاجتماع الثاني ـ الشارقة ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨ : ـ

وقد عقد المجلس الاتحادي المؤقت اجتماعه الثاني في الشارقة يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨ وقد أقر المجلس في هذا الاجتماع جدول أعماله واتخذ عدة قرارات استهدف بعضها إنشاء مزيد من اللجان ، منها إنشاء لجنتين جديدتين أخريين ، إحداهما لدراسة موضوع الهجرة والجنسية وتوحيد جوازات السفر في الاتحاد على أن يصادق المجلس الأعلى على إنشائها ، وأخرى لدراسة موضوع تقرير مخصصات مالية للأعضاءوالأعضاء المساعدين في المجلس الاتحادي . كما قرر إنشاء لجنة جديدة ثالثة من أعضائه أو أعضائه المساعدين لمتابعة أعمال هذه اللجان جميعاً وغيرها مما قد يشكله المجلس ، ودراسة تقاريرها قبل عرضها عليه . وتقرر أن تشكل لجنة المتابعة

هذه من عضو عن كل من الإمارات الأربع الرئيسية ـ البحرين وقطر ودبي وأبو ظبي ، على أن يكون مقرها في الدوحة إلى جانب رئيس المجلس وجهازه الإداري (السكرتارية) ، كما ندب أحد موظفي حكومة قطر للعمل مديراً له .

ومن أهم قرارات المجلس الاتحادي المؤقت الذي أقره في اجتماعه الثاني بالشارقة هو قراره الرقم ٩ لسنة ١٩٦٨ بأن تكون بريطانيا هي الجهة التي يطلب إليها اختيار الخبيرين العسكريين المكلفين القيام بالدراسات التمهيدية لتنظيم الدفاع عن الاتحاد وإماراته وكل ما يتعلق به ، وتكليف رئيس المجلس الاتحادي المؤقت نفسه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني إجراء هذا الاتصال . ثم القرار الرقم ١٠ بشأن تكليف رئيسه أيضاً الاتصال بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير أو بإحدى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة لاختيار خبير اقتصادي لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الإمارات ، توطئة لإعداد خطة زمنية معينة للنهوض بشؤونها في هذا المجال .

كما وافق المجلس الاتحادي المؤقت في اجتماعه الثاني في الشارقة على توصيات اللجنة المشكلة للنظر في موضوع الجريدة الرسمية للاتحاد ، وعلى مشروع قانون اتحادي بانشائها ورفعه إلى المجلس الأعلى للحكام في اجتماعه المقبل للمصادقة عليه وإصداره .

الاجتماع الثالث ـ دبي ٤ مارس ١٩٦٩ :

عقد المجلس الاتحادي المؤقت اجتماعه الثالث في دبي في ٤ مارس ١٩٦٩ وكان على رأس جدول أعمال المجلس الاتحادي هو موضوع الدفاع عن الاتحاد وإماراته. حيث رشحت الحكومة البريطانية في ٢٦ يناير ١٩٦٨ الجنرال « سير جون ويلوبي » كخبير عسكري أول يعاونه عدد من الخبراء العسكريين البريطانيين لهذا الغرض . وقد استطاعت هذه البعثة العسكرية في مدة وجيزة إعداد تقرير أولي عن متطلبات الدفاع . وأقر المجلس الاتحادي المؤقت هذه الخطوات ووافق عليه على أن يعرض هذا الأمر شفوياً على

المجلس الأعلى في اجتماعه القادم للوقوف على رأيه فيه ، مع رفع التقرير ذاته إليه لاتخاذ ما يراه بشأنه .

وقد تضمن التقرير عدة توصيات أهمها : -

١ - ضرورة إنشاء إدارة مركزية اتحادية تعادل وزارة دفاع .

٢ - تشكيل سكرتارية للدفاع ، وذلك حتى يتم إنشاء الإدارة أو الوزارة الاتحادية المشار إليها .

٣ - ضرورة توحيد السلاح لمواجهة مشكلتي التدريب والصيانة .

٤ - إنشاء لواء مشاة متحرك مزود بآليات خفيفة يتألف في البداية من حوالي الفي رجل ، مع التوسع في هذه القوة لتصبح في النهاية خمسة آلاف رجل . مع امكانية الاستعانة بكشافة ساحل عمان التي مقرها الآن في الشارقة لتكون نواة لهذا الجيش الاتحادي .

٥ - إنشاء سلاح جوي للاتحاد من نفاثات مقاتلة من نوع هنتر ، وقد حصل الشيخ زايد بن سلطان آلنهيان حاكم أبو ظبي على عدد منها لجيش إمارته الخاص .

٦ - إنشاء سلاح للبحرية من ستة زوارق مسلحة تستخدم في الدفاع عن السواحل ومكافحة الهجرة غير المشروعة ، ويمكن أن تنضم إلى هذه الزوارق ، قوارب أصغر تمتلكها أبو ظبي وقطر والبحرين .

واستعرض المجلس الاتحادي الخطوات التي تمت بشأن الاتصال بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير للقيام بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للإمارات .

كما وافق على توصيات لجنة النقد وعلى مشروع قانون أعد بناء على تلك التوصيات يستهدف إنشاء هيئة عامة ذات شخصية معنوية لمدة غير محددة ، تتولى طبع وإصدار أوراق النقد والمسكوكات الجائز تداولها قانوناً

في إمارات الاتحاد ، والاحتفاظ لديها بالاحتياط اللازم لحماية القيمة العالمية لهذه العملة الجديدة الموحدة (قرار المجلس الرقم ـ ١ ـ لسنة ١٩٦٩) .

وأقر توصيات لجنة البريد ومشروع القانون الذي اقترحته لإنشاء هيئة عامة اتحادية ذات شخصية معنوية للخدمات البريدية ، تقوم بكل ما يتعلق بشؤون البريد الداخلي والخارجي للاتحاد ، يتولى إدارتها مجلس يسمى « مجلس بريد الاتحاد » ويتألف من تسعة أعضاء يمثل كل إمارة فيه عضو واحد (القرار الرقم ـ ٢ ـ لسنة ١٩٦٩) .

وقرر المجلس الاتحادي رفع مشروعي القانونين المذكورين الخاصين بتوحيد النقد والخدمات البريدية في عموم الاتحاد ، إلى المجلس الأعلى للحكام ، للمصادقة عليهما ، مع توصية إلى المجلس الأعلى لتقرير ما يراه مناسباً لتعويض الإمارات التي سوف تتضرر مادياً بسبب اضطلاع هيئة البريد الاتحادية وحدها بإصدار الطوابع الاتحادية بنوعيها الثابت والتذكاري ، وحرمان الإمارات من هذا المصدر من مصادر الدخل .

وفيما يتعلق بأعمال اللجان أيضاً قرر المجلس الاتحادي المؤقت خلال ذلك الاجتماع تكليف لجنة الملكية العقارية استيفاء الشروط اللازمة لمنح مواطني كل امارة حق اكتساب الملكية العقارية في الإمارات الأخرى ، على أن تفرغ اللجنة من دراستها في موعد غايته ٥ ابريل ١٩٦٩ . وطلب إلى « لجنة المتابعة » أن تقوم في اجتماعها المقبل بدراسة مشروعات القوانين المتعلقة بشؤون التجارة والمواصلات والتربية والتعليم والصحة العامة . كما كلفها إعداد مشروع الموازنة العامة للاتحاد ، على أن ترفع تقريراً بذلك إلى المجلس خلال ثلاثة أشهر (القرار الرقم ـ ٥ ـ لسنة ١٩٦٩) .

وبالنسبة إلى جهازه الإداري ، فقد وافق المجلس الاتحادي المؤقت على المشروع الذي قدمه مدير هذا الجهاز . واتخذ المجلس (القرار الرقم ـ ١ ـ لسنة ١٩٦٩) بالموافقة على موازنة هذا الجهاز الإداري ، على أن يعمل بها من تاريخ مصادقة المجلس الأعلى عليها .

الاجتماع الرابع ـ عجمان ١/أبريل ١٩٦٩ :

وقد عقد المجلس الاتحادي المؤقت اجتماعه الرابع بعجمان برئاسة الشيخ خليفة بن حمد رئيس المجلس الاتحادي المؤقت وبحضور جميع أعضائه . واتخذ المجلس القرارات المناسبة بشأن المسائل المحددة الواردة على جدول الأعمال استكمالا لسلسلة القرارات المتخذة في اجتماعه السابق . حيث وافق في قراره (الرقم ـ ٦ ـ لسنة ١٩٦٩) على توصيات لجنة التربية والتعليم ، وعلى مشروع قانون اتحادي يقضي بإنشاء إدارة اتحادية للتربية والتعليم وتوحيد نظمها في الإمارات الأعضاء ، على أن يكون للوحدات الإدارية المختصة في شؤون التربية والتعليم في كل إمارة ، الإشراف على الأمور التربوية غير العائدة إلى الإدارة الاتحادية ، وتنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الاتحادية المتعلقة بشؤون التربية والتعليم عموماً .

كما وافق على (قراره الرقم ـ ٧ ـ لسنة ١٩٦٩) على توصيات لجنة الصحة العامة وعلى مشروع قانون بإنشاء إدارة اتحادية للخدمات الصحية والطبية .

ووافق في (قراره الرقم ـ ٨ ـ لسنة ١٩٦٩) على توصيات لجنة المواصلات ، ومشروع القانون المقترح لإنشاء إدارة اتحادية تختص بجميع الشؤون المتعلقة بالمواصلات البرية والبحرية والجوية في الاتحاد ، والعمل على النهوض بما يكفل لها أكبر قدر من التقدم . وقد أشير في مشروع القانون إلى اختصاص هذه الإدارة الاتحادية بتوحيد وسائل المواصلات في الاتحاد ، وبالتخطيط لإقامة الجسور والأنفاق ، وإنشاء الطرق البرية الموصلة بين إمارات الاتحاد بعضها ببعض ، وإنشاء وتوسيع الموانىء البحرية في الاتحاد مع مراعاة البدء بالإمارات التي هي في أمس حاجة إلى هذه الأمور ، وإنشاء وتوسيع المطارات الجوية في إمارات الاتحاد .

وكما وافق أيضاً المجلس الاتحادي المؤقت في (قراره الرقم ـ ٩ ـ لسنة ١٩٦٩) على إنشاء لجنة يكون مقرها أبو ظبي ، لدراسة موضوع تنسيق

أجهزة الإعلام وتوحيدها في الإمارات ، وتقرر رفع هذه القرارات الأربعة إلى المجلس الأعلى للحكام للمصادقة عليها وإصدارها .

الاجتماع الخامس والأخير ـ الدوحة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ :

إلا أنه نظراً إلى ما قرره المجلس الأعلى للاتحاد من الاستعاضة عن المجلس الاتحادي المؤقت بمجلس وزراء اتحادي يتم اختيار أعضائه فيما بعد فلم يعد بالجائز حينئذ للمجلس الاتحادي المؤقت مواصلة نشاط لجانه المختلفة بعد تاريخ ٦ يونيو ١٩٦٩ باعتباره نهاية مدة صلاحياته بموجب قرار إنشائه الصادر في ٧ يوليو ١٩٦٨ والذي حدد هذه المدة بسنة واحدة .

لذلك عجل المجلس الاتحادي المؤقت عقد اجتماعه الخامس والختامي في الدوحة في ٢٢ و٢٣ يونيو ١٩٦٩ حيث أقر محضر جلسات اجتماعه السابق في عجمان ، واتخذ قراراً بإنشاء إدارة اتحادية للتجارة والصناعة ، يمكن أن تتحول إلى وزارة للتجارة والصناعة فيما بعد ، ووافق على مشروع قانون اتحادي بشأن اختصاصات هذه الإدارة ، وقرر رفعهما إلى المجلس الأعلى للتصديق عليهما . كما وافق من حيث المبدأ على إنشاء مؤسسة اتحادية للتأمينات الاجتماعية ، وعهد إلى اللجنة المختصة بتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية ، بدراسة الملاحظات التي أبدتها بعض الإمارات على مشروع قانون العمل الموحد الذي تم إعداده .

وأجرى اختيار أعضاء اللجنتين اللتين سبق للمجلس الأعلى للحكام في مايو ١٩٦٩ إن صادق على تشكيلهما لبحث موضوع الهجرة والجنسية وجوازات السفر ، وموضوع تنسيق وتوحيد أجهزة الإعلام في الاتحاد .

وبهذه القرارات يكون المجلس الاتحادي المؤقت قد أنهى المدة القصيرة والحافلة بنشاطاته الملموسة في عدة لجان .

الاجتماع الرابع لاتحاد الإمارات العربية في أبو ظبي (الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى) :

تم اجتماع المجلس الأعلى لحكام الإمارات التسع في أبو ظبي ، من

٢١ اكتوبر عام ١٩٦٩ إلى ٢٣ اكتوبر ١٩٦٩ . وفي اليوم الأول تم انتخاب الشيخ زايد بن سلطان رئيساً للاتحاد ، ولمدة سنتين ، وتم انتخاب حاكم دبي نائباً لرئيس الاتحاد[١] ، وبذلك تكون النقطة الأولى قد تم الاتفاق عليها ، وهي انتخاب رئيس دولة الاتحاد ونائبه .

وأما النقطة الثانية ، فكانت هي إيجاد مقر للاتحاد الدائم والمؤقت . وتم اختيار أبو ظبي عاصمة اتحادية مؤقتة ، لحين اختيار عاصمة دائمة للاتحاد ، على الحدود فيما بين أبو ظبي ودبي ، في مكان يعرف باسم « وادي الموت » .

وأما النقطة الثالثة فهي ميزانية الاتحاد ، وتم الاتفاق على المساهمة ، بحيث تغطي تكاليف الحكومة .

وأما فيما يتعلق بتقرير الجنرال « سير جون ويلوبي » ، فيما يخص الدفاع ، والأمور العسكرية ، فلم يقره المجلس ، وأجل البحث فيه .

وتم حل المجلس الاتحادي المؤقت ، وتكوين مجلس الوزراء الاتحادي ، ليحل محل ذلك المجلس ؛ وتعيين الشيخ خليفة بن حمد الثاني رئيساً لمجلس الوزراء .

وأما بالنسبة للمجلس الوطني الاستشاري ، فقد تمت الموافقة عليه ، بأن تكون المقاعد متساوية بين أعضاء الإمارات التسع ، حيث يكون لكل إمارة أربعة مقاعد ، ويتم تعيينهم من قبل الحكام ، وبذلك يصبح العدد ٣٦ عضواً ، بالتساوي . وفيما يتعلق باختصاصاته ، فيحددها الدستور بعد وضعها .

وأما بالنسبة للدستور ، فتم تأجيل موضوعه إلى حين .

وفي آخر أيام الاجتماع ، أي يوم السبت ٢٥ اكتوبر ١٩٦٩ ، كانت الكارثة ، التي أدت إلى هدم كل ما بناه حكام الإمارات التسع ، في خلال

---

(١) دولة الامارات العربية المتحدة - ١٢ ديسمبر ١٩٧٣ - وزارة الاعلام والسياحة ص ١٣ .

السنوات الماضية ؛ وهي حضور المعتمد السياسي البريطاني في أبو ظبي ، « السير جمز تردويل » إلى قاعة الاجتماع ، حيث تلا على المجتمعين رسالة تلقاها من المقيم البريطاني في الخليج ، « سير ستيوارت كروفورد » . وبعدها غادر المقيم السياسي البريطاني ، حتى انفض حاكم قطر ورأس الخيمة ، وانصرفا من الاجتماع .

وجدير بالذكر أن المعتمد السياسي البريطاني قد طلب مخاطبة المجلس الأعلى للحكام ، بناء على تعليمات المقيم البريطاني في البحرين . ورغم أن المجلس وافق على الاستماع إليه ، وبرغم أن تردويل لم يفعل أكثر من تلاوة رسالة معدة ، تعبر عن مدى اهتمام الحكومة البريطانية بنجاح الاتحاد ، كما أعربت عنه لحكام الإمارات الذين زاروا لندن في صيف ١٩٦٩ ، وتحث المجتمعين على بذل جهودهم ، وأن يحلوا المشاكل فيما بينهم ، ليثبتوا لشعوب المنطقة والعالم العربي أنهم يضعون الرغبة المشتركة لإقامة الاتحاد فوق المصالح الخاصة ـ رغم ذلك فإن بعض الحكام رفضوا التوقيع على القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع ، بحجة دخول المعتمد السياسي البريطاني إلى القاعة ، رغما عن أنهم قد وافقوا له مسبقاً على دخول الاجتماع ، كما استمعوا إلى خطابه إلى النهاية ، وبعد أن غادر المعتمد البريطاني غادروا الاجتماع .

ولقد رفض حاكم رأس الخيمة التوقيع على القرارات ، وبادر بالسؤال إلى الشيخ زايد بن سلطان ، باعتباره رئيس الاجتماع « مستفسراً عما إذا كان هذا الأخير سيوقع البيان والقرارات نيابة عن أبو ظبي . فأجاب الشيخ زايد بن سلطان ببساطة أنه لا يرى شخصياً فيما حدث خروجاً على المألوف ، فما زالت أبو ظبي وغيرها من الإمارات مرتبطة حتى ذلك اليوم مع بريطانيا بمعاهدات خاصة ، تخول الحكومة البريطانية صلاحيات معينة بالنسبة للشؤون الخارجية وشؤون الدفاع ، وأن استقبال حكام الإمارات لمعتمدي الحكومة البريطانية لديهم أمر عادي ، وأن المعتمد السياسي البريطاني في أبو ظبي « جيمز تردويل » لم يقتحم على المجلس حرمته . بل واستأذن في

الدخول فأذن له ؛ كما أن الكلمة التي ألقاها ليس فيها ما يجرح شعور أحد »[1] .

وبذلك يكون الاجتماع قد انتهى بدون توقيع القرارات ، والتي سبق أن تمت الموافقة عليها أثناء الاجتماع . ويرجع ذلك ، كما ذكرنا آنفاً ، حيث غادر كل من حاكمي قطر ورأس الخيمة أبو ظبي ، دون التوقيع على القرارات . وقد جاء البيان الذي صدر في ٢٥ اكتوبر ١٩٦٩ بما يلي : -

« عقد المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية دورته الرابعة في أبو ظبي ، في الفترة الواقعة ما بين العاشر والرابع عشر من شعبان عام ١٣٨٩ ، الموافق ٢١ إلى ٢٥ تشرين الأول « اكتوبر » عام ١٩٦٩ ، بحضور جميع أصحاب العظمة والسمو أعضائه والوفود المرافقة لهم . وبعد أن أقر المجلس مشروع جدول أعماله الذي كانت قد أعدته لجنة من ممثلي أصحاب العظمة والسمو حكام الإمارات ، ناقش عدداً من الموضوعات المهمة المدرجة في هذا الجدول . ونظراً إلى عدم اتساع الوقت لاستكمال جدول الأعمال ، قرر المجلس الأعلى تأجيل اجتماعه الحالي ، وإرجاء بحث ما تبقى من جدول الأعمال إلى الاجتماع الثاني في دورته الرابعة في أبو ظبي ، في موعد لا يجاوز أسبوعين من تاريخ هذا البيان . والمجلس الأعلى يرجو الله العلي القدير أن يوفقه في الوصول إلى خير النتائج المحققة ، لما أوطد العزم عليه ، من استكمال بناء الاتحاد على أمتن الأسس وأسلمها ، وإعلانه دولة مستقلة ذات سيادة تامة في أقرب فرصة » .

وقبل أن يكتمل هذا الاجتماع الأخير ، كان المجلس الأعلى لحكام الإمارات التسع قد بدأ يواجه صعوبات كبيرة في مهمته . ورغم كل الجهود التي بذلت لإنقاذ الموقف ، فقد « جرت الرياح بما لا تشتهي السفن » .

ولقد بذلت دولة الكويت مساعيها الحميدة لإنجاح الاتحاد ، فقد جاء

---

(١) رياض نجيب الريس - صراع الواحات والنفط - هموم الخليج العربي بين ٦٨ - ١٩٧١ - ص ١٣٠ .

وزير الخارجية الكويتي ، الشيخ صباح الأحمد ، يحمل رسالة من أمير الكويت إلى المجلس الأعلى لحكام الإمارات التسع ، يحثهم فيها على توحيد جهودهم للاتحاد ، ويعلن فيها تأييد الكويت الكامل لاتحاد الإمارات العربية[1] .

ولكي يحافظ المجلس على بقية الأمل ، في نفوس المتطلعين إلى الاتحاد ، أصدر بياناً جاء فيه أنه قرر « تأجيل اجتماعه الحالي وإرجاء بحث ما تبقى من جدول الأعمال الخاص بالاجتماع الثاني من الدورة الرابعة في أبو ظبي إلى موعد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ هذا البيان »[2] .

وتطبيقاً لتلك القرارات وجه الشيخ زايد بن سلطان ، الدعوة لإخوانه حكام الإمارات التسع ، للاجتماع في الخامس من نوفمبر ١٩٦٩ . ولكنه لم يتلق الموافقة على دعوته ، إلاّ من البحرين والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة ، بالإضافة إلى أبو ظبي طبعاً . أما قطر ، فقد مالت إلى عدم الموافقة ، مقترحة ضرورة التفاهم التمهيدي قبل انعقاد المجلس الأعلى[3] لحكام الإمارات التسع .

أما الإمارات الأخرى ، وهي دبي ورأس الخيمة ، فلم ترسل الموافقة على حضور الاجتماع ، وبذلك يكون قيام الاتحاد التساعي قد أخفق ، بعد تلك الجهود المتواصلة .

اجتماع نواب الحكام : ـ

بعد عدم توصل المجلس الأعلى لحكام الإمارات التسع إلى نتيجة مرضية للاتحاد ، واصل نواب الحكام اجتماعاتهم في أبو ظبي ، بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٧٠ ، بغية التوصل إلى حل العقبات التي اعترضت مسيرة الاتحاد .

---

(١) جريدة الاتحاد ـ الصادرة في ابو ظبي بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٣٠ .

(٢) جريدة الاتحاد الصادرة في ابو ظبي بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٣٠ .

(٣) وحيد رأفت ـ دكتور ـ دراسة ووثائق دول اتحاد الامارات في الخليج ص٢ ـ ٣ .

وشكلوا لجنتين : ـ

الأولى ـ لجنة خاصة بوضع الميزانية الاتحادية .

والثانية ـ لجنة فينة لدراسة الدستور الاتحادي .

وعقدت هذه اللجان اجتماعاتها ، كما واصل نواب الحكام اجتماعهم الثاني ، في اكتوبر عام ١٩٧٠ . ولكن لم يتمكن هؤلاء النواب من حل المشكلات التي اعترضت الاتحاد ، وأهمها : ـ

١ ـ عاصمة الاتحاد .

٢ ـ التصويت في المجلس الأعلى .

٣ ـ التمثيل النيابي في المجلس الاستشاري .

لقد أصبح مشروع الاتحاد ، بين تسع إمارات ، أمراً صعباً .

الباب الثامن

أهم التطورات السياسية في عام ١٩٧١

الفصل الرابع والعشرون : ـ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

- اتجاه البحرين وقطر للاستقلال .
- الاتحاد السداسي .
- قيام دولة الإمارات العربية المتحدة .
- الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة .
- إنهاء العلاقات التعاهدية مع بريطانيا .
  أ ـ مذكرات بشأن إلغاء العلاقات التعاهدية .
  ب ـ معاهدة الصداقة .
- مصرع حاكم الشارقة .
- انضمام رأس الخيمة للاتحاد .

الفصل الخامس والعشرون : ـ الاحتلال الإيراني للجزر العربية .

- الاحتلال الإيراني صباح يوم الثلاثاء ١٩٧١/١١/٣٠ .
- العلاقات البريطانية ـ الإيرانية .
- العلاقات العربية ـ البريطانية .

- العلاقات العربية - الإيرانية .
- الموقف العراقي .
- موقف السعودية والكويت .
- موقف الإمارات العربية .

الفصل الرابع والعشرون

قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

- اتجاه البحرين وقطر للاستقلال .
- الاتحاد السداسي .
- قيام دولة الإمارات العربية المتحدة .
- الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة .
- إنهاء العلاقات التعاهدية مع بريطانيا .

أ ـ مذكرات بشأن إلغاء العلاقات التعاهدية .

ب ـ معاهدة الصداقة .

- مصرع حاكم الشارقة .
- انضمام رأس الخيمة للاتحاد .

قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

اتجاه البحرين وقطر إلى الاستقلال :

وبعد انتهاء المحادثات التي جرت مع الوفد الكويتي ـ السعودي ومقترحات السير "وليم لوس"[١] وردت أنباء إلى حكومة أبو ظبي مفادها أن قطر والبحرين تفكران جديا في الاستقلال ، وبعيدا عن الاتحاد ، وذلك في خلال شهر مايو ١٩٧١ .

ولم تصل هذه الأخبار بطريقة رسمية ، ولكن الشيخ زايد بن سلطان كان حريصا على هذا الاتحاد ، مما جعله يرسل وفدا مكونا من أحمد السويدي وعدنان الباجهجي إلى كل من قطر والبحرين . لاستطلاع الموقف ، وليتأكد عن صحة هذه الأخبار .

"ورغم أن المسئولين في الإمارتين أكدوا للوفد تمسكهم بالاتحاد ، فقد ظهر واضحا تمسك كل منهم باشتراطاته ، ولاسيما فيما يتعلق بمكان العاصمة الاتحادية ، ونسبة تمثيل كل إمارة . وحاول وفد أبو ظبي أن يستشف إمكانات عقد اجتماع للمجلس الأعلى لحكام الإمارات ، لكن الأشقاء في البحرين وقطر بينوا أنه ما لم تذلل الصعاب وتزل الخلافات في وجهات النظر

---

(١) محمد فتوح عثمان ـــ دكتور ـــ رئيس الدولة في النظام الفيدرالي ص ٢٦٠.

قبل عقد مثل هذا الاجتماع ، فالأفضل عدم عقده » .

وقد قدم الوفد كل ما يمكن بذله في سبيل إنجاح المساعي وتحقيق الاتحاد ، ولكنه لم يتمكن من تقريب وجهات النظر ، فعاد إلى أبو ظبي ، وتم رفع تقرير عن هذه الاتصالات إلى الشيخ زايد بن سلطان .

ولكن بعد عودة الوفد بفترة بسيطة ، أعلنت حكومتا البحرين وقطر ، إلى حكومة أبو ظبي عن عزمهما بتفضيل الاستقلال المنفرد ، وبذلك لم يكن أمام حكام الإمارات سوى أن يجتمعوا ويعلنوا الاتحاد فيما بينهم .

وبناء على ذلك أعلنت البحرين يوم ١٤ أغسطس ١٩٧١ يوم استقلالها ، وفي أول سبتمبر ١٩٧١ أعلنت حكومة قطر استقلالها[١] .

ويقول الدكتور العقاد في تناوله لتلك الأوضاع في مقال نشر في مجلة السياسة الدولية في عددها « ٢٦ » الصادر في اكتوبر ١٩٧١ « كان واضحاً منذ البداية في عام ١٩٧٠ أن كلاً من قطر والبحرين تتجه نحو الاستقلال ، كدولة قائمة بذاتها ، عندما أظهرت إمارة البحرين اتجاهها الجديد ، حينما أنشأت مجلس الدولة في أوائل عام ١٩٧٠ والذي يعد بمثابة نواة لمجلس الوزراء ، فقد خصصت دائرتين للخارجية والدفاع . ولم تلبث لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة أن نشرت تقريرها الذي يؤكد إجماع سكان البحرين على عدم الانضمام إلى إيران ، والميل إلى إعلان الاستقلال أو الالتحاق باتحاد يضم إمارات الخليج العربي ؛ وقد اعترفت إيران بنتائج هذا التقرير ، وبذا أصبح الباب مفتوحاً أمام البحرين للاختيار بين الاستقلال أو الانضمام للاتحاد ، وقد اختار الاستقلال ، الذي أعلن في ١٤ أغسطس »[٢] .

كذلك كان الأمر بالنسبة لقطر ، حيث تم إعلان الاستقلال ؛ ولم ينضما

---

(١) دولة الامارات العربية المتحدة (دراسة تاريخية ووثائق) - إصدار مركز الوثائق والدراسات بوزارة شؤون الرئاسة بأبو ظبي - ص ٣٧ .

(٢) صلاح العقاد - دكتور - مجلة السياسة الدولية عدد ٢٦ اكتوبر ١٩٧١ .

إلى الاتحاد التساعي الذي اقتصر على الإمارات العربية الباقية .

وجاء ذلك على أثر إعلان الشيخ أحمد بن علي الثاني ، في شهر أبريل عام ١٩٧٠ ، عن دستور جديد ينص في المادة الأولى منه على أن قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، وأنها عضو من اتحاد الإمارات العربية وقد يلاحظ من العبارة التي وردت في الأخير بأنها تطمين لأولئك الذين قد يرون في إعلان استقلال قطر وسيادتها ما يوحي بقرب انفاصلها عن الاتحاد . ورغم هذه العبارة المطمئنة ، تساءل البعض هل يمكن التوفيق بين هذا الدستور العصري وانطلاقاته وبين التقيد بأحكام اتفاقية الاتحاد ودستوره المنتظر[١] .

الاتحاد السداسي : -

وبعد إعلان إمارتي قطر والبحرين عن استقلالهما ، اجتمع حكام الإمارات الستة ، وهم أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وام القوين والفجيرة[٢] ، وتباحثوا في أمر إنشاء اتحاد فيما بينهم ، وذلك في دبي في شهر يوليو عام ١٩٧١[٣] ؛ وقد كللت الجهود بالنجاح في تكوين اتحاد سداسي فيما بينهم .

وكان من أهم الموضوعات التي درسها المجتمعون هو تعديل الدستور المؤقت ، الذي وضع أصلاً ليلائم الاتحاد التساعي الذي لم يتحقق ، بحيث يتناسب مع الصورة الجديدة للاتحاد .

فاتفق الشيوخ فيما بينهم وأعلنوا في الثامن عشر من يوليو عام ١٩٧١

---

(١) دولة الامارات العربية المتحدة دراسة تاريخية ووثائق - المرجع السابق ص ٣٨ .

(٢) Margaret Mckay- op.cit.، p.180.

(٣) Parteners for Progress. Areporton The United Arab Emirates 1971- 1977. Ministry of Information and Culture Abu Dhabi. p.11.

عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وإصدار الدستور المؤقت لهذه الدولة الناشئة [1]

ولقد تأخر توقيع إمارة رأس الخيمة الشقيقة على الدستور المؤقت، وانضمامها إلى الاتحاد، بعد بضعة أشهر أي في ١٠ فبراير ١٩٧٢[2]. وهذا ما جعل الاتحاد يبدأ بستة أعضاء.

وأصدروا في ختام المؤتمر بياناً جاء فيه ما يلي :-

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

بعونه تعالى واستجابة لرغبة شعبنا العربي، فقد قررنا نحن حكام أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة، اقامة دولة اتحادية باسم «الإمارات العربية المتحدة».

وقد تم في هذا اليوم المبارك التوقيع على الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة وإذ نزف هذه البشرى السارة إلى الشعب العربي الكريم نرجو الله تعالى أن يكون هذا الاتحاد نواة يضم باقي أفراد الأسرة من الإمارات الشقيقة التي لم تمكنها ظروفها الحاضرة من التوقيع على هذا الدستور.

هذا وقد تقرر إرسال وفود لزيارة الدول والإمارات العربية الشقيقة، وكذلك الدول الصديقة، من أجل شرح أهداف هذه الخطوة والحصول على تأييدها ودعمها.

كما شكلت لجان لإعداد التشريعات الضرورية للاتحاد وأجهزته، لعرضها علينا في اجتماعنا القادم الذي سيعقد في المستقبل القريب في إمارة

---

(١) السيد محمد ابراهيم - دكتور - أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الامارات العربية ص ١٢٩.

(٢) Partners for Progess 1971- 1977- op.cit. p.11.

أبو ظبي ، وذلك لاستكمال الإجراءات اللازمة لإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة وتشكيل حكومتها وإنشاء أجهزتها ، لكي تمارس مسؤولياتها في خدمة الشعب وبناء مستقبله الزاهر ولتتعاون مع شقيقاتها الدول العربية ولتتبوأ مكانها اللائق في الأسرة الدولية .

ونسأل الله العلي القدير أن يأخذ بيدنا لما فيه خير شعبنا ومنطقتنا وأمتنا العربية إنه سميع مجيب»[1] .

صدر في دبي بتاريخ ١٨/٧/ ١٩٧١ .

قيام دولة الإمارات العربية المتحدة :

وتنفيذاً لبيان المجلس الأعلى لحكام الإمارات الستة الصادر في ١٨ يوليو ، والذي تضمن التصديق على الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة ، اجتمع المجلس الأعلى في دبي يوم الخميس بتاريخ الخامس عشر من شهر شوال عام ١٣٩١ هـ الموافق الثاني من شهر كانون أول (ديسمبر) ١٩٧١ م . وبعد انتهاء الاجتماع أعلن المجلس الأعلى لحكام الإمارات الست البيان التالي : -

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذا اليوم الخميس الواقع في الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٣٩١ هـ . الموافق لليوم الثاني من شهر ديسمبر سنة ١٩٧١ م ، وفي إمارة دبي عقد حكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة الموقعون على الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة اجتماعا لهم في جو سادته مشاعر الأخوة الصادقة والثقة المتبادلة والحرص العميق على تحقيق إرادة شعب هذه الإمارات وأصدروا إعلاناً بسريان مفعول أحكام الدستور المذكور اعتباراً من هذا اليوم .

---

(١) حكومة ابو ظبي - وزارة الاعلام والسياحة - نشرة رصد انباء محطات الاذاعة - النشرة رقم (١٢٩١) بتاريخ ١٩٧١/٧/٢٩ ص ١ .

ثم تابع الحكام اجتماعهم كمجلس اعلى للاتحاد . وبعونه تعالى تم في هذا الاجتماع انتخاب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة ابو ظبي رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات ميلادية وصاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم إمارة دبي نائباً للرئيس لنفس المدة . وقد أدى كل منهما اليمين الدستورية وفق أحكام الدستور ، كما تم تعيين صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم ولي عهد إمارة دبي رئيساً لمجلس الوزراء الاتحادي . وسيعقد المجلس اجتماعه الثاني في أبو ظبي يوم الثلاثاء الموافق السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩٧١ .

ويزف المجلس الأعلى هذه البشرى السعيدة لشعب الإمارات العربية المتحدة ولكافة الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة والعالم أجمع معلناً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة دولة مستقلة ذات سيادة ، جزءاً من الوطن العربي الكبير ، تستهدف الحفاظ على استقلالها وسيادتها وعلى أمنها واستقرارها ودفع كل عدوان على كيانها أو كيان الإمارات الأعضاء فيها ، وحماية حقوق وحريات شعبها وتحقيق التعاون الوثيق فيما بين إماراتها لصالحها المشترك من أجل هذه الأغراض ومن أجل ازدهارها وتقدمها في كافة المجالات وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين ، ونصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب ، على أساس مبادىء ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة والأخلاق الدولية المثلى ، ويستنكر الاتحاد مبدأ استخدام القوة ويأسف لما اتخذته إيران أخيراً من احتلال جزء من الوطن العربي العزيز ويرى ضرورة احترام الحقوق المشروعة ومناقشة ما قد ينشأ من خلافات بين الدول بالطرق المتعارف عليها دولياً .

والمجلس الأعلى للاتحاد ، إذ يتوجه في هذه المناسبة التاريخية المباركة إلى الله العلي القدير بالحمد والشكر على توفيقه وعونه وإلى شعب الاتحاد بالتهاني والمباركة على تحقيق أمانيه وإيماناً من المجلس بأن أي وحدة أو اتحاذ في أي بقعة من الوطن العربي خطوة في طريق الدعوة الحقة للوحدة

العربية الشاملة ، فإنه ليحرص على تأكيد ترحيبه بانضمام باقي الدول والإمارات الشقيقة الموقعة على اتفاقية اتحاد الإمارات العربية الموقعة في دبي في الثامن والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٦٨ م لدولة الإمارات العربية المتحدة .

والله ولي التوفيق ، وهو نعم المولى ونعم النصير[١] . . .

صدر في دبي في ١٥ شوال سنة ١٣٩١ هـ .

الموافق ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ م .

الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة :

كما تم إعلان بشأن تحديد تاريخ العمل بأحكام الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة فيما يلي نص البيان : -

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن بأحكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة . بعد الاطلاع على المادة ١٥٢ من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة الذي وقعناه في دبي في الخامس والعشرين من شهر جماد الأول سنة ١٣٩١ هـ - الموافق لليوم الثامن عشر من شهر يوليو سنة ١٩٧١ م .

نعلن ما يلي : -

يعمل بأحكام الدستور المؤقت للإمارات الغربية المتحدة المشار إليه أعلاه اعتباراً من تاريخ صدور هذا الإعلان .

صدر في دبي في هذا اليوم الخميس الخامس عشر من شهر شوال سنة

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات العربية المتحدة - السنة الأولى - العدد الأول (ديسمبر ١٩٧١) ص ٤٠ .

١٣٩١ هـ الموافق لهذا اليوم الثاني من شهر ديسمبر سنة ١٩٧١ م .

حاكم إمارة	حاكم إمارة
أبو ظبي	دبي
حاكم إمارة	حاكم إمارة
الشارقة	عجمان
حاكم إمارة	حاكم إمارة
أم القوين	الفجيرة

وقد جاء في مقدمة الدستور المؤقت ما يلي : ـ

نحن حكام امارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة .

نظراً لأن إرادتنا وإرادة شعب إماراتنا قد تلاقت على قيام اتحاد بين هذه الإمارات ، من أجل توفير حياة أفضل ، واستقرار أمكن ، ومكانة دولية أرفع لها ولشعبها جميعاً .

ورغبة في إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ، قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها ، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة ، ومع كافة الدول الأخرى الصديقة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، وفي الأسرة الدولية عموماً ، على أساس الاحترام المتبادل ، وتبادل المصالح والمنافع .

ورغبة كذلك في إرساء قواعد الحكم الاتحادي خلال السنوات المقبلة على أسس سليمة ، تتمشى مع واقع الإمارات وإمكانياتها في الوقت الحاضر ، وتطلق يد الاتحاد بما يمكنه من تحقيق أهدافه ، وتصون الكيان الذاتي لأعضائه بما لا يتعارض وتلك الأهداف ، وتعد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة ، مع السير به قدماً نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان ، في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق .

ولما كان تحقيق ذلك من أعز رغباتنا ، ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا ، حرصاً على النهوض ببلادنا وشعبها إلى المنزلة التي تؤهلهما لتبوء المكان اللائق بهما بين الدول المتحضرة وأممها .

ومن أجل ذلك كله وإلى أن يتم إعداد الدستور الدائم للاتحاد نعلن أمام الخالق العلي القدير ، وأمام الناس أجمعين موافقتنا على هذا الدستور المؤقت المذيل بتوقيعاتنا ليطبق أثناء الفترة الانتقالية المشار إليها فيه .

« والله ولي التوفيق ، وهو نعم المولى ونعم النصير » .

ويتكون دستور الإمارات المؤقت من عشرة أبواب حيث يحتوي الباب الأول على اثنتي عشرة مادة يتحدث فيه عن الاتحاد ومقوماته وأهدافه الأساسية أما الباب الثاني فيتحدث عن الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد والباب الثالث يخص الحريات والحقوق والواجبات العامة أما الباب الرابع فيتحدث عن السلطات الاتحادية وتتكون السلطان الاتحادية من :

١ ـ المجلس الأعلى للاتحاد .
٢ ـ رئيس الاتحاد ونائبه .
٣ ـ مجلس الوزراء الاتحادي .
٤ ـ المجلس الوطني الاتحادي .
٥ ـ القضاء الاتحادي .

والباب الخامس يتحدث عن التشريعات والمراسيم الإتحادية والجهات المختصة بها من ثلاثة فصول .

١ ـ الفصل الأول : ـ القوانين الاتحادية .
٢ ـ الفصل الثاني : ـ المراسيم بقوانين .
٣ ـ الفصل الثالث : ـ المراسيم العادية .

والباب السادس كل ما يخص الإمارات حيث جاءت في المادة « ١١٦ » منه « تتولى الإمارات جميع السلطات التي لم يعهد بها هذا الدستور للاتحاد

وتشارك جميعاً في بنيانه وتفيد من وجوده وخدماته وحمايته » .

والباب السابع يتحدث عن توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات .

الباب الثامن ويختص بالشؤون المالية للاتحاد حيث جاء في المادة «١٢٦» ما يلي « تتكون الإيرادات العامة للاتحاد من الموارد التالية : ـ

١ ـ الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرض بموجب قانون اتحادي في المسائل الداخلة في اختصاص الاتحاد تشريعاً وتنفيذاً .

٢ ـ الرسوم والأجور التي يحصلها الاتحاد في مقابل الخدمات التي يؤديها .

٣ ـ الحصة التي تسهم بها الإمارات الأعضاء في الاتحاد ، في ميزانيته السنوية وفقاً للمادة التالية .

٤ ـ إيراد الاتحاد من أملاكه الخاصة .

أما الباب التاسع فيختص بالقوات المسلحة وقوات الأمن والباب العاشر والأخير فيخص الأحكام الختامية والمؤقتة .

وهكذا تم الإعلان عن قيام دولة « الإمارات العربية المتحدة » في هذا اليوم وكذلك في نفس اليوم تم انتخاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات ميلادية والشيخ راشد بن سعيد المكتوم ، حاكم إمارة دبي ، نائباً للرئيس لنفس المدة[١] .

إنهاء العلاقات التعاهدية مع بريطانيا :

وقد تم في نفس اليوم استقبال المقيم السياسي البريطاني في الخليج

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات العربية المتحدة ـ السنة الأولى ـ العدد الأول ـ ديسمبر ١٩٧١ ص٤٣

العربي ، السير « جيفر آرثر » ممثلاً لحكومته من جانب الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة .

وتم تبادل وثائق إنهاء العلاقات التعاهدية والاتفاقيات السياسية الخاصة التي كانت تتولى بموجبها بريطانيا ، خلال قرن ونصف قرن تقريباً ، مسؤولية الدفاع والحماية عن الإمارات العربية ، وتمثيلها في علاقاتها الخارجية مع الدول الأجنبية .

وبعد ذلك تم التوقيع على معاهدة الصداقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والحكومة البريطانية ، على أساس المساواة . وفيما يلي نص المذكرات المتبادلة .

أولاً : مذكرات بشأن إلغاء العلاقات التعاهدية :

المذكرات المتبادلة بين حاكم أبو ظبي والمملكة المتحدة بشأن إلغاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين أبو ظبي والمملكة المتحدة .

يا صاحب الفخامة ،

أحييكم أطيب تحية ،

وبعد ، فإشارة إلى مذكرة فخامتكم المحررة بتاريخ هذا اليوم ونصها كما يلي : -

« أتشرف بأن أشير إلى المحادثات التي جرت بين عظمتكم وبيني بشأن إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا الشمالية وإمارة أبو ظبي ورغبة حكومة عظمتكم في أن تكون إمارة أبو ظبي عضواً في الإمارات العربية المتحدة التي ستنشأ فوراً والتي ستقوم بكامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة . فنيابة عن حكومة المملكة المتحدة أقترح ما يلي : -

١ - إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين المملكة المتحدة وإمارة أبو

ظبي لمنافاتها للعضوية في اتحاد يتولى كامل مسؤولياته الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من تاريخ هذا اليوم .

٢ - إنهاء المعاهدة الخاصة المؤرخة ٦ مارس ١٨٩٢ وجميع الاتفاقات والتعهدات والالتزامات والترتيبات بين المملكة المتحدة وإمارة أبو ظبي المنبثقة عن العلاقات التعاهدية الخاصة بين الدولتين وذلك اعتباراً من تاريخ هذا اليوم .

٣ - استمرار العلاقات بين المملكة المتحدة وإمارة أبو ظبي بصفتها عضواً في الإمارات العربية المتحدة تسودها روح التعاون والصداقة الوثيقة . ولهذا الغرض تعقد معاهدة صداقة بين المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة .

فإذا قبلت حكومة عظمتكم بهذه الاقتراحات فلي الشرف أن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة وجواب عظمتكم بالموافقة عليها إتفاقاً بين الحكومتين في هذا الشأن يسري مفعوله اعتباراً من تاريخ هذا اليوم .

وإني لأغتنم هذه المناسبة لأجدد لعظمتكم تأكيداتي لكم باسمى معاني تقديري » .

يسعدني ، جواباً على هذه المذكرة ، أن أؤكد لفخامتكم موافقة حكومتي على الاقتراحات التي فيها ، وأن تلك المذكرة وجوابي هذا عليها يشكلان معاً اتفاقية بين حكومتينا في هذا الشأن يسري مفعولها من تاريخ هذا اليوم .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير .

زايد بن سلطان آل نهيان

حاكم أبو ظبي

التاريخ : ٢ - ١٠ ديسمبر ١٩٧١ .

ثانياً : ـ معاهدة الصداقة :

معاهدة صداقة بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والإمارات العربية المتحدة .

« إن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والإمارات العربية المتحدة ، نظراً لأن الإمارات العربية المتحدة قد اتخذت كامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة .

ونظراً لأن عزم الدولتين قد استقر على أن تستمر علاقات التعاون والصداقة الوثيقة التقليدية الطويلة الأمد بين سكانهما .

ولما كانتا ترغبان في التعبير عن هذا العزم في شكل معاهدة صداقة ، قد اتفقتا على ما يلي : ـ

المادة (١)

أن تسود العلاقات بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والإمارات العربية المتحدة روح الصداقة الوثيقة .

وإقراراً لذلك يقوم الطرفان المتعاقدان ـ إدراكاً منهما لمصلحتهما المشتركة في استتباب السلام والاستقرار في المنطقة ـ بما يلي : ـ

أ ـ التشاور معاً حول المسائل التي تهمهما سوياً عند الحاجة لذلك .

ب ـ تسوية كل خلافاتهما بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

المادة (٢)

يشجع الطرفان المتعاقدان تعاونهما في ميادين التعليم والعلوم والثقافة طبقاً للترتيبات التي يتفق عليها بينهما .

ويجوز أن تشمل هذه الترتيبات بين ما تشمل ما يأتي : ـ

أ ـ تدعيم الفهم المتبادل لثقافتيهما وحضارتيهما ولغتيهما .

ب ـ تدعيم الاتصالات بين الهيئات المهنية والجامعات والمنشآت الثقافية .

حـ ـ تشجيع تبادل المعلومات التقنية والعلمية والثقافية بينهما .

المادة (٣)

يحافظ الطرفان المتعاقدان على العلاقات الوثيقة بينهما حالياً في حقل التجارة ، ويتقابل ممثلو الطرفين المتعاقدين من وقت لآخر للنظر في الوسائل الكفيلة بتنمية وتقوية تلك العلاقات ، بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات حول الأمور التي تهمهما في هذا الصدد .

المادة (٤)

يجري العمل بهذه المعاهدة اعتباراً من تاريخ هذا اليوم ، وتبقى سارية المفعول مدة عشر سنوات ، وإذا لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في إنهاء المعاهدة قبل انقضاء المدة المذكورة باثني عشر شهراً تظل المعاهدة قائمة بعد ذلك حتى انقضاء اثني عشر شهراً من تاريخ الإخطار بتلك الرغبة .

وإثباتاً لما تقدم ، جري توقيع هذه المعاهدة من الموقعين عليها ، وقد حررت من نسختين في دبي في ٢ ديسمبر ١٩٧١ الموافق ١٥ شوال ١٣٩١ باللغتين الإنجليزية والعربية ، على أن يكون لكل من النصين ذات الحجية .

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية .

جيفري آرثر .

(المقيم السياسي البريطاني في الخليج) .

عن الإمارات العربية المتحدة .

زايد بن سلطان آل نهيان .

مصرع حاكم الشارقة :

وبعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بعدة أسابيع لقي الشيخ خالد بن محمد ، حاكم الشارقة مصرعه على يد الحاكم السابق ، والذي كانت الحكومة البريطانية قد أبعدته عن الحكم ، وهو الشيخ صقر بن سلطان القاسمي ، وتولى حكم الإمارة شقيق الراحل ، وهو الشيخ سلطان بن محمد(1) .

وفيما يلي بيان من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حول حادثة اغتيال سمو حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي هذا نصها : ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

في حوالي الساعة الثانية بعد ظهر أمس الإثنين الثامن من ذي الحجة سنة ١٣٩١ هجرية الموافق الرابع والعشرين من يناير سنة ١٩٧٢ ميلادية ، قام صقر بن سلطان القاسمي الذي سبق عزله من حكم الشارقة عام ١٩٦٥ ومعه شرذمة من المتآمرين بمحاولة مجرمة أثيمة للاستيلاء على الحكم في إمارة الشارقة ، وذلك بأن اقتحموا قصر سمو الحاكم وجرى تبادل إطلاق النار بينهم وبين حرس القصر ، أسفر عن وقوع بعض القتلى والجرحى .

وما أن وصل إلى علمنا نبأ هذه الأحداث المؤسفة ، حتى قمنا أعمالاً للسلطات المخولة لنا بموجب دستور الاتحاد بإصدار أوامرنا إلى وزير دفاع الاتحاد لإعادة الأمن والنظام في إمارة الشارقة باعتبارها إحدى أعضاء الاتحاد والقبض على صقر بن سلطان والمتآمرين معه وتسليمهم للمحاكمة لينالوا جزاءهم العادل .

وتنفيذاً لهذه الأوامر وجه وزير دفاع الاتحاد إنذاراً إلى المتآمرين بتسليم أنفسهم ، فانصاعوا للإنذار وسلموا أنفسهم لقوات الدفاع الاتحادية ، حيث تم اعتقالهم ، وكان ذلك في حوالي الساعة الخامسة من صباح اليوم .

وبمزيد الحزن والأسى عثرت قوات الدفاع الاتحادية داخل القصر على جثمان المغفور له الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة وأربعة من أتباعه وقد قتلوا بأيدي المتآمرين .

وإزاء هذه الأحداث المؤسفة ، تقرر عقد جلسة غير عادية للمجلس الأعلى للاتحاد تعقد ظهر اليوم في دبي لدراسة الوضع الناجم عن هذه الأحداث واتخاذ ما يراه مناسباً من قرارات كفيلة بالحفاظ على أمن الاتحاد واستقراره .

ونحن إذ ننعي إلى شعب الاتحاد والأمة العربية المغفور له الشيخ خالد بن محمد القاسمي ، نتجه إلى الله أن يتغمد الفقيد الكريم بواسع رحمته وأن يدخله فسيح جناته وأن يلهمنا وذويه الصبر والسلوان . إنّا لله ، وإنّا إليه راجعون » (١) .

زايد بن سلطان آل نهيان .
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة .

صدر في قصر الرئاسة بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٥ .

انضمام رأس الخيمة للاتحاد :

وبعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت إمارة رأس الخيمة طلبها للانضمام إلى الإمارات العربية المتحدة ، وقد وافق عليها المجلس الأعلى بالإجماع ، وأصدر البيان التالي : ـ

---

(١) جريدة الاتحاد الصادرة في ابو ظبي بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٦ .

وانظر الجريدة الرسمية لدولة الامارات العربية المتحدة ـ السنة الأولى ـ العدد الثالث ـ يناير ١٩٧٢

قرار المجلس الأعلى للاتحاد

رقم «٢» لسنة ١٩٧٢

المجلس الأعلى للاتحاد .

بعد الاطلاع على أحكام المادة الأولى من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة .

وعلى كتاب حاكم إمارة رأس الخيمة وملحقاتها رقم ع . خ : ٧١/٢٢٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٣ الذي أعلن فيه إرادة الإمارة في الانضمام إلى دولة الإمارات العربية المتحدة .

واستجابة للأماني الوطنية في انضمام الإمارة الشقيقة إلى الاتحاد للمشاركة في تحقيق اهدافه .

قرر : ـ

المادة الأولى : ـ

وافق المجلس الأعلى للاتحاد بإجماع الآراء على انضمام إمارة رأس الخيمة وملحقاتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة .

المادة الثانية : ـ

يتولى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إبلاغ هذا القرار إلى سمو حاكم رأس الخيمة وملحقاتها .

المادة الثالثة : ـ

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى وزير الخارجية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبلاغ الدول والمنظمات العربية والدولية به .

المادة الرابعة : ـ

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

وأعضاء المجلس الأعلى ـ صدر بقصر الرئاسة في أبو ظبي بتاريخ ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٩١ هجرية الموافق ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٢ ميلادية[١] .

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات العربية المتحدة ، العدد الثاني ، السنة الثانية مارس ١٩٧٢ ص ٧ ـ ٨

الفصل الخامس والعشرون

الاحتلال الإيراني للجزر العربية

- الاحتلال الإيراني صباح يوم الثلاثاء ١٩٧١/١١/٣٠ .
- العلاقات البريطانية - الإيرانية .
- العلاقات العربية - البريطانية .
- العلاقات العربية - الإيرانية .
- الموقف العراقي .
- موقف السعودية والكويت .
- موقف الإمارات العربية .

الاحتلال الإيراني للجزر العربية

فيما سبق عرضنا الخلفية التاريخية والسيادة العربية على الجزر الثلاثة مدعما بالوثائق الإنجليزية والعربية ، والتي لا جدال فيها عن عروبة الجزر .

الاحتلال الإيراني صباح يوم الثلاثاء ١٩٧١/١١/٣٠ :

وكانت إيران تطالب بالبحرين أيضا منذ عام ١٩٢٧ واعتبرت البحرين جزءا لا يتجزأ من إمبراطوريتها ولكن عندما فشلت في الحصول على البحرين من ناحية ، ولكثرة عدد سكانها والمعارضة الشديدة والموقف الدولي من ناحية أخرى وخاصة بعد بعثة كشف الحقائق وتقريرها بعروبة البحرين . لذا فإن حكومة الشاه قررت بأن تعوض الجزر العربية عن البحرين وتحت هذا الستار قامت حكومة الشاه باحتلال الجزر العربية قبل خروج الإنجليز بيوم واحد . وفيما يلي البيان الذي أصدرته رأس الخيمة عن الهجوم الإيراني وكيف أن ستة من رجال الشرطة العربية قاومت هذا الاحتلال في جزيرة الطنب .

"في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٩٧١/١١/٣٠م غزت القوات الإيرانية البحرية والبرية المحمولة بهجوم غادر الجزر العربية الثلاثة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى .

وقد شنت القوات الإيرانية الغازية عدوانها الوحشي على السكان

والمراكز الحكومية في جزيرة الطنب الكبرى وكان جنود الحملة يقدرون بعشرات الآلاف زحفت على أرض الجزيرة من المدمرات والبوارج الحربية والطرادات كما نزلت قوات أخرى بواسطة طائرات الهيلوكوبتر وسط الجزيرة وقامت هذه القوات المعتدية بقصف مركز على مراكز الشرطة وعلى المدرسة الابتدائية القاسمية للبنين الواقعة في وسط البلدة .

وإثر الهجوم العدواني قام أفراد الشرطة وعددهم ستة رجال المكلفون بحراسة جزيرتي طنب وحماية الأمن فيهما بالتصدي لجنود العدوان فقاتلوا قتال الأبطال واستبسلوا استبسالاً رائعاً يدافعون عن أرضهم ويذودون عن حياض وطنهم بكل طاقاتهم بالروح والدم فقتلوا مجموعة من الغزاة وأصابوا عدداً آخر بجراح وكان أن استشهد الشرطي الأول سالم سهيل خميس مسؤول المركز فكان أول الشهداء الذين رووا بدمائهم الزكية تربة الوطن ، ثم سقط آخرون من رفاقه مضحين بأرواحهم الطاهرة فقد أصيب الشرطي علي محسن محمد والشرطي محمد علي صالح والشرطي حسن علي محمد بجراح عميقة . كما أصيب الشرطيان محمد عبدالله عبيد والشرطي اللاسلكي حواش عبدالله محمد أيضاً بجراح ورغم ذلك بقيا يقاتلان بشجاعة فترة حتى نفذت ذخيرتهما وكانت القوات الإيرانية قد أحاطت بمركز الشرطة من كل جانب فأسرتهما .

وخلال هذه المعركة الطاحنة فاضت روح الشهيد الشرطي الأول سالم خميس إلى بارئها فحمل الأهالي جثمانه الطاهر وقاموا بدفنه في أرض الجزيرة تحت تهديد قوات الاحتلال أما أفراد الشرطة البواسل الثلاثة الذين أصيبوا اصابات عميقة فقد حملتهم طائرات الهيلوكوبتر الإيرانية إلى مدينة بندر عباس مع الأسيرين . ثم أعلنت أجهزة إعلام المعتدين أن ثلاثة من أبطالنا قد استشهدوا متأثرين بجراحهم .

هذا وقد طلبت حكومة رأس الخيمة رسمياً من الحكومة البريطانية أن تقوم بجلب جثث شهدائنا من قبضة الغزاة المعتدين ليجري تشييعهم رسمياً

مهيباً يليق ببطولاتهم وتفانيهم بالدفاع عن أراضيهم ليدفنوا في رأس الخيمة »(١)

وقد كان من جراء هذا الاحتلال الإيراني تدمير مخفر الشرطة تدميراً كاملاً بالإضافة إلى المدرسة الابتدائية وبعض المنازل في الجزيرة وكما اضطر سكان الجزيرة بالنزوح إلى رأس الخيمة بأعداد كبيرة.

فيما سبق ذكرنا عن الغزو الإيراني للجزر وسوف ندرس الآثار المترتبة من جراء الاحتلال الإيراني ونتائجه على الصعيد العربي والدولي. وعلاقات كل من بريطانيا وإيران والعرب وما هي مواقف كل من الأطراف الثلاثة في هذه القضية.

العلاقات البريطانية - الإيرانية :-

ويرجع تاريخ العلاقات البريطانية - الإيرانية إلى الوراء منذ دخول الإنجليز إلى الخليج العربي حيث تعاونت الدولتان الإيرانية - والبريطانية في طرد البرتغاليين ثم الهولنديين من الأجزاء الجنوبية الشرقية من إيران.

وكما وقفت الحكومة البريطانية إلى جانب حكومة الشاه بكل ثقلها أثناء الحربين العالميتين ولا ننسى المصالح الاقتصادية الكبيرة التي حصلت عليها الحكومة البريطانية في إيران وخاصة في مجال البترول والسكك الحديدية وغيرها من المصالح الاقتصادية في إيران وأخيراً علاقاتها العسكرية من الحلف المركزي إلى بيعها أحدث الأسلحة البريطانية وجعلها الشرطي الخليجي لحفظ المصالح الغربية وذلك بالاشتراك مع أمريكا، لأن الدخول الأمريكي المباشر قد يترتب عليه مشاكل دولية وخاصة مع الاتحاد السوفييتي أو غيرها من الدول المعنية.

كل هذه المعطيات جعلت بريطانيا تتفق مع إيران على احتلال الأخير

(١) خالد العربي - دكتور - الخليج العربي في ماضيه وحاضره ص ٢٣١ - ٢٣٢.

للجزر العربية علماً بأن بريطانيا هي التي حافظت على هذه الجزر أثناء تواجدها ودافعت عنها بشدة ضد الأطماع الإيرانية ثم سلمته لإيران قبل انسحابها بيوم واحد من الإمارات العربية . فلماذا فعلت بريطانيا ذلك .

وسوف نورد بعض التصريحات للسير وليم لوس المبعوث البريطاني إلى منطقة الخليج العربي والتي جاءت بعد مقابلته لشاه إيران في يوم ١٣ - فبراير من عام ١٩٧١ .

« إن الشاه يتفق تماماً في الرأي مع آراء بريطانيا وتوقعاتها . وآثار موضوع الجزر التي تطالب بها ايران وترى هذه : -

أ) - ضرورة وضع ضمانات للأمن في هذه المنطقة قبل انسحاب بريطانيا منها .

ب) -إن حراسة هذه الجزر لا يمكن أن يتولاها الحكام كما أن الاتحاد إذا قام لا يستطيع توفيرها .

جـ) - إن حراسة الجزر ضرورية لتأمين الملاحة في الخليج ضد أي تدخل أجنبي .

- إن بريطانيا وإن كانت لا تنكر أهمية ايران ، تعتقد أن موقفها الحساس لا يسمح لها بأن تحرض دولاً كانت تحت حمايتها على التنازل عن سيادتها .

- إن إيران لا تريد إضاعة فرص قيام الاتحاد وإنما تبحث عن الشكل الذي سيكون عليه الاتحاد ثم تقنع الأطراف المعنية بفكرتها »(١) .

ولو أن بريطانيا اتفقت مع إيران على تسليمها الجزر العربية فليس من حقها التصرف بجزر وأرض لا تملكها وإعطاؤها لدولة أخرى دون موافقة المالك الأصلي لتلك الأرض وهم شيوخ رأس الخيمة والشارقة . هذا من وجهة النظرة القانونية الدولية فالحماية البريطانية على الإمارات العربية تختلف

---

(١) محمد علي رفاعي - الجامعة العربية وقضايا التحرر ص ٥٧٢ .

عن الملكية والسيادة كما هو الحال في مستعمرات التاج البريطاني[1] .

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا كانت قد حددت يوم ٣١ نوفمبر ١٩٧١ موعد الانسحاب البريطاني بيوم واحد وهو بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ وما زالت رأس الخيمة تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة ١٨٩٢[2] والتي تعتبر « ملزمة لأطرافها حتى آخر يوم فيها ودرجة الإلزام هذه لا تنحصر باقتراب نهاية المدة وعلى الأطراف تنفيذ المعاهدة بحسن النية أي بشكل لا يتحررون فيه مباشرة أو بصورة غير مباشرة من الالتزامات التي ترتبها عليهم بنودها »[3] .

وعلماً بأن الحكومة البريطانية هي التي فرضت معاهدة الحماية تلك مع الإمارات العربية وهي التي أعلنت نفسها بأنها تحمي الإمارات من أي اعتداء خارجي بموجب الحماية وقد أعلنت الحكومة البريطانية مرات عديدة التزاماتها .

وهناك مثال على ذلك عندما ألقى اللورد كيرزون ـ نائب الملك والحاكم العام للهند خطابه باجتماع حكام الإمارات في الشارقة يوم ٢١ نوفمبر ١٩٠٣ ومما جاء في الخطاب . . . « كل واحد من الحكومات المعروفة باسم الحكومات ذات المعاهدة قد أوجبت على نفسها لا يخفى عليكم أن لا تعمل معاهدة ولا مكاتبة مع دولة غير البريطانية وأن لا تقبل من الدول الأخرى وكيلاً وأن لا تترك من يدها شيئاً من بلادها ـ هذه الشرائط واجبة على كل واحد منكم وأنتم ما زلتم قائمين عليها بالخلوص وهذا هو واجبه من الجانب الثاني على الحكومة البريطانية أيضاً فما دامت المشايخ قائمين عليها بالصدق لا يمكن لأحد أن يضر حقوقكم وحريتكم لا »[4] .

ولكن الذي حدث أن الإيرانيين احتلوا الجزر العربية فلا أحد من

---

(١) أمل الزياني ـ المرجع السابق ص ١٢٦ .

(٢) I.O. and R- P. and S/7/195.

(٣) محمد عزيز شكري ـ دكتور ـ مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي ص ٦٨ .

(٤) I.O. and R- P. and S/7/195.

الجنود البريطانيين المرابطين في القاعدة العسكرية في الشارقة تحرك من مكانه .

فأين محافظتها على الحقوق والحرية . ففي الوقت الذي كان الخلاف بين بريطانيا وإيران قائماً أمام الرأي العام بشأن الجزر العربية . فقد كانت تقوم في نفس الوقت بمناورات مشتركة مع السلاح الجوي الإيراني والسلاح الملكي البريطاني في أجواء هذه الجزر تحت اشراف الحلف المركزي[1].

هذه التصرفات تؤكد للرأي العام العربي والعالمي عن تخاذل الحكومة البريطانية عن اتفاقيات الحماية ومن ثم تواطئها مع إيران في احتلالها للجزر العربية .

العلاقات العربية ـ البريطانية : ـ

سوف نتناول العلاقات العربية ـ البريطانية قبل وبعد الاحتلال الإيراني للجزر العربية حيث قدم وليم لوس بحضور المعتمد البريطاني في الخليج العربي جيفري آرثر وذلك في السابع من سبتمبر ١٩٧١ اقتراحات إلى كل من حاكم الشارقة ورأس الخيمة لتسوية مشاكل الحدود مع إيران عن طريق مناصفة السيادة وعائدات النفط .

فقد أدلى صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة بحديثه لجريدة الجمهورية البغدادية عندما سأله عن طبيعة المفاوضات التي اجراها مع السير وليم لوس فأجابه بقوله : ـ

« لقد عرض علينا لوس مشروع اتفاق مع إيران فسمح بموجبه بتواجد بسيط لقوة من الشرطة الإيرانية في جزيرتي الطنب الكبرى والصغرى على أن يزداد حجم التواجد على مراحل بغية التمويه على العرب وعدم إثارة مشاعرهم

---

(١) أمل الزياني ـ المرجع السابق ص ١٢٦ .

وانظر : Financial Times, 23/10/1970.

مقابل آن يدفعوا لنا مليون وألف جنيه استرليني سنوياً ولمدة تسع سنوات كما عرضوا علينا أن يدفعوا مقابل موافقتنا على الاتفاق ٤٩٪ من ناتج البترول الذي سيستخرج من جزيرة الطنب الكبرى إلا أننا رفضنا هذا الطلب وأكدنا أن أرضنا عربية ولا يمكن أن نتخلى عنها»[1] .

وبعد الاحتلال الإيراني للجزر تحدث السير ريتشاد بوسنت السفير البريطاني في القاهرة في يوم ١٩٧١/١٢/١ إلى مندوب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية جاء فيها : -

« أ - الأمل في عدم انتقاد العرب لاتفاق الشارقة مع ايران بشأن النزول الإيراني في أبو موسى ، فقد تم بحرية ومع احتفاظ كل من الطرفين بموقفه . . .

ب - أن الحكومة البريطانية آسفة لعدم تمكنها من اتمام اتفاق بين رأس الخيمة وإيران رغم العروض السخية والمشروعات العديدة والأموال المعروضة . فقد أمز حاكم رأس الخيمة على الرفض حتى ما عرضته إيران من شراء الجزيرتين !! .

جـ - آمل أن لا تعلق الجامعة أهمية على احتلال الجزيرتين الصغيرتين فإحداهما لا يسكنها سوى ١٥٠ شخصاً والأخرى غير مسكونة والخسارة فيهما ضئيلة . وما أحرز من تقدم بفضل الجهود البريطانية يدعو إلى الرضا ، فقد استقلت قطر والبحرين ودخلتا الأمم المتحدة والجامعة العربية وقام الاتحاد وتم الاتفاق على أبو موسى مع شيخ الشارقة ولولا رضا إيران ومساعي بريطانيا ، ما تم شيء من ذلك . . .

د - إن دعم علاقة إيران بالدول العربية أولى بالاهتمام . . . »[2] .

---

(١) خالد العربي - دكتور - المرجع السابق ص ٢٣٢ .

(٢) سيد نوفل - دكتور - الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة - الكتاب الثاني - إمارات ساحل عمان ص ٣٠ .

إن ما قاله السفير البريطاني يدل على انحيازها إلى إيران ضد المصالح العربية وتمويه الشعب العربي وتضليل الرأي العام . وإن الاستعمار البريطاني معروف بعدائه للأمة العربية ولا يحتاج هذا إلى دليل .

العلاقات العربية ـ الإيرانية :

إن الاحتلال الإيراني للجزر العربية لا يرجع إلى الادعاءات الإيرانية من الناحية التاريخية لأننا نعلم أنها كانت تحت السيادة العربية منذ مئات السنين وقد أقرته بذلك الحكومة البريطانية ولكنه يرجع إلى سببين وهما : ـ

أولاً من الناحية الاستراتيجية : ـ

من حيث موقعها الفريد عند مدخل الخليج العربي وكما قال الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للسفير البريطاني أن الاحتلال الإيراني لهذه الجزر سيهدد المصالح العربية في المنطقة كلها من النواحي الاستراتيجية والاقتصادية والبترولية لأن لهذه الجزر مركزاً استراتيجياً هاماً . قد يجعل إيران تتحكم في مصير الخليج كله »[1] .

وإذا ما عرفنا أن هذه الجزر تقع أمام شواطىء دولة الإمارات العربية مما يجعلها في خطر دائم وخاصة إذا أصبحت قاعدة عسكرية حيث يمكن الوثوب منها على السواحل العربية بسهولة .

ثانياً من الناحية الاقتصادية : ـ

لوجود أكسيد الحديد الأحمر وكميات كبيرة من النفط الخام والتي يمكن استغلالها تجارياً .

إن حكومة الشاه أحكمت باستغلالها للتوقيت المناسب في احتلالها والتي لم يستطع العرب فهمها . فإن ازمة الشرق الأوسط واحتمال نشوب

---

(١) محمد علي رفاعي ـ المرجع السابق ص ٥٥٣ .

حرب ١٩٧٣ مع اسرائيل كان قائماً بسبب الحرب الاستنزافية التي كانت قائمة على جبهة القناة ، وكما كان العالم مشغولاً بالحرب الهندية ـ الباكستانية والتي أسفرت عن انفصال بنغلادش . والأهم من ذلك أن الاحتلال الإيراني حدث قبل الانسحاب البريطاني نهائياً من الخليج العربي في الوقت الذي لم تكن بريطانيا تستطيع أن تعمل أي عمل عسكري ضدها هذا إن لم نقل أنها تعاونت مع إيران في تسليمها الجزر العربية .

لذلك فإننا نلاحظ بأن الإيرانيين فشلوا في فهم الاستياء العربي من عملية الاحتلال الذي يعتبر أول احتلال إيراني منذ الحرب العالمية الثانية وبخاصة أن ردود الفعل العربية جاءت مختلفة ومتناقضة ومتباعدة[١] .

وسوف نتطرق اليها بعد أن نتذكر توصية شاه رضا خان لابنه محمد رضا شاه إيران الحالي والذي قال له « لقد حررت الشاطىء الشرقي للخليج من العرب وعليك أن تحرر الشاطىء الغربي »[٢] . وهذه التوصية تبين لنا عن مفهوم السياسة العدوانية لدى حكومة شاه إيران وللأسف لم نعد بشيء لهذه السياسة العدائية أو نهتم بها .

وقد تحدث القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة بما يلي : ـ

« لقد أوضحت الحكومة الإيرانية في كثير من الأحيان وقبل تاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ وجهة نظرها فيما يتعلق بهذه الجزر وأبلغت كثيراً من الدول العربية . أنه عندما تنسحب بريطانيا من الخليج وينتهي احتلالها له فإن إيران ستحتل الجزر الثلاث لأنها تعتبرها جزراً إيرانية ولكن إيران رغبة منها في إظهار نواياها السلمية وفي الإتفاق وفي التفاهم تفاوضت مع رأس الخيمة والشارقة بواسطة الحكومة البريطانية ، ووافقت مباشرة إلى عقد اتفاق مع أمير الشارقة . . . وقد احتفظت لشيخ الشارقة بسيادته إلا أنه طلب منا حماية

---

(١) رياض نجيب الريس ـ ظفار قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ص ١٤١ .

(٢) مصطفى عبد القادر النجار ـ المرجع السابق ص ٢٥٥ .

الجزيرة والاشتراك في ضمان الأمن بين يدي السلطتين . أما بالنسبة لجزيرتي طنب فقد استعادت إيران سيادتها عليها والموضوع لا يستحق الضجة الحالية ، وليست له هذه الأهمية التي تعلق عليه الآن وخاصة الضجة التي تثيرها العراق لأسباب خاصة ونحن مستعدون لإرسال مندوبين من إيران لشرح وجهة النظر الإيرانية واثبات شرعية السيادة الإيرانية عليها »[1] .

هذا هو الموقف الإيراني المتعنت تجاه العرب وتمرير الموضوع لاحتلالها .

فيما سبق تحدثنا عن الدور الإيراني تجاه رأس الخيمة وكيف حاولت عقد اتفاق معه وعندما رفض حاكم رأس الخيمة تلك الأموال والاتفاقية معتقداً بأن العرب سوف يقفون معه وخاصة العراق ولكن للأسف لم يحدث شيء من هذا القبيل غير التنديد بالعدوان الإيراني فقط والتي تعودنا على سماع مثل هذه التنديدات ضد اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ دون جدوى ، وهذا ما جعل إيران تقوم بالاحتلال العسكري أمام انظار جميع العرب والجميع يتفرجون !!

أما مع حاكم الشارقة فقد اختلف الأمر وانه أدرك بأن لا أحد يقف في وجه الإحتلال الإيراني حيث سبق أن أرسل مندوبين عنه إلى الدول العربية يخبرهم بأن إيران سوف تحتل الجزر ولكنه لم يلق التجاوب أو الاهتمام غير الوعود الفارغة لذا فإنه قرر بأن يحصل على نصف الجزيرة خير من ضياعه باكملها .

لذا فإن حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي قد برر اتفاقه مع إيران فقد قال : ـ[2]

« قضيت نحو عامين في استخراج الوثائق الخاصة بعروبة الجزيرة وتبعيتها للشارقة وكلفت طائفة من رجال القانون إعداد المستندات والحجج

---

(١) محمد علي رفاعي ـ المرجع السابق ص ٢٥٥ .

(٢) محمد علي رفاعي ـ نفس المرجع ص ٥٤٩ .

القانونية وقدمت هذه الوثائق إلى الحكومة الإيرانية ولكن منطق القوة والتهديد لم يتح فرصة ما للعقل والحجج والأسانيد الشرعية .

ذهبت إلى لندن وإلى طهران وإلى عدة دول عربية واستمرت اتصالاتي بالأشقاء العرب وشرحت الأخطار المحيطة بالجزيرة وبالجزيرتين الأخريين فماذا كانت النتيجة ؟

وجدتني في النهاية بمفردي ومع شعبي وكان هناك حقيقة جهد مبذول من بعض الأشقاء ولكنه جهد وصل إلى طريق مسدود ، نتيجة للصلف والتعنت والمراوغة وكانت هناك عدة عوامل ، أصبحت فيما بعد كتلة من الضغوط والملابسات الدقيقة : ـ

أ ـ كانت بريطانيا تهدد بإنهاء مشكلة الجزر دون أن تحسم الموقف .

ب ـ وإيران تهدد وتتوعد وتدعي أن الجزر إيرانية وستأخذها بالقوة .

جـ ـ إن الظروف الاقتصادية القاسية وضعت الشارقة في مركز الضعف وعدم القدرة على الحركة .

د ـ وتواطؤ القوى الأخرى في تأييد إيران جعلها تتشبث بموقفها المتعنت فماذا كان يجب علي أن أفعل ؟

واستطرد الشيخ يقول . . . .

« إنني حريص على قيام الاتحاد وأشد حرصاً عروبة الجزر يقولون أنني بعت الجزيرة ويقولون أنني تنازلت عن نصفها وهذا افتراء لأن الحقيقة غير ذلك .

لقد زرت إيران أكثر من مرة وتأكدت من نوايا إيران في احتلال الجزر عسكرياً طمعاً في وجود البترول في جزيرة أبو موسى ولما كان الدافع إلى ذلك هو اقتصادي رأيت بعد مشاورات مع بعض الأشقاء أن نبحث عن صيغة لتجميد المشكلة سياسياً ، ومعالجتها اقتصادياً ، وكان ما قيل عن اتفاقية لم تكن اتفاقية ولكنها ـ « ترتيبات » ـ مؤقتة بيننا وبين إيران بواسطة بريطانيا وكانت « الرسالة » التي تم الاتفاق عليها .

وما كنت راغباً في إذاعة نص هذه « الرسالة » ولكن ما دام الأمر قد وصل إلى حد التشكيك في الوطنية ، فإنني مضطر إلى كشف الحقيقة .

إن « الرسالة » تبدأ بهذه العبارة : ـ

« لا إيران ولا الشارقة أقرت وجهة نظر الأخرى في ادعاءاتها بجزيرة أبو موسى وعلى أساس ذلك تمت الترتيبات التالية : ـ

أولاً : ـ

إن ترتيبات هذا الاتفاق لا تمس نظرة الشارقة في سيادتها على جزيرة أبو موسى ، حيث يبقى علم الشارقة مرفوعاً عليها ، وكذلك يبقى مركز الشرطة والدوائر الحكومية ويبقى أبناء الشعب تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة .

ثانياً : ـ

ستقوم شركة « نيونز كازان » بالكشف والتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية في جزيرة أبي موسى ومياهها الإقليمية البالغة ١٢ ميلاً بحرياً حيث يجري تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذه المنطقة مناصفة وبالتساوي بين الشارقة وإيران .

ثالثاً : ـ

تسمح حكومة الشارقة لقوة إيرانية بالمرابطة في الجزيرة ، وفي أماكن محددة نتفق عليها (وهي تتناول بعض التلال البعيدة عن الديار والمزارع المستثمرة فوق الجزيرة) .

رابعاً : ـ

تحصل الشارقة بموجب هذا على مليون ونصف مليون من الجنيهات الإسترلينية سنوياً ولمدة تسع سنوات وتدفع للشارقة مباشرة ليجري انفاقها على

مصالحها العامة . وتتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني سنوياً »[1] .

وأذاع الحاكم بياناً على الشعب في إمارته كرر فيه اضطراره إلى الإقدام على عقد هذه « الرسالة » لا الاتفاق - كما يقول الشيخ خالد القاسمي .

وقبل أن نتعرض إلى مواقف الدول العربية من الاحتلال الإيراني للجزر العربية سوف نتعرض إلى قرارات جامعة الدول العربية التي اتخذتها بعد الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة العربية في يوم الإثنين ٦ - ديسمبر ١٩٧١ . بحضور الشيخ يسري الدويك ممثلاً عن الشارقة والشيخ عبد العزيز القاسمي ممثلاً عن رأس الخيمة وعرض الأمين العام المساعد الأستاذ/ اليافي نتيجة اتصالاته بتفصيل وإسهاب بعد مناقشة استغرقت اليوم التالي أيضاً أصدر المجلس القرار التالي : -

« تدارس المجلس ببالغ القلق الوضع الخطير الناجم عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية بالخليج .

واستمع إلى البيانات المقدمة من الأمانة العامة وممثلي رأس الخيمة ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى ما أسداه رؤساء وفود الدول الأعضاء بشأن مواقف حكوماتهم وقرر ما يأتي : -

أولاً : -

التأكيد على عروبة الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والطنب الصغرى وأنها جزء من الوطن العربي بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية وإن السيادة عليها لأصحابها العرب .

ثانياً : -

إدانة هذا الاحتلال لجزء من الأرض العربية بالقوة مما يهدد الأمن

---

(١) محمد علي رفاعي - نفس المرجع ص ٥٤٩ .

والاستقرار في المنطقة ويجافي ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية .

ثالثاً : ـ

تحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية وإدانتها لتنكرها لارتباطاتها .

رابعاً : ـ

إن إيران بهذا الاحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية ـ الإيرانية للخطر ـ وتجنباً لذلك فإن الأمين العام للجامعة ينوي الاتصال فوراً على أعلى المستويات من أجل دفع إيران إلى إعادة النظر في مواقفها .

خامساً : ـ

أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية في اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته »[١] .

وقد تحفظ كل من رؤساء وفود العراق ، ليبيا ، واليمن الجنوبية على البند الرابع وتحفظ رئيس وفد المغرب على كلمة « الإدانة » الواردة في البند الثاني وتم إبلاغ هذه القرارات إلى الدول الأعضاء في يومها[٢] .

أما الدول المواجهة لإيران أو المطلة على الخليج العربي فقد كانت مواقفهم حسب علاقاته مع إيران وهي كما يلي : ـ

الموقف العراقي : ـ

إن العلاقات العراقية ـ الإيرانية قد ترجع إلى معاهدة أرضروم الثانية تقريباً أيام الحكم العثماني اما علاقات العراق الحديثة فإنها ترجع إلى

---

(١) محمد علي رفاعي ـ نفس المرجع ص ٥٦٤ .

(٢) محمد علي رفاعي ـ نفس الصفحة .

العشرينات من هذا القرن أي منذ الاحتلال الإيراني لعربستان والأجزاء الجنوبية الشرقية من العراق حيث كانت الخطوة الأولى إلى الدخول نحو مياه شط العرب لأن حكومة الشاه أصرت على جعل الشط العرب بكامله مشتركاً ، وقد أقدمت حكومة الشاه على تمزيق معاهدة شط العرب المعقودة عام ١٩٣٧ وفرض السيادة الإيرانية على البواخر التي تعبر مياه الشط وأخذ الرسوم مناصفة فيها بعد أن كانت بغداد هي التي تأخذ الرسوم[١] ! ؟ فقد ألغته إيران من طرف واحد في تاريخ ١٩ أبريل ١٩٦٩[٢] .

وإن منح الحكومة العراقية حق الاشتراك مناصفة في ملاحة الشط مسافة ٤ أميال أمام عبدان . جعل الخط الجديد يمر في منتصف النهر مما سهل تهديد العراق في كل لحظة وجعل مصالحها البترولية والاقتصادية وميناء البصرة والفاو في خطر[٣] شديد لوقوعها على مرمى المدفعية الإيرانية .

وبذلك تكون إيران قد احتلت أجزاء من العراق الشقيقة في شط العرب ومدت سيطرتها إلى منتصف النهر دون أن يعترض سبيلها أحد !

ويقول مصطفى النجار « لقد طالب عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق بعد تموز عام ١٩٦٨ بالكويت وأقام الدنيا وأقعدها برغم أصالتها العربية (بالإضافة إلى ذلك ، اعتداء القوات العراقية على الحدود الكويتية والتي راح ضحيتها ضباط كويتيون في السبعينات من هذا القرن على أيام الرئيس المهيب أحمد حسن البكر وصدام حسين للذكرى فقط) وكان أولى به أن يطالب بعربستان - برغم إشارته الخفيفة لها وقد بدأت تمحي آثارها العربية »[٤] .

وكل ما فعلت الحكومة العراقية أعقاب العدوان الإيراني على الجزر

---

(١) سليم اللوزي - رصاصتان في الخليج ص ١٠٥ .

(٢) رياض نجيب الريس - المرجع السابق ص ١٠٤ .

(٣) مصطفى عبد القادر النجار - المرجع السابق ص ٢٥٧ .

(٤) مصطفى عبدالقادر النجار - نفس المرجع ص ٢٥٨ .

العربية هو تقديم الاحتجاج إلى السفارة البريطانية حمل فيها الحكومة البريطانية مسؤولية اقتطاع جزء من الأراضي العربية وتسليمه إلى دولة أجنبية،[1] وهي إيران. وغيرها من الاحتجاجات والنشرات والبيانات والاستنكارات وتعليقات ضد الاحتلال الإيراني للجزر.

وفجأة اثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» في الجزائر في ٦ مارس ١٩٧٥ أعلن اتفاق عراقي - إيراني ينهي الخلافات بين الدولتين في شكل نهائي[2]. وكأن شيئاً لم يحدث !!

موقف السعودية والكويت:

وقد حدث مشاكل بين كل من السعودية والكويت من جهة وايران من جهة أخرى عندما أعطت إيران لإحدى الشركات البترولية حق التنقيب في المنطقة الواقعة بينها وبين الكويت والسعودية والتي تشكل الجرف القاري وقد سويا الخلاف ودياً مع الكويت عام ١٩٦٥.

أما المملكة العربية فإن إيران وقعت معها اتفاقية قسمت بموجبها الحدود المائية الإقليمية بينهما في الجرف القاري وهو الممتد من الشاطىء الإيراني شاطىء المملكة العربية في عام ١٩٦٨ وبعد ذلك تم إرسال الاتفاقية إلى البرلمان الإيراني للموافقة عليها ولكن قبل الموافقة حصل اختلاف مع المملكة العربية حول السيادة على جزيرتين تابعتين للمملكة العربية واللتين تطالب بهما إيران[3].

وذلك عندما اكتشفت شركة أرامكو حقلاً غنياً بالنفط في القسم

---

(١) خالد العربي - المرجع السابق ص ٢٣٩.

(٢) رياض نجيب الريس - المرجع السابق ص ١٤٢.

(٣) رياض نجيب الريس - نفس المرجع ص ١٤٠.

السعودي مما جعل إيران ترسل إحدى البوارج الحربية وتوقف العمل في حفارات شركة أرامكو وكذلك جمدت الاتفاقية والتي لم يصدق عليها في البرلمان الإيراني وقد انتهت المشكلة بموافقة السعودية على اقتسام الحقل البترولي مع إيران بعد أن جرى قياس المياه الإقليمية لإيران انطلاقاً من شاطىء جزيرة « خارج » الصغيرة[1].

إذا كان موقف إيران مع هذه الدول العربية من منطق القوة وفرض الإرادة ولو عن طريق الاحتلال فكيف يكون الموقف مع دولة الإمارات العربية حيث لا تزال حديثة المولد! وحديثة الاستقلال!

لذا فيجب على العرب أن يعرفوا جيداً أن إيران استغلت موقف العرب السياسي من حيث مشاكلهم مع إسرائيل التي شلت جميع الطاقات العربية لمواجهتها وعدم إمكانية فتح جبهة ثانية في هذه الظروف.

وثانياً أن إيران دولة واحدة متماسكة على الرغم من وجود الأقليات والقوميات الأخرى فتمتد حدودها من مدخل الخليج العربي إلى شماله كلها تحت سيطرة دولة واحدة في الشاطىء الشرقي اما الشاطىء الغربي المواجه لإيران فيوجد أكثر من خمسة أو ستة دول عربية مجزأة ذات كيانات متفرقة.

موقف الإمارات العربية :-

أما موقف حكومة أبو ظبي فقد جاءت بقوله « أن إيران لم تجد قوة عربية تتمثل في جبهة متماسكة قوية تواجهها والأشد إيلاماً أن المواقف العربية حتى بعد احتلال الجزر لم تكن إيجابية »[2].

فكل ما فعله العرب هو كلام في كلام وتوجيه اللوم لهذا الوليد الجديد « دولة الإمارات العربية المتحدة » علماً بأن دولاً عربية تدعي القومية والتقدمية

---

(١) سليم اللوزي ـ المرجع السابق ص ٧٢.

(٢) محمد علي رفاعي ـ المرجع السابق ص ٥٦٦.

وغيرها من الدول العربية الأخرى « غير التقدمية » لم تستطيع أن تفعل شيئاً مع ايران غير التنديد والاحتجاج والاستنكار فقط إلى فترة وجيزة ثم عادت هذه الدول علاقاتها مع إيران وكأن شيئاً لم يحدث !! .

وقد اكدت أبو ظبي موقفها « بأن موضوع الجزر لا يخص رأس الخيمة أو منطقة الخليج وحده وإنما هو موضوع قومي عربي ، تعود مسؤولية العمل من أجله على العرب أجمعين وتعلن أبو ظبي تمسكها بأي قرار تتخذه الدول العربية والتزامها به وتتعهد بتنفيذه . وتطالب بأن يحظى هذا الموضوع بأكبر قدر من الاهتمام من الدول العربية بحيث تشعر إيران بأن الدول العربية جادة ومهتمة وأنها تواجه جبهة عربية قوية وتؤكد أن المصلحة العربية تحتم وجود موقف عربي موحد يضم الدول العربية »[1] .

---

(١) محمد علي رفاعي - نفس الصفحة .

الخاتمة

إن المواضيع التي دارت في هذا البحث توضح أهم الأدوار والأحداث التي مرت في تاريخ التطور السياسي للإمارات العربية في الفترة ما بين ١٩٣٢ ـ ١٩٧١ . ابتداء من الأطماع البريطانية ثم سيطرتها السياسية والهيمنة الكاملة البريطانية التي بقيت مسيطرة على الإمارات العربية أكثر من قرن ونصف مما جعل هذه الدولة الغنية تعاني من شتى أنواع التأخر عن الركب الحضاري سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية . ورغم أن الاستعمار كان يستغل خيرات هذا البلد فلم يفكر في يوم من الأيام بتقديم خدمات أو النهوض بالشعب إلى المكان اللائق .

وكذلك المتغيرات السياسية التي ظهرت على ساحة الإمارات العربية من الاحتلال الإيراني للجزر العربية وكذلك مشاكل الحدود التي أوجدتها الشركات البترولية .

وأخيراً جاء القرار الإنجليزي بعد تفكير ودراسة عميقة يقضي بالانسحاب من شرق السويس وبالأحرى عن منطقة الخليج العربي بعدما عرف أن مصلحة الحكومة البريطانية تتطلب ذلك وأن هذا القرار أدى إلى ظهور أربع دول مستقلة في منطقة الخليج العربي منها دولة اتحادية تشمل سبع إمارات في دولة واحدة وهي دولة الإمارات العربية المتحدة . أما الدولتان

الأخريان فهما قطر والبحرين فقد فضلت الاستقلال التام عن الانضمام لهذا الاتحاد . أما سلطنة عمان فهي الدولة الرابعة حيث انضمت هذه الدول الأربع إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والهيئات والمنظمات الدولية وأخذت طريقها في المجتمع الدولي .

ولو أن الجهود التي بذلت لقيام اتحاد يشمل جميع إمارات الخليج العربي لم تنجح . فإن صيغة التعاون بينها بات يشكل حجراً اساسياً في سياستها نحو إيجاد صيغة مشتركة للتعاون فيما بينها ومن هذا المنطلق ظهرت عدة مشروعات مثل السوق الخليجية المشتركة . ووكالة أنباء الخليج والتعاون في المجال الثقافي والتربوي والإعلامي وما إلى ذلك من المشروعات المشتركة والتي تخدم شعب هذه المنطقة .

ومن ثم فإن دولة الإمارات العربية بدأت تفكر في سعادة هذا الإنسان الذي عاش حياته الصامتة في الصراع مع الطبيعة وقسوتها منذ مئات السنين وقد آن له أن يرتاح من قسوة العيش وضنك الحياة إلى الرحيل إلى حياة جديدة هي حياة الاستقرار والطمأنينة .

وقد لاحظت الدولة أن هذا الإنسان لا يريد أن يفارق بيئته المحلية إلى حياة المدن الحديثة فعمدت إلى بناء المساكن والمدن الحديثة والمرافق العامة في أماكن تواجدهم في الصحراء كما تم بناء المدارس والمستشفيات وتقديم كافة الخدمات اللازمة ليحيا حياة عصرية متكاملة كإخوته في المدن الحديثة .

وبعدما كان البدوي يبحث عن العشب والكلأ بدأ يستقر في المساكن التي ابتنتها الدولة وبدأ استيعابه لاحتياجات الإنسان العصرية والضرورية وبذلك يكون الإنسان البدوي خطى خطواته الأولى نحو الحياة العصرية حيث يتبعها خطوات أخرى كالتعليم والصناعة والمهن الأخرى التي تخدم في بناء المجتمع الحديث وتساهم فيه مساهمة فعالة .

وكما لا ننسى بأن الثروة البترولية غيرت مفاهيم الحياة الاجتماعية بعد ظهورها في الستينات وغيرت تغييراً جذرياً في المجتمع حيث اختفت تماماً

طبقة كبار تجار اللؤلؤ وطبقة الغواصين .

حيث كانت تتكون هذه الطبقة من أبناء القبائل العربية المعروفة في الإمارات العربية ومزاولتها للنشاط الاقتصادي التقليدي وكانت تمتلك أساطيل للبحث عن اللآلىء وتجوب مياه الخليج العربي المعروفة بمغاصات اللؤلؤ وكان هذا النشاط مقتصر في فصل الصيف أما في الشتاء فكانوا يشتغلون بالتجارة في مدن الخليج والهند وشرق افريقيا وكذلك بغضهم في رعي الماشية .

وقد ضعف نفوذ هذه الطبقة منذ تدهور اقتصاد اللؤلؤ والتحول إلى اقتصاد النفط وبذلك ضعف نفوذهم الاقتصادي والسياسي حيث أنهم لم يبادروا في المساهمة في صناعة البترول وفي التجارة الحديثة إلا بعد أن اضطروا إلى ذلك اضطراراً .

فالتجارة الحديثة لم يكونوا يعرفونها لعدم خبرتهم بها وقد يرجع لعدم وفرة رأس المال اللازم لها وقد يكون ممارسة التجارة المباشرة أي فتح المحلات التجارية وممارسة البيع والشراء اليومي يبدو أنها كانت عادة سيئة وإن هذا الموقف الذي اتخذته تلك القبائل في موضوع التجارة المباشرة قد جعل الباب مفتوحاً لأصحاب رؤوس الأموال (الهولة والإيرانيين) وبعض الجاليات الأخرى كالهنود والباكستانيين لكي يتوسعوا في هذا النشاط .

وبذلك انتهت طبقة كبار تجار اللؤلؤ وظهرت طبقة التجار الجديدة وفي الآونة الأخيرة بدأ بعض أفراد القبائل في ممارسة التجارة المباشرة ولكن أعدادهم قليلة إذا ما قيست بطبقة التجار والذين سبق ذكرهم آنفاً .

أما بالنسبة للطبقة الأخيرة فإن الغواصين انخرطوا في الشركات البترولية كعمال وبعضهم إلى الشرطة أو الجيش أو الخدمات العامة البسيطة وبذلك يكونون تركوا الغوص ومشاكله . أما طبقة العبيد فمعظمهم أصبحوا أحراراً ويتمتعون بالحرية الكاملة . . .

أما الطبقة الجديدة والتي ظهرت حديثاً فلم تكن موجودة من قبل هي

طبقة موظفي الحكومة والتي تشكل الطبقة الوسطى إن لم تكن تنافس طبقة التجار والملاك بل أصبحت أقرب إليهم من الطبقة الوسطى وخاصة كبار موظفي الدولة حيث بلغت من الثراء إلى درجة كبيرة حتى بدأت تفرض نفسها في المجتمع البترولي الجديد . وظهرت هذه الطبقة الجديدة « كبار موظفي الدولة » مع تزايد الثروة النفطية .

ونتيجة لهذه الثروة تغيرت المفاهيم الأساسية لمجتمع الإمارات بصفة عامة والمجتمع الخليجي بصفة خاصة وأثرا في البناء السياسي والاقتصادي وفي العادات والتقاليد .

قائمة المراجع

القسم الأول : ـ مصادر باللغة العربية

أولاً ـ الوثائق الرسمية .
ثانياً ـ البحوث والمؤلفات .
ثالثاً ـ المقالات .
رابعاً ـ الدوريات والصحف .

القسم الثاني : ـ مصادر باللغة الأجنبية

أولاً ـ وثائق لم يسبق نشرها .
ثانياً ـ وثائق منشورة .
ثالثاً ـ المؤلفات والدوريات .

القسم الأول

مصادر باللغة العربية

أولاً ـ الوثائق الرسمية :

أ ـ الجريدة الرسمية ـ حكومة أبو ظبي الأعداد الصادرة خلال السنين ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ .

ب ـ الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

١ ـ العدد الأول ـ السنة الأولى ـ ديسمبر ١٩٧١ .
٢ ـ العدد الثاني ـ السنة الثانية ـ مارس ١٩٧٢ .

جـ ـ وثائق اتحاد الإمارات العربية :

١ ـ اتفاقية دبي ٢٥ فبراير ١٩٦٨ .
٢ ـ مجموعة القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لعام ٦٩ ـ ١٩٦٨ .
٣ ـ مجموعة القرارات الصادرة عن المجلس الاتحادي لعام ٦٩ ـ ١٩٦٨ .
٤ ـ الوساطة السعودية ـ الكويتية .

رسائل الملك فيصل .
رسائل الشيخ صباح السالم الصباح .
أ ـ المقترحات السعودية ـ الكويتية الأولية .

ب ـ المقترحات السعودية ـ الكويتية النهائية .

هـ ـ رد أبو ظبي .

د ـ رد قطر .

هـ ـ رد دبي .

٥ ـ مقترحات السير وليم لوس .

٦ ـ المشروع النهائي للدستور المؤقت لاتحاد الإمارات العربية .

ثانياً ـ البحوث والمؤلفات :

١ ـ ابراهيم عبد الكريم محمد ـ البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٧٠ .

٢ ـ ابراهيم خلف العبيدي ـ الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ ـ ١٩٧١ ـ بغداد ١٩٧٦ .

٣ ـ احمد مصطفى أبو حاكمة ـ دكتور ـ تاريخ شرقي الجزيرة العربية ـ ترجمة محمد امين عبدالله منشورات دار الحياة بيروت ١٩٦٥ .

٤ ـ أمل ابراهيم الزياني ـ البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى ١٩٧٣ ـ مطابع دار الترجمة والنشر لشؤون البترول ـ بيروت ١٩٧٣

٥ ـ أرنولد . ت . ويلسون ـ سير ـ الخليج العربي ـ ترجمة دكتور عبد القادر يوسف ـ مكتبة الأمل السالمية ـ الكويت .

٦ ـ السيد محمد ابراهيم ـ دكتور ـ اسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ـ المطبعة العصرية ـ أبو ظبي ١٩٧٥ .

٧ ـ ج . ج . لوريمر ـ دليل الخليج ـ ترجمة ديوان حاكم قطر ـ مطابع العروبة الدوحة ١٩٦٧ .

٨ ـ جي . بي كيلي ـ الحدود الشرقية للجزيرة العربية ـ تعريب خيري حماد بيروت ١٩٧١ .

جان جاك بيري ـ الخليج العربي ـ ترجمة نجده هاجر وسعيد العز المكتب التجاري بيروت ١٩٥٩ .

٩ ـ جورج لونزوسكي ـ البترول والدولة ـ منشورات المكتب التجاري ـ بيروت ١٩٦١ .

١٠ ـ جمس موريس ـ سلطان في عمان ـ دار الكاتب العربي ـ بيروت .

١١ ـ جمال زكريا قاسم ـ دكتور ـ الخليج العربي ـ دراسة تاريخ الإمارات العربية ١٩١٠ ـ ١٩٤٥ .

ـ الخليج العربي ـ دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٧٤ .

١٢ ـ حافظ وهبة ـ

١ ـ شبه جزيرة العرب في القرن العشرين ـ القاهرة ١٩٥٦ .

٢ ـ خمسون عاماً في جزيرة العرب ـ القاهرة ١٩٦٠ .

١٣ ـ حسين محمد البحارنة ـ دكتور ـ دول الخليج العربي الحديثة ـ بيروت ١٩٧٣ .

١٤ ـ حربي محمد ـ الستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي بغداد ١٩٧٤ .

١٥ ـ رياض نجيب الريس .

١ ـ صراع الواحات والنفط .

٢ ـ ظفار ـ قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ـ شركة بوز تيكو لنشر ـ لندن ١٩٧٧ .

١٦ ـ خالد العزي ـ دكتور ـ الخليج العربي في ماضيه وحاضره ـ مطبعة الجاحظ بغداد ـ ١٩٧٢ .

١٧ ـ دار الهلال ـ تقدم بلادنا العربية ـ أبو ظبي ـ دار الهلال ـ القاهرة ١٩٦٧ .

١٨ ـ سليم الوزي ـ رصاصتان في الخليج ـ منشورات الحوادث ـ بيروت ١٩٧١ .

١٩ ـ سالم بن حمود السيابي ـ ايضاح المعالم في تاريخ القواسم ـ المطبعة التعاونية دمشق ١٩٧٦ .

٢٠ ـ سالمة بنت السيد سعيد بن سلطان ـ مذكرات اميرة عربية ـ ترجمة عبد المجيد حسيب أبو ظبي ١٩٧٤ .

٢١ ـ سيد نوفل ـ
١ ـ الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي ـ القاهرة ١٩٦٠ .
٢ ـ الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة القاهرة ١٩٧٢ .

٢٢ ـ صلاح العقاد ـ دكتور ـ
١ ـ الاستعمار في الخليج الفارسي ـ القاهرة ١٩٥٦ .
٢ ـ التيارات السياسية في الخليج العربي القاهرة ١٩٧٤ .

٢٣ ـ صالح محمد العابد ـ دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧ ـ ١٨٢٠ ـ بغداد .

٢٤ ـ صلاح البكري اليافعي ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٣٦ .

٢٥ ـ علي نعمة الحلو ـ الأهواز « عربستان » ـ دار البصرى ـ بغداد ١٩٦٧ .

٢٦ ـ عبد الأمير محمد أمين ـ دكتور ـ المصالح البريطانية في الخليج العربي ـ منشورات مركز دراسات الخليج العربي بغداد ١٩٧٧ .

٢٧ ـ عبد الرحمن غنيم ومحمد ابراهيم الشاعر ـ الإستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة دمشق ١٩٧٨ .

٢٨ ـ عبد الرحمن الباكر ـ من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانه» ـ منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٥ .

٢٩ ـ عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ـ بريطانيا والمشيخات الساحل العماني ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ معهد البحوث والدراسات ـ القاهرة ١٩٧٧ .

٣٠ ـ عادل رضا ـ عمان والخليج قضايا ومناقشات ـ القاهرة .

٣١ ـ عائشة السيار ـ دولة اليعاربة ـ دار القدس ـ بيروت ١٩٧٥ .

٣٢ ـ فيصل ابراهيم الزياني ـ مجتمع البحرين ـ مطبعة دار التأليف ـ القاهرة ١٩٧٧ .

٣٣ ـ كمال حمزة ـ دبي لؤلؤ الساحل العربي ـ بلدية دبي ـ دبي ١٩٦٨ .

٣٤ ـ ك . ج . بتيلون ـ أبو ظبي وساحل عمان في موكب التطور ـ القاهرة ١٩٦٩ .

٣٥ ـ محمد حسن العيدروس ـ تاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة ـ الإسكندرية ١٩٧٧ .

٣٦ ـ محمد غانم الرميحي ـ دكتور ـ
١ ـ قضايا التغير السياسي والاجتماعي في البحرين ـ الكويت .
٢ ـ البترول والتغير الإجتماعي في الخليج العربي .

٣٧ ـ محمد علي الداؤ ود ـ دكتور ـ الخليج العربي والعلاقات الدولية ـ القاهرة ١٩٦٠

٣٨ ـ محمد علي الرفاعي ـ الجامعة العربية وقضايا التحرير ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٧٢ .

٣٩ ـ محمد عزيز شكري ـ دكتور ـ مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي ـ دمشق ١٩٧٢ .

٤٠ ـ محمد متولي ـ دكتور ـ حوض الخليج العربي ـ القاهرة ١٩٧٢ .

٤١ ـ محمد عمر الشاطري ـ ادوار التاريخ الحضرمي ـ الجزء الثاني ـ مكتبة الشعب مكلا ١٩٧٢ .

٤٢ ـ محمد جواد رضا ـ دكتور ـ التربية والتبدل الاجتماعي في الكويت والخليج العربي ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت ١٩٧٥ .

٤٣ ـ محمد فتوح محمد عثمان ـ دكتور ـ رئيس الدولة في النظام الفيدرالي ـ الهيئة المصرية العامة لكتاب ـ القاهرة ١٩٧٧ .

٤٤ ـ محمود طه أبو العلا ـ دكتور ـ جغرافية شبه جزيرة العرب ـ الكويت ١٩٧٢ .

٤٥ ـ مانع سعيد العتيبة ـ دكتور ـ

١ ـ اقتصاديات ابو ظبي قديماً وحديثاً ـ بيروت ١٩٧١ .

٢ ـ البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة ـ الكويت ١٩٧٧ .

٤٦ ـ مصطفى عبد القادر النجار ـ دكتور ـ

١ ـ التاريخ السياسي لإمارة عربستان ـ القاهرة ١٩٧١ .

٢ ـ التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ـ منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج العربي ـ البصرة ١٩٧٤ .

٤٧ ـ مكتب الإعلام ـ رأس الخيمة دراسة تاريخية اقتصادية واجتماعية .

٤٨ ـ مكتب الوثائق والدراسات ـ

١ ـ أبو ظبي بين الأمس واليوم ـ أبو ظبي ١٩٦٩ .

٢ ـ عامان زاهيان في تاريخ امارة أبو ظبي ـ أبو ظبي ١٩٦٨ .
٣ ـ أبو ظبي في عيد الجلوس الخامس ـ أبو ظبي ـ ١٩٧١ .
٤ ـ دولة الإمارات العربية المتحدة « دراسة حضارية » أبو ظبي ١٩٧٢ .
٥ ـ دولة الإمارات العربية المتحدة « دراسة تاريخية ووثائقية » أبو ظبي ١٩٧٢ .

٤٩ ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ البحرين ـ القاهرة ١٩٧٥ .

٥٠ ـ هداية سلطان السالم ـ اوراق من دفتر مسافرة في الخليج العربي ـ مطبعة حكومة الكويت ـ الكويت .

٥١ ـ وحيد رأفت ـ دكتور ـ دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ـ القاهرة ١٩٧١ .

٥٢ ـ وزارة الأشغال أبو ظبي ـ دور الأشغال في التنمية ـ مؤسسة أبو ظبي للطباعة والنشر ـ ابو ظبي ١٩٧٣ .

٥٣ ـ وزارة البترول والصناعة ـ البترول والصناعة في أبو ظبي .

٥٤ ـ وزارة الإعلام والثقافة ـ
١ ـ أبو ظبي في مسيرة التقدم ـ أبو ظبي ١٩٧١ .
٢ ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ أبو ظبي ١٩٧٣ .
٣ ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ أبو ظبي ١٩٧٤ .
٤ ـ الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ـ أبو ظبي ١٩٧٦ .

ثالثاً ـ المقالات :

١ ـ بطرس بطرس غالي ـ دكتور ـ الحركة الاتحادية في الخليج العربي ـ مجلة السياسة الدولية العدد ٣٢ ـ المجلد التاسع ـ ابريل ١٩٧٣ .

٢ ـ صلاح العقاد ـ دكتور ـ

١ ـ اتحاد إمارات الخليج ـ مجلة السياسية الدولية العدد ٢٦ ـ المجلد السابع ـ اكتوبر ١٩٧١ .

٢ ـ التيار الوحدوي ومعوقاته في دولة الإمارات ـ مجلة السياسية الدولية ـ العدد ـ ٤٠ ـ ابريل ١٩٧٥ .

٣ ـ التنافس الثقافي في الخليج العربي ـ مجلة السياسية الدولية العدد ٥٠ ـ المجلد الثالث عشر اكتوبر ١٩٧٧ .

٣ ـ عبدالله النفس ـ دكتور ـ ميزان القوى من واقع التسلح في منطقة الخليج ـ مجلة السياسية الدولية العدد ٣٧ ـ المجلد العاشر يوليو ١٩٧٤ .

٤ ـ محمد أبو الحديد ـ الحركة الوحدوية في الخليج العربي ـ مجلة السياسية الدولية العدد ـ ١٥ ـ المجلد الخامس يناير ١٩٦٩ .

٥ ـ روز ماري سعيد ـ دكتورة ـ النزاع حول الجزر العربية في الخليج ١٩٢٨ ـ ١٩٧١ ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد ٦ ـ ابريل ١٩٧٦ .

٦ ـ زين الدين عبد المقصود غنجي ـ دكتور ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد ١٧ ـ يناير ١٩٧٩ .

٧ ـ كالفن . هـ . آلن ـ دكتور ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد ١١ ـ يوليو ١٩٧٧ .

٨ ـ محمد الرميحي ـ دكتور ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٤ ـ اكتوبر ١٩٧٥ .

٩ ـ محمد رشيد الفيل ـ دكتور ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٨ ـ اكتوبر ١٩٧٦ .

١٠ ـ يوسف أبو الحجاج ـ دكتور ـ الكيان السياسي والاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ١٥ ـ يوليو ١٩٧٨ .

١١ ـ محمد عبد العزيز عجمية ـ دكتور ـ تطور العلاقات بين الحكومات العربية المنتجة للبترول وشركات النفط منذ عام ١٩٢٠ ـ محاضرات الموسم الثقافي لعام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ـ وزارة شؤون الرئاسة ـ الشؤون الثقافية .

١٢ ـ محمد الرميحي ـ دكتور ـ الديمقراطيات في الخليج العربي ـ محاضرات الموسم الثقافي لعام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ ـ الإدارة الثقافية وزارة الإعلام والثقافة .

١٣ ـ وزارة الخارجية ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ أبو ظبي (مجموعة محاضرات) ـ

١ ـ دراسات في الاقتصاد والسياسية والقانون لعام ١٩٧٦ .

٢ ـ دراسات في الاقتصاد والسياسية لعام ٧٤ ـ ١٩٧٥ .

٣ ـ دراسات في السياسية والتاريخ لعام ٧٣ ـ ١٩٧٤ .

رابعاً ـ الدوريات والصحف :

١ ـ صحفية القبس ـ الكويتية ـ العدد ١٥١٢ ـ الإثنين ٢ أغسطس ١٩٧٦ .

٢ ـ صحيفة الوطن ـ الكويتية ـ العدد ٨٣٢ الإثنين ٢ أغسطس ١٩٧٦ .

٣ ـ صحيفة الاتحاد ـ الظبيانية ـ ٣٠ اكتوبر ١٩٦٩ .

القسم الثاني

مصادر باللغات الأجنبية

الوثائق Documents

أولا : وثائق لم يسبق نشرها

— India Office Library and Records

سجلات وزارة الهند البريطانية بلندن .

R/15/2/321 Reports and Returns Iroq- 1933. 8/18

R/15/2/322 Reports and Returns. Annual Administration Report of Trucial Coast Agency. 1934.

2 May 1935- 26 Feb. 1936- 8/20.

R/15/2/325 Reports and Returns- Middle East Intelligence Contere Diavies «notices of receipt only», 18 oct. 1939- 12 May 1940.

8/24

R/15/2/326 Report and Returns, Trucial Coast fortnightly, New Report, 11 Oct. 1939- 23 Dec. 1946.

8/25

R/15/2/356- Trad and Commerce. Currency, export of gold and silver, Statements of gold shipments, 15 Jun 1945- Oct. 1950.

9/10IV

R/15/2/372- Trade and Commerce. Establishment of Imperial Bank of Iran on Trucial Coast, 2 Dec. 1945- 2 Mar. 1949.

9/27

R/15/2/532- Aviation. Aerodrome facilities of Sharjah- Sharjah Civil Air Agreement. 1948- 1950. 13/28

R/15/2/544- Misice Haneous reports, noter etc. Notes on Personalities and Tribesin Abu Dhabi, 27 Aug 1934- 19 Sept. 1934.

15/3

R/15/2/569 - Posts and Telegraphs. Wireless Station at Sharjah. 28 Apr. 1947- 12 May 1947. 17/21

R/15/2/576- Judicial. Trucial Coast order in Council, 23 Jul. 1945- 29 Nov. 1950. 18/6II

R/15/2/581- Judicial. Trial of BOAL employee. W. Bethell at Sharjah 25 Jul. 1945- 18 Aug. 1945. 18/2

R/15/2/584- Judicial- Trial of BOAL employee, S.R. Hathiram at Sharjah. 30 Jun 1947- 17 Sep. 1947.

R/15/2/616- Trucial Coast, Sultan bin Saqr, Sheikh of Sharjah; Ajaman disputes. 3 Nov. 1933- 3 Jun 1950.

R/15/2/617- Tr ucil Coast. Overthrow of Shaikh Kalid of Sharjah, subsequent Sharjah affairs, Kolba 12 Nov. 1924- 1 Nov. 1950.

22/4

R/15/2/618- Trucial Coast Dubai. 16 Feb 1941- 28 Feb. 1949.

22/8

R/15/2/619- Trucial Coast- Dubai Customs aqitation for reforms. 13

Apr. 1940- 9 Feb. 1948. 22/8III

R/15/2/620- Trucial Coast. Dubai.

R/15/2/623- Trucial Coast. Kalba. 20 Mar. 1948- 19 Dec. 1950.
22/22

R/15/2/621- Trucial Coast. Kalba succession- 14 Nov. 1937- 23 Mar. 1948.

12/22

R/15/2/622- Trucial Coast. Kalba. 20 Mars. 1948- 19 Dec. 1950.
22/21.

R/15/2/624- Trucial Coast. Presentation of date gardens dens to Shaikh of Dubai Shaikh of Ras al-Khaimah. 21 Jul. 1947- 24 Sep. 1947.

R/15/2/625 Trucial Coast. Tanb Island. 27 Oct. 1948- 14 Oct. 1949.
22/33

R/15/2/648- Etiquetre. Flying of flags on Islands off the Trucial Coast «Tanb, Sir Abu Na'ariete».

R/15/2/684- War. Proposed extension of export Licensing systems month by statements of Imports Bahrain and Trucial Coast. 28 Jan. 1941- 6 Feb. 1943. 28/SAI

R/15/2/685- War Proposed extension of export Licensing Systems month by Statements of Imports Bahrain and Trucial Coast Jan. 1943- Mar. 1945. 28/ SAII

R/15/2/693- War. Notes etc, CASOC and BAPCO employers 12 Jan. 1940- 28 Jun 1942.

R/15/2/695- War Notes etc., Tiradas Dhamanmal, Agent of Messrs Dhamanmal Isardas in Dubai. 28 Jan. 1940- 16 Aug. 1940.

R/15/2/743- War Anglo- American policy in the Middle East. 2 May 1944.

R/15/2/759- War Nawcert, routine correspondence. 27 Mar. 1941- 27 Dec. 1946.

R/15/2/785- War Food Supplies 1944- 45, Detes; dates quata, Bahrain and Trucial Coast. 18 May 1944- 4 Jan. 1950. 29/25

R/15/2/893- Minerals. Red Oxide at Tamb Island. 8 Dec. 1937- 25 Oct. 1944. 10/7III

R/15/2/894- Minerals. Red Oxide at Abu Musa. 20 Feb. 1936- 6 Jan. 1948. 40/4

R/15/2/895- Minerals. Abu Dhabi red oxide. 7 Jun. 1947- 5 Dec. 1949. 40/5

R/15/2/916- Notes on Trucial Coast Rulers. 1937.

R/15/2/927- Propaganda. 14 Dec. 1940- 23 Jul. 1949. 1A/51.

R/15/2/938- Aviation. Sharjah Civil Air Agreement 23 Dec. 1950- 15 Nov. 1951. 13/3I

R/15/2/1137- Finance and Accounts, Payments to Abu Dhabi for Chis facilities. 3 Jan 1945- 30 Mar. 1948. 4/22II

R/15/2/1411- Finance and Acounts. Payments to Ruler of Kalba for air facilities. Payments to Ruler of Dubai. 2 Nov. 1936- 6 Jan 1945. 4/24

R/15/2/1142- Finance and Accounts. Payments to Ruler of Kalba and of the Trucial Coast Shaikh. 31 May. 1949. 4/25II

R/15/2/1143- Finance and Acounts Payments to Ruler of Dubai. 15 Jul 1937- 6 Jan. 1945.

R/15/2/1606- Government Property. Bahrain Agency furniture and other Property of British Agency. Sharjah. 22 Dec. 1940- 8 Jan. 1944. 17/5A

R/15/2/1624- Government + Property Parchese of Loray for use on Trucial Coast. 4 Sept. 1941. 17/21

R/15/2/1780- War. Exports and Imports. Motor Sperparto for Bahrain and Trucial Coast. 23 Dec. 1942- 27 Sept. 1944. 36/28

R/15/2/11833- Slavery- Casses of Trucial Coast Slaves reported at Bahrain. 14 Aug. 1946- 11 Aug. 1948. A/2 IV

R/15/2/1865- Residency Agent Sharjah news reports. 1 Jan. 1935- 18 Dec. 1936. B/91

R/15/2/1866- Miscel- laneous complaints Claims and Petitions at Sharjah. 25 Mar. 1933- 11 Jan. 1941. B/10

R/15/2/1867- Claims of Ruler of Dubai against mesper's. 24 Jul. 1935- 18 Nov. 1936. B/10I

R/15/2/1868- Miscellaneous claims and complaints on Trucial Coast. 28 Jul 1938- 10 Nov. 1949.

R/15/2/1869- Miscellaneous claims: Viramal Valabdas 10 Nov. 1933- 28 Mar. 1938. B/10III

R/15/2/1874- Miscellaneous claims: K.B. Abd al-Rahman al-loyami V Ahmad bin Khalif bin Utaibah of Abu Dhabi. 8 Sep. 1930- 17 Dec. 1948. B/10VI

R/15/2/1875- Miscellaneous claims: Monibai, widow of Seth Dhaman-

mal Jethan and V Seth Kishan chand Nathamad of Dubai. 10 Aug. 1937- 24 Apr. 1939.

R/15/2/1884

ثانيا : وثائق منشورة

1- P. and S./7/195- Pol Dept. Existing Treaties between the British government and the Trucial chiefs.

2- Aitchison, C.U. A collection of Treaties. Engagements and Samads Relating to India and the neighbouring Countries. Vol- VIII, «Calcutta, 1856» Treaty No. LXIII.

3- Boards Calls. Vol. 1596, No. 64625. Hennell To-Chief Secretary of the Govrt. of India, Basidu, 26 May 1835.

4- P. and S. /18/387- B. 409.

5- P. and S. /2/6/ 189.

6- P. and S./7/6/ 195.

7- P. and S. /11/277, P.1958/27. p.3945/27 - Report from SNO to India office May 1-1927.

8- P. and S. /10/P. 5125/28 Pol. Res. To Govt. of India- Sept. 20, 1928.

ثالثا - المؤلفات Texts

— ABDUL AMIR AMIN. D.« British Interests In The Persian Gulf. — E.J. Brill, Leiden, Netherlands- 1967.

CHARLES BELGRAVE Sir.- The Pirate Coast. — Librarie du Liban- Beirut- 1972.

CLAUD MORRIS - The Desert Falcon. The Outline Series of Books- London 1974.

CLARENCE C. MANN - Abu Dhabi Birth of an Oil Shaikhdom- New Revised Edition. Khayats- Beirut- 1969.

DOCUMENTS AND RESEARCH BUREAU- Two Glorious Years In The History of The Emirate of Abu Dhabi - Beirut + Printing Press. 1972.

GEORGE W. STOCKING - Middle East Oil.- Vanderbilt University Press. 1970.

JOHN DUKE ANTHONY- Arab States of The Lower Gulf. The Middle East Institute. Washington, D.C. 1975.

JOHN DANIELS- Abu Dhabi a Portrait- Longman- London 1974.

K.G. FENELON- The United Arab Emirates- Longman- London and New York. 1976.

MANA SAEED AL-OTAIBA- OPEC. And The Petroleum Industry. Croom Helm London. 1975.

MARGARET McKAY - Timelss Arabia- Dar Al-Maaref A.R.E. 1977.

MICHAELTOMKINSONThe United Arab Emirates Hammamet Tunisia and 36 Uakdale. London, 1975.

Ministry of Information and Culture.

1- United Arab Emirates- 1973.

2- United Arab Emirates Third Anniversary. 2 December 1974.

3- Partners for Progress. A report on the United Arab Emirates 1971- 1976.

4- Partners for Progress. A report on the United Arab Emirates. 1971- 1977.

5- U.A.E. Paving The Way for A Better Future. 1979.

Ministry of Petroleum and Mineral Resources- U.A.E. Oil Statistical Review 1978.

Muhammad Morsy Abdullah- The United Arab Emirates. A modern Hisroty Croom Helm London 1978.

Seif A. El-Wady Ramahi- Economics and Political Evolution in the Arabian Gulf States. A Harthstone Book New York, N.Y., 1973.

STAPHEN HEMSLEY LONGRIGG- Oil in the Middle East Oxford University Press- London 1968.

WILFRED THESIGER- Arabian Sands- Penguin Books- London, 1959.

فهرس المحتويات

الباب الرابع

الادعاءات الايرانية على الجزر العربية ١٩٣٢ - ١٩٤٨

الباب الخامس

مشاكل الحدود بين الامارات العربية والمملكة العربية السعودية ١٩٣٢ - ١٩٥٥

الباب السادس

ازدياد أهمية الامارات العربية حتى عام ١٩٦٨

الباب السابع

اتحاد الامارات العربية

الباب الثامن

أهم التطورات السياسية في عام ١٩٧١

في هذا الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على ثمانية أبواب وهي كالتالي :

الباب الأول : السكان وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية

الباب الثاني : علاقة بريطانيا بالإمارات العربية

الباب الثالث : أصول النزاع والادعاءات في الإمارات العربية

الباب الرابع : الادعاءات الإيرانية على الجزر العربية 1932-1948

الباب الخامس : مشاكل الحدود بين الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية 1932-1955

الباب السادس : ازدياد أهمية الإمارات العربية حتى عام 1968

الباب السابع : اتحاد الإمارات العربية

الباب الثامن : أهم التطورات السياسية في عام 1971

المؤلف في سطور

- من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة
- يعمل في جامعة روتردام الإسلامية ـ هولندا .
- حاصل على الليسانس من لبنان والماجستير والدكتوراه من مصر عام 1983 في العلاقات العربية الإيرانية
- من مواليد أبو ظبي 1950
- عمل في دائرة الإسكان والمشتريات بالحكومة المحلية في إمارة أبو ظبي 1970-1972 ثم مديراً للعلاقات الثقافية والمكتبات العامة في وزارة الإعلام والثقافة بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1979-1984 ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة 1984-1993 وقام بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك بكلية الظفرة الجوية في أبو ظبي ، كما شارك في دورة تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ثم عمل في جامعة الكويت . ويعمل حالياً في جامعة روتردام الإسلامية في هولندا . [illegible] 2000 [illegible] روتردام الإسلامية [illegible] في الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب منذ عام 1991 وحتى الآن صدر له أكثر من اثنى عشر كتاباً [illegible] من أربعين بحثاً معظمها في الخليج والدراسات العربيه والإسلاميه.

